

كِتَابُ
الْحَجَّ

الْحَجَّةُ الثَّانِيَّةُ

التأليف:

آيت الله الحاج السيد حسن النبوي الجاشمي رحمته الله عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

(المجلد الثاني)

التأليف:

آيت الله الحاج السيد حسن النبوي الجاشمي رحمته الله

السابع: «عقد النكاح»

مسألة ٢٢٩: يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره سواء أكان ذلك الغير محرماً أم كان محلاً وسواء أكان التزويج، تزويج دوام أم كان تزويج انقطاع و يفسد العقد في جميع الصور (١).

(١) والدليل على ذلك عدة نصوص منها ما رواه ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج وان تزوج او زوج محلاً فتزويجه باطل (١)
وما رواه ابوالصباح الكنانى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم يتزوج قال نكاحه باطل (٢)
وما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال له ابو عبد الله عليه السلام ان رجلاً من الانصار تزوج وهو محرم فابطل رسول الله ﷺ نكاحه (٣)

وما رواه معاوية بن عمار قال المحرم لا يتزوج (و لا يزوج) فان فعل فنكاحه باطل (٤)
مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين كون النكاح دائماً أو منقطعاً، بل مقتضى التحقيق ان الاجازة فى العقد الفضولى ايضاً كذلك، سواء قلنا بالنقل أو الكشف الانقلابى لان النكاح يصير مستنداً اليه حال الاحرام وان كان المتعلق سابقاً.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٩

مسألة ٢٣٠: أو عقد المحرم أو عقد المحل للمحرم امرأة ودخل الزوج بها وكان العاقد والزوج عالمين بتحريم العقد في هذا الحال فعلى كل منهما كفارة بدنة وكذلك على المرأة إن كانت عالمة بالحال (١).

مسألة ٢٣١: المشهور حرمة حضور المحرم مجلس العقد والشهادة عليه وهو الاحوط وذهب بعضهم الى حرمة اداء الشهادة على العقد السابق ايضاً ولكن دليله غير ظاهر (٢).

(١) يدل على جميع ما ذكر ما رواه سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرجال الحلال ان يزوج محرماً وهو يعلم انه لا يحل له، قلت فان فعل فدخل بها المحرم فقال ان كانا عالمين فان على كل واحد منهما بدنة وعلى المرأة ان كانت محرمة، بدنة وان لم تكن محرمة فلا شئ عليها الا ان تكون قد علمت ان الذى تزوجها محرم فان كانت علمت ثم تزوجته فعليها بدنة^(١) ومورد الرواية «وان عقد المحل للمحرم»، لكنه لا خصوصية للمحل بل يكون من باب المثال اذ المناط للحكم كون العقد للمحرم حرام.

(٢) والدليل للمشهور ما ارسله عن ابن ابي شجرة عمن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم يشهد على نكاح محلين قال لا يشهد.^(٢)

وما ارسله الحسن بن على ابي عبد الله عليه السلام قال المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يشهد فان نكح فنكاحه باطل^٣ لكن حال المرسله معلومة والاحتياط المذكور لعدم الخروج عن مقالة المشهور، أو احتمال كون الشهرة جابرة.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١٠

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسألة ٢٣٢: الاحوط أن لا يعترض المحرم لخطبة النساء نعم لا بأس بالرجوع الى المطلقة الرجعية ولا اشكال في الشراء الاماء وإن كان شراؤها بقصد الاستمتاع والاحوط أن لا يقصد بشرائه الاستمتاع حال الاحرام والظاهر جواز تحليل أمته وكذا قبوله التحليل (١)

(١) اما وجه الاحتياط في التعرض للخطبة فلمرسلة الحسن بن علي، على رواية الكليني عليه السلام واما جواز الرجوع في المطلقة الرجعية فلأن الرجوع لا يكون تزويجاً جديداً، فلا موضوع للحرمة.

واما عدم الاشكال في الشراء الامة فلعدم الدليل على الحرمة، مضافاً لعدم كونه تزويجاً واما وجه الاحتياط في صورة قصد الاستمتاع حال الاحرام، فلعل الوجه فيه ان الاستمتاع حال الاحرام مرجوح عند الشارع، فتأمل.
واما جواز التحليل وقبوله فلعدم الدليل على المنع فلاحظ.

الثامن: «استعمال الطيب»

مسألة ٢٣٣: يحرم على المحرم استعمال الزعفران والعود والمسك والورس والعنبر بالشم والدلك والاكل وكذلك لبس ما يكون عليه اثر منها والاحوط الاجتناب عن كل طيب (١).

(١) لا اشكال فى حرمة استعمال الطيب فى الجملة انما الكلام فى مصداقه، ففى بعض الروايات انحصار الحرمة باربعة اشياء لا حظ مارواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا تمس شيئاً من الطيب وانت محرم ولا من الدهن وامسك على انفك من الريح الطيبة ولا تمسك عليها من الريح المنتنة فانه لا ينبغى للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة واتق الطيب فى زادك فمن ابتلى بشيء من ذلك فليعد غسله وليتصدق بصدقة بقدر ما صنع وانما يحرم عليك من الطيب اربعة اشيا المسك والعنبر والورس والزعفران غير انه يكره للمحرم الادهان الطيبة الا المضطر الى زيت او شبهه يتداوى به^١

وفى بعض آخر عنوان العود لا حظ ما رواه ابن ابى يعفور عن ابى عبدالله عليه السلام قال الطيب: المسك والعنبر والزعفران والعود^٢

لكن يمكن الجمع بينهما بتخصيص مفهوم احدهما بمنطوق الآخر، فالنتيجة ينحصر الطيب بخمسة اشيا وهى المسك والزعفران والعنبر والورس والعود، واما حرمة لبس ما يكون فيه اثر تلك الاشيا فيدل عليها مارواه حماد بن عثمان قال قلت لابى عبدالله عليه السلام انه جعلت ثوبى احرامى مع اثواب قد جمرت فاخذ من ريحها قال فانشرها فى الريح حتى يذهب ريحها^٣

وظاهره وان كان هو العود لكن لا فرق بين ذلك وبين سائر ما يحرم على المحرم. واما الاحتياط الذى ذكره الماتن رحمته الله فلعل الوجه فيه هو اطلاق بعض النصوص لاحظ حديث معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

فى احرامك واتق الطيب فى طعامك وامسك على انفك من الرائحة ولا تمسك عليه من الرائحة المنتنة فانه لا ينبغي للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة^١

ثم ان صاحب الحدائق رحمه الله اضاف الى الطيب المحرم، الرياحين وذلك لصيحة عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول لا تمس الريحان وانت محرم ولا تمس شيئاً فيه زعفران ولا تاكل طعاما فيه زعفران الحديث^٢

ورواية حريز عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا يمسه المحرم شيئا من الطيب ولا الريحان ولا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليتصدق بقدر ما صنع بقدر شعبه يعنى من الطعام^٣ لكن الرواية على الطريق الكلبى مرسله، مضافاً الى ان الروايات الواردة فى جواز شم الاذخر والقيصوم والشيخ والخزامى واشباهه، (لاحظ مارواه معاوية بن عمار قال ابو عبدالله عليه السلام لا بأس ان تشم الاذخر والقيصوم والخزامى والشيخ واشباهه وانت محرم^٤) معارضة لهذه الرواية الا ان يحمل بان الظاهر من قوله عليه السلام «و اشباهه» مطلق فيقيد بالريحان.

أجاب عنه المحقق الخوئى رحمه الله بأن الرياحين اسم لنبات خاصة، لكن الريحان اسم لكل نبات له رائحة طيبة كما نقل عن القاموس فيحمل النهى على الكراهة جمعاً بينه وبين الرواية الدالة على الجواز فلاحظ.

لكن التحقيق أن نقل الحديث من طريق الشيخ و الكلبى مستنداً كما فى حديث عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا تمس ريحانا وانت محرم ولا شيئاً فيه زعفران ولا تطعم طعاما فيه زعفران^٥

والسند صحيح فيقع المعارضة بينهما وحيث أن الاحداث غير معلوم فيدخل البحث فى باب اشتباه الحجة بلا حجة وحيث نعلم اجمالاً وجود الحجة فالاحوط هو الجمع ودخول

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٤) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٥) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

مسألة ٢٣٤: لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح والسفرجل ولكن يمسك عن شمها حين الأكل على الاحوط(١)

الريحان في المنع ايضاً، الا ان يقال بالتبعيض في التنجز في باب العلم الاجمالي.
اللهم الا ان يقال با المراد من اشباهه في الرواية المتقدمة، اشباهه من النباتات البرية
والريحان من النبات التي أنبتته الآدمي فلا بد من زيادة الريحان على الخمسة المتقدمة كما
أفاده صاحب الحدائق رحمه الله فلاحظ.

(١) يدل عليه -مضافاً الى السيرة المدعاة في المقام- حديث عمار بن موسى عن ابي
عبدالله عليه السلام سألته عن المحرم يأكل الاترج، قال نعم، قلت له: له رائحة طيبة، قال الاترج
طعام ليس هو من الطيب^١

واما وجه الاحتياط المذكور فلوجود عدة من النصوص منها رواه الحلبي ومحمد بن مسلم
جميعاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال المحرم يمسك على انفه من الريح الطيبة ولا يمسك على
انفه من الريح الخبيثة^٢

وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تمس شيئاً من الطيب في احرامك
وامسك على انفك من الرائحة الطيبة ولا تمسك عليه من الرائحة المنتنة الحديث^٣
هذا من ناحية، ولوجود السيرة على أكله من ناحية اخرى والله العالم.

(١) الوسائل، الباب ٢٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٢٣٥: لا يجب على المحرم أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبة حال سعيه بين الصفا والمروة اذا كان هناك من يبيع العطور ولكن الاحوط لزوماً أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبة في غير هذا الحال ولا اشكال في شم خلوق الكعبة وهو نوع خاص من العطر(١).

(١) الدليل مارواه هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول لا باس بالريح الطيبة فيما بين الصفا والمروة من ریح العطارين ولا يمسك على أنفه^١ فان المستفاد منه رفع الحرمة بالنسبة الى ریح العطارين واما غيره فلا يدل عليه.

أم جواز شم خلوق الكعبة فلجملة من النصوص لاحظ مارواه عبدالله بن سنان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن خلوق الكعبة يصيب ثوب المحرم قال لا باس ولا يغسله فانه طهور^٢

وما رواه حماد بن عثمان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الخلق الكعبة وخلق القبر يكون في ثوب الاحرام فقال لا بأس بهما هما طهوران^٣

مارواه يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبة قال لا يضره ولا يغسله^٤ وغيرها.

واما وجه الاحتياط في امسك انفه من الرائحة طيبة في غير المسعى فلحديثي عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك وابق الطيب في طعامك وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة (و لا تمسك عليه من الرائحة المنتنة) فإنه لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبة.^٥
ولما رواه ايضاً ولا تنافى بين حصر الطيب في الموارد الخاصة المتقدمة والمنع عن مطلق

(١) الوسائل، الباب ٢٠ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٥

(٦) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٢

مسألة ٢٣٦: اذا استعمل المحرم متعمداً شيئاً من الروائح الطيبة فعليه كفارة شاة على المشهور ولكن في ثبوت الكفارة في غير الأكل اشكال وان كان الاحوط التكفير (١)

الرائحة الطيبة لان الاول جوهر والثاني عرض.

(١) اما بالنسبة الى الاكل فيدل عليه مارواه زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال من اكل زعفرانا متعمدا او طعاما فيه طيب، فعليه دم فان كان ناسيا فلا شىء عليه ويستغفرالله ويتوب اليه^١

ومارواه ايضا قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من نتف ابته أو قلم ظفره او حلق راسه او لبس ثوبا ينبغى له لبسه او اكل طعاما لا ينبغى له اكله وهو محرم فعل ذلك ناسيا او جاهلا فليس عليه شىء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة^٢

واما بالنسبة الى غير الاكل فقد استدل على ذلك بمحدثين:

الاول: مارواه معاوية بن عمار في محرم كانت به فرحة فداواها بدهن بنفسج، قال ان كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين وان كان تعمد فعليه دم شاة بهريقة^٣ لكن الرواية مخدوشة دلالة، حيث انها ناظرة الى التداوى بالدهن أعنى التدهين فلا ربط بالاكل.

الثانى: رواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال لكل شىء خرجت من حجك فعليه فيه دم يهريقه حيث شئت^٤ ففيه ان السند ضعيف، مضافاً الى الدلالة من ان النسخة كلمة «جرحت» أو كلمة «خرجت» وعلى الثانى لاربط بما نحن فيه اذا الظاهر خرجت من الاعمال وأتمت المناسك «وعليك دم» فيجوز له أن يذبح فى أى مكان شاء، فلا دليل على ثبوت الكفارة فى غير الاكل.

نعم ربما يقال ان الرواية زرارة معارضة بما رواه حريز^٥ الوارد فى الريحان، لكن الظاهر أنه

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٥

(٤) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٥

(٥) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١١

مسألة ٢٣٧: يحرم على المحرم أن يمسك على أنفه من الروائح الكريهة، نعم لا اشكال في الاسراع في المشى للتخلص من ذلك (١)

مختص بالاكل لان في ذيله يتصدق بقدر ماشبع وهذا ظاهر في الاكل لاغيره.
واما رواية الحسن بن زياد العطار عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له الاشنان فيه الطيب اغسل به يدي وانا محرم؟ فقال اذا اردتم الاحرام فانظروا مزاولكم فاعزلوا الذى لا تحتاجون اليه وقال تصدق بشيء كفارة للاشنان الذى غسلت به يدك^١
فمخدوش بالوشاء ومعلى بن محمد ولعلها ناظرة الى مورد النسيان فكذلك ما رواه صدوق عن الحسن بن زياد فلاحظ، لأن اسناد الصدوق الى الرجل لم يوثق.
(١) لعدة من النصوص لا حظ ما رواه ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال المحرم اذا مر على جيفة فلا يمسك على انفه^٢ وغيره من الروايات الواردة في الباب المشار اليه^٣

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٨

(٢) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب ترك الاحرام

التاسع: «لبس المخيط للرجال»

مسألة ٢٣٨: يحرم على المحرم أن يلبس القميص والقباء والسروال والثوب المزور مع شد أزاره والدرع وهو كل ثوب يمكن أن تدخل فيه اليدين والاحوط الاجتناب عن كل ثوب مخيط، بل الاحوط الاجتناب عن كل ثوب يكون مشابهاً للمخيط كالملبد الذي تستعمله الرعاة ويستثنى من ذلك الهميان وهو ما يوضع فيه النقود للاحتفاظ بها ويشد على الظهر أو البطن، فإن لبسه جائز وان كان من المخيط وكذلك لا اشكال فى التحزم بالحزام المخيط الذى يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الامعاء فى الاثنيين وكذلك التحزم بالشال ويجوز للمحرم أن يغطى بدنه ما عد الرأس باللحاف ونحوه من المخيط حالة الاضطجاع لنوم وغير(١).

(١) المشهور بين الاعلام على ما نقل لبس ثوب المخيط للرجال، قليلاً كان المخيط أو كثيراً، وعن الشهيد فى الدروس انه لا دليل على حرمة لبس المخيط بعنوانه حيث نقل عنه انه قال: الى الآن لم اقف على رواية بتحريم عين المخيط انما نهي عن اثواب خاصة كالقميص القباء والسراويل.

والتحقيق تقتضى أن يقال بأن الروايات الواردة فى المقام على طائفتين: الطائفة الاولى: ما يدل على حرمة لبس مطلق الثوب كالروايات الواردة فى كيفية الاحرام التى تقدم قبل ذلك لا حظ مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الاحرام الا فى دبر صلاة مكتوبة أو نافلة فان كانت مكتوبة احرمت فى دبرها بعد التسليم وان كانت نافلة صليت ركعتين واحرمت فى دبرها الى ان قال: احرم لك شعري وبشرى ولحمى ودمى وعظامى ومخى وعصبى من النساء والثياب والطيب الحديث^١ وما يدل على جواز تعدد الثياب عند الضرورة ما رواه محمد بن مسلم حيث قال سألت

(١) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الاحرام الحديث: ١

اباجعفر عليه السلام عليه لكل صنف منها فداء^١ بناء على استفادة الحرمة من ثبوت الكفارة وهذه الروايات تدل على حرمة مطلق الثياب فتم ما قاله المشهور .

الطائفة الثانية: ما يدل على حرمة لبس ثياب خاصة كالقميص لاحظ مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا لبست قميصا وانت محرم فشقه واخرجه من تحت قدميك^٢

مارواه ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل احرم وعليه قميصه فقال ينزعه ولا يشقه وان كان لبسه بعد ما احرم شقه واخرجه مما يلي رجله^٣

ومارواه عن عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أن رجلاً أعجمياً دخل المسجد يليه وعليه قميصه فقال لأبي عبد الله عليه السلام إني كنت رجلاً أعمل بيدي واجتمعت لي نفقة فجئت أحج لم أسأل أحداً عن شيء وأفتوني هؤلاء أن أشق قميصي وأنزعه من قبل رجلي وأن حجي فاسد وأن علي بدنة فقال له متى لبست قميصك أ بعد ما لبيت أم قبل قال قبل أن ألبى قال فأخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه طف بالبيت سبعا وصل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام - واسع بين الصفا والمروة- وقصر من شعرك فإذا كان يوم التروية فاغتسل وأهل بالحج واصنع كما يصنع الناس^٤. وغيرها.

وما يدل على حرمة لبس القباء لاحظ مارواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا اضطر المحرم الى القباء ولم يجد ثوبا غيره فليسلبه مقلوبا ولا يدخل يديه في يدي القباء^٥
وما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال يبلس المحرم الخفين اذا لم يجد نعلين وان لم

(١) الوسائل، الباب ٩ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

يكن له رداء طرح قميصه على عنقه او قبائه بعد ان ينكسه^١ وغير هما من الروايات الواردة في هذا الباب.

ومن تلك الطائفة ما يدل على حرمة لبس السراويل لاحظ مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تلبس ثوبا له ازار وانت محرم الا ان تنكسه ولا ثوبا تدرعه ولا سراويل الا ان لا يكون لك ازار ولا خفين الا ان لا يكون لك نعل^٢

وما رواه ايضا عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تلبس وانت تريد الاحرام ثوبا تزروه ولا تدرعه ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك ازار ولا خفين الا ان لا يكون لك نعلان^٣

ومنها ما يدل على حرمة لبس الدرع كراوية معاوية بن عمار المتقدمة، وكذا حرمة الثوب المزور كراوية معاوية بن عمار ومارواه ايضا المتقدمين آنفاً.

ومقتضى الصناعة حمل المطلق على المقيد فيحرم لبس المخيط بعناوين الخاصة بالحكم بالحرمة بالنسبة الى مطلق الثياب مبنى على الاحتياط، وبما ذكرنا يظهر الحال بالنسبة الى اشتراط الإزار في الموارد الخاصة فلاحظ.

اما ما افاده الماتن عليه السلام عن الاحتياط في الاجتناب عن كل ثوب يكون مشابهاً للمخيط فلعل الوجه فيه الادلة التي ذكرناه قبلاً من حرمة لبس مطلق الثوب، لكن للاشكال فيه مجال واسع.

واما جواز لبس الهميان فيدل على ذلك مارواه يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يصير الدراهم في ثوبه قال نعم ويلبس المنطقة والهميان^٤

ومارواه ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في المحرم يشد على بطنه العمامة قال لا ثم قال كان ابي يقول شد على بطنه المنطقة التي فيها نفقته يستوثق منها من تمام حجه^٥

وما رواه يعقوب بن سالم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام يكون معي الدراهم فيها تماثيل وانا

(١) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٣٥ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٢٣٩: يجوز عقد الازار أو غرزه بإبرة والاحوط لزوماً أن لا يعقده على عنقه ولا يغرزه بإبرة (١).

محرم فاجعلها في همياني واشده في وسطى فقال لا باس اوليس هي نفقتك وعليها اعتمادك بعد الله عزوجل^١

واما جواز لبس الحزام فلعدم الدليل على ذلك، واما جواز تغطى المحرم بدنه ماعد الراس فلخروج تغطى عن موضوع اللبس فلاحظ.

(١) واما جواز عقد الازار أو غرزه فلعدم الدليل على ذلك.

واما عقده على عنقه فاستدل على عدم جوازه برواية سعيد الاعرج انه سال ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يعقد ازاره في عنقه؟ قال لا^٢

ومارواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال المحرم لا يصلح له ان يعقد ازاره على رقبة ولكن يثنيه على عنقه ولا يعقده^٣

لكن يعارضها مارواه الحميري عن صاحب الزمان عليه السلام وروحي له الفداء أنه كتب إليه يسأله عن المحرم يجوز أن يشد المتزر من خلفه على عنقه بالطول ويرفع طرفيه إلى حقويه ويجمعهما في خاصرته ويعقدهما ويخرج الطرفين الأخيرين من بين رجليه ويرفعهما إلى خاصرته ويشد طرفيه إلى وركيه فيكون مثل السراويل يستر ما هناك فإن المتزر الأول كنا نتزر به إذا ركب الرجل جملة يكشف ما هناك وهذا أستر فأجاب عليه السلام - جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المتزر حدثاً بمقراض ولا إبرة تخرجه به عن حد المتزر وغرزه غرزا ولم يعقده ولم يشد بعضه ببعض وإذا غطى سرتة وركبته كلاهما فإن السنة المجمع عليها بغير خلاف تغطية السرة والركبتين والأحب إلينا والأفضل لكل أحد شده على السبيل المألوفة المعروفة للناس

(١) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

مسألة ٢٤٠: يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً عدا القفازين وهو لباس خاص يلبس لليدين (١).

مسألة ٢٤١: اذا لبس المحرم متعمداً شيئاً مما حرم لبسه عليه فكفارته شاة والاحوط لزوم الكفارة عليه ولو كان لبسه للاضطرار (٢).

جميعاً إن شاء الله. ^١ لكن يمكن رفع التعارض بأن الشدّ أعم من العقد فيمكن تقييده بالحديثين المتقدمين لكن حيث أن المشهور ذهبوا الى الجواز فالحكم مبنى على الاحتياط. (١) والدليل عليه مضافاً الى السيرة والارتكاز كما فى كلام سيدنا الاستاذ دام ظله جملة من النصوص منها مارواه العيص بن القاسم بن قال: قال أبو عبد الله عليه السلام المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين الحديث. ^٢

ومارواه النضر بن سويد عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرمة اى شىء تلبس من الثياب قال تلبس الثياب كلها الا المصبوغة بالزعفران والوارس ولا تلبس القفازين الحديث ^٣ وغيرهما من الروايات الواردة فى الباب.

(٢) لزوم الكفارة فى حال العمد فلعدة من النصوص منها مارواه زرارة بن اعين ^٤ ومارواه ايضاً عن ابى جعفر عليه السلام قال من لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فلا شىء عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم^٥ واما فى صورة الاضطرار فقد استدل على وجوب الكفارة عليه ايضاً بامور: الاول: الاجماع وحاله معلوم، الثانى: اطلاق دليل المذكور فى حال العمد وفيه أن الحديث الرفع موجب للتقييد، الثالث: مارواه محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المحرم اذا احتاج الى ضروب من الثياب يلبسها قال عليه لكل صنف منها فدا. ^٦

(١) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٦) الوسائل، الباب ٩ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

العاشر: «الاحتحال»

مسألة ٢٤٢: الاحتحال على صور: ١: أن يكون بكحل أسود مع قصد الزينة وهذا حرام على المحرم قطعاً وتلزمه كفارة شاة على الاحوط استحباباً
 ٢: أن يكون بكحل اسود مع عدم قصد الزينة ٣: أن يكون بكحل غير اسود مع قصد الزينة والاحوط الاجتناب في هاتين الصورتين كما ان الاحوط استحباباً التكفير فيهما ٤: الاحتحال بكحل غير اسود ولا يقصد به الزينة ولا باس به ولا كفارة عليه بلا اشكال(١).

أورد عليه بأن الحديث وارد في مورد خاص وهو احتياج المحرم الى اثار متعددة، مضافاً الى أن الحاجة اعم من الاضرار فيكون مطلقاً من هذه الجهة فيقيد بحديث الاضرار الراجع للأثر الوضعي، فتأمل. ولذا ذكر الماتن رحمته ان الاحوط لزوماً ثبوت الكفارة، الرابع: قوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا تَسِيسِرْ مِنَ الْهُدَىٰ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهُدَىٰ مَحَلَّهُٓ﴾^١

بتقريب كون المراد منها إن من كان منكم مريضاً فقدياً من الصيام أو صدقة أو نسك وفيه أن الآية مربوطة بالحلقة مضافاً الى ان ثبوت الكفارة بهذه الكيفية في اللبس غير ثابت.

(١) البحث فيه يقع في جهتين: الاولى: في المحرمة، والثانية: في المحرم.

اما الاولى: فلا بد من ملاحظة النصوص منها مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكتحل الرجل والمرأة المحرمان بالكحل الاسود الا من علة^٢ والمستفاد منه عدم جواز الاحتحال بالاسود إلا من علة ومنها مارواه زرارة عنه عليه السلام قال تكتحل المرة بالكحل كله الا الكحل الاسود للزينة^٣

(١) البقرة / ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

وما رواه الحلبي قال سالة ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تكتحل وهي محرمة قال لا تكتحل قلت بسواد ليس فيه طيب قال فكرهه من اجل انه زينة وقال اذا اضطرت اليه فلتكتحل^١ فالمستفاد من مجموع الاحاديث المذكورة عدم الجواز لها إلا من علة فان الظاهر من الضرورة هي العلة هذا كله في المحرمة.

واما الجهة الثانية: وهو المحرم، فالمستفاد من رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يكتحل وهو محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد رحة فاما للزينة فلا^٢.

ان الاكتحال اذا كان للزينة حرام مطلقاً، (اذا كان للزينة وكان فيه طيب) ولا تعارض بينه وبين ما رواه ايضاً^٣ فإن التخصيص غير عزيز كما أن رواية عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يكتحل المحرم ان هو رمد بكحل ليس فيه زعفران^٤ يدل على المطلوب بالمفهوم وهو عدم الجواز، (والرمد: مصداق من العلة) كما أن زعفران ايضاً مصداق للطيب، نعم يقيد بكونه أسود والمستفاد من رواية معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال المحرم لا يكتحل الا من وجع وقال لا بأس بان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه فاما للزينة فلا^٥ ايضاً ما يستفاد من الرواية الاولى كما ان مقتضى ما تقدم تقييد رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الكحل للمحرم فقال اما با سواد فلا ولكن بالصبر والحفض^٦. هذا هو الحكم التكليفي.

اما الحكم الوضعي فقد استدل على ثبوت الشاة على هذا الشخص بحديثين، الاول: ما رواه عن زرارة بن أعين قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء ومن فعله متعمداً فعليه دم

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٧

الحادى عشر: «النظر فى المرأة»

مسألة ٢٤٣: يحرم على المحرم النظر فى المرأة للزينة على الاحوط وجوباً وكفارته شاة على الاحوط استحباباً واما اذا كان النظر فيها لغرض آخر غير الزينة كنظر السائق فيها لرؤية ما خلفه من السيارات فلا اشكال فيه ويستحب لمن نظر فيها للزينة، تجديد التلبية اما لبس النظارة فلا اشكال فيه للرجل أو المرأة اذا لم يكن للزينة، والاولى الاجتناب عنه و هذا الحكم لا يجرى فى سائر الاجسام الشفافة فلا مانع من النظر الى الماء الصافى أو الاجسام الصيقلية الاخرى(١)

شاة.١

الثانى: مارواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: لكل شيء خرجت من حجك فعليه فيه دم تهريقه حيث شئت.٢

لكنه ضعيف، كما ان الرواية الاولى حكم خاص فى مورد خاص فلا دليل على المدعى ولذا حكم بالاستحباب فى المتن فلاحظ.

(١) اما حرمة النظر الى المرأة للزينة فيدل على ذلك مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تنظر المرأة المحرمة فى المرأة للزينة٣

وما رواه ايضاً قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا ينظر المحرم فى المرأة لزينة فان نظر فليلب٤
فان المستفاد منهما حرمة النظر الى المرأة، اما الكلام فى أن الممنوع خصوص النظر للزينة أم مطلقاً كما مال اليه المحقق النائيني رحمته الله وعن الزخيرة خصوص الحرمة للزينة.

واستدل على الاول بما رواه حماد يعنى ابن عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تنظر فى

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

المرأة وانت محرم فانه من الزينة^١
 فان كلمه «فانه من الزينة» علة لحرمه النظر، لكن لا يوجب التقييد.
 واما الاستدلال على الثانى فلما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره وحينئذ اذا لم يرد الزينة
 بل كان لأجل آخر فلا يحرم.

أورد على الاول اولاً بانه لا اطلاق فى الرواية بل الظاهر منها أن النظر ممنوع للزينة اذ لو
 لم يقيد الحكم بذلك لم يصح التعليل اذ لو كان المراد أن النظر حرام مطلقاً وإلا فلا بد من
 الالتزام بجرمه النظر الى مطلق الزينة والحال انه ليس كذلك بل النائينى رحمته الله ايضاً لم يلتزم
 بذلك كالنظر الى الخلى، فالمراد بقوله فانه من الزينة إنه تزين فلا اطلاق له ليعم مطلق
 النظر المجرد عن الزينة، وثانياً انه لو سلمنا الاطلاق يلزم أن يكون القيد لغواً.

أجاب عنه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن المراد من الكلام أن النظر فى المرأة زينة فلا بد من
 الاجتناب عنه والوصف لا مفهوم له كما قرر فى محله، لكن يمكن ان يقال ان قوله رحمته الله
 فانه من الزينة تعليل والتعليل يوجب التقييد بكون الغاية للنظر، هو الزينة ولا يمكن القول
 بأنه حاكم اذ لو كان حاكماً يلزم ان يكون النظر الى مطلق الزينة حراماً وهو كما ترى
 وبما ذكرنا يظهر الحال أن قوله رحمته الله فانه من الزينة موجب للتقييد فلا مجال لأن يقال ان
 الوصف لا مفهوم له اذ الظاهر من الضمير رجوعه الى النظر الى المرأة لا مطلق النظر
 الى مطلق الزينة.

فتحصل أن النظر الى المرأة للزينة حرام فظهر بما ذكرناه بهذا التفصيل وجه الاحتياط
 الذى ذكره الماتن رحمته الله

أفاد سيدنا الاستاذ رحمته الله فى المرتقى ان الظاهر من الرواية، الحاقه بالزينة المحرمة فيكون منزلاً
 منزلتها وهذا هو الظاهر، لأن الظاهر التنزيل بلحاظ الاثر الشرعى للمنزل عليه.

واما اعادة التلبية فانه قد امر بها فى رواية معاوية بن عمار المتقدم، لكن قد نقل التسالم
 على عدم وجوبها.

وأما لبس النظارة فان كان من جهة التزيين فسيأتى الكلام فيه، واما مجرد النظر اليها فلا

(١) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

الثاني عشر: «لبس الخف والجورب»

مسألة ٢٤٥: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب وكفارة ذلك شاة على الاحوط ولا باس بلبسهما للنساء والاحوط الاجتناب عن لبس كل ما يستر تمام ظهر القدم واذا لم يتيسر للمحرم نعل أو شبهه ودعت الضرورة الى لبس الخف فالاحوط الاولى خرقه من المقدم ولا باس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس (١)

يشملها الادلة المتقدمة لانه ليس نظر الى المرأة، اما ثبوت الكفارة فقد تقدم الكلام فيه.^١

(١) قد تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة لفروع:

الاول: حرمة لبس الخف والجوب للرجل المحرم وقد استدل على ذلك بجملة من الروايات منها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك إزار ولا خفين الا ان لا يكون لك نعلان^٢

وما رواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال وأي محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان فله ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك والجوربين يلبسهما اذا اضطر الى لبسهما^٣

وما رواه ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل هلكت نعلاه ولم يقدر على نعلين قال له ان يلبس الخفين ان اضطر الى ذلك وليشقه عن ظهر القدم الحديث^٤

ومارواه رفاعة بن موسى ان سأل ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يلبس الجوربين قال نعم والخفين ان اذا اضطر اليهما^٥

ومارواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المحرم يلبس الخف اذا لم يكن له نعل قال

(١) تقدم البحث عنها في آخر مسألة السابقة

(٢) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

نعم لكن يشق ظهر القدم^١

الثانى: ان الحكم يشمل المرأة أم لا؟ فنقول أنه إن استفدنا من الدليل أن لبس الخف والجورب من باب انه ثوب فالمستفاد من الدليل جوازه للمرأة فان المستفاد من رواية عن عيص بن القاسم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين الحديث^٢. جواز لبس الثياب للمرأة إلا القفازين و أما قاعدة الاشتراك فالعمدة فيه التسالم والاجماع والقدر المتيقن منها فيما اذا لم يختلفا فى الحكم والمقام ليس كذلك لاختلافهما فيه، فى كثير من الموارد فى الحج فما افاده سيدنا الاستاذ عليه السلام فى المرتقى من عموم الحكم مشكلاً جداً اذ الظاهر من المنع، اختصاص ذلك بالرجل.

الثالث: أن الحكم هل يختص بالجورب والخف أم يعم كل ثوب يستر ظهر القدم الظاهر، هو الاول لظهور العنوان الماخوذ فى الدليل فى الموضوعية ويؤيده ما ذكره صاحب الجواهر عليه السلام بأنه يمكن دعوى اختصاص الحكم بما يستر الظهر والباطن والساق، فلا يحرم ما يستر الظاهر دون الباطن.

الرابع: لو لبس الخف والجورب للضرورة فهل يجب الشق أى شق ظهره أم لا؟ بعد القول بالجواز لرواية الحلبي المتقدمة، واستدل للاول بما رواه ابو بصير^٣ وما رواه محمد بن مسلم^٤ لكنهما ضعيفان سنداً فالاول بالبطائنى، والثانى بأن طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم ضعيف.

الخامس: هل ثبت الكفارة ام لا؟ لو لبس اختياراً، الظاهر عدم الدليل عليه وحديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم.^٥ متفرع على صدق

(١) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الحديث: ٩

(٣) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٥) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ٤

الثالث عشر: «الكذب والسب»

مسألة ٢٤٦: الكذب والسب محرمان في جميع الاحوال لكن حرمتها مؤكدة حال الاحرام والمراد الفسوق في قوله تعالى ﴿فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ هو الكذب والسب اما التفاخر وهو اظهار الفخر من حيث الحسب أو النسب فهو على قسمين: الاول: أن يكون ذلك لاثبات فضيلة لنفسه مع استلزام الحط من شأن الآخرين وهذا محرم في نفسه، الثاني: أن يكون ذلك لاثبات فضيلة لنفسه من دون ان يستلزم اهانة الغير وحطاً من كرامته وهذا لا بأس به ويجوز للمحرم وغيره (١).

الثوب على الخف والجورب لكنه محل اشكال، فتأمل.

فما افاده في المتن من الاحتياط الوجوبى لا بأس به.

(١) لا اشكال في حرمة الكذب والسب سواء كان في الحج أو غيره انما الكلام في المراد من الفسوق الذى ذكر في الآية الشريفة وعن الشيخ و الصدوق عليه السلام في المقنع انه الكذب خاصة، وعن ابن البراج عليه السلام انه الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم صلوات الله وعن المرتضى وابن جنيد عليه السلام انه الكذب والسباب وعن الشيخ عليه السلام في التبيان مطلق المعاصى، فلا بد من ملاحظة النصوص الواردة في ذيل هذه الآية الشريفة منها ما رواه عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرفث والفسوق والجدال قال أما الرفث فالجماع وأما الفسوق فهو الكذب أ لا تسمع لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنيا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة﴾ - والجدال هو قول الرجل لا والله وبلى والله وسباب الرجل الرجل. ^١ فالمراد هو الكذب

ومنها ما رواه عن معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أحرمت فعليك بتقوى الله وذكر الله وقلة الكلام إلا بخير فإن تمام الحج والعمرة أن يحفظ المرء لسانه إلا من خير

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٨

كما قال الله عز وجل فإن الله عز وجل يقول ﴿فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ فالرفث الجماع والفسوق الكذب والسباب والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله. ^١ الدال على ان المراد هو الكذب والسباب

وما رواه عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفث الجماع والفسوق الكذب والسباب والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله. ^٢

وفى رواية عن علي بن جعفر قال: سألت أخي موسى عليه السلام عن الرفث والفسوق والجدال ما هو وما على من فعله فقال الرفث جماع النساء والفسوق الكذب والمفاخرة والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله الحديث. ^٣ الكذب والمفاخرة.

وعن صاحب الحقائق رحمته الله ان رواية علي بن جعفر يعارض رواية معاوية بن عمار فى السباب والمفاخرة فيتساقطان فيبقى ما يدل على الكذب.

والمحقق الخوئي رحمته الله جمع بين الرواية بان مفهوم كل منهما يعارض مع من منطوق الآخر لان منطوق رواية معاوية بن عمار يدل على تفسير الفسوق بالكذب والسباب وبمفهوم الحصر يدل على عدم المنع بالنسبة الى المفاخرة وكذا رواية علي بن جعفر يدل بالمنطوق على حرمة الكذب والمفاخرة وبالمفهوم يدل على عدم كون السب من تروك الاحرام فمفهوم كل منهما جواز السب والمفاخرة وحيث ان دلالة المنطوق بالصرحة ودلالة المفهوم بالظهور، نرفع اليد عن المفهوم بصرحة المنطوق، فالنتيجة حرمة الجميع.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن كل واحد من الحديثين ناظر الى تفسير الفسوق فتكون الروايتان متعارضتان ولا وجه للجمع بهذه الكيفية، والترجيح مع رواية علي بن جعفر للأحدثية فيكون المحرم هو الكذب والمفاخرة.

لكن سيدنا الاستاذ رحمته الله فى المرتقى مال الى النصوص غير ناظر إلى الحصر بل هى فى مقام

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

تفسير الآية ببيان أحد الافراد الشايعة، وهذا غير مستنكر عند العرف وبالجملة النصوص غير ناهضة لرفع اليد عن ظهور الآية في ارادة مطلق الفسق والخروج عن جادة الشرع كما نسب الى الشيخ رحمته الله في تبيانه فلاحظ.

لكن هذا الحمل اجتهاد في مقابل النص فالحق مع سيدنا الاستاذ دام ظلّه في المصباح لاحظ وتأمل.

هذا تمام الكلام في الحكم التكليفي، اما الحكم الوضعي وهو الكفارة فالنصوص فيها مختلفة فمنها ما يدل على أن كفارة بقرة لاحظ ما رواه سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حديث وفي السباب والفسوق بقرة والرفث فساد الحج^١

ومنها ما يدل على انها الاستغفار لاحظ ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال لم يجعل الله له حدا يستغفر الله ويلبى^٢

وبعض آخر ما يدل على انها شيء يتصدق به لاحظ ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في حديث قال وكفارة الفسوق يتصدق به اذا فعله وهو محرم^٣

ورواية علي بن جعفر أحدث فلا بد من الاخذ به، بعد تعارض رواية سليمان بن خالد مع رواية الحلبي، لكن قد ذكرنا مرارا انه لا تعارض في البين اذ رواية علي بن جعفر تدل على لزوم شيء عليه «يتصدق به» و رواية سليمان تدل على «لزوم البقرة عليه» فلا تنافي بينهما اذ رواية علي بن جعفر دالة على كيفية اداء الكفارة لا اصل الكفارة.

واما النسبة بين رواية الحلبي وبين رواية سليمان بن خالد، تعارض اشتباه الحجّة بلا حجة، لأن الأحدث غير معلوم فلا بد من العمل على مقتضى العلم الاجمالي فان قلنا بالتبعيض تكون النتيجة هو التخيير والا فلا بد من الجمع^٤، ان لم نقل أن التسالم على خلافه فلاحظ. بقي الكلام في معنى المفاخرة (والحق أن يقال ان المتبادر من معنى المفاخرة بيان كون المفاخر أرفع واعلى درجة من الطرف الآخر وهذا لا يستلزم هتك طرف المقابل بل اعم منه)

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) بين البقرة والصدقة

الرابع عشر: «الجدال»

مسألة ٢٤٧: لا يجوز للمحرم الجدال وهو قول «لا والله» و«بلى والله»
والاحوط ترك الحلف حتى بغير هذه الالفاظ (١).

(١) لا اشكال في حرمة الجدال على المحرم كتاباً وسنة لكن يقع البحث في مقامات:
المقام الاول: أن الحرمة مختصة بمقام المخاصمة أو الممنوع مطلق هذا القول ولو في غير
موردها، مقتضى اطلاق بعض النصوص عدم الاختصاص لاحظ ما رواه معاوية بن
عمار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يقول لا لعمرى وهو محرم قال ليس بالجدال انما
الجدال قول الرجل لا والله وبلى والله واما قوله لا ها فانما طلب الاسم وقوله يا هناه فلا
بأس به واما قوله لا بل شانيك فانه من قول الجاهلية^١

ويؤكد ذلك ما رواه ايضاً قال قال ابو عبدالله عليه السلام وذكر مثل الحديث الاول وزاد وقال اتق
المفاخرة وعليك بورع يحجرک عن معاصى الله فان الله عز وجل يقول ﴿ثم ليقضوا نفثهم
وليوفوا ندورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ قال ابو عبدالله عليه السلام من التفث ان تتكلم فى
احرامك بكلام قبيح فاذا دخلت مكة وطفت بالبيت وتكلمت بكلام طيب فكان
ذلك كفارة قال وسألته عن الرجل يقول لا لعمرى وبلى لعمرى قال ليس هذا من الجدال
وانما الجدال لا والله وبلى والله^٢

وما رواه ابو بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا حلف الرجل ثلاثة ايمان وهو صادق وهو
محرم فعليه دم يهريقه واذا حلف يميناً واحدة كاذباً فقد جادل فعليه دم يهريقه^٣ فان
المستفاد منها نفس قول الرجل كذا لا فى مورد المخاصمة.

المقام الثانى: أن الحكم مختص بهاتين الجملتين، أم يعم غيرهما الظاهر هو الاول كما هو
المشهور لان الظاهر ترتب الحكم على هذا القول لا ما يماثله كقوله «بلى وربى» أو «لا
وربى» واما رواية معاوية بن عمار قال قال ابو عبدالله عليه السلام فى حديث والجدال قول الرجل

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ٧

لا والله وبلى والله واعلم ان الرجل اذا حلف بثلاثة ايمان ولاء فى مقام واحد وهو محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه ويتصدق به واذا حلف يمينا واحدة كاذبه فقد جادل وعليه دم يهريقه ويتصدق به قال وسألته عن الرجل يقول لا لعمرى وبلى لعمرى قال ليس هذا من الجدال وانما الجدال قول الرجل لا والله وبلى والله^١ وابى بصير المتقدم ذكره، لأنهما لا يرتبطان بالمقام لانه فى مقام بيان الفرق بين اليمين الصادقة واليمين الكاذبة من حيث ترتب الكفارة بعد البيان للجدال وتفسيره.

المقام الثالث: أن الحكم يختص بالجملة الخبرية أو يعم الجملة الانشائية المستفاد من رواية معاوية وابى بصير المتقدمتان، وقوع الجدال فى الجملة الخبرية لانها قابلة للصدق والكذب واما فى الجملة الانشائية كالوعد على شيء فلا شيء عليه ويؤيد ذلك ما رواه ابو بصير ليث بن البخترى قال سألته عن المحرم يريد ان يعمل العمل فيقول له صاحبه والله لا تعلمه فيقول والله لا عملنه فيخالفه مرارا يلزمه ما يلزم الجدال؟ قال لا، انما اراد بهذا اكرام اخيه انما كان ذلك ما كان فيه معصية^٢

المقام الرابع: أن الجدال يتحقق لمجموع هاتين الجملتين أو يتحقق بكل واحدة منهما مستقلاً، الظاهر هو الثانى لتحقق احدهما فى الاثبات والاخرى فى النفى ولا تستعملان فى مورد واحد.

المقام الخامس: الحكم مختص بقوله «لا والله» و«بلى والله» أو يعم معناهما ولو بلفظ آخر، الظاهر هو الاختصاص وإن مال صاحب الجواهر^٣ الى الاعم لان الظاهر من النص ذلك خصوصاً قوله^٤ فى رواية معاوية بن عمار انما الجدال قول الرجل لا والله وبلى والله^٣

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٢٤٨: يستثنى من حرمة الجدل أمران: الاول: أن يكون ذلك لضرورة تقتضيه من حق أو ابطال باطل، الثانى: أن لا يقصد بذلك الحلف بل يقصد به امرأ آخر كإظهار المحبة والتعظيم كقول القائل لا والله لا تفعل ذلك (١).

مسألة ٢٤٩: لا كفارة على المجادل فيما اذا كان صادقاً فى قوله ولكنه يستغفر ربه هذا فيما اذا لم يتجاوز حلفه المرة الثانية وإلا كان عليه كفارة شاة واما اذا كان الجدل عن كذب فعليه كفارة شاة للمرة الاولى وشاة اخرى للمرة الثانية وبقرة للمرة الثالثة (٢).

(١) اما الاول: فعلى القاعدة لان المقتضى حديث الرفع رفع الحرمة اذا تقتضيه الضرورة وخصوص رواية ابى بصير^١، نعم اذا لم يكن فى مقام الضرورة لكن كان فى مقام التزام ورجح جانب الحلف فالامر ايضاً كذلك كما ان الامر كذلك اذا كان احقاق الحق أو ابطال الباطل لازماً والطريق منحصر فى الحلف.

اما الثانى فقد ذكرنا سابقاً ان الحلف المحرم انما يكون فى باب الاخبار واما اذا كانت معنونة بعنوان الانشاء فخرجها على طبق القاعدة لعدم شمول الدليل اياها كما اذا كان فى مقام التعظيم والتكريم لآخيه المومن والدال عليه ما رواه ابو بصير المتقدم.

(٢) مقتضى اطلاق حديث سليمان بن خالد سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فى الجدل شاة الحديث^٢ ثبوت الشاة بالنسبة الى الجدل مطلقاً.

لكن مقتضى حديث الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قال قلت فممن ابتلى بالجدال ما عليه؟ قال اذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه وعلى المخطى بقرة^٣ التفصيل بان يقال من جادل أكثر من مرتين فان كان صادقاً فعليه دم وان كان كاذباً

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٧

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

فعليه بقرة، فان كان صادقاً وأقل من ثلاثة فلا شيء عليه وان كان أكثر من اثنين فعليه دم واما اذا كان كاذباً فان كان اقل من الثلاثة تكون عليه شاة وان كان أكثر فعليه بقرة، اما الثبوت الشاة في المرة الاولى فلما رواه معاوية بن عمار^١ وابو بصير^٢

واما ثبوتها وهي البقرة في المرة الثالثة فلما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن الجدال في الحج فقال من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم فقيل له الذي يجادل وهو صادق قال عليه شاة والكاذب عليه بقرة^٣

وفي غير هاتين الصورتين أعنى اليمين الاولى والثانية في اليمين الصادق، فليس عليه شيء لمفهوم الرواية الحلبي، واما في اليمين الكاذب ففي المرة الثانية والاولى الشاة لما رواه سليمان بن خالد المتقدم، ثم ان المستفاد من حديث سليمان بن خالد ثبوت الشاة مطلقا سواء كانت اليمين ولاء أو متفرقا، لكن يقيد برواية معاوية بن عمار^٤ فان المستفاد منها ان المكلف اذا حلف ثلاثة ايمان ولاء فعليه دم، واذا حلف واحدة كاذباً يكون عليه الدم، كما ان المستفاد من رواية معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الرجل اذا حلف بثلاثة ايمان في مقام ولاء وهو محرم فقد جادل وعليه حد الجدال دم يهريقه ويتصدق به^٥ ايضاً كذلك فالنتيجة أن الحلف اذا كان كاذباً في المرة الاولى يوجب الشاة والمرة الثانية شاتين والثالثة البقرة واما اذا كان صادقاً فان كانت اليمين ثلاثاً ولاء فعليه شاة وان اقل من ذلك أو لم يكن ولاء، فليس عليه شيء.

قد يقال بان قوله عليه السلام ولاء مفهومه عدم الحلف ولاء لا الحلف بدون ولاء فان الحديث ساكت عن ذلك لكن المفهوم مطلق من حيث انه لم يحلف ولاء سواء حلف من دون ولاء أو لم يحلف اصلا وبهذا يقيد المطلق.

ودعوى الحمل على ما ارتكز في اذهان الناس من ان التكرار للتأكيد والرواية ينبعهم بعدم

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

التأكيد، عهدتها على مدعيها، واما رواية ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا جادل الرجل وهو محرم فكذب متعمدا فعليه جزور^١ الدالة على ان الكفارة اليمين الكاذبة هي الجزور، فسندها ضعيف لان اسناد الشيخ الى عباس بن معروف ضعيف لان فيه ابا المفضل عن ابي بطة وكلاهما ضعيفان.

ثم ان صاحب الجواهر رحمته الله افاد بأن الترتيب المذكور في الرواية انما هو فيما اذا لم يتخلل بالكفارة فاذا تخلل بالكفارة يشرع في حساب جديد فاذا حلف بيميننا كاذبة ففي مرحلة الاولى فعليه شاة ثم حلف ثانياً كاذباً فان كفر للاولى، فعليه شاة واحدة وان لم يكفر فعليه شاتان وكذلك اذا لم يكفر للثانية وحلف بيميناً كاذبه في المرحلة الثالثة فعليه بقرة ان لم يكفر للثانية وان كفر فعليه شاة وكذلك البدنة على القول المشهور لو لم يكفر للثانية فان كفر فعليه شاة.

والحاصل: ان التكفير يوجب زوال الاول ويدخل في الحساب الجديد وكذلك في الحلف الصادق فان كفر في المرحلة الثالثة، فلا يجب عليه شىء اذا ارتكب بعد الثلاثة في اليمين الاولى والثانية فان ارتكب ثلاثة اخرى فعليه شاة واحدة ان لم يكفر لثلاثة الاولى فلكل ثلاث، ثلاث شاة ان كفر لثلاثة الاولى، لكن لم يرتض بهذا القول وافاد ان لكل موضوع حكم خاص به، سواء كفر للسابق أم لا، فتجب الشاة للاولى والبقرة للثانية والبدنة للثانية وكذلك الحال في اليمين الصادقة فلكل ثلاث، ثلاث شاة سواء كفر بينها ام لا فكل جدال له حكم مستقل.

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بأن المستفاد من الرواية ان الحلف اذا كان صادقاً وزاد عن المرتبة الثانية فعليه شاة ومقتضى اطلاقها أن المدار فوق الاثنتين سواء كان ثلاثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة وهكذا فلا نرى وجهاً لكل ثلاث ثلاث واما الحلف الكاذب فالاول منه شاة والثانى منه فيه شاة اخرى، سواء كفر للاول و الثانى أم لا، و البقرة على الاقوى في حلف الثالث وكذلك الحكم ان زاد عن الثالث فان ارتكب رابعاً أو خامساً أو سادساً فعليه البقرة اذ المدار ارتكابه فوق الثلاثة وهذا مطلق لصدق قوله عليه السلام فوق

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقية الكفارات الاحرام الحديث: ٩

الخامس عشر: «قتل هوام الجسد»

مسألة ٢٥٠: لا يجوز للمحرم قتل القمل ولا القائه من جسده ولا بأس بنقله من مكان الى مكان آخر واذا قتله فالاحوط التكفير عنه بكف من الطعام للفقير أما البق والبرغوث وامثالهما فالاحوط عدم قتلها اذا لم يكن هناك ضرر يتوجه منهما على المحرم واما دفعهما فالأظهر جوازه وان كان الترك احوط(١).

مرتين كما فى رواية الحلبي^١

(١) فى هذه المسألة فروع:

الفرع الاول: لا يجوز قتل القمل واستدل على ذلك بجملة من النصوص منها ما رواه زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يحك المحرم رأسه او يغتسل بالماء قال يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة الحديث^٢

ومنها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتق قتل الدواب كلها ولا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن فى احرامك واتق الطيب فى زادك وامسك على انفك من الريح الطيبة ولا تمسك من الريح المنتنة فانه لا ينبغى لك ان تلذذ بريح طيبة فمن ابتلى بشئ من ذلك فليعد غسله وليتصدق بقدر ما صنع^٣

ومنها ما رواه ابو الجارود قال سأل رجل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل قملة وهو محرم قال بئس ما صنع قلت فداء لها قال لا فداء لها^٤

لكن أورد عليها بان الاول ضعيف بالارسال وأن اسناد الصدوق الى ابان، ضعيف والثانى فابراهيم النخعي فانه لم يوثق، والحديث نقل فى التهذيب والاستبصار بعنوان ابراهيم المطلق ولعل المراد ابراهيم بن ابي البلاد فيكون السند تاماً ولذا حكم المحقق

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب بقیة الكفارات الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٩

(٤) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب بقیة كفارات الاحرام الحديث: ٨

الخوئي رحمته الله بكونه صحيحاً والله العالم، واما الثالث فان اسناد الصدوق الى ابان بن تغلب ضعيف والابان الواقع في السند لاندري انه هو ابان بن تغلب أو ابان بن عثمان اذ كلاهما يرويا عن أبي الجارود.

واما رواية معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في محرم قتل قملة قال لا شيء عليه في القمل ولا ينبغي أن يتعمد قتلها^١ الدالة على انه لا ينبغي ان يتعمد قتلها فغير دالة على الحرمة.

نعم يمكن الاستدلال على عدم الجواز بعدم جواز الالقاء كما يأتي. لكن يمكن أن يقال بعدم ثبوت الاولوية لعدم العلم بالملاك لثبوت الفرق بين المقامين من أن الالقاء موجب لكفارة بخلاف القتل كما سيأتي.

الفرع الثاني: انه لا يجوز القاء القمل عن البدن لما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال، قال المحرم يلقي عنه الدواب كلها الا القملة فانها من جسده وان اراد ان يحول قملة من مكان الى مكان فلا يضره^٢.

واما رواية مرة مولى خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يلقي القملة فقال القوها، أبعدها الله غير محمودة ولا مفقودة^٣ فضعيفة سنداً.

الفرع الثالث: يجوز نقلها من مكان الى مكان آخر لما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره. الفرع الرابع: ثبوت التكفير اذا قتلها على الاحوط وجوباً لما رواه حماد بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يبين القملة عن جسده فيلقها قال يطعم مكانها طعاماً^٤ وما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المحرم ينزع القملة عن جسده فيلقها قال يطعم مكانها طعاماً^٥.

وما رواه الحلبي قال حككت رأسي وانا محرم فوقع منه قملات فاردت ردهن فنهاني وقال

(١) الوسائل، الباب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٢

تصدق بكف من طعام^١

ومنها ما رواه حسين بن العلاء عن ابي عبدالله عليه السلام قال المحرم لا ينزع القملة من جسده ولا من ثوبه متعمدا وان قتل شيئا من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضة بيده^٢ لكن يعارض هذه الروايات ما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في محرم قتل قملة قال لا شئ عليه في القملة ولا ينبغى ان يتعمد قتلها^٣ الدال على عدم شئ عليه اذا قتلها، وحيث أن الأحدث غير معلوم يقع البحث في باب اشتباه الحجة بلا حجة كما ذكرنا سابقاً حيث انا نعلم اجمالاً بوجود الحجة فان قلنا بالتبعيض في التنجز تكون النتيجة التخيير وإن قلنا بالتنجيز فيتعارضان ويتساقطان، لكن يمكن ان يقال ان الاحتياط حيث يكون ممكناً ان نحتاط بينهما بالاحتياط بالتكفير بكف من الطعام فالاحتياط لا يترك.

الفرع الخامس: انه يجوز قتل البق والقمل والبرغوث اذا توجه منها الضرر على المكلف واستدل على ذلك برواية الزرارة المتقدمة في صدر المسئلة وقد تقدم ضعفها كما ان الاستدلال برواية معاوية بن عمار الامر ايضاً كذلك واما الاستدلال برواية جميل قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يقتل البقة والبراغيث اذا اذاه قال نعم^٤ فيشكل بان التعليق في كلام السائل.

ثم ان المستفاد من رواية زرارة عن احدهما عليه السلام قال سألته عن المحرم يقتل البقة والبرغوث اذا رآه قال نعم^٥ جواز قتل البرغوث والبق، لكنها ضعيفة بالسهل. مضافاً الى أن الحديث انما يكون تاماً دلالة اذا كانت النسخة «اذا رآه» واما اذا كان اللفظ «اذا اراد» كما في بعض النسخ فلا يدل، بل هي ناظر الى مورد الاضرار والايذاء فلا حظ.

(١) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) الوسائل، الباب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٧

(٥) الوسائل، الباب ٧٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

السادس عشر: «التزين»

مسألة ٢٥١: يحرم على المحرم التختيم بقصد الزينة ولا بأس بذلك بقصد الاستحباب، بل يحرم عليه التزين مطلقاً وكفارته شاة على الاحوط (١).

نعم يمكن الاستدلال لعدم الجواز بمفهوم الرواية من انه اذا لم يكن في مقام الايذاء لا يجوز قتلها لكن قد تقدم من أن الجملة الشريطة في كلام السائل فيكون هو مورد السؤال فلا مفهوم.

الفرع السادس: يجوز دفعها لعدم الدليل على المنع وان كان الاحتياط طريق النجاة. (١) يقع البحث في المسألة تارة في التختيم واخرى من حيث انه مطلق الزينة فالكلام فيه يقع في موضعين:

اما الاولى: فقد وردت عدة من النصوص الدالة على الجواز لاحظ ما رواه نجیح عن ابى الحسن عليه السلام قال لا بأس بلبس الخاتم للمحرم^١

وما رواه عمار عن عبدالله عليه السلام قال تلبس المرأة المحرمة الخاتم من ذهب^٢
وما رواه محمد بن اسماعيل قال رأيت العبد الصالح عليه السلام وهو محرم وعليه خاتم وهو يطوف طواف الفريضة^٣

وما رواه ايضاً قال رأيت على ابى الحسن الرضا عليه السلام وهو محرم خاتماً^٤
وهذه الروايات وان كانت بعضها ضعيفاً كالاول بالنجیح لكن المعتمدة منها دالة على الجواز.

نعم يدل على المنع ما رواه مسمع عن ابى عبدالله عليه السلام في حديث قال وسألته ايلبس المحرم الخاتم؟ قال لا يلبسه للزينة^٥ وهذه الرواية ضعيفة بصالح بن السندی لكن المشهور عملوا

(١) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

بمفاده الا ان عمل المشهور لا يكون جابراً.

نعم يقع الرجل فى اسناد كامل الزيارات فان قلنا بوثاقه رجالها فهو والا فمشكل مضافاً الى ان الرواية دالة على المنع اذا كان بقصد الزينة لا مطلقاً.

واما الثانى: أى حرمة مطلق التنزين فقد استدل على الحرمة بما رواه حريز عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تكحل المرأة المحرمة بالسواد إن السواد زينة^١ لعموم العلة

ولما رواه عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تكتحل وهي محرمة قال لا تكتحل قلت بسواد ليس فيه طيب قال فكرهه من أجل أنه زينة وقال إذا اضطرت إليه فلتكتحل^٢.

وعن حماد يعني ابن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تنظر في المرأة وأنت محرم فإنه من الزينة^٣.

وحريز عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تنظر فى المرأة وانت محرم لانه من الزينة^٤ و
فيكون التختيم حراماً من باب انه زينة ولا مدخلية لقصد الزينت فالمدار فى الحرمة كون
الشئ مصداقاً للزينة ولا دخل للقصد فلاحظ.

واما الكفارة، فالظاهر انه لا دليل عليها، نعم الاحتياط حسن بلا كلام.

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٤

(٣) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٢٥٢: يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما اذا عد زينة خارجاً وان لم يقصد به التزين نعم لا بأس به اذا لم يكن زينة كما اذا كان لعلاج ونحوه(١).

مسألة ٢٥٣: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلبي للزينة ويستثنى من ذلك ما كانت تعتاد لبسه قبل احرامها ولكنها لا تظهره لزوجها ولا لغيره من الرجال(٢).

(١) واستدل على ذلك بما دل على حرمة مطلق الزينة كما في رواية حريز^١ وعن زرارة عنه عليه السلام قال: تكتحل المرأة بالكحل كله إلا الكحل الأسود للزينة.^٢ ولا فوق بين الرجل والمرأة لا طلاق الدليل واما اذا لم يكن للزينة كما اذا كان للتداوى، فقد استدل على الجواز برواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الحناء فقال ان المحرم ليمسه ويداوى به بغيره وما هو بطيب وما به بأس^٣ لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن عدم البأس فيها انما يكون من حيث كونه ليس بطيب فالحكم حيثي فلا يرتبط بالمقام فاستعمال الحناء اذا كان مصداقاً للزينة يحرم ولو كان للتداوى، نعم اذا اضطر اليه فلا بأس به لاجل الاضطرار، الراجع لتكليف. لكن يمكن ان يقال ان عدم البأس اما هو من باب عدم كونه مصداقاً للطيب واما استعماله في مقام لتداوى فقد صرح بجوازه.

(٢) المستفاد من رواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال المحرمة لا تلبس الحلبي ولا المصبغات الا صبغاً لا يردع^٤ حرمة لبس الحلبي مطلقاً. واما رواية محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال المحرمة تلبس الحلبي كله الا حلياً مشهوراً

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

للزينة^١ فالمستفاد منها جوازها الا ان يكون مشهوراً للزينة فلا بأس به اذا لم يكن لذلك. لكن يعارضها ما عن الكاهلي عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال تلبس المرأة المحرمة الحلبي كله الا القرط المشهور والقلادة المشهورة^٢ فان المستفاد من عقد المستثنى منه في رواية الكاهلي جواز لبس الحلبي كلها الا اذا كانت قرطاً أو قلادة.

ومقتضى عقد الاستثناء في رواية محمد بن مسلم عدم جواز لبس المشهور على الاطلاق فكل حلبي ظاهر بارز يحرم عليها لبسه وبعد التعارض نرجع الى رواية الحلبي هكذا افاد المحقق الخوئي رحمته الله.

لكن يمكن ان يقال بان المستفاد من رواية محمد بن مسلم حرمة اللبس بالنسبة الى الحلبي المشهور للزينة، ورواية الكاهلي دالة على القرط المشهور والقلادة المشهورة وبها تقييد رواية محمد بن مسلم الا ان يحمل على المثال وكونهما مصداقان للحلي المشهور.

فلا تعارض كما ان رواية يعقوب بن شعيب قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا بأس ان تلبس المرأة الخلخالين والمسك^٣ يقييد رواية الحلبي المتقدم ذكرها.

واما الحلبي المعتاد قبل الاحرام فلا يجب عليها النزع لما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا كان للمرأة حلبي لم تحدته للاحرام لم تنزع حليها^٤ لكن لا تظهرها للرجال حتى زوجها فضلاً عن غيره من المحارم والاجنبي (لاطلاق الدليل الزينة)

(١) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٩

السابع عشر: «الادهان»

مسألة ٢٥٤: لا يجوز للمحرم الادهان ولو كان بما ليست فيه رائحة طيبة ويستثنى من ذلك ما كان لضرورة أو علاج (١).

(١) اما عدم جواز الادهان فلجملة من النصوص لاحظ ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تدهن حين تريد ان تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر من اجل ان رائحة تبقى في رأسك بعد ما تحرم وادهن بما شئت من الدهن حين تريد ان تحرم فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل^١

ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تمس شيئاً من الطيب وانت محرم ولا من الدهن الحديث: وقال في آخرة ويكره للمحرم الادهان الطيبة الا المضطر الى الزيت يتداوى به^٢ وغيرهما.

نعم في المقام جملة من النصوص دالة على جواره قبل الاحرام منها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل يدهن بأى دهن شاء اذا لم يكن فيه مسك ولا عنبر ولا زعفران ولا ورس قبل ان يغتسل للاحرام قال ولا تجمر ثوبا لاحرامك^٣ وما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان لا يرى بأساً بان تكتحل المرأة وتدهن وتغتسل بعد هذا كله للاحرام^٤

وما رواه محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بان يدهن الرجل قبل ان يغتسل للاحرام وبعده وكان يكره الدهن الخائر الذي يبقى^٥

وما رواه الحسين بن ابي العلاء قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المحرم يدهن بعد الغسل قال نعم فادهننا عنده بسليخط بان وذكر ان اباه كان يدهن بعد ما يغتسل

(١) الوسائل، الباب ٢٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٣٠ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٣

للاحرام وانه يدهن بالدهن ما لم يكن غالية او دهنا فيه مسك او عنبر^١ وغيرها من الروايات الواردة في الباب.

واما جوازه حال الاحرام للتداوى فيدل عليه ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرج بالمحرم الخراج او الدم فليبطه وليداوه بسمن او زيت^٢

وما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن محرم تشققت يدها قال فقال يدهنهما بزيت او ثمن او إهالة^٣

وما رواه ابو الحسن الاحمسي قال سأل ابا عبد الله عليه السلام سعيد بن يسار عن المحرم تكون به القرحة او البثرة أو الدم فقل اجعل عليه البنفسج واشباهه مما ليس فيه الريح طيبة^٤

وما رواه الحميري عن صاحب الزمان عليه السلام انه كتب اليه يسأله عن المحرم هل يجوز له ان يصير على ابطينه المرتك او التوتياً الريح العرق أم لا يجوز؟ فاجاب عليه السلام يجوز ذلك وبالله توفيق^٥

فرع: هل يجوز الادهان قبل الاحرام بحيث يبقى اثره بعد الاحرام أم لا يجوز؟ وبعبارة واضحة أن الادهان حرام حال الاحرام حدوداً فقط أو الاعم من الحدوث والبقاء؟ الظاهر من الروايات المتقدمة جوازه، بمعنى انه حرام حدوداً فقط، اذ الادهان قبل الاحرام خصوصاً بعد الغسل و قبله، يبقى اثره، واما رواية محمد بن مسلم المتقدمة فلا تدل على الحرمة بل الظاهر منها هو الكراهة المصطلحة، اما جوازه للعلاج فيدل عليه ما رواه محمد بن مسلم الثاني وما رواه الاحمسي المتقدم ذكره.

واما في مورد الاضطرار فيمكن ان يستدل على جوازه، مضافاً الى حديث الرفع وما رواه الحميري، فتأمل.

(١) الوسائل، الباب ٣٠ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ٣١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٢٥٥: كفارة الادهان شاة اذا كان عن علم وعمد واذا كان عن جهل فاطعام فقير على الاحوط في كليهما (١).

(١) استدل على ذلك بما رواه عن معاوية بن عمار في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج قال إن كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين وإن كان تعمده فعليه دم شاة يهريقه.^١

والظاهر منها وجوب ذلك وإنما احتاط الماتن عليه السلام لاجل أن الحديث لم ينسب الى المعصوم عليه السلام بل الظاهر منها كونها كلام ابن عمار ومن المعلوم ان كلام ابن عمار ليس بحجة.

نعم يمكن الاستدلال عليها بما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: لكل شيء خرجت (جرحت) من حجك فعليه فيه دم تهريقه حيث شئت.^٢ لكن السند ضعيف بعبدالله بن الحسن، فتأمل.

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب بقیة کفارات الاحرام الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقیة کفارات الاحرام الحديث: ٥

الثامن عشر: «ازالة الشعر عن البدن»

مسألة ٢٥٦: لا يجوز للمحرم ان يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل وتستثنى من ذلك حالات اربع:

- ١: أن يتكاثر القمل على جسد المحرم ويتأذى بذلك.
- ٢: أن تدعو ضرورة الى ازالته كما اذا اوجبت كثرة الشعر صداعاً أو نحو ذلك.
- ٣: أن يكون الشعر نابتاً في اجفان العين ويتألم المحرم بذلك.
- ٤: أن ينفصل الشعر من الجسد من غير قصد حين الوضوء أو الاغتسال(١).

(١) اما حرمة ازالة الشعر فمضافاً الى ادعاء الاجماع كما عن المنتهى والتذكرة يدل عليها في الجملة، الآية الشريفة «ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففديه من صيام أو صدقة أو نسك»^١ وجملة من النصوص منها ما رواه الحلبي قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يحتجم قال لا الا ان لا يجد بدا فليحتجم ولا يخلق مكان المحجم^٢ ومنها ما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يخلق او يقطع الشعر^٣

فان المستفاد منه هو الحرمة من دون فرق بين الحلق والقطع بل يشمل مطلق الازالة. وما رواه معاوية بن عمار قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم كيف يحك راسه قال باظافيره ما لم يدم او يقطع الشعر^٤

(١) البقرة / ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

وما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بحك الراس واللحية ما لم يلق الشعر وبحك الجسد ما لم يدمه^١ هذا كله بالنسبة الى شخص المحرم. واما حرمة ازالة الشعر عن غيره فيدل عليه ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يأخذ المحرم من شعر الحلال^٢ هذا بالنسبة الى كون الطرف الآخر محلاً. واما اذا كان محرماً فقد استدل على ذلك بالفحوى والاولوية والاجماع كما فى كلام محقق الخوئى عليه السلام بتقريب انه اذا ثبت النهى عن الازالة بالنسبة الى المحل، يكون الحكم بالنسبة الى المحرم أولى.

وفى كلام المحقق المذكور تقريب آخر بأن المولى اذا حكم بحكم شامل لافراد ويفهم عرفاً بعدم الفرق بين المباشر والتسبب كما لو قال المولى لعبيده وخدمه لا تدخلوا علىّ فى هذا اليوم، يفهم من كلامه أن الدخول عليه مبعوض فيشمل جميع الافراد حتى غير الخدم.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن هذا انما يصح فيما نفهم العموم من كلامه بالقرينة العامة أو الخاصة واما اذا لم تكن فى المقام قرينة على ذلك فاستفادة العموم من كلامه مشكل، لكن يمكن ان يقال انه ربما يفهم من كلامه بتناسب الحكم والموضوع ان الحكم عام كما اذا كان المولى نائماً وقبل نومه قال لعبيده لا تدخلوا علىّ فان العرف يفهم من كلامه بهذه القرينة ان الدخول عليه حال النوم مبعوض فلا فرق بين الخدم والاجنبى ولعل نظر المحقق الخوئى عليه السلام الى ما ذكر، فلا يرد عليه ما افاده.

ثم ان موارد الاستثناء التى ذكرها الماتن عليه السلام تبين فى ضمن فروع:

الفرع الاول: انه يجوز ازالة الشعر اذا كان فى الرأس قمل موجب لإيذائه والدليل عليه ما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كعب بن عجرة الانصارى والقمل يتناثر من رأسه فقال اتؤذيك هوامك؟ فقال نعم قال فانزلت هذه الاية ﴿فمن كان منكم مريضاً او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك﴾ فامره

(١) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٦٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

رسول ﷺ يخلق راسه وجعل عليه الصيام ثلاثة ايام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مد ان والنسك شاة قال وقال ابو عبدالله ﷺ وكل شئ في القرآن «أو» فصاحبه بالخيار يختار ما شاء وكل شئ في القرآن «فمن لم يجد» فعليه كذا فالاول بالخيار^١

وما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبدالله ﷺ قال قال الله تعالى في كتابه «فمن كان منكم مريضاً أو به اذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك» فمن عرض له اذى او وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم اذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة ايام والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام والنسك شاة يذبحها فيأكل ويطعم وانما عليه واحد من ذلك^٢

مضافاً الى ان الاية بنفسها كافية في القصد كما استدل على ذلك في رواية حريز فلاحظ.

الفرع الثاني: اذا أوجبت الضرورة على ذلك كما اذا كان بقاء الشعر موجباً للصداع وحينئذ اذا وصل الامر الى الحرج فقاعدة الحرج تنفيها واما مجرد الايذاء من دون الحرج فيمكن الاستدلال عليه بالآية ورواية حريز الواردة في ذيلها.

نعم في صورة عدم الايذاء والحرج فلا وجه لجواز الازالة.

الفرع الثالث: اذا كان الشعر نابتاً في اجفان العين بحيث يكون موجباً للتألم فالظاهر جوازه اذا كان موجباً للحرج وإلا فالحكم بجواز مشكل جداً لوجود العموم.

الفرع الرابع: انه يجوز الوضوء لمن يعلم بانفصال الشعر من جسده بلا اختيار له واستدل على ذلك برواية الهيثم بن عروة التميمي قال سأل رجل ابا عبدالله ﷺ عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فتسقط من لحية الشعرة او الشعرتان فقال ليس بشئ ما جعل عليكم في الدين من حرج^٣ هذا بالنسبة الى الوضوء ولا كلام فيه انما الكلام في الحاق الغسل به واستدل على ذلك بأن التحفظ على عدم الانفصال امر حرجي نوعي فيكون مرتفعاً.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب بقیة کفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب بقیة کفارات الاحرام الحديث: ٦

مسألة ٢٥٧: اذا حلق المحرم رأسه من دون ضرورة فكفارته شاة واذا حلقه لضرورة فكفارته شاة أو صوم ثلاثة ايام أو اطعام ستة مساكين لكل واحد مدان من الطعام واذا نتف المحرم شعره النابت تحت ابطيه فكفارته شاة وكذا اذا نتف احد ابطيه واذا نتف شيئاً من شعر لحيته وغيرها فعليه ان يطعم مسكيناً بكف من الطعام ولا كفارة في حلق المحرم رأس غيره محرماً كان أم محلاً (١).

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً باننا لا نرى حرجاً في التحفظ لا شخصاً ولا نوعاً وثانياً أن الظاهر من الحرج هو الحرج الشخصي اذ كل حكم يترتب على الموضوع المقرر وجوده ومع الحرج الشخصي لا مجال لترتب الحكم وادعاء الحرج النوعي لا دليل عليه. ثم ان سيدنا الاستاذ دام ظله حقق المسألة بأمر آخر حيث قال ان الذى يختلج بالبال ان يقال انه يدخل المقام فى باب التراحم اذا المكلف لا يقدر على الجمع بين الطهارة المائية والتحفظ عن الانفصال فلا بد من اختيار ما هو الاهم وحيث ان الطهارة المائية اهم لان الصلاة عمود الدين والطهارة ثلثها فتكون الطهارة المائية مقدمة على حرمة الازالة. ان قلت: ان طهارة المائية لها بدل بخلاف الازالة ومن المقرر أن ما يكون له البدل متأخر عما لا يكون له البدل.

قلت: أن البدل تارة يكون فى عرض المبدل واخرى يكون فى طوله أما الاول فلا تراحم بل الواجب هو الجامع واما الثانى فلا وجه للمدعى بل اللازم مراعاة ما هو الاهم فى نظر المولى والمفروض أن بدلية التراب عن الماء طولياً اذ مع كون البدل طولياً وكون المبدل أهم فى نظر الشارع من مزاحمه لاتصل النوبة الى البدل حتى يكون موجباً لسقوط المبدل.

(١) قد تعرض الماتن رحمته فى هذه المسألة لفروع:

الاول: اذا حلق المحرم رأسه فان كان مختاراً فكفارته شاة واذا كان مضطراً فكفارته شاة أو صوم ثلاثة ايام أو اطعام ستة مساكين لكل واحد مدان من الطعام والدليل على التفصيل

يستفاد من مجموع الروايات، اما المختار فيدل على ما ذكر ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال من حلق رأسه أو نتف ابطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شئ عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم^(١)

وما رواه عن زرارة بن أعين قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة.^(٢) وأما المضطر فيدل على الخيار بين الامور الثلاثة ما رواه الحريرز^(٣) المتقدم ذكره واما رواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى في كتابه ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم اذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام والنسك شاة يذبحها فيأكل ويطعم وإنما عليه واحد من ذلك.^٤

التي تدل على الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام فضعيفة سنداً لأن الرجل لم يوثق.

الفرع الثاني: اذا نتف ابطيه أو احدهما فما حكمه؟ المستفاد من رواية حريرز عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نتف الرجل ابطيه بعد الاحرام فعليه دم^(٥) أن المحرم اذا نتف ابطيه تجب عليه الكفارة وهى شاة، لكن فى طريق الصدوق يكون الرواية هكذا «اذا نتف الرجل ابطه» بصيغة المفرد.

وسيدنا الاستاذ دام ظله حمل على باب الزيادة والنقيصة وبمقتضى اصالة عدم الزيادة اختار النسخة الاولى، لكنه مشكل لان الرواية واردة فى موردين وفى كتابين فلا تجرى هذه القاعدة، إلا أن يقال أن المتبادر من قوله نتف إبطه هو الجنس، فيكون قابل جمع

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) الوسائل، الباب ١١ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

مع قوله ابطيه لحمل الثانية على الاولى وبهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية عن زرارة بن أعين قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاما لا ينبغي له أكله وهو محرم ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة. (١)

وإن أبيت عن هذا الجمع فلا يمكن أن يقال إن حديث حريز مفهومه مطلق أى إذا لم ينتف ابطيه، سواء كان لم ينتف أصلاً أو نتف احد ابطيه وحديث زرارة يقيدته والوجه فى عدم التقييد أنه يوجب لغوية منطوق حديث حريز اذ لو قلنا بوجود الشاة فى نتف ابطه الواحد فلا خصوصية لنتف الابطين مع ان الظاهر من الحديث هو الخصوصية.

ولسيدنا الاستاذ دام ظه فى المقام كلام لا بد من الاشارة اليه وهو ان النسبة بين الحديثين عموم من وجه لان مفهوم حديث حريز يفترق عن حديث زرارة فى صورة نتف كلا الابطين لان حديث زرارة لا ينفيه وحديث زرارة يفترق عن مفهوم حديث حريز فى مورد انتفاء النتف بالكلية فيقع التعارض فى الابط الواحد حيث أن حديث حريز ينفيه وحديث زرارة يثبت الكفارة فلا بد من المراجعة الى مرجحات باب التعارض وحيث ان الأحداث رواية حريز فيقدم، لكن هذا على حسب رواية شيخ عليه السلام واما على رواية صدوق فتقع المعارضة بين الحججة واللاحجة ومقتضاه هو التخيير كما مر منا.

ثم ان المحقق الخوئي عليه السلام ذهب الى مسلك آخر وهو ان الروایتين وان كانتا متعارضتان، لكن مفهوم حديث حريز وان كان ينافى الواجب التعيينى بالنسبة الى ابطه الواحد ولكن لا ينافى الوجوب التخييرى بين الشاة والصدقة وبما ان حديث زرارة يدل على وجوب الشاة فى نتف ابط واحد وخبر عبدالله بن جبلة عن ابى عبدالله عليه السلام فى محرم نتف ابطه قال يطعم ثلاثة مساكين (٢) يدل على الاطعام على ثلاثة مساكين فكل واحد منهما نص فى الوجوب وظاهر فى التعيين فلا بد من رفع اليد عن ظهور كل منهما فى التعيين، والالتزام بوجوبهما تخييراً، فالنتيجة الوجوب، التخيير فى نتف ابطه واحد.

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقیة كفارات الحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب بقیة كفارات الاحرام الحديث: ٢

والحاصل أن المحرم اذا نتف ابطيه فعليه شاة بمقتضى حديث حريز واذا نتف ابطه الواحد فيكون مخيراً بين الشاة وبين اطعام ثلاثة مساكين.

لكن الذى يهون الخطب أن رواية عبدالله بن جبلة ضعيف سنداً بالرجل الا ان يقال بانه واقع فى اسناد كامل الزيارة، وفى نهاية الكلام قال المحقق الخوئى رحمته الله بان الامر بين التعيين والتخيير فالاحتياط يقتضى التعيينه فالنتيجة تعين الشاة، من نتف ابطه الواحد احتياطاً، ووجوبها صريحاً فى من نتف ابطيه لكن هذا كله فرض فى فرض فلاحظ.

الفرع الثالث: انه اذا نتف المحرم شيئاً من لحيته يجب عليه أن يطعم مسكيناً بكف من الطعام لما رواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا نتف المحرم من شعر لحيته وغيرها شيئاً فعليه ان يطعم مسكيناً فى يده^(١) وهذه الرواية دالة على ثبوت الكفارة على من ازال لحيته أو غيرها ولو من العانة مثلاً.

الفرع الرابع: لو حلق المحرم رأس غيره محلاً أو محرماً فلا شئ عليه لعدم الدليل عليه فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٩

مسألة ٢٥٨: لا باس بحك المحرم رأسه ما لم يسقط الشعر عن رأسه وما لم يدمه وكذلك البدن واذا أمر المحرم يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو شعرتان فالاحوط التصديق بكف من طعام (١).

(١) فى المسألة ثلاثة فروع:

الفرع الاول: أنه لا مانع من حك المحرم رأسه أو بدنه ما لم يسقط منه الشعر وما لم يدمه أما بالنسبة الى الرأس فيدل عليه ما رواه معاوية بن عمار قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم كيف يحك رأسه قال بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر^(١) وأما الحاق البدن بالرأس فسيأتى الكلام فيه ان شاء الله تعالى.

الفرع الثانى: أنه اذا مرّ يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقط منه الشعر أو الشعرتان يجب عليه التصديق بكف من الطعام لما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام المحرم يعبث بلحيته فتسقط منها الشعرة والثنتان قال يطعم شيئاً^(٢) لكن الرواية مختص باللحية ولم يذكر فيه الرأس.

الفرع الثالث: اذا كان سقوط الشعر اثناء الوضوء، فلا شىء عليه وقد تقدم الكلام فيه فى الفرع الرابع من المسألة السابقة.

(١) الوسائل، الباب ٧١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٢

التاسع عشر: «ستر الرأس للرجال»

مسألة ٢٥٩: لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزء منه بأى ساتر كان حتى مثل الطين بل ويحمل شئ على الرأس على الاحوط، نعم لا بأس بستره بجبل القربة وكذلك تعصبيه بمنديل ونحوه من جهة الصداع وكذلك لا يجوز ستر الأذنين (١).

(١) لا اشكال فى عدم جواز ستر الرأس للرجل المحرم بل ادعى عليه الاجماع بل الارتكاز الشرعى والسيرة المتشرعية قائمة عليه، فاصل الحكم لا كلام فيه لعدة من النصوص لاحظ ما رواه عبدالله بن ميمون عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال المحرمة لا تنتقب لان احرام المرأة فى وجهها واحرام الرجل فى رأسه (١)

وما رواه حريز قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسياً قال يلقي القناع عن رأسه ويلبى ولا شئ عليه (٢)

وما رواه زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل المحرم يريد ان ينام يغطى وجهه من الذباب؟ قال نعم ولا يخمر رأسه والمرأة لا بأس ان تغطى وجهها كله (٣)

وما رواه الحلبي انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يغطى رأسه ناسياً أو نائماً فقال يلبي اذا ذكر (٤)

وما رواه عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لابي وشكى اليه حر الشمس وهو محرم وهو يتاذى به فقال ترى ان استتر بطرف ثوبى فقال لا بأس بذلك ما لم يصبك رأسك (٥)

انما الكلام فى جهات:

(١) الوسائل، الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) الباب ٦٧ من هذه الابواب الحديث: ٤

الجهة الاولى: هل يحرم جميع الرأس، أم مطلق الرأس كاف في تحقق المنع فيحرم بعض الرأس، ظاهر دليل المنع هو الجميع، نعم يستفاد من بعض النصوص أن ستر بعض الرأس ايضاً ممنوع لاحظ ما رواه ابن سنان المتقدم ذكره، لكن مقيد بالتأذى فلو لم يكن متؤذياً فلا يجوز ولو ببعض الرأس.

الجهة الثانية: أن مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الساتر من كونه ثوباً أو طيناً أو غيرها. الجهة الثالثة: هل يشمل الحكم ما لو وضع على رأسه طبقاً فيستر بعضه قهراً أم لا؟ ظاهر اطلاق النصوص المتقدمة عدم الجواز إلا أن يستفاد من رواية ابن سنان أن الحكم مختصاً بما اذا كان الستر مقصوداً بنفسه واما اذا كان لاجل غير ذلك فلا يستفاد منه الحرمة.

الجهة الرابعة: يجوز ستر الرأس من الصداع لما رواه معاوية بن وهب عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بان يعصب المحرم رأسه من الصداع^(١) ويمكن استثناء ذلك من رواية ابن سنان حيث أن المستفاد منها جواز الستر عند التأذى واما جواز وضع عصام القرية على الرأس فيدل عليه ما رواه محمد بن مسلم انه سال ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يضع عصام القرية على رأسه اذا استسقى فقال نعم^(٢) لكن إسناد الصدوق الى محمد بن مسلم ضعيف.

وأما اذا قلنا بجواز الستر بالنسبة الى بعض الرأس فالامر سهل، مضافاً الى السيرة بالنسبة الى القرية واما عدم جواز ستر الاذنين فلما رواه عبدالرحمن قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المحرم يجد البرد في اذنيه يغطيها قال لا^(٣) والظاهر من الرجل هو عبدالرحمن بن الحجاج لشهرته.

(١) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) الباب ٥٧ من هذه الابواب الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

مسألة ٢٦٠: يجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد والاولى تركه (١).

(١) الوجه في الجواز كما ذكره المحقق الخوئي رحمته الله عدم شمول ادلة المنع اياه اذ الظاهر منها هو الستر بالامور الخارجية وأما بسائر اعضاء بدنه فلا تشمله الروايات، لكن هذا ادعاء عهدته على مدعيه.

نعم ورد في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بان يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس ولا بأس ان يستر بعض جسده ببعض (١) جواز الستر بالذراع بل يجوز ستر بعض الجسد ببعض.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأنه يلزم رفع اليد عن الاطلاق، بما دل على حرمة ستر الرأس حال الاحرام، لكن مع كون الرواية في مورد خاص لا وجه لرفع اليد عنها ولا تنافى بينها وبين الروايات الدالة على المنع مطلقا، ثم انه هل يجوز ستر الرأس حال النوم أم لا؟ الظاهر انه لا خلاف في الحرمة كما في بعض الكلمات، لكن الاخبار في ذلك متضاربة فلا بد من مراجعتها ومن الروايات ما رواه زرارة عن احدهما عليهما السلام في المحرم قال له ان يغطي رأسه ووجهه اذا اراد ان ينام (٢) لكن ضعفها صاحب الجواهر رحمته الله وان صححها المحقق الخوئي رحمته الله وعلى فرض صحتها معارضة بروايته الاخرى (٣)

و هي ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت للمحرم يؤذيه الذباب حين يريد النوم يغطي وجهه قال نعم ولا يخمر رأسه والمرأة المحرمة لا بأس بان تغطي وجهها كله عند النوم (٤) وبعد التعارض وعدم المرجح المعلوم في المقام نعمل بالعلم الاجمالي ومقتضى ذلك هو التخيير فعدم الجواز هو الاحوط.

(١) الباب ٦٧ من هذه الابواب الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) الوسائل، الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

مسألة ٢٦١: لا يجوز للمحرم الارتماس في الماء وكذلك في غير الماء على الاحوط والظاهر انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة (١).

(١) والدليل عليه جملة من النصوص منها ما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول لا تمس الريحان وانت محرم الى ان قال ولا ترمس في ماء تدخل فيه رأسك (١)

ومنها ما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال ولا يرمس المحرم في الماء (٢)
وما رواه يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يرمس المحرم في الماء ولا الصائم (٣)
وما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال ولا يرمس المحرم في الماء ولا الصائم (٤)
وما ارسله حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يرمس المحرم في الماء (٥)
وما رواه عبد الخالق قال سألت ابا عبدالله عليه السلام هل يدخل الصائم رأسه في الماء؟ قال لا ولا المحرم وقال مررت ببركة بنى فلان وفيها قوم محرمون يترامسون فوقف عليهم فقلت لهم انكم تصنعون ما لا يحل لكم (٦)

لكن الظاهر منها هو الارتماس في الماء وأما غيره فلا دليل عليه، نعم هو الاحوط لأن الاحتياط حسن على كل حال، نعم الحكم شامل للرجل والمرأة اذ الارتماس غير الستر والشاهد علي ذلك ارداف الصائم والحاقه به ومن المعلوم أن الصائم لا يحرم عليه تغطية الرأس كما أن الظاهر من الدليل تمام الرأس فلا يشمل البعض فلا حظ.

(١) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٦

مسألة ٢٦٢: اذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاة علي الاحوط والاحوط لزوماً الكفارة حتي في مورد الاضطرار. (١)

واما الاستدلال بعموم رواية اسماعيل بن عبد الخالق وصدقها بالنسبة الي البعض فمشكل جداً كما فهم الراوي من الرواية فلاحظ.

(١) واستدل علي وجوب الكفارة في المقام بامرین:

الاول: الاجماع وحاله معلوم.

الثاني: ما عن الخلاف حيث قال اذا حمل علي رأسه مكتلاً أو غيره لزمه الفداء ثم قال دليلنا عموم ما روي في من غطي رأسه أن عليه الفداء لكنه مرسل وانجباره بالاجماع المدعي اول الكلام صغوباً وكبروياً.

ثم ان صاحب الوسائل رحمته الله ذكر في باب الخامس من ابواب بقية كفارات حديثاً دالاً علي المدعي بانه اذا غطي المحرم رأسه عمدًا لزمه طرح القطاء واطعام مسكين لاحظ ما رواه الحلبي عن ابي عبدالله رحمته الله قال المحرم اذا غطي وجهه فليطعم مسكيناً في يده الحديث^(١) والظاهر انه اشتباه منه رحمته الله والصحيح وجهه بدل رأسه ولم يذكر هذا الحديث بهذا اللفظ في التهذيب ثم ان الكفارة ثابتة في حال الاضطرار ايضاً أم لا؟ فعن الجواهر رحمته الله عدم الفرق بينهما لكن الدليل منحصر بالاجماع وهو دليل لبي والقدر المتيقن منه هو حال الاختيار، مضافاً الي ما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله بانه يمكن أن يقال أن العذر اما ان يكون هو الجهل أو النسيان أو الحرج أو الاضطرار أما الجهل فيدل علي عدم الكفارة ما رواه عبد الصمد بن بشير عن ابي عبدالله رحمته الله انه قال لرجل اعجمي أحرم في قميصه اخرجه من رأسك فانه ليس عليك بدنه وليس عليك الحج من قابل أي رجل ركب امرا بجهالة فلا شي عليه الحديث^(٢) وان كان هو النسيان فترفع الكفارة بحديث الرفع.

(١) الوسائل، باب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤ والباب ٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٣

العشرون: «ستر الوجه للنساء»

مسألة ٢٦٣: لا يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب وغيرهما مما يلاصق الوجه ولا مانع من اسدال الخمار وإن لامس الوجه أحياناً، نعم يجوز لها أن تغطي وجهها حال النوم ولا بأس بستر بعض وجهها مقدمة لستر الرأس في الصلاة والاحوط رفعه عند الفراغ منها. (١)

وكذلك الاضطرار والاكراه وبما رواه حريز قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم غطي رأسه ناسياً قال يلقي القناع عن رأسه ويلبي ولا شيء عليه^(١) وإن العذر هو الحرج فتنفي به لاطلاقه.

ثم إن الماتن عليه السلام احتاط في الموردين لوجود الجماع في الاول ولشهرة في الثاني.

(١) قد تعرض الماتن عليه السلام في المقام لعدة امور:

الاول: يحرم للمرأة المحرمة ستر الوجه، والدليل عليه عدة من النصوص منها ما رواه عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال المحرمة لا تتنقب لان الاحرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في رأسه^(٢)

وما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال مر ابو جعفر عليه السلام بامرأة متنقبة وهي محرمة فقال أحرمني وأسفري وأرخي ثوبك من فوق رأسك فانك ان تنقبت لم يتغير لونك، فقال رجل الي أين ترخيه؟ قال تغطي عينيها قال قلت تبلغ فمها قال نعم^(٣)

وما رواه احمد بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام قال مر ابو جعفر عليه السلام بامرأة محرمة قد استترت بمروحة فاماط المروحة بنفسه عن وجهها^(٤)

الثاني: أن المانع مختص بالقناع والبرقع واماها أم لا بل يعم، المستفاد من التعليل الوارد في رواية عبد الله بن ميمون هو العموم، أضف الي ذلك ان المناسبة بين الحكم والموضوع

(١) الوسائل، باب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

ايضاً كذلك.

الثالث: ان الحكم يختص بما يكون ساتراً من قبيل الثوب و الكم أو يعم كل ما يكون ساتراً ولو كان من قبيل الطين كستر الرأس للرجال، الظاهر هو الثاني لعموم العلة في رواية الحلبي وخصوص رواية احمد بن محمد.

الرابع: انه هل يجوز ستر بعض الوجه المستفاد من رواية الحلبي وجوب الاسفار وهو انما يصدق بالنسبة الي جميع الوجه فوجب كشف تمام الوجه وانما لم نقل بذلك في الرأس لرواية عبدالله بن سنان المتقدمة ويؤيد المدعي ما رواه احمد بن محمد فان ستر البعض لو كان جائز، كيف تصدي الامام عليه السلام برفع المروحة عن وجه المرأة.

الخامس: انه هل يجوز ستر الوجه عند ارادة النوم واستدل علي الجواز بما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت المحرم يؤذيه الذباب حين يريد النوم يغطي وجهه قال نعم ولا يخمر رأسه والمرأة المحرمة لا بأس بأن تغطي وجهها كله عند النوم.^(١)

السادس: انه لو قلنا بجرمة ستر الوجه ولنزوم كشف الوجه بتمامها كيف تصلي المرأة فمن ناحية يجرم عليها ستر تمام الوجه ومن ناحية اخري يجب عليها ستر بعض الوجه لتحقق الامتثال في الصلاة فكيف التوفيق؟ فعن بعض الاعلام القول بالتخيير وعن الآخر القول بتقديم الستر لان الصلاة اهم.

أورد علي التخيير بان المسألة موردة للابتلاء، والسيرة جارية بين النساء المحرمات علي الستر حال الصلاة فلا تصل النوبة الي التخيير وحينئذ لا اشكال في جواز تستر بعض الوجه في الصلاة واما الترجيح بالاهمية فالجمال له اذ لا مزاحمة بين نفس الصلاة والاحرام بل المزاحمة بين العمل بوظيفة الاحرام والستر في الصلاة ولا ارجحية في المقام.

أجاب عنه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن وجوب الستر بما هو لا دليل عليه وانما يجب بحكم العقل من باب وجوب الصلاة المقيدة بهذا القيد علي كون التقيّد داخلاً والقيد خارجاً، وبعبارة اخري لا مجال لوجوب الستر علي القول بكون اجزاء المركب الواجب، واجبات ضمنيه لان جزء المركب، التقيّد الذي يكون جزئاً عقلياً.

(١) الوسائل، الباب ٥٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

أضف الي ذلك أنا قد ذكرنا في محله بأننا لانتصور الوجوب الضمني في المركب. فالتحقيق أن يقال أن المورد من موارد التزام بين وجوب الصلاة المقيدة بالستر وبين حرمة الستر في المقام، فالترجيح بما هو الاهم ومن المعلوم أن الصلاة المقيدة بالستر هي الاهم فتقدم فيجوز لها الستر حال الصلاة.

السابع: انه لا مانع من اسدال الخمار.

أقول: أن الروايات في المقام مختلفة، فمنها ما يدل علي جواز ارخاء الثوب بمقدار يغطي العينين بل يجوز حتي يبلغ الفم كرواية الحلبي^(١)

ومنها ما يستفاد منه جواز الاسدال الي الذقن كرواية حريز قال قال ابو عبدالله^(٢) المحرمة تسدل الثوب علي وجهها الي الذقن^(٢)

ومنها ما يدل علي الجواز الي النحر كرواية زرارة عن ابي عبدالله^(٣) ان المحرمة تسدل ثوبها الي نحرها^(٣)

وهذه الروايات متعارضة، لكن في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله^(٤) انه قال تسدل المرأة الثوب علي وجهها من اعلاها الي النحر اذا كانت ركبة^(٤) جوازه الي النحر مقيدة بحال الركوب فتلزم به فنقيد الجواز الي النحر بالركوب، واما بقية الروايات الدالة علي الجواز الي الذقن أو الي الفم فمتعارضة وحيث أنه لاترجيح بينها فلا بد من القول بالسقوط أو الرجوع الي ما ذكرنا بأننا نعلم اجمالاً بوجود الأحداث ومقتضي العلم الاجمالي والقول بالتبعيض في التنجيز هو التخيير في الاخذ، فنقول يجوز له الاسدال الي النحر حال الركوب والي الذقن مطلقاً احتياطاً.

(١) الوسائل، الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

مسألة ٢٦٤: للمرأة المحرمة أن تتحجب من الأجنبي بأن تنزل ما علي رأسها من الخمار أو نحوه الي ما يحاذي أنفها والاولي أن تجعل القسم النازل بعيداً عن الوجه بواسطة اليد أو غيرها(١)

مسألة ٢٦٥: كفارة ستر الوجه شاة علي الاحوط(٢).

(١) افاد سيدنا استاذ دام ظلّه بانه لاتنافي بين الاسفار وستر الوجه عن الاجنبي بأن تجعل بينهما حاجزاً ومانعاً عن الرؤية، انتهى.

بل يمكن أن يستفاد من رواية سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأله عن المحرمة فقال ان مر بها رجل استترت منه بثوبها ولا تستتر بيدها من الشمس الحديث^(١) جواز ستر وجهها كاملاً عند تستر وجهها عن الاجنبي فالرواية مخصصة للروايات الدالة علي المحرمة. لكن الظاهر أن الستر أعم من التغطية فيمكن أن يقال ان الستر عن الاجنبي جازي بشرط عدم التغطية.

واما ما افاده الماتن عليه السلام من تنزيل ما علي رأسها الي الانف فقد تقدم الكلام فيه في الاسدال.

(٢) والظاهر انه لا دليل عليها إلا رواية علي بن جعفر^٢ وتقدم ان السند ضعيف فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١٠

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارة الاحرام الحديث: ٥

الواحد و العشرون: «التظليل للرجال»

مسألة ٢٦٦: لا يجوز للرجل المحرم التظليل نهاراً حال مسيره بمظلة أو غيرها ولو كان بسقف المحمل أو السيارة أو الطائرة ونحوها ولا بأس بالسير في ظل جبل أو جدار كما لا بأس بالسير تحت السحابة المانعة من شروق الشمس ولا فرق في حرمة التظليل بين الراكب والراجل علي الاحوط، و لايشكل التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم بأن يكون ما يتظلل به علي أحد جوانبه ويجوز للمحرم أن يستتر من الشمس بيديه حال المسير وكذلك لا بأس بالاحرام في القسم المستقوف من مسجد الشجرة. (١)

(١) قد تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة لجهات:

الجهة الاولي: انه لا يجوز التظليل للرجل المحرم وهذا هو المعروف بين الاصحاب وادعي عليه الاجماع واستدل عليه بروايات منها ما رواه عبدالله بن المغيرة قال قلت لابي الحسن الاول عليه السلام اظلل وانا محرم قال لا قلت أفاضل واكفر قال لا قلت فان مرضت قال ظلل وكفر ثم قال اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ما من حاج يضحي ملييا حتي تغيب الشمس الا غابت ذنوبه معها^(١)

ومنها ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابالحسن عليه السلام عن الرجل المحرم وكان اذا اصابته الشمس شق عليه وصدع فيستتر منها فقال هو اعلم بنفسه اذا علم انه لا يستطيع ان تصيبه الشمس فليستظل منها^(٢)

ومنها ما رواه اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرم يظلل عليه وهو محرم قال لا الا مريض او من به علة والذي لا يطيق الشمس^(٣)

ومنها ما رواه محمد بن منصور عنه قال سألته عن الظلال للمحرم فقال لا يظلل الا من

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

علة او مرض^(١)

ومنها ما رواه اسماعيل بن عبد الخالق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يستتر المحرم من الشمس فقال لا الا ان يكون شيخاً كبيراً أو قال ذا علة^(٢)

ومنها ما رواه عبد الله بن المغيرة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الظلال للمحرم فقال اضح لمن احرمت له، قلت اني محرور وان الحر يشتد علي فقال اما علمت ان الشمس تغرب بذنوب المحرمين^(٣)

لكن عن المحقق السبزواري رحمته الله الاشكال في ذلك ومال الي الجواز واستدل علي ذلك بجملة من الروايات لاحظ ما رواه الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يركب في القبة فقال ما يعجبني ذلك الا ان يكون مريضاً^(٤)

وما رواه جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالظلال للنساء وقد رخص فيه للرجال^(٥)

وما رواه علي بن جعفر قال سألت اخي عليه السلام اظلل وانا محرم فقال نعم وعليك الكفارة قال فرأيت عليا اذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل^(٦)

ولسيدنا الاستاذ رحمته الله في المرتقي كلام لا بأس بذكره فانه رحمته الله افاد بان الروايات المانعة لاتدل علي المنع فمنها ما يدل علي ثبوت الكفارة فقط، ومنها ما يدل علي الاحتجاج بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والفرق بين الخباء والمحمل واما أن الحكم، هو التحريم أو الكراهة فلايستفاد منها، واما الروايات الدالة علي عدم الجواز فيحمل علي عدم الاباحة وهو اعم من التحريم، وأما النهي عن القبه، فلعل الوجه فيه من جهة انها من مظاهر العظمة والجلال وأما ما يدل علي النهي عن التظلل والتستر من الشمس كرواية اسحاق بن

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٦) الوسائل، الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٢

عماراً فيمكن ان يكون المراد التظلل ايجاد ما به التظلل المستقر المعبر عنه بالفارسيه (سايبان) فلايشمل الاستتار بالثوب ونحوه بل يمكن ان يقال ان الظاهر من بعضها عدم لزوم الترك وأنه أمر راجح كما هو المستفاد من ذيل رواية عبدالله بن المغيرة، واما رواية النهي عن التستر فله فردان الاول التغطية والثاني التظليل والمسؤول عنه في الرواية مردد بين الامرين فيكون مجملاً فلا بد من الاجتناب عنه الا ان يقال ان رواية عبدالله بن سنان^٢ رافعة للاجمال لظهوره في جواز التستر بمعنى التظليل وحرمة بمعنى التغطية وبالجملة لا دليل علي حرمة التظليل.

لكن كل ذلك محامل لا شاهد عليها فلاحظ.

فلا بد من الرجوع الي جمع آخر وما ذكر في المقام امران:

الاول: ان الروايات المخالفة، مطلقة من حيث الضرورة وعدمها فتحمل علي الضرورة بل القرينة في الكلام موجود اذ في رواية جميل افاد الامام عليه السلام بانه قد رخص للرجال بعد البيان بعدم البأس للنساء وتعبيره بكلمة «قد» الدالة علي التقليل شاهد علي ذلك.

الثاني: ان الروايات المرخصة تحمل علي التقية لذهاب العامة الي الجواز كأبي حنيفة وابويوسف واتباعيهما عليهم لعائن الله كما هو المستفاد من الروايات الدالة علي الاحتجاج والله العالم.

الجهة الثانية: هل يجوز الاستئلال بالاجسام الثابتة كالشجر والجبل والجدار كالسحاب أم لا؟ مقتضي الاطلاق المنع إلا أن تكون السيرة علي خلافه وهو الواضح لكثرة الابتلاء وعدم تنبه ذلك عن الائمة عليهم صلوات الله، بل يمكن استفادة ذلك من دليل الجواز بالنسبة الي الخباء واما الاستئلال في السفينة حال السير فالظاهر ان دليل المنع يشمله فلايجوز ودليل الجواز في الخباء لايشمل السفينة حال السير فما افاده المحقق النائني رحمته الله من الجواز غير ظاهر.

الجهة الثالثة: انه لافرق في الحرمة بين الراكب والراجل لاطلاق الدليل فان الموضوع

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٧

(٢) الوسائل، الباب ٦٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

للحرمة هو المحرم، نعم قد يقال ان المستفاد من رواية محمد بن اسماعيل بن بزيع قال كتبت إلى الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم ان يمشى تحت ظل المحمل فكتب نعم^١ جواز الاستظلال من ظل المحمل حال المشى، لكنه حكم خاص في مورد خاص فالتجاوز عن مورد النص والحمل على المثال خلاف الظاهر.

واما رواية الاحتجاج قال سأل محمد بن الحسن ابالحسن موسى عليه السلام بمحضر من الرشيد وهم بمكة فقال له أيجوز للمحرم ان يظل عليه محمله فقال له موسى عليه السلام لا يجوز له ذلك مع الاختيار فقال له محمد بن الحسن أفيجوز ان يمشى تحت الظلال مختاراً فقال له نعم، فتضحك محمد بن الحسن من ذلك فقال له ابوالحسن عليه السلام أتعجب من سنة النبي صلى الله عليه وآله وتستهزى بها، ان رسول الله صلى الله عليه وآله كشف ظلاله في احرامه ومشى تحت الظلال وهو محرم ان احكام الله يا محمد لا تقاس فمن قاس بعضها على بعض فقد ضل سواء السبيل فسكت محمد بن الحسن لا يرجع جواباً^٢ الدالة على الجواز مطلقاً ولو بظل، غير محمل ضعيفة للارسال.

الجهة الرابعة: انه قد تقدم عدم جواز الاستظلال بالنسبة إلى ما يكون على رأسه فهل يجوز ذلك بالنسبة الى أحد الجانبين أم لا؟، فعن جماعة جواز ذلك بل نقل انه ادعى عليه الاجماع في كلام المحقق الخوئي رحمته الله ومال اليه المحقق النائيني رحمته الله ولكن يرده ما رواه قاسم بن صيقل قال ما رايت احداً كان اشد تشديداً في الظل من ابى جعفر عليه السلام كان يأمر بقلع القبة والحاجبين إذا احرم^٣

حيث يدل على قلع القبة و الحاجبين وكذا ما دل على الاضحاح كما في رواية عثمان ابن عيسى الكلابي قال قلت لابي الحسن الاول عليه السلام ان على بن شهاب يشكو رأسه والبرد شديد ويريد ان يحرم فقال ان كان كما زعم فليظل واما انت فاضح لمن احرمت له^٤ وهذا انما يتحقق برفع الظل مطلقاً، لكن روايتنا ابن الصيقل والكلابي فلا يمكن

(١) الوسائل، الباب ٦٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٦٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٦

(٣) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٣

الاستدلال بهما لعدم ثبوت وثاقة علي بن ريان والكلابي فلاحظ.

واما رواية عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي وشكا إليه حر الشمس وهو محرم وهو يتأذى به فقال ترى أن أستتر بطرف ثوبي فقال لا بأس بذلك ما لم يصبك رأسك.^١ فهي مختصة بحال الاضطرار كما هو واضح، فلاحظ.

الجهة الخامسة: هل حرمة التظليل مختصة بما اذا تحقق بالجسم الخارجى كالمظله أو انها أعم منها بل تشمل التظليل بنفس اعضائه كاليد واستدل على الاختصاص وجواز الثانى بما رواه عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس ولا بأس أن يستتر بعض جسده ببعض.^٢

ويؤيده ما رواه المعلى بن الخنيس عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا يستتر المحرم من الشمس بثوب ولا بأس ان يستتر بعضه ببعض.^٣

وما رواه محمد بن فضيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله ربما يستتر وجهه بيده.

لكن يعارضها ما رواه سعيد الاعرج انه سال ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يستتر من الشمس بعود ويده قال لا الا من علة؛ فلا بد من العلاج.

ذكر سيد الخوئي رحمته الله بأن مقتضى الجمع الحمل على الكراهة لكنه لا شاهد عليه وأفاد سيدنا الاستاذ دام ظله بان النسبة بينهما عموم المطلق فيقيد فالنتيجة عدم الجواز.

الجهة السادسة: هل يجوز أن يستتر المحرم بعض جسده ببعضه الآخر أم لا؟ المستفاد من رواية معاوية بن عمار^٥ هو الجواز لكن يعارضه ما رواه سعيد الاعرج المتقدم آنفا.

لكن الانصاف انه لا معارضه بينهما حيث ان رواية الاعرج تدل على عدمه فى مورد الاختيار واما فى مورد العلة فيجوز وبهذا يجمع بينهما بحمل الجواز على مورد العلة فالنتيجة عدم الجواز حال الاختيار.

(١) الوسائل، الباب ٦٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسأله ٢٦٧: لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله الى مكة بلا فرق بين القديمة والجديدة وإن كان بعد لم يتخذ بيتاً، كما لا بأس به حال الذهاب والاياب فى المكان الذى ينزل فيه المحرم وكذلك فيما اذا نزل فى الطريق للجلوس أو لملاقة الأصدقاء أو لغير ذلك والاطهر جواز الاستظلال فى هذه الموارد بمظلة ايضاً وان كان الاحوط الاجتناب عنه (١)

وما افاده المحقق الخوئى رحمته الله من انه يحمل على الجواز لا نرى له وجهاً، وبما ذكرنا يظهرالحال بالنسبة الى ما ذكره الماتن رحمته الله من جواز التستر باليد حال مسيره.

الجهة السابعة: انه يجوز للمحرم ان يحرم فى القسم المسقوف من مسجد الشجره والدليل عليه مضافاً الى السيرة جواز الاستظلال فى المنزل و أنه قد تقدم الجواز بالنسبة الى الظل الثابت.

(١) اما على القول بجواز الاستظلال بالظل الثابت فلا اشكال فى جوازه واما على القول بالمنع فيمكن الاستدلال على ذلك بالسيرة القطعية بل يمكن ان يقال بأن الروايات الواردة فى مقام الاحتجاج، شاهدة على ذلك لاحظ ما رواه محمد بن فضيل وبشير بن اسماعيل قال قال لى محمد ألا أسرك يا ابن مثنى فقلت بلا فقمت اليه فقال لى دخل هذا الفاسق أنفا فجلس قبالة ابى الحسن رحمته الله ثم أقبل عليه فقال يا ابالحسن ماتقول فى المحرم يستظل على الحمل فقال له لا، قال فيستظل فى الخباء؟ فقال له نعم فاعاد عليه القول شبه المستهزى يضحك يا ابالحسن فما فرق بين هذا فقال يا ابابوسف ان الدين ليس يقاس كقياسكم انتم تلعبون، أنا صنعنا كما صنع رسول الله رحمته الله وقلنا كما قال رسول الله رحمته الله، كان رسول الله رحمته الله يركب راحلته فلا يستظل عليها وتؤذيه الشمس فيستر بعض جسده ببعض وربما يستر وجهه بيده واذا نزل استظل بالخباء وفى البيت وبالجدار^١.

وما رواه محمد ابن الفضيل قال كنا فى دهليز يحيى بن خالد بمكة وكان هناك ابوالحسن

(١) الوسائل، الباب ٦٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

موسى عليه السلام وابو يوسف فقام اليه ابو يوسف وتربع بين يديه فقال يا ابالحسن جعلت فداك المحرم يظلل؟ قال لا قال فيستظل بالجدار والمحمل ويدخل البيت والخباء قال نعم قال فضحك ابو يوسف شبه المستهزى فقال له ابوالحسن عليه السلام يا ابا يوسف ان الدين ليس يقاس كقياسك وقياس اصحابك ان الله عزوجل امر فى كتابه بالطلاق وأكد فيه شاهدين ولم يرض بهما الا عدلين وامر فى كتابه بالتزويج واهمله بلا شهود فاتيم بشاهدين فيما ابطال الله وابطلتم شاهدين فيما أكد الله عزوجل وأجزم طلاق المجنون والسكران، حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرم ولم يظلل ودخل البيت والخباء واستظل بالمحمل والجدار فقلنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت^١

ومارواه الحسين بن مسلم عن ابي جعفر الثاني عليه السلام انه سئل ما فرق بين الفسطاق وبين ظل المحمل فقال لا ينبغي ان يستظل فى المحمل والفرق بينهما ان المرأة تطمث فى شهر رمضان فتقضى الصيام ولا تقضى الصلاة قال صدقت جعلت فداك^٢

وما رواه عثمان بن عيسى عن بعض اصحابه قال قال ابو يوسف للمهدى وعنده موسى بن جعفر عليه السلام أتاذن لى ان اسأله عن مسائل ليس عنده فيها شى فقال له نعم فقال لموسى بن جعفر عليه السلام أسالك قال نعم قال ما تقول فى التظليل للمحرم قال لا يصلح، قال فيضرب الخباء فى الارض ويدخل البيت قال نعم قال فما الفرق بين هذين؟ قال ابوالحسن عليه السلام ماتقول فى الطامث اتقضى الصلاة قال لا قال فتقضى الصوم قال نعم قال ولم؟ قال هكذا جاء فقال ابوالحسن عليه السلام وهكذا جاء فقال المهدي لابي يوسف ما اراك صنعت شيئا قال رمانى بحجر دامغ^٣ وهى وان كانت ضعفاء ولكن رواية البنظى عن الرضا عليه السلام قال قال ابوحنيفة أيش فرق ما بين ظلال المحرم والخباء فقال ابو عبد الله عليه السلام ان السنة لا تقاس^٤ بقرينة هذه الروايات دالة على المطلوب.

نعم اخذ المظلة حال السير فى بلد مكة المكرمة، مشكل^٥ الا أن يدعى السيرة على الجواز

(١) الوسائل، الباب ٦٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

مسأله ٢٦٨: لا بأس بالتظليل للنساء والاطفال وكذلك للرجال عند الضرورة والخوف من الحر أو البرد(١).

فتأمل.

واما ما افاده من عدم الفرق بين مكة القديمة والجديدة فالاتحاد الدليل المذكور واما الاستظلال فيما اذا نزل في الطريق للجلوس أو ملاقاتة الاصدقاء، افاد الماتن رحمه الله بالجواز فعل الوجه فيه ان الدليل بالنسبة الى الاستظلال غير تام بنظره الشريف لكنه مشكل^١ لاطلاق الدليل وشمول السيرة لهذه الموارد أشكل فلاحظ.

(١) اما جوازه بالنسبة الى النساء فيدل عليه ما رواه عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالظلال للنساء وقد رخص فيه للرجال^١. وغيره من الروايات الواردة في الباب المشار اليه وباب خمس وستين من هذه الابواب.

واما بالنسبة الى الاطفال فمضافاً الى روايه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالقبة على النساء والصبيان وهم محرمون^٢ فمقتضى القاعدة ايضاً كذلك لأن محرمات الاحرام كلها إلا الجماع غير دخيلة في صحة الحج فتكون تكليفاً محض وهو مرفوع عن الصبي كما هو مقتضى حديث الرفع وأن القلم مرفوع عن الصبي.

وأما جوازه عند الضرورة فيدل عليه جملة من الروايات لاحظ ما رواه عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المحرم وكان إذا أصابته الشمس شق عليه وصدع فيستتر منها فقال هو أعلم بنفسه إذا علم أنه لا يستطيع أن تصيبه الشمس فليستظل منها^٣. وما رواه عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن ع قال: سألته عن المحرم يظل عليه وهو محرم قال لا إلا مريض أو من به علة والذي لا يطيق الشمس^٤ وغيرهما.

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١٠

(٢) الوسائل، الباب ٦٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسأله ٢٦٩: كفارة التظليل شاة ولا فرق في ذلك بين حالتى الاختيار والاضطرار والاطهر كفاية كفارة واحدة فى كل احرام، نعم لا بأس بالتظليل ليلاً مطلقاً ولا كفارة فيه ايضاً (١).

(١) اما لزوم الشاة فى كفارة التظليل فيدل على ذلك ما رواه على ابن محمد قال كتبت اليه المحرم هل يظلل على نفسه إذا اذته الشمس او المطر او كان مريضاً ام لا فان ظلل هل يجب عليه الفداء ام لا فكتب يظلل على نفسه ويهريق دماً ان شاء الله^١ ومحمد بن اسماعيل قال سألت ابالحسن عليه السلام عن الظل للمحرم من اذى مطر أو شمس فقال ارى ان يفديه بشاة ويذبحها بمنى^٢ وما رواه سعد بن سعد الاشعري عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرم يظلل على نفسه فقال أمن علة فقلت يؤذيه حر الشمس وهو محرم فقال هى عله يظلل ويفدى^٣

وما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال سألته رجلاً عن الظلال للمحرم من اذى مطر أو شمس وانا أسمع فامرته ان يفدى شاة ويذبحها بمنى^٤ واما ما رواه عن علي بن جعفر قال: سألت أخى عليه السلام أظلل وأنا محرم فقال نعم وعليك الكفارة قال فرأيت علياً إذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل.^٥ وما رواه ابوبصير قال سألته عن المرأة يضرب عليها الظلال وهى محرمة قال نعم قلت فالرجل يضرب عليه الظلال وهو محرم قال نعم اذا كانت به شقيقة ويتصدق بمد لكل يوم^٦ فلا يمكن الاستدلال بهما بعد حمل الروايات المتقدمة على الشاة. اما الاول: فلأن فعل الامام عليه السلام لا يدل على التعيين وان رواية ابى بصير فضعيفة بعلى بن

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٨

ابى حمزة البطائنى.

واما عدم الفرق بين حالتى الاختيار والاضطرار فيدل عليه الروايات المتقدمة فلا بأس به
واما لزوم التكرار فلمقتضى القاعدة لان كل سبب يقتضى مسبباً يخصه فمقتضى القاعدة
أن لكل تظليل شاة.

لكن قد يدعى أن الكفارة ثابتة لكل إحرام للتسالم المدعى على عدمه كما فى كلام
المحقق الخوئى رحمته الله بل يستفاد ذلك من الروايات الواردة فى جواز الاستئلال للمريض
وعدم تنبه المولى على التكرار مع أن المريض يتحقق التكرار بالتظليل لكل يوم و عدم
التنبيه بنفسه كاشف عن عدم لزوم.

نعم الاستئلال على ذلك برواية ابى على بن راشد قال قلت له رحمته الله جعلت فداك انه
يشتد علىّ كشف الظلال فى الاحرام لانى محروور يشتد علىّ حر الشمس فقال ظلل
وأرقّ دما فقلت له دما او دمين قال للعمرة؟ قلت انا نحرّم بالعمرة وندخل مكة فنحل
ونحرّم بالحج قال فأرقّ دمين^١

فيمكن المناقشة فيه بان عيسى بن عبيد اليقطينى ضعيف^٢، فتأمل.

واما حكم التظليل ليلاً فيدل على عدم الجواز المطلقات الواردة فى المقام كما تقدم.
واما جوّزه سيدنا الاستاذ رحمته الله فلأن حرمه التظليل بنظره الشريف غير ثابتة إلا ادعا
الاجماع فى المقام والقدر المتيقن منه هو النهار واما الليل فلا دليل عليه.
لكن قد ذكرنا سابقاً أنّ الدليل تامّ، المطلق فلا يجوز، خصوصاً بالنسبة الى المطر كما هو

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) ١: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطينى استثناه ابو جعفر محمد بن على بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة وقال لا
أروى ما يختص بروايته، ٢: وعدّ فى رجاله تارة من اصحاب الرضا رحمته الله محمد بن عيسى ابن عبيد يونسى، ضعيف^٣،
عده من اصحاب العسكري رحمته الله محمد بن عيسى بن عبيد اليقطينى البغدادى يونسى، ٤: فى من لم يروه عنهم رحمته الله
محمد بن عيسى اليقطينى ضعيف وعن النجاشى محمد بن عيسى عبيد بن اليقطينى بن موسى مولى أسد بن خزيمه ابو
جعفر جليل^٤ فى اصحابنا ثقة، عين^٥، كثير الرواية، حسن التصانيف روى عن ابى جعفر الثانى رحمته الله مكاتبتاً ومشافهة
ذكر ابو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد انه قال ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا نعتمد عليه ورأينا
اصحابنا يذكرون هذا القول و يقولون من مثل ابى جعفر محمد بن عيسى سكن بغداد.

مقتضى روايه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال: سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس وأنا أسمع فأمره أن يفدي شاة ويذبحها بمخى.^١

وابراهيم بن ابى محمود قال قلت للرضا عليه السلام المحرم يظل على محمله ويفدى اذا كانت الشمس والمطر يضران به قال نعم قلت كم الفداء قال شاة.^٢

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

الثاني و العشرون: «اخراج الدم من البدن»

لا يجوز للمحرم اخراج الدم من جسده وان كان ذلك بحك بل بالسواك على الاحوط ولا بأس به مع الضروره أو دفع الاذى وكفارته شاه على الاحوط استحباباً. (١)

(١) اما عدم جواز الإدما مطلقا فيدل عليه ما رواه عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحرم كيف يحك رأسه قال بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر. ^١ وعن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بحك الرأس واللحية ما لم يلق الشعر وبحك الجسد ما لم يدمه. ^٢

كما يدل على عدم الجواز في خصوص الحجامه ما رواه عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يحتجم قال لا إلا أن لا يجد بدا فليحتجم ولا يخلق مكان المحاجم. ^٣

والحسن الصيقل عن ابي عبدالله عليه السلام في المحرم يحتجم قال لا الا ان يخاف التلف ولا يستطيع الصلاة وقال اذا اذاه الدم فلا باس به ويحتجم ولا يخلق الشعر ^٤ واما السواك فهل يجوز أم لا، احتاط الماتن رحمهم الله بعدم الجواز ويمكن الاستدلال عليه برواية الحلبي قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحرم يستاك قال نعم ولا يدمى ^٥ لكن يعارضه ما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام في المحرم يستاك قال نعم قلت فان ادمى يستاك قال نعم هو من السنة ^٦

وحيث ان الاحداث غير معلوم يدخل في باب اشتباه الحجة بلا حجة وانا نعلم اجمالاً

(١) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٣

(٦) الوسائل، الباب ٩٢ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

بوجود الأحداث وحيث ان العلم الاجمالي منجز في الجملة كما ذكرنا سابقاً يحكم بالتخيير أعنى جواز الاخذ باحدهما بشرط ترك الآخر.

وانا نختار عدم الجواز بلحاظ رواية على بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن المحرم هل يصلح له ان يستاك قال لا بأس ولا ينبغي ان يدمى فمه^١ وان كان في دلالتها على المدعى اشكال.

واما جواز ذلك لدفع الاذى فاستدل على ذلك برواية الصيقل المتقدمة لكنها ضعيفة به، نعم اذا صار السواك حرجياً عليه أو اضطر اليه فلا يكون حراماً لدليلهما فلاحظ.

واما الكفارة فلا دليل عليه الا ما رواه على بن جعفر المتقدم ذكره، لكن قد ذكرنا ان الحديث ضعيف.

(١) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب ترك الاحرام الحديث: ٥

الثالث و العشرون: «التقليم»

لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ولو بعضه إلا أن يتضرر المحرم ببقائه كما اذا انفصل بعض ظفره وتآلم من بقاء الباقي فيجوز له حينئذ قطعه ويكفر عن كل ظفر بقبضة من الطعام. (١)

(١) اما عدم جواز التقليم فمضافاً الى ادعاء الاجماع بقسميه عليه كما فى الجواهر بل عن المنتهى والتذكرة نسبتة الى علما الامصار، تدل على ذلك جملة من الروايات: لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل المحرم تطول اظفاره قال لا يقص شيئاً منها ان استطاع فان كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام^١

وما رواه اسحاق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل احرم فنى ان يقلم اظفاره قال فقال يدعها قال قلت انها طوال قال وان كانت، قلت فان رجلاً أفتاه ان يقلمها ويغتسل ويعيد احرامه ففعل قال عليه دم^٢ وما رواه معاوية بن عمار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم تطول اظفاره او نيكسر بعضها فيؤذيه قال لا يقص منها شيئاً ان استطاع فان كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام^٣ والطريق الصدوق عليه السلام اليه صحيح مضافاً الى أن الشيخ والكلينى (رهما) نقل السند صحيحاً فراجع.

واما جوازه اذا انكسر ويتضرر المحرم به فلما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره لكن المذكور فى الرواية كلمة «تؤذيه» فهل المراد مطلق الاذية ولو قليلة أو المدار الأذية التى موجبة للضرر، ظاهر العبارة هو الثانى كما افاده الماتن عليه السلام فى الشرح بأن الامام عليه السلام بين الاذية فى مقابل الاستطاعة وهى عبارة عن عدم الحرج فى الفعل فيكون قبال ذلك الاذية التى موجبة للحرج، فالاذية مطلقاً لا توجب الجواز.

(١) الوسائل، الباب ٧٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٧٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٤

مسألة ٢٧٠: كفارة تقليم كل ظفر مد من الطعام وكفارة تقليم اظافر اليد جميعها في مجلس واحد، شاة وكذلك الرجل واذا كان تقليم اظافر اليد واطافر الرجل في مجلس واحد فالكفارة ايضاً شاة واذا كان تقليم اظافر اليد في مجلس وتقليم اظافر الرجل في مجلس آخر فالكفارة شاتان. (١)

واما ثبوت الكفارة بقبضة من الطعام فيدل عليه ما رواه معاوية بن عمار المتقدم فلاحظ.
(١) قد افاد الماتن رحمته الله في المقام فروعاً:

الفرع الاول: أن كفارة كل ظفر مد من الطعام ويدل على ذلك ما رواه ابوبصير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قص ظفراً من اظافيره وهو محرم قال عليه في كل ظفر قيمة مد من طعام حتى يبلغ عشرة فان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة فان قلم اظافر يديه ورجليه جميعاً؟ فقال ان كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم وان كان فعله متفرقا في مجلسين فعليه دمان^١

لكن المذكور فيه قيمة مد من الطعام، نعم في رواية الصدوق عليه مد من الطعام الا أن اسناد الصدوق الى الحسن بن محبوب، ضعيف بمحمد بن موسى بن المتوكل كما افاده صديقنا الشيخ الحاجياني حفظه الله (في نخبة المقال) فعلى هذا لاتصل النوبة الى التعارض والقول بالتخيير، كما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله في مصباح الناسك فلاحظ.

لكن العلامة وثق الرجل وادعى ابن داود في فلاح السائل الاتفاق على وثاقته وقد قلنا في محله أن توثيقات المتأخرين معتبرة فيقع التعارض بين الحديثين وحيث ان الأحداث غير معلوم ولكن نعلم اجمالاً بوجوده، فالمقام داخل في اشتباه الحجة بلا حجة فلا بد من العمل على قانونه كما ذكرنا مراراً.

الفرع الثاني: ان تقليم اظافر اليد جميعاً في مجلس واحد وشاة وكذلك الرجل كما في رواية ابي بصير المتقدمة، انما الكلام في تقييد الماتن رحمته الله بمجلس واحد، فلعل الوجه في ذلك

(١) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

أنه لو كان متفرقاً يدخل في مسالة تقليم الظفر الواحد الذى يترتب عليه المد أو قيمته على التحقيق.

فلو كان التقليم تدريجاً ولم يكن فى مجلس واحد لا يكون موضوعاً لوجوب الدم، هذا. مضافاً الى ان التقسيم قاطع للشركة فلا بد من التفريق بين تقليم الجميع وتقليم البعض كما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله.

واما رواية حريز عمن اخبره عن ابى جعفر عليه السلام فى محرم قلم ظفراً قال يتصدق بكف من طعام قلت ظفرين قال كفين قلت ثلاثة قال ثلاثة اكف قلت اربعة قال اربعة اكف قلت خمسة قال عليه دم يهريقه فان قصر عشرة او اكثر من ذلك فليس عليه الا دم يهريقه^١ فمرسل.

الفرع الثالث: انه لو قلم اظافر اليد والرجل فى مجلس واحد فعليه شاة واذا كان فى مجلسين فعليه شاتان لما رواه ابو بصير المتقدم^٢.

وما رواه ايضاً عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا قلم المحرم اظفار يديه ورجليه فى مكان واحد فعليه دم واحد وان كانتا متفرقتين فعليه دمان^٣.

(١) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب يقية كفارات الاحرام الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

الرابع و العشرون: «قلع الضرس»

مسألة ٢٧١: ذهب جمع من الفقهاء الى حرمة قلع الضرس على المحرم وان لم يخرج به الدم و أوجبوا له كفارة شاة ولكن في دليلة تاملاً بل يبعد جوازه. (١)

(١) المنشاء لدهاهم ما رواه محمد بن عيسى عن عدة من اصحابنا عن رجل من اهل خراسان ان مسألة وقعت في الموسم لم يكن عند مواليه فيها شئ محرم قلع ضرسه، فكتب عنه يهريق دماً^١ لكنه ضعيف سنداً للارسال فلادليل على ذلك إلا ان يلزم قلع الضرس الإدماء، فيكون الحرمة للإدماء، ولكنه خلاف الفرض. فالحاصل انه لا دليل على حرمة تكليفاً ولا على ثبوت الكفارة وضعاً فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

الخامس و العشرون: «حمل السلاح»

مسألة ٢٧٢: لا يجوز للمحرم حمل السلام كالسيف والرمح وغيرهما مما يصدق عليه السلاح عرفاً، وذهب بعض الفقهاء الى عموم الحكم لآلات التحفظ ايضاً كالدرع والمغفر وهذا القول احوط بل اظهر. (١)

(١) المستفاد من رواية عبدالله بن سنان قال سالت ابا عبدالله عليه السلام أيجمل السلاح المحرم فقال اذا خاف المحرم عدوا او سرقا فليلبس السلاح^١، عدم الجواز لان مفهومه يدل على ذلك، لكن الظاهر من جواب الامام عليه السلام حرمة لبس السلاح لا حمله. وكذلك ما رواه ابن سنان ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال المحرم اذا خاف لبس السلاح^٢ الا ان يقال ان الغالب ملازمة الحمل، للبس، فتأمل. نعم اطلاق رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس بان يجرم الرجل وعليه سلاحه اذا خاف العدو^٣ يشمل الحمل لكن في سنده «السهل» فلاحظ. واما شمول الدليل للآلات التحفظ كالدرع والمغفر فالظاهر هو العدم، ومع الشك يجرى استصحاب عدم الشمول لجريان الاستصحاب في الشبهات المفهومية.

(١) الوسائل، الباب ٥٤ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٢٧٣: لا بأس بوجود السلاح عند المحرم اذا لم يكن حاملاً له ومع ذلك فالترك احوط(١).

مسألة ٢٧٤: تختص حرمة حمل السلاح بحال الاختيار ولا بأس به عند الاضطرار(٢).

مسألة ٢٧٥: كفارة حمل السلاح، شاة على الاحوط(٣).

الى هنا انتهت الامور التي تحرم على المحرم(١)

(١) لعدم شمول الدليل، ذلك نعم مقتضى رواية زرارة عدم وجود السلاح عنده لكن السند ضعيف (وكذلك الدلالة) فالاحتياط حسن.

(٢) والدليل عليه ما رواه عبدالله بن سنان وما رواه ايضاً قد تقدم الروايتان.

(٣) مقتضى مفهوم حديث الحلبي رضي الله عنه ثبوت الكفارة ولو حال الاضطرار، لكن لا يتعين انها أى شىء، فيمكن الاكتفاء بما بكف من الطعام أو الاستغفار، الى هنا تمت المحرمات.

«الصيد فى الحرم وقلع شجره ونبته»

وهناك ما تعم حرمة الحرم والمحل وهو امران:

احدهما: الصيد فى الحرم فانه يحرم على المحل والحرم كما تقدم (١)
ثانيهما: قلع كل شئ نبت فى الحرم أو قطعه من شجر وغيره ولا بأس بما
يقطع عند المشى على النحو المتعارف كما لا بأس بأن تترك الدواب فى
الحرم لتأكل من حشيشه ويستثنى من حرمة القلع أو القطع الموارد: ١ -
الأذخرو هو نبت معروف ٢ - النخل وشجر الفاكهة ٣ - الاعشاب
التي تجعل علوفة للابل ٤ - الاشجار أو الاعشاب التي تنمو فى دار
نفس الشخص أو فى ملكه أو يكون الشخص هو الذى غرس ذلك
الشجر أو زرع العشب واما الشجرة التي كانت موجودة فى الدار قبل
تملكها فحكمها حكم سائر الاشجار (٢).

(١) قد تقدم البحث هناك فراجع، لما رواه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا
تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام ولا وأنت حلال فى الحرم- ولا تدلن عليه محلاً
ولا محرماً فيصطاده ولا تشر إليه فيستحل من أجلك فإن فيه فداء لمن تعمده.^١
(٢) قد تعرض الماتن عليه السلام فى المقام لفروع:

الاول: لا يجوز قلع كل شئ نبت فى الحرم أو قطعه من شجر وغيره ادعى عدم الخلاف
بين اصحابنا فى حرمة قلع الشجر الحرم ونبته للمحرم وغيره عدا ما استثنى وتدل عليه
جملة من النصوص: لاحظ ما رواه عبدالله بن سنان قال قلت لابي عبدالله عليه السلام المحرم ينحر
بعيره او يذبح شاته قال نعم قلت ان يحتش لدابة وبعيره قال نعم ويقطع ما شاء من
الشجر حتى يدخل الحرم فاذا دخل الحرم فلا^٢

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

وما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال قلت المحرم ينزع الحشيش من غير الحرم قال نعم قلت فمن الحرم قال لا^١

وما رواه حريز عن ابى عبدالله عليه السلام قال كل شئ وينبت فى الحرم فهو حرام على الناس اجمعين^٢

وما رواه جميل بن دراج عن ابى عبدالله عليه السلام قال رآنى على بن الحسين عليه السلام وانا اقلع الحشيش من حول الفساطيط بمنى فقال با بنى ان هذا لا يقلع^٣

وما رواه هارون بن حمزة عن ابى عبدالله عليه السلام قال ان على بن الحسين عليه السلام كان يتقى الطاقة من العشب ينتفها من الحرم قال ورأيتة وقد نتف طاقة وهو يطلب ان يعيدها مكانها^٤
وما رواه حريز ايضاً عن ابى عبدالله عليه السلام قال كل شئ ينبت فى الحرم فهو حرام على الناس اجمعين الا ما انبتة وغرسته^٥

وما رواه سليمان بن خالد عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال لا ينزع من شجر مكة شى الا النخل وشجر الفاكهة^٦

وما رواه حماد بن عثمان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقلع الشجرة من مضر به أو داره فى الحرم فقال ان كانت الشجرة لم تزل قبل ان يبنى الدار او يتخذ المضرب فليس له ان يقلعها وان كانت طرية عليه فله قلعها^٧

وما رواه حماد بن عثمان ايضاً عن ابى عبدالله عليه السلام فى الشجرة يقلعها الرجل من منزلة فى الحرم فقال ان بنى المنزل والشجرة فيه فليس له ان يقلعها وإن كانت نبت فى منزله وهو له فليقلعها^٨

(١) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٨٦ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٦) الوسائل، الباب ٨٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

(٧) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٨) نفس المصدر، الحديث: ٣

وما رواه زراره قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول حرم الله حرمة بريدا فى بريد ان يختلا خلاه او يعضد شجره الا الاذخر او يصاد طيره وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم المدينة ما بين لا بتيها صيدها وحرم ما حولها بريدا فى بريد ان يختلى خلاها او يعضد شجرها الا عودى الناضح^١

وما رواه اسحاق بن يزيد انه سال ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يدخل مكة فيقطع من شجرها قال اقطع ما كان داخلا عليك ولا تقطع ما لم يدخل منزلك عليك^٢
وما رواه زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول حرم الله حرمة ان يختلا خلاه او يعضد شجره الا الاذخر او يصاد طيره^٣

وما رواه حماد بن عثمان عن ابى عبدالله عليه السلام ان الشجرة يقلعها الرجل من منزله فى الحرم قال ان بنى المنزل والشجرة فيه فليس له ان يقلعها وان كانت نبتت فى منزله وهو له فليقلعها^٤ فالحكم مسلم لا ريب فيه.

الفرع الثانى: ان الحكم مختص بما اذا كان القلع مقصوداً بنفسه فلو ان قطع عند المشى فلا باس به لانصراف الادلة وان المنع لو كان حتى فى المقام لشاع وذاع.
الفرع الثالث: ان الممنوع هو النزاع أو القلع فلا باس بتعليف الحيوان، والدليل عليه مضافاً الى عدم صدق العنوان الماخوذ فى الدلائل ورود النص بالخصوص بالنسبة الى الابل لاحظ ما رواه حريز بن عبدالله عن ابى عبدالله عليه السلام قال يحل عن البعير فى الحرم يأكل ما شاء^٥

ومحمد بن حمران قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النبت الذى فى ارض الحرم اينزع فقال

(١) الوسائل، الباب ٨٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٥) الوسائل، الباب ٨٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

مسألة ٢٧٦: الشجرة التي تكون اصلها في الحرم وفرعها في خارجه أو بالعكس حكمها حكم الشجرة التي يكون جميعها في الحرم (١)
 مسألة ٢٧٧: كفارة قلع الشجرة، قيمة تلك الشجرة وفي القطع منها قيمة المقطوع ولا كفارة في قلع الاعشاب وقطعها (٢).

اما شئٍ تاكله الابل فليس به باس ان تنزعه^١
 الفرع الرابع: لا بأس بقلع الاذخر والدليل عليه ما رواه زرارة^٢
 وما رواه ايضاً عن ابي جعفر عليه السلام قال رخص رسول الله ﷺ في قطع عودى المحالة وهي البكرة التي يستقى بها من شجر الحرم والاذخر^٣ وما رواه ثالثاً^٤
 الفرع الخامس: يجوز قلع شجرة النخل والفاكهة لما رواه سليمان بن خالد^٥
 الفرع السادس: جواز القطع أو قلع الاشجار أو الاعشاب التي تنمو في دار الشخص وملكه أو هو الذي غرضه أو ذرع لما رواه حماد بن عثمان^٦ واسحاق بن يزيد^٧
 الفرع السابع: ان الاشجاره الموجود قبل تملكها حكمها حكم سائر الاشجار فلا يجوز قطعها ولا قلعها لاطلاق دليل المنع وعدم مخصص في المقام.
 (١) والدليل عليه ما رواه معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شجرة اصلها في الحرم وفرعها في الحل فقال حرم فرعها لمكان اصلها قال قلت فان اصلها في الحل وفرعها في الحرم فقال حرم اصلها لمكان فرعها^٨
 (٢) قال في الشرايع قلع شجر الحرم، إن في الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها

(١) الوسائل، الباب ٨٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٨٧ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٧) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٨) الوسائل، الباب ٩٠ من ابواب تروك الاحرام الحديث: ١

قيمته الخ.

وفى الجواهر ادعى الشهرة عليه بل نقل عن الخلاف الاجماع عليه واستدل على ذلك بما رواه موسى بن القاسم قال روى اصحابنا عن احدهما عليه السلام انه قال اذا كان فى دار الرجل شجرة من شجر الحرم، لم تنزع فان اراد نزعها، كفر بذبح بقرة يتصدق بلحمها على المساكين^١

لكن الرواية مرسله، مضافاً بان موسى بن القاسم من اصحاب الرضا عليه آلاف التحية والثناء والجواد عليه السلام فكيف يمكن ان ينقل من اصحاب الصادقين عليهم السلام مضافاً الى ضعف الدلالة على نسخة صاحب الوسائل حيث نقل «فان اراد نزعها، كفر» فمعناه ان الكفارة لازمة قبل النزع وأن قلع جائز بنفسه غاية الامر تجب الكفارة بعد النزع وهذا مما لم يقل به احد كما فى بعض الكلمات.

نعم على نسخة التهذيب التى بايدينا «فان اراد نزعها، نزعها وكفر بذبح بقرة» لا يريد عليه ما ذكرنا اولاً، واما الثانى أى جواز النزع مع الكفارة، فوارد عليه، كما فى كلام المحقق الخوئى رحمته الله

أضف الى ذلك كله ان مدلول هذه الرواية لاتدل على التفصيل الذى ذكره المشهور فلا يكون مستنداً لهم حتى تكون الشهرة جارية لسندها فلاحظ.

وبما رواه سليمان بن خالد عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يقطع من الاراك الذى بمكة، قال عليه ثمنه يتصدق به ولا ينزع من شجر مكة شيئاً الا النخل وشجر الفواكه^٢ وطريق الصدوق اليه لا بأس به، فالسند موثق.

انما الكلام فى الدلالة فانه يدل على الكفارة بالنسبة الى الاراك واما غيره فلا، لكن ذيل الرواية شاهد على التعميم وعدم الخصوصية للاراك، فتأمل.

ثم ان المذكور فى الرواية ثبوت الكفارة فى النزع واما القطع فلا، الا ان يقال ان الذيل يدل على التعميم فتأمل ايضاً اذ الحكم بالتعميم فى الموردين مشكلاً جداً.

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

«محل ذبح الكفارة ومورد مصرفها»

مسألة ٢٧٨: اذا وجبت على المحرم كفارة لاجل الصيد فى العمرة فمحل ذبحها مكة المكرمة واذا كان الصيد فى احرام الحج فمحل ذبح الكفارة منى (١).

أضف الى ذلك ان النسخة فى التهذيب عنوان النزح لا القطع فلا يشمل القطع بالنسبة الى بعض الاجزاء واما رواية منصور بن حازم انه سال ابا عبدالله عليه السلام عن الاراك يكون فى الحرم فاقطعه قال عليه فداؤه^١ فضعيفة لضعف اسناد الصدوق الى منصور بن حازم. نعم سند الشيخ اليه صحيح، لكن لا يفيد اذ الصدوق لم يحل الى غيره فى الاسناد كما احاله الشيخ فى آخر التهذيب فلاحظ.

والحاصل: أنّ لزوم القيمة فى المتن مبنى على الاحتياط واما قلع الاعشاب فلا دليل على الكفارة.

(١) كما هو المشهور والمعروف والدليل عليه ما رواه عبدالله بن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام من وجب عليه فداء صيد اصابه وهو محرم فان كان حاجا، نحر هديه الذى يجب عليه بمنى وان كان معتمرا، نحره بمكة قبالة الكعبة^٢

وما رواه زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال فى الحرم اذا اصاب صيدا فوجب عليه الفداء فعليه ان ينحره، ان كان فى الحج، بمنى حيث ينحر الناس، فان كان فى عمرة نحره بمكة الحديث^٣

وفى مجمع الفائدة للمحقق الاردبيلى رحمته الله قال: فالذى يظهر انه يجوز «الذبح» فى مكان الاصابة مطلقا واذا كان فى الحج يجوز التأخير الى منى ولا يؤخر عنه، واذا كان فى العمرة، يجوز فيه ايضاً وفى مكة افضل الخ.

وما يمكن ان يستدل على قوله رحمته الله ما رواه معاوية بن عمار قال يفدى المحرم فداء الصيد

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

من حيث أصابه^١ لكن السند مقطوع لعدم نقله عن المعصوم عليه السلام مضافاً الى أنّ الدلالة غير تامة لان الظاهر منها لزوم الفداء من مكان الاصابة، اما أنّ الفداء بنحو الذبح أو الاشتراء، فلم يعلم منها بل يمكن ان يقال ان الظاهر من رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الحرم اذا اصاب صيدا فوجب عليه الفداء فعليه ان ينحره ان كان في الحج بمنى حيث ينحر الناس وان كان في عمرة نحره بمكة وان شاء تركه الى ان يقدم مكة ويشتره فانه يجزى عنه^٢ انه يجوز الشراء في مكان الاصابة وانه يجوز له التأخير الى ان يقدم مكة فيشتره منها فلا يكون الرواية دالة على تعيين موضع الذبح وقد يستدل على ما رواه، بما رواه عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب الحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً.^٣

بتقريب أنّ الامام عليه السلام فرض أنّ موضع الذبح من حيث اصاب وان لم يجد ما يكفر قوم لكن الظاهر من الرواية أنّ ثبوت البدنة أو قيمتها انما يكون في موضع الاصابة واما موضع النحر في أى مكان فلم يكن ناظر اليه كما يستفاد من كلام صاحب الجواهر رحمته الله واما مرسله المفيد - قال وقال عليه السلام الحرم يهدى فداء الصيد من حيث صاد^٤ - فمضافاً الى ضعف سنده فغير ناظرة الى موضع الذبح بل الظاهر منها لزوم الفداء من حيث اصابه واما موضع ذبح الفداء، فلا تدل على شئ من ذلك.

إلا أن يقال أن الظاهر من قوله «و لم يجد ما يكفر» هو الفعل أى اوجد الكفارة وامثل

(١) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٣ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ٤

مسألة ٢٧٩: اذا وجبت الكفارة على المحرم بسبب غير الصيد، فاذا كانت في عمرة التمتع فيذبحها في مكة واذا كانت في الحج يذبحها في منى واذا لم يذبحها لعذر أو عصيانياً فيمكن ان يذبحها في اى مكان ومصرفها الفقراء ولا بأس بالأكل منها قليلاً مع الضمان(١).

بالامر بها ففرض الراوى اتيان الكفارة فى موضع ما اصابه والامام عليه السلام قرره على ذلك فيكون دليلاً على ما افاده المحقق الاردبيلي رحمته الله وحيث يقع التعارض بين هذه الرواية ورواية عبدالله بن سنان وحيث أنّ الأحدث غير معلوم فلا بد من العمل على مقتضى العلم الاجمالي من الاحتياط على القول بالتخيير مطلقاً أو التخيير فى الحجية على القول بالتبعيض فى التنجيز فلاحظ.

واما رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أهدي إليه حمام أهلي جيء به وهو فى الحرم محل قال إن أصاب منه شيئاً فليصدق مكانه بنحو من ثمنه. ^١ فأجبنى عما نحن فيه فان الظاهر منها بيان عوض ما اكل من الصيد مضافاً الى ان الرواية واردة فى المحل فى الحرم واما المحرم فى الحرم فلا تدل على ذلك.

الا ان يقال ان الحكم اذا كان فى المحل كذلك فللمحرم اولى، فتأمل.

(١) البحث فى هذه المسألة يقع فى ثلاث مواضع:

الموضع الاول: اذا كانت الكفارة فى العمرة المفردة، ففى بعض الكلمات ان موضعها هو التخيير بين مكة ومنى وان كان الافضل جعلها بمكة واستدل على ذلك برواية منصور بن حازم قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن كفارة العمرة المفردة أين تكون فقال بمكة الا ان يشاء صاحبها ان يؤخرها الى منى ويجعلها بمكة احب الى وافضل ^٢ ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين العمرة المبطولة (أى المفردة) أو من كانت وظيفته حج الافراد.

قد يقال ان النسبة بين هذه الرواية ورواية ابن بزيع عن الرضا عليه السلام قال: سأله رجل عن

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ١٠

(٢) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ٤

الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس وأنا أسمع فأمره أن يفدي شاة ويذبحها
بمنى.^١

عموم من وجه لان هذه الرواية خاصة بالنسبة الى العمرة المفردة وعامة من حيث منشاء
الكفارة وانه مخير بين المنى ومكة المكرمة، ورواية ابن بزيع خاصة بالنسبة الى التظليل
وعامة بالنسبة الى الاحرام، من انه للعمرة المفردة أو الحج أو عمرة التمتع، ففي العمرة
المفردة، الاولى منهما، تدل على التخيير، والثانية تدل على تعيين منى وحيث ان رواية
ابن بزيع أحدث فالمدار تكون هذه الرواية، فلا بد من تعيين منى، لكن اذا كان الموجب
للكفارة هو التظليل فقط، واما غيره من الاسباب، فيدخل في حديث منصور فيكون
التخيير محكماً إلا في التظليل، فان لم نقل بهذه المقالة فالامر دائر بين التعيين والتخيير
فمقتضى الاصل هو التخيير لعدم لزوم التعيين لأنه مؤنة زائدة.

الموضع الثاني: وهو عمرة التمتع المستفاد من رواية معاوية بن عمار قال قال ابو عبدالله عليه السلام
من ساق هديا في عمرة فالينحر قبل أن يلحق ومن ساق هديا وهو معتمر نحر هديه في
النحر وهو بين الصفا والمروة وهي بالحرورة قال وسألته عن كفارة المعتمر أين تكون قال
بمكة الا ان يؤخرها الى الحج فتكون بمنى وتعجيلها افضل واحب الى ^٢ هو التخيير.

لكن المشهور اعرضوا عن هذه الرواية فان قلنا بحجية الخبر الواحد من باب السيرة فحيث
انها دليل لبي ولا نجزم بحجيته عند الاعراض يكون الشهرة كاسرة له وان لم نقل بذلك بل
ذكرنا في محله أن حجيته من الاخبار المتواتر اجمالاً فلا يكون الاعراض كاسراً وحيث
فلا بد من ملاحظة نسبت هذه الرواية مع رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال
قلت له الرجل يخرج من حجه وعليه شئ يلزمه فيه دم يجزيه ان يزيح اذا رجع الى اهله
فقال نعم وقال فيما اعلم يتصدق به ^٣ وحيث انها مطلقة فلا بد من تقييدها برواية معاوية
بن عمار المتقدمة، فالنتيجة أنّ المعتمر مخير والحاج موسع عليه، فيجزي اذا لم يفعل، أن
يفعل بها اذا رجع الى اهله كما ان المستفاد من رواية ابن بزيع المتقدم هو تعيين منى في

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٥٠ من ابواب كفارات الصيد الحديث: ١

كفارة التظليل فلاحظ وتأمل.

الموضع الثالث: وهو محل ذبح ما يجب في الحج فنقول ان البحث تارة يكون في كفارة التظليل واخرى في غيره، اما فيه فالواجب عليه ذبحها بمنى كما في رواية ابن بزيع عن الرضا عليه السلام قال: سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس وأنا أسمع فأمره أن يفدي شاة ويذبحها بمنى.^١

وما رواه محمد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الظل للمحرم من أذى مطر أو شمس فقال أرى أن يفديه بشاة ويذبحها بمنى.^٢

واما في غير التظليل فالظاهر من رواية اسحاق بن عمار المتقدمة جواز التأخير الى ان يرجع الى اهله كما في الحدائق نقلاً عن المدارك فلاحظ.

واما اذا لم يذبح في مكان معين الذي يبيّن في الروايات لعمرة التمتع أو المفردة لعذر أو عصيانا فان قلنا بتعدد المطلوب كما انه لا يبعد فله ان يذبح في أى مكان واما اذا لم نقل بذلك فان قلنا بقاعدة الميسور في الحج كما قويناه سابقاً والامر كذلك والا فمشكل.

واما ان مصرفها الفقراء، فالمستفاد من رواية اسحاق بن عمار المتقدمة كذلك.

واما جواز الاكل منها فيدل عليه ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال اذا اكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شئ عليه وان كان واجبا فعليه قيمة ما اكل^٣ لكن السند ضعيف.

نعم تدل رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له الرجل يخرج من حجته شيئاً يلزمه منه دم يجزيه أن يذبحه إذا رجع إلى أهله فقال نعم وقال فيما أعلم يتصدق به قال إسحاق وقلت لأبي إبراهيم ع الرجل يخرج من حجته ما يجب عليه الدم ولا يهريقه حتى يرجع إلى أهله قال يهريقه في أهله ويأكل منه الشيء.^٤ على

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٤) الوسائل، الباب ٥ من ابواب الذبح الحديث: ١

الجواز قليلاً وأما آكله كله فلا، بمقتضى رواية عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الهدى ما يؤكل منه اشيء يهديه فى المتعة او غير ذلك قال كل هدى من نقصان الحج فلا تاكل منه وكل هدى من تمام الحج فكل^١.

(١) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الذبح الحديث: ٤

«شروط الطواف»

الطواف هو الواجب الثاني في عمرة التمتع ويفسد الحج بتركه عمداً سواء أكان عالماً بالحكم أو كان جاهلاً به ويتحقق الترك بالتأخير الى زمان لا يمكنه ادراك الركن من الوقوف بعرفات والاحوط الاتيان باعمال العمرة المفردة للخروج من الاحرام وعلى كلا التقديرين تجب اعادة الحج فى العام القابل ويعتبر فى الطواف امور:

الاول: النية فيطل الطواف اذا لم يقترن بقصد القرية.

الثانى: الطهارة من الحديدن الاكبر والاصغر فلو طاف المحدث عمداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه(١).

(١) قد تعرض الماتن ﷺ فى المقام لفروع:

الفرع الاول: ان الطواف هو الواجب الثانى فى عمرة التمتع اجماعاً كما فى بعض الكلمات بل ادعى عليه الضروره وانه لم يختلف فيه المسلمون واستدل على ذلك بالاية الشريفة ﴿ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾^١ لكن لا يستفاد منها الا وجوبه فى الجملة فى الحج وبجملة من الروايات لاحظ ما رواه معاوية عمار عن أبى عبد الله ﷺ أنه قال فى القارن لا يكون قران إلا بسياق الهدى وعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة وطواف بعد الحج وهو طواف النساء وأما المتمتع بالعمرة إلى الحج فعليه ثلاثة أطواف بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة وقال أبو عبد الله ﷺ التمتع أفضل الحج وبه نزل القرآن وجرت السنة فعلى المتمتع إذا قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة ثم يقصر وقد أحل هذا للعمرة وعليه للحج طوافان وسعي بين الصفا والمروة ويصلي (عند كل طواف) بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم ﷺ وأما المفرد للحج

فعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة وطواف الزيارة وهو طواف النساء وليس عليه هدي ولا أضحية.^١

وغيره من الروايات الواردة في كيفية الحج والروايات الدالة على احكام الحج فلاحظ. الفرع الثاني: ان تركه موجب لبطلان الحج والعمرة فانه على مقتضى القاعدة، لان المركب ينتفى بانتفاء الجزء بلا فرق بين أن يكون الترك عن جهل أو عمد وعلم، واما نسياناً فسيأتى الكلام فيه.

الفرع الثالث: ان تركه، يتحقق بعدم ادراك الوقوف بعرفات على الخلاف الذى تقدم^٢ فى معيار ضيق الوقت لمن ضاق وقته عن اتمام العمرة وادراك الحج.

الفرع الرابع: الاحوط الاتيان باعمال العمرة المفردة للخروج من الاحرام ما يمكن ان يقال فى وجه الاحتياط بل يستفاد من كلام الماتن رحمته الله فى مسألة ٣١٧ هو الاظهر، أنّ الاحرام عمل مستقل كالطهارة فى الصلاة وان كان شرطاً فى بقية الاعمال وحينئذ لا بد من خروج ذلك الى مخرج وليس فى المقام إلا الاتيان بعمرة مفردة لاجل الخروج من الاحرام، لكن استفادة ذلك من الدليل مشكك، اذ غاية ما يذكر فى مقام الاستدلال بما رواه ذكرى بن ادم قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المتمتع اذا دخل يوم عرفة قال لا متعته له يجعلها عمرة مفردة^٣

لكن لا نعلم أنّ الوظيفة تكون هكذا أو ان عمرة المفردة لاجل خروجه عن الاحرام فتأمل تعرف، مضافاً الى ان السند ضعيف لاجل وقوع محمد بن سهل فى السند فلاحظ، نعم هو احوط فقد تقدم الكلام فى ذلك فى ذيل مسألة ١٥٣ من كتابنا فراجع، نعم اذا قلنا بارتباطية الاعمال وان الاحرام جزء من اعمال الحج واجزائه مرتبطة فيبطل الاحرام.

الفرع الخامس: انه تجب اعادة الحج فى العام القابل اذا تركه والدليل عليه ما رواه على بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت طواف الفريضة قال

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٢ و١

(٢) ذيل المسئلة ١٥١

(٣) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٨

ان كان على وجه جهالة فى الحج اعدا وعليه بدنة^١
 الفرع السادس: انه يشترط فى الطواف النية بمعنى قصد القرية، اذ لا اشكال انه من
 العبادات ويشترط فيها قصد القرية، واستدل على ذلك المحقق الخوئي رحمته الله بامرین:
 الاول: قوله تعالى ﴿و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً﴾^٢
 الثانى: ان المذكور فى الرواية أن الاسلام بنى على الخمس.
 أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله على الاول، اولاً بان كون العمل لله لا يلزم قصد
 القرية والشاهد عليه ان النذر لله تبارك وتعالى (لايوجب عبادة المتعلق) مع انه لا يجب
 فيه قصد القرية، وثانياً ان كون الشئ لله تبارك وتعالى لا يوجب ذلك اذ كونه له تعالى،
 انه ملك له تعالى وهذا مشترك فى جميع الواجبات، واما الثانى فمصادرة بالمطلوب (ولا
 نرى تلازماً بين الامرین)

الفرع السابع: انه يشترط فيه الطهارة من الحدث والخبث مطلقاً.
 واستدل على ذلك، مضافاً الى الاجماع المدعى فى الحدائق، جملة من النصوص لاحظ
 ما رواه محمد بن مسلم قال سالت احدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على
 غير طهور، قال يتوضأ ويعيد طوافه وان كان تطوعاً توضأ وصلّى ركعتين^٣
 وما رواه على بن جعفر عن اخيه ابى الحسن عليه السلام قال سالته عن رجل طاف بالبيت وهو
 جنب فذكرو هو فى الطواف قال يقطع الطواف ولا يعتد بشئ مما طاف وسالته عن
 رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء قال يقطع طوافه ولا يعتد به^٤
 وما رواه ابو حمزة عن ابى جعفر عليه السلام انه سئل أينسك المناسك وهو على غير وضوء فقال
 نعم الا الطواف بالبيت فان فيه صلاة^٥
 وما رواه عبيد بن زرارة عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل طاف على غير وضوء فقال

(١) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) آل عمران / ٩٧

(٣) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٦

ان كان تطوعاً فليتوضأ وليصل^١
وما رواه علي بن الفضل الواسطي عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا طاف الرجل بالبيت وهو
على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف وهو كمن لم يطف^٢
اما ما رواه زيد الشهام عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف بالبيت على غير وضوء قال لا
بأس^٣
انه مطلق من حيث الوجوب والندب ويقيد بالروايات المتقدمة خصوصاً الرواية الاولى،
مضافاً الى ان السند ضعيف لضعف الاسناد الشيخ الى زيد الشحام لوجود أبي جميلة
فيه وحينئذ فلو اخل بما بطل الطواف سواء كان عن جهل أو عن علم وعمد أو نسيان
كما نص عليه بالنسبة الى النسيان في بعض الروايات المتقدمة.

(١) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٠

مسألة ٢٨٠: اذا أحدث الحرم اثناء طوافه فللمسألة صورة: الاولى ان يكون ذلك قبل بلوغه النصف ففي هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه اعادته بعد الطهارة، الثانية: ان يكون الحدث بعد اتمامه الشوط الرابع ومن دون اختياره ففي هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهر ويتمه من حيث قطعه، الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل التمام الشوط الرابع أو يكون بعد تمامه مع صدور الحدث عنه بالاختيار والاحوط في هذين الفرضين ان يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده ويجزى عن الاحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهارة بطواف كامل يقصد به الاعم من التمام والاتمام ومعنى ذلك أن يقصد الاتيان بما تعلق بذمة سواء أكان هو مجموع الطواف أم هو الجزء المتمم للطواف الاول ويكون الزايد لغواً.

(١) اما حدوث الحدث فى اثناء الطواف فله صور:

الصورة الاولى: أن يكون الحديث فى اثنائه قبل بلوغ النصف، فالمعروف بين الاصحاب بطلان الطواف لو احدث فى طوافه قبل بلوغ النصف وان كان بعده توضأ وأتى بالباقي بمعنى أنّ الأكوان المتخللة ايضاً يشترط فيه الطهارة وحينئذ تارة نبحت على مقتضى الاصل واخرى على مقتضى الرواية، اما الاول فقد يدعى أن الاصل عدم الاشتراط.

ان قلت: ان اصالة عدم الاشتراط لا يثبت الاطلاق، قلت: ان هذا متفرع على عدم القول بان اطلاق هو الارسال وعدم التقييد واما اذا قلنا بأن الاطلاق هو لحاظ عدم القيد فيكون بينهما التضاد فيكون مثبتاً كما ان على القول الاول لا يكون مثبتاً وحيث قلنا بان الحق هو الثانى فيكون الاصل مثبتاً، نعم على القول بجريان البرائة العقلية فى الاقل والاكثر تكون البرائة محكماً، لكن رجع سيدنا الاستاذ دام ظله عن هذه المقالة وقال أنّ البرائة العقلية موجودة وان لم تجر البرائة الشرعية، لكن اخيراً رجع عنها ايضاً وقال بأن ادلة الاحتياط تكون بياناً فلا تجرى البرائة العقلية ايضاً.

ويؤيد ذلك ان الادلة الدالة على اشتراط الطهارة فى الطواف انما تدل على اشتراطها فى

نفس الاشواط واما الاكوان المتخللة فلا دليل على ذلك اذ لا دليل على كونه ذا هيئة اتصالية ويكون الحدث ناقضاً لها واما رواية عن حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسة أشواط ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشي جاريته قال يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقي عليه من طوافه ويستغفر الله ولا يعود وإن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط ثم خرج فغشي فقد أفسد حجه وعليه بدنة ويغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعاً^١ فحكم خاص في مورد خاص فلا يمكن التعدى عن ذلك.

أضف الى ذلك لا نعلم أن المنشأ للفساد هل هو فوت المولات أو حدوث الحدث اذ كان فوت المولات لا يكون دليلاً على المدعى.

نعم قد يستدل على مقالة المشهور بما رواه جميل مرسلًا عن احدهما عليه السلام في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه، قال يخرج ويتوضا فان كان جاز النصف بنى على طوافه وان كان اقل من النصف أعاد الطواف^٢ والمرسل لا اعتبار به.

مضافاً الى وجود المعارض في المقام وهو ما رواه محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن امرأة طافت ثلاثة اشواط او اقل من ذلك ثم رأت دما قال تحفظ مكانها فاذا طهرت طافت واعتدت بما مضى^٣

الا ان يقال بانه وارد في خصوص الحيض وسيأتى الكلام فيه.

لكن افاد المحقق الخوئي رحمته الله بان الحكم متسلم عليه وكأنه من ارسال المسلم ولذا حكم بالبطلان لما ذهب اليه المشهور كما أنّ ذلك مستفاد من كلام صاحب الجواهر حيث قال بلا خلاف اجده بل في المدارك هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وظاهر المنتهى الاجماع عليه كما عن الخلاف كذلك.

الصورة الثانية: ان يكون الحدث بعد اتمامه الشوط الرابع وكان الحدث من دون اختياره

(١) الوسائل، الباب ١١ من ابواب كفارات الاستمتاع الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب الطواف الحديث: ٣

وهذه الصورة يقطع الطواف ويتوضأ ويتمه من حيث قطعه واستدل على ذلك بالتسالم المدعى على ذلك والروايات الواردة في الحيض لاحظ باب ٨٥ من الطواف، مضافاً الى عدم الدليل على الاشتراط في الاكوان المتخلله فلاحظ ماتقدم.

الصورة الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل تمام الشوط الرابع، مقتضى القاعدة أى عدم اشتراط اكوان المتخلله بها صحة الطواف كما افاد سيدنا الاستاذ.

لكن لا بد من تحقيق أنّ المراد بالنصف الوارد في المرسل^١ ورواية ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا حاضت المرأة وهى فى الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فجاوزت النصف فعلمت ذلك الوضع، فاذا طهرت رجعت فأتمت بقية طوافها من الموضوع الذى علمته فان هى قطعت طوافها فى اقل من النصف فعليها ان تستأنف الطواف من اوله^٢

وفى كلام الاصحاب هل هو النصف الصحيح أو النصف الكسرى فان كان المراد منه الاول فلا بد من القول ببطلان فى الاول وان قلنا بالتفصيل، وعلى الثانى يكون الطواف صحيحاً لخروجه عن النصف وحيث ان الاحتمالين لامرجه لاحد الطرفين فلا بد من القول بالجمع بأن يأتى بطواف كامل يقصد به الاعم من التمام والاتمام ويؤيد الترجيح من ناحية الاولى ما رواه ابراهيم بن اسحاق عن سأل ابا عبدالله عليه السلام عن امرأته طافت اربعة اشواط وهى معتمرة ثم طمشت قال تتم طوافها وليس عليها غيره ومتعنتها تامة ولها ان تطوف بين الصفا والمروة لانها زادت على النصف قد قضت متعنتها فلستأنف بعد الحج وان هى لم تطف الا ثلاثة اشواط فلستأنف الحج فان اقام بها جماها بعد الحج فلتنخرج الى الجعرانة او الى التنعيم فالتعتمر^٣ حيث ان الحديث جعل الثلاثة مقابل الاربعة لا الثلاثة والنصف فيعرف ان المراد بالنصف هو النصف الصحيح، لكن فى دلالة على المدعى اشكال، بأن الموضوع للبطلان هو ثلاثة، والموضوع للصحيح هو الاربعة وهو بالنسبة الى ما نحن فيه اى التجاوز عن النصف الكسرى ساكت فلاحظ.

الصورة الرابعة: ان يكون الحدث بعد الشوط الرابع مع الاختيار، فعلى مقتضى عدم

(١) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

اشتراط الطهارة فى الاكوان المتخللة، صحة الطواف كما هى مقتضى مرسله جميل^١ قد يقال أن الحدث الاختيارى موجب لقطع الطواف وخروج الشخص عن المطاف وهذا موجب للبطلان، نعم فى بعض موارد خاصه يجوز الخروج وهذه غير ما نحن فيه لاحظ الروايات الواردة فى عدم جواز الخروج، منها ما رواه حفص بن البخرى عن ابى عبدالله عليه السلام فيمن كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال يستقبل طوافه^٢ وما رواه حبيب بن مظاهر قال ابتدأت فى طواف الفريضة فطفت شوطا واحدا فاذا انسان قد اصاب النفي فادماه فخرجت فغسلته ثم جئت فابتدأت الطواف فذكرت ذلك لابي عبدالله عليه السلام فقال بئس ما صنعت كان ينبغي لك ان تبنى على ما طفت، ثم قال اما انه ليس عليك شئ^٣ وما رواه الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله، كيف يصنع؟ قال يعيد طوافه وخالف السنة^٤ وما رواه ابن مسكان قال حدثنى من سأله عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثة اشواط، ثم وجد خلوة من البيت فدخله قال نقض طوافه وخالف السنة فليعد^٥ وما رواه ابان بن تغلب عن ابى عبدالله عليه السلام فى رجل طاف شوطا او شوطين ثم خرج مع رجل فى حاجته قال ان كان طوافه نافلة بنى عليه وان كان طواف فريضة لم يبن^٦ و غيرها من الروايات الواردة فى الباب.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان الخروج لأجل الوضوء لا يوجب الخروج عن المطاف لكن ظاهر بعضها ان الخروج من المطاف هو الموضوع للبطلان لا لأجل فوات المولات أو لأجل الوضوء، فالمدار صدق الخروج، ومن المعلوم أن الحدث قد يوجب الخروج.

(١) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٥

مسألة ٢٨١: اذا شك في الطهارة قبل الشروع في الطواف أو أثناءه فإن علم أن الحالة السابقة كانت هي الطهارة وكان الشك في صدور الحدث بعدها لم يعتن بالشك وإلا وجبت عليه الطهارة والطواف أو أستينافه بعدها (١).

ثم ان الروايات الواردة في اشتراط الطهارة في الطواف اما ان تكون ضعيفة السند أو الدلالة، اما رواية حمران بن اعين فحكم خاص بالجماع ولا يمكن التعدى الى غيره ولعله له حكم خاص كما في نظائره، واما مرسله جميل فضعيف سنداً، واما بقية الروايات الواردة، في الحيض، فيمكن ان يقال بان لزوم القطع والخروج من المسجد لاجل حرمة البقاء فيه فلا يكون ناظراً الى بطلان الطواف به ولعل البطلان من جهة فوت الموالات اذا خرج، مضافاً الى ان رواية محمد بن مسلم المتقدمة تدل على الصحة في نفس المورد ومع التعارض لا بد من اجراء قاعدته من الاخذ باحدهما كما هو التحقيق أو العمل بالاحتياط، فلو لا التسالم، ليس في المقام شئ يعتد به، هذا كله بالنسبة الى الطهارة الحديثة، واما الخبثية فيمكن ان يستدل على ذلك بالروايات الواردة في باب ٥٢ من ابواب الطواف ولكن كلها ضعاف.

(١) صور الشك في الطهارة في المقام مختلفة فتارة يكون المكلف محرراً للطهارة سابقاً وشك فيها بقاء واخرى أن يكون محرراً للحدث وشك في مرحلة البقاء، ففي هاتين الصورتين تجرى الاستصحاب وثالثة يتيقن بحدوثهما والشك في السابق واللاحق منهما ففي هذه الصورة لا بد من الطهارة اما من جهة تعارضهما وتساقطهما أو قلنا بعدم الجريان في مجهولى التاريخ على تفصيل ذكره صاحب الكفاية رحمته الله.

هذا كله اذا كان الشك قبل الشروع في الطواف واما اذا كان في أثناءه، فعن المشهور هو البطلان لعدم احراز الطهارة، لكن عن الجواهر احتمال الصحة بالنسبة الى الاشواط السابقة ولزوم الطهارة بالنسبة الى مابقى منه، لجريان قاعدة الفراغ بالنسبة الى ما مضى كما اذا شك في الطهارة بين صلاة الظهر والعصر فانه يجب عليه الطهارة بالنسبة الى ما بقى والحكم بالصحة بالنسبة الى الظهر.

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بأن القياس بين الطواف والصلاطين، قياس مع الفارق والوجه فيه ان صحة العصر لا تتوقف على صحة الظهر واقعاً فان الترتيب بينهما ذكرى ولذا، لو كان ظهر فاسداً واقعاً صح العصر فبطلان الظهر لا يكون مانعاً عن صحة العصر بخلاف الطواف فان الترتيب بينهما واقعي وقاعدة الفراغ لا تحرز الواقع.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أن الامر وإن كان كذلك لكن مع ذلك ما افاده ليس بصحيح، اذ لا نرى مانعاً عن جريان القاعدة في كل جزء من المركب اذا شك في صحته، مثلاً لو قرأ الحمد وشرع في السورة وشك في صحة الحمد، هل يكون مانع عن جريان القاعدة في الحمد؟ كلا، والوجه فيه أن اطلاق دليل القاعدة شامل للمورد فكذلك ما نحن فيه مع ان الشرط في الاجزاء الصلالية واقعي فلا حظ.

اللهم الا أن يقال بأن القاعدة وان تشمل جزء المركب، لكن شمولها لجزء الجزء محل اشكال عرفاً والشوط جزء للطواف الذي يكون جزء للحج، فتأمل.

وفي كلام بعض اعلام العصر توجيه آخر وهو ان الطهارة شرط في جميع اشواط الطواف بالطهارة الواحدة ولا مجال لجريان قاعدة الفراغ بالنسبة الى الاشواط كما في رواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل أ ينسك المناسك وهو على غير وضوء فقال نعم إلا الطواف بالبيت فإن فيه صلاة^١

حيث ان مقتضى التعليل أن الطواف كالصلاة في جهة اعتبار الطهارة من الحدث -الى ان قال- واما اذا قلنا باعتبار وقوع الطواف من اوله الى آخره بطهارة واحده، فلامورد لقاعدة الفراغ في الاشواط السابقة لعدم امكان اثبات الطهارة بالاضافة الى الاشواط اللاحقة كما هو الحال في الشك في الطهارة اثناء الصلاة الخ.

والسيد الحكيم رحمته الله بيان آخر وهو ان الوضوء بقصد الاشواط الاخيرة غير ممكن لأنه إن كان على الطهارة فلا حاجة الى وضوء وإن كان على الحدث، فعليه الاستيناف انتهى. ويمكن استفادة بطلان الطواف ووجوب الاستيناف من روايي علي بن جعفر^٢ في مورد

(١) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٢٨٢: اذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك وان كانت الاعادة احوط ولكن تجب الطهارة لصلاة الطواف (١).

نسيان الطهارة وتذكره في اثناء الطواف، فان الاستفادة منها كون الطهارة شرط واقعي للطواف وعلى هذا لا يمكن جريان القاعدة بالنسبة الى اثناء الصلاة ايضاً اذا كان المنشأ للشك هو الطهارة وعدمها، وبعد عدم جريان استصحاب الطهارة أو الحدث كما اذا كان الشخص لا يعلم بالحالة السابقة أو كان المورد من موارد تعاقب الحادثين وسقوط الاستصحاب بالمعارضة.

(١) اما عدم الاعتناء بالشك لجريان قاعدة الفراغ، واما بالنسبة الى صلاة الطواف فتجب عليه الطهارة لان قاعدة الفراغ لا تثبت لوازمه العقلية وان قلنا بأنها امانة، اذ ثبت في محله ان الدليل قاصر على ثبوت لوازمها العقلية والعادية وانما قلنا في الاخبار لأن الاخبار بالشك، اخبار بلوازمه والتفصيل موكول الى محله.

ثم ان الدخول في الغير شرط في جريان القاعدة فلو لم يدخل فيه لاجتري القاعدة كما حقق في محله، واما الاشكال بان مقتضى الاستصحاب بقاء الحدث لان الشك في صحة الطواف ناش من الشك في تحقق الطهارة ومن المعلوم ان الاصل السببي مقدم على الاصل المسببي، فالاستصحاب مقدم عليها فمردود اذ لو جرى الاستصحاب في مورد جريان القاعدة لا يبقى لها مورد أو كان أقل قليل ملحق باللغو في الجعل ولذا تكون القاعدة مقدمة على الاستصحاب هذا كله اذا كان المكلف محدثاً بالحدث الاصغر وشك في انه توضاً أم لا؟ واما اذا كان محدثاً بالحدث الاكبر كأن يكون جنباً قبل الطواف وشك بعد الطواف أنه اغتسل أو لا ثم طاف، أم لا؟ وحينئذ فان لم يحدث بعد الطواف بالحدث الاصغر فلا اشكال في جريان قاعدة الفراغ بالنسبة الى الطواف فيجب عليه ان يغتسل بحكم الاستصحاب، اذ قد تقدم ان القاعدة لا تثبت لوازمها العقلية وانما ثبت صحة الطواف وإن أحدث بعد الطواف بالحدث الاصغر ففي مثل ذلك لا تجرى قاعدة الفراغ بالنسبة الى الطواف، اذ يعلم اجمالاً إما بصحة جريان الاستصحاب بالنسبة الى الحدث الاكبر وأما بعدم جريان قاعدة الفراغ، اذ مقتضى الاستصحاب يكون جنباً

فلا بد من الغسل ولا يكون الحدث الا صغراً موجباً للامر بالوضوء وحيث يعلم اجمالاً انه اما أن يكون الطواف باطلاً لكونه جنباً حاله، واما أن يكون وظيفته الوضوء لا الغسل فاذا اغتسل وصلى يعلم اجمالاً اما ببطان الطواف أو ببطان الصلاة اذ على تقدير صحة طوافه واقعا، فهو مأمور بالوضوء للصلاة لا الغسل لأنه احدث بالحدث الا صغراً فالجمع بين الاستصحاب والاعتسال للصلاة وبين الحكم بصحة الطواف السابق غير ممكن للعلم الاجمالي ببطان احد الامرين وتصل النوبة الى قاعدة الاشتغال لشك في الامتثال فيجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل واعادة الطواف وصلاته، هذا كله ما افاده المحقق الخوئي رحمته الله

لكن يرد عليه بأن العلم الاجمالي ينحل بالعلم التفصيلي ببطان صلاة الطواف والشك البدوي في الطواف اذا الصلاة باطل قطعاً إما من جهة بطلان الطواف لكونه محدثاً في الواقع واما من جهة عدم تحصيل الطهارة لطواف لأن الاعتسال غير كاف لو لم يكن محدثاً بالحدث الاكبر في الواقع بل يجب عليه الوضوء فصلاة الطواف باطل قطعاً، اما بالنسبة الى الطواف، فيمكن جريان قاعد الفراغ بالنسبة اليه من دون معارض فيتوضا ويصلى صلاة الطواف.

مسألة ٢٨٣: اذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم ويأتي بالطواف
واذا لم يتمكن من التيمم ايضاً جرى عليه حكم من لم يتمكن من اصل
الطواف فاذا حصل له اليأس من التمكن لزمته الاستنابة للطواف
والاحوط الاولى أن يأتي هو ايضاً بالطواف من غير طهارة (١).

(١) اما فى الفرض الاول فلأن الطهارة الترابيه بدل عن الطهارة المائية فاذا لم يتمكن
من الاولى تصل النوبة الى الثانية واما فى الفرض الثانى فحيث انه غير متمكن من
تحصيل الطهارة يكون غير متمكن من الطواف ايضاً فلا بد من الاستنابة كما سيأتى
ان شاء الله تعالى بأن غير المتمكن من الطواف مباشرة لا بد من الاستنابة والقول بأنه
يطوف من غير ظهور كالصلاة فان الطواف بالبيت صلاة لا يمكن المسير اليه لان هذا
الحديث لا سند له كما ان الاطافه فى المفروض ايضاً لا دليل عليه، لأن الاطافة فيما
اذا لم يقدر على نفس العمل وفى المقام قادر على الطواف ولو بالتسيب وغير قادر
عليه بالمباشرة لعدم تمكنه من تحصيل الطهارة والمشروط ينتفى بانتفاء الشرط
والمتحصل انه مادام يتمكن من الطواف ولو بالتيمم يتعين وإلا تصل النوبة الى
الاستنابة واما اتيان الطواف بلا طهارة كما فى الصلاة اذا لم يقدر على تحصيل
الطهارة مطلقاً، فلا يمكن القول به لأن الظاهر من الدليل أن الطهارة شرط مطلقاً،
عاجزاً كان أو قادراً وعدم توجه التكليف الى غير قادر، لا يوجب جواز الطواف
بلاطهارة، نعم فى صورة كون الحدث حدثاً اصغراً يمكن الجمع بين الطواف مباشرة
بلاطهارة وبين الاستنابة واما اذا كان الحدث حدثاً كبيراً كما اذا كان جنباً فلا يمكن
الاحتياط ايضاً لعدم الجواز الدخول فى المسجد له.

إن قلت: بان التيمم غير مشروع له، لعدم مشروعيته لأجل الدخول فى المسجد ولا
اللبث فيه، فيكون التيمم غير مشروع للطواف ايضاً لإستلزامه لدخول فى المسجد،
فيجب عليه الاستنابة فقط لا التيمم كما نقل عن فخر المحققين.

قلت: انه قد ثبت فى محله أن التراب احد الطهورين يكفى عشر سنين كما فى
مضمون الحديث فاذا كان قادراً على التيمم يجب عليه التيمم لاجل الطواف فلا تصل

مسألة ٢٨٤: يجب على الحائض والنفساء بعد انقضاء ايامهما وعلى
المجنب الاغتسال للطواف ومع تعذر الاغتسال والياس من التمكن منه
يجب الطواف مع التيمم والاحوط الاولى حينئذ الاستنابة ايضاً ومع تعذر
التيمم تتعين الاستنابة (١)

مسألة ٢٨٥: اذا حاضت المرأة في عمرة التمتع حال الاحرام أو بعده
وقد وسع الوقت لاداء اعمالها، صبرت الى أن تطهر فتغتسل وتأتي
باعمالها، وان لم يسع الوقت فللمسألة صورتان:
الاولى: أن يكون حيضها عند احرامها أو قبل ان تحرم، ففي هذه الصورة
ينقلب حجها الى الافراد وبعد الفراغ من الحج تجب عليها العمرة المفردة
اذا تمكنت منها.

الثانية: أن يكون حيضها بعد الاحرام ففي هذه الصورة تتخير بين الاتيان
بحج الافراد كما في الصورة الاولى وبين أن تأتي باعمال عمرة التمتع من
دون طواف، فتسعى وتقتصر ثم تحرم للحج وبعد ما ترجع الى مكة بعد
الفراغ من اعمال منى تقضى طواف العمرة قبل طواف الحج وفيما اذا
تيقنت ببقاء حيضها وعدم تمكنها من الطواف حتى بعد رجوعها من منى
استنابت لطوافها ثم أتت بالسعى بنفسها ثم ان اليوم الذي يجب عليها
الاستظهار فيه بحكم أيام الحيض فيجرب عليه حكمها (٢).

النوبة الى الاستنابة وبما ذكرنا يظهر الحال بالنسبة الى الحائض والنفساء اذا طهرت
ولم تقدر على الاغتسال فلاحظ.

(١) قد تقدم الكلام فيها في المسألة السابقة فلا نعيد.

(٢) الحيض تارة يطرف قبل الطواف واخرى في اثنايه وثالثة بعده وعلى كل حال تارة
يكون الوقت واسعاً ويمكنه الصبر والاتيان باعمال العمرة واخرى لم يسع الوقت، فهذه

الصورة لابد من تعرضها فى ضمن مسائل:

الاولى: اذا وسع الوقت لإتمام العمرة مع شرائطها فهذا الواضح لوجوب تحصيل الشرائط مع سعة الوقت والعمل بوظيفتها بلا كلام فيجب عليها الصبر الى ان تطهر وتأتى بالاعمال.

الثانية: اذا لم يسع الوقت وكان الحيض عند إحرامها أو بعد أن تحرم فالمشهور بين الاعلام انقلاب حجها الى الافراد وبعد الفراغ من الحج تجب عليها العمرة المفردة والدليل عليه ما رواه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض إذا قدمت مكة يوم التروية قال تمضي كما هي إلى عرفات فتجعلها حجة ثم تقيم حتى تطهر فتخرج إلى التعميم فتحرم فتجعلها عمرة قال ابن أبي عمير كما صنعت عائشة^١.
بتقريب أن مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين أن يكون حيضها عند الاحرام أو قبله أو بعده، قبل دخول مكة وقبل الطواف.

وما رواه زرارة عن ابى جعفر عليه السلام ان اسماء بنت عميس نفست بمحمد بن ابى بكر، فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين ارادت الاحرام من ذى الحليفة ان تحشى بالكرسف والخرق وتحل بالحج فلما قدموا وقد نسكوا المناسك وقد أتى لها ثمانية عشر يوما فامرها رسول الله صلى عليه وآله ان تطوف بالبيت وتصلى ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك^٢
والمفروض فى الرواية حدّد الحدث حين الاحرام فلا كلام فى انقلاب التمتع بالافراد، ويؤيد ذلك بل يدل عليه الروايات الواردة فى ضيق الوقت اذ أتى مكة ولم يكن وقت لاعمال العمرة كرواية الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أهل بالحج والعمرة جميعا ثم قدم مكة والناس بعرفات فخشي إن هو طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يفوته الموقف قال يدع العمرة فإذا أتم حجه صنع كما صنعت عائشة ولا هدي عليه^٣.

(١) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٩١ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٦

وما عن الشيخ: قال الشيخ وقد روى اصحابنا وغيرهم ان المتمتع اذا فاتته عمرة المتعة اعتمر بعد الحج وهو الذى امر به رسول الله ﷺ عائشة قال وقال ابو عبدالله ﷺ قد جعل الله فى ذلك فرجا للناس^١

وقالوا: قال ابو عبدالله ﷺ المتمتع اذا فاتته عمرة المتعة اقام الى هلال المحرم واعتمر فاجزأت عنه مكان عمرة المتعة^٢

وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا ﷺ قال: قلت له جعلت فداك كيف يصنع بالحج فقال أما نحن فنخرج في وقت ضيق تذهب فيه الأيام فأفرد فيه الحج قلت أ رأيت إن أراد المتعة كيف يصنع قال ينوي المتعة ويحرم بالحج^٣.
وغيرها الواردة فى الباب المشار اليه.

الثالثة: اذا طرء الحيض بعد الاحرام وقبل الطواف فالروايات فيها مختلفة فلا بد من المراجعة حتى يتبين الحال ففى رواية إسحاق بن عمار عن أبي الحسن ﷺ قال: سألته عن المرأة تجيء متمتعة فتطمث قبل أن تطوف بالبيت حتى تخرج إلى عرفات قال تصير حجة مفردة قلت عليها شيء قال دم تهرقه وهي أضحيتها^٤.

يدل على انقلاب متعتها الى الافراد وبأذائها ما يدل على بقائها على عمرتها وقضا الطواف والصلاة بعد قضاء المناسك لاحظ ما رواه عبدالرحمن بن الحجاج وعلى بن رثاب وعبدالله بن صالح كلهم يروونه عن ابى عبدالله ﷺ قال المرأة المتمتعة اذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم ما بينها وبين التروية فان طهرت، طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وان لم تطهر الى يوم التروية اغتسلت واحتشيت ثم سعت بين الصفاء والمروة ثم خرجت الى منى فاذا قضت المناسك وزارت بالبيت طافت بالبيت طوفا لعمرتها ثم طافت طوفا للحج ثم خرجت فسعت، فاذا فعلت ذلك فقد احلت من كل شى يحل

(١) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٣

منه المحرم، الا فراش زوجها فاذا طافت طوافا آخر حل لها فراش زوجها^١
وما رواه عجلان ابى صالح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة متمتعة قدمت مكة فرأت
الدم، قال تطوف بين الصفا والمروة ثم تجلس فى بيتها فان طهرت طافت بالبيت وان لم
تطهر فاذا كان يوم التروية افاضت عليها الماء واهلت بالحج من بيتها وخرجت الى منى
وقضت المناسك كلها، فاذا قدمت مكة طافت بالبيت طوافين ثم سعت بين الصفا
والمروة فاذا فعلت ذلك فقد حل لها كل شئ ما خلا فراش زوجها^٢

وما رواه عجلان ابوصالح انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا اعتمرت المرأة ثم اعتلت قبل ان
تطوف قدمت السعى وشهدة المناسك فاذا طهرت وانصرفت من الحج قضت طواف
العمرة وطواف الحج وطواف النساء ثم احلت من كل شئ^٣

وما رواه ايضا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام متمتعة قدمت فرأت الدم كيف تصنع؟ قال
تسعى بين الصفا والمروة وتجلس فى بيتها فان طهرت طافت بالبيت وان لم تطهر فاذا كان
يوم التروية افاضت عليها الماء واهلت بالحج وخرجت الى منى فقضت المناسك كلها
فاذا فعلت ذلك فقد حل لها كل شئ ما عدا فراش زوجها^٤

وما رواه يونس بن يعقوب عن رجل انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عن امرأة متمتعة
وطمشت قبل ان تطوف فخرجت مع الناس الى منى او ليس هى على عمرتها وحجتها،
فلتطف طوافا للعمرة وطوافا للحج^٥

وما رواه عجلان ابو صالح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتعة دخلت مكة فحاضت،
قال تسعى بين الصفا والمروة ثم تخرج مع الناس حتى تقضى طوافها بعد^٦
فيقع التعارض بين الطائفتين فان لم نعلم بأحدثية احدهما تعييناً وان علم بالاجمال، فلا بد
من القول بالتخيير كما فى غير هذه المورد من الموارد المتعارضة على ما تقدم.

(١) الوسائل، الباب ٨٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٦) نفس المصدر، الحديث: ١٠

والذى يهون الخطب ان رواية اسحاق بن عمار أحدث، لكن فى رواية عجلان نقل حديث المعارض، عن ابي الحسن عليه السلام ايضاً فالتعارض باق على حاله، فتأمل. والسيد الاستاذ دام ظله تمسك برواية بزنى^١ حيث انه أحدث، لكن رواية بزنى ناظر الى كون الضيق تكويناً ومن حيث الوقت فلا يشمل الضيق الذى يكون من جهة عدم امكان التطهير ومع فرض الاطلاق يقيد بما يكون هو الأحدث بين المتعارضين فى الواقع، فيكون المقيد موجوداً فى الواقع، فاذا قلنا بالتخير بين المتعارضين يكون احدهما مقيداً لهذا الاطلاق فلا يمكن الاخذ به، لوجود المقيد فى الواقع فالتخير الذى ذكرنا هو المحكم فلاحظ.

بتقريب أن كل واحد منهما يدل على الوجوب، فأصل الوجود مسلم، لكن لزومها تعييناً فيستفاد من الاطلاق فنرفع اليد عن اطلاق كل منهما بنص الآخر فالنتيجة هو التخير. واما لزوم الاستنابة فى فرض عدم تمكنها من الطواف حتى بعد الرجوع من منى، فلعوم ما دل على أن من لم يتمكن من الطواف إستنابت لما سيأتى من الدليل فانتظر. هذا كله بالنسبة الى ايام حيضها، وأما ايام الاستظهار فحكمها حكم ايام حيضها، لانها معدودة وملحقة بأيام الحيض بالحكومة كما قرر فى محله هذا كله بالنسبة الى قبل الاحرام وبعده وحينه، واما اذا كان الحيض اثناء الطواف فسيأتى فى المسألة اللاحقة فانتظر قريباً.

مسألة ٢٨٦: اذا حاضت المحرمة اثناء طوافها، فالمشهور على أن طروة الحيض اذا كان قبل تمام اربعة اشواط، بطل طوافها واذا كان بعده صح ما أتت به ووجب عليها اتمامه بعد الطهر والاغتسال والاحوط في كلتا صورتين أن تأتي بطواف كامل تنوى به الاعم من التمام والاقتمام، هذا فيما اذا وسع الوقت وإلا سعت وقصرت واحرمت للحج ولزمها الاتيان بقضاء طوافها بعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج على النحو الذي ذكرناه(١).

(١) واستدل للمشهور بعدة من النصوص لاحظ ما رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فجاوزت النصف فعلمت ذلك الموضع فإذا طهرت رجعت فأتمت بقية طوافها من الموضع الذي علمته فإن هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله.^١ وما رواه أحمد بن عمر الحلال عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن امرأة طافت خمسة أشواط ثم اعتلت قال إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفا والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله.^٢

ومارواه إبراهيم بن إسحاق عن أبي عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت أربعة أشواط وهي معتمرة ثم طمشت قال تتم طوافها وليس عليها غيره ومتعتها تامة ولها أن تطوف بين الصفا والمروة لأنها زادت على النصف وقد قضت متعتها فلتستأنف بعد الحج وإن هي لم تطف إلا ثلاثة أشواط فلتستأنف الحج فإن أقام بما جمهاها بعد الحج فلتخرج إلى الجعرانة أو إلى التنعيم فلتعتمر^٣

(١) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

وما رواه سعيد الاعرج قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت اربعة اشواط وهى معتمرة ثم طمشت، قال تتم طوافها فليس عليها غيره ومتعته تامة فلها ان تطوف بين الصفا والمروة وذلك لانها زادت على النصف وقد مضت متعتها ولستأنف بعد الحج^١ وما رواه ابو اسحاق صاحب اللؤلؤ قال حدثنى من سمع ابا عبدالله عليه السلام يقول فى المرأة المتمتعة اذا طافت بالبيت اربعة اشواط ثم حاضت فمتعته تامة وتقضى ما فاتها من الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة تخرج الى منى قبل ان تطوف الطواف الآخر^٢ والروايات كلها ضعاف، أم الاول فبسلمة والثانى بأحمد والارسال والثالث براهيم والرابع بمحمد بن سنان والخامس بأبى اسحاق، ثم ان الصدوق ذهب الى صحة مطلقا واستدل عليه بما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلاثة اشواط أو أقل من ذلك ثم رأت دما قال تحفظ مكانها فإذا طهرت طافت واعتدت بما مضى^٣

فبمقتضى الدليل لا بد من المسير الى ما مال اليه الصدوق، لكن السيد الخوئى رحمته الله قال بأن الحدث غير الحيض، اذا كان موجبا للبطلان قبل شوط الرابع حتى أن الطائف اذا نقضى الوضوء اثنائه وخرج ليتوضأ بطل طوافه فالبطلان بالحيض بطريق اولى، إلا ان يقال أن الشارع جعل الرخصة والرحمة فى الحيض ما لا يرخص فى غيره فاحراز الاولوية مشكل^٤ اذ الرواية المفصلة فى الحدث، ضعيفة كما تقدم فى رواية جميل والاحاديث الواردة^٤ فى اشتراط الطهارة غير الحيض، مطلقة من حيث البطلان فلا غرو بصحة الطواف اذا طره الحيض فى الاثناء، فمع اختلاف الاحكام لا يمكن الجزم بالاولوية.

(١) الوسائل، الباب ٨٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٨٥ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٤) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف

مسألة ٢٨٧: اذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف وقبل الاتيان بصلاة الطواف صح طوافها وأتت بالصلاة بعد طهرها واغتسالها وان ضاق الوقت سعت وقصرت وقضت الصلاة قبل طواف الحج (١)

ثم ان الماتن رحمته الله حكم في سعة الوقت بلزوم التقصير والسعى بعد ذلك والاحرام للحج وبعد ذلك، قضى طوافه أى أتم طوافه على النحو الذى تقدم أى بقصد التمام والاتمام ويمكن الاستدلال عليه باطلاق الشرط المذكور فى رواية محمد بن مسلم فيكون مقدماً على رواية اسحاق الدالة على العدول على ما سننبئه انشاء الله تعالى فى المسألة القادمة فانظر.

(١) والدليل عليه ما رواه زرارة قال سألته عن امرأة طافت بالبيت فحاضت قبل ان
تصلى الركعتين فقال ليس عليها اذا طهرت الا الركعتين وقد قضت الطواف^١

وما رواه ابو الصباح الكناني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت فى حج
او عمرة ثم حاضت قبل ان تصلى الركعتين قال اذا طهرت فلتصل ركعتين عند مقام
ابراهيم وقد قضت طوافها^٢

فان الاستفادة من الحديثين عدم البأس، وعدم اعتبار الموالات بين الطواف وصلاته وانه
يجوز الاتيان بصلاته بعد الطهر واما اذا لم تطهر الى أن آن وقت الخروج الى غرفة، فهل
يتبدل حجها الى الافراد أو انه يجوز لها الخروج الى غرفة وتأتى بحجة التمتع وبعد الرجوع
من منى تأتى بصلاة الطواف.

ذهب الى الثانى السيد الخوئى رحمته الله بقوله اما احتمال العدول الى الافراد ساقط جزماً.
واستدل سيدنا الاستاذ دام ظلّه على الاول بأن الحكم فى الحديثين المتقدمين حيثى بمعنى
انهما يدلان على عدم اعتبار الموالات بينهما واما أن الوظيفة الفعلية ما ذا فلا يدلان عليه
فلا بد من المراجعة الى الروايات الدالة على العدول عند عدم التمكن وبمقتضى هذه
الروايات تبديل حجها الى الافراد، اذا لا يتمكن من الطواف بشرائطه.

(١) الوسائل، الباب ٨٨ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

والتحقيق: أن العدول من التمتع الى أفراد خلاف القاعدة الاولى فيحتاج الى الدليل والدليل وارد في خصوص عدم التمكن من الطواف، فلا تشمل جواز العدول أو وجوبه، وغاية ما يستفاد من الحديثين اولاً عدم الموالاة بين الطواف وصلاته، وثانياً يجوز له التأخير ولو الى بعد الرجوع من المنى، اذ يكون هذا مصداقاً لقوله ﷺ اذا طهرت فلتصل الركعتين.

فالحق ما افاده المحقق الخوئي ﷺ واما ما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله انه لم يتمكن من الطواف بشروطه، لايجرى في المقام بعد اقامة الدليل على عدم اعتبار الموالاة في المقام فلاحظ.

بل يمكن ان يقال بأن الحديث ناظر الى اشتراط الموالاة في الطواف فيكون حاكماً عليه.

فعلى يكون قادراً على الطواف ولو بعد الرجوع من منى وحديث عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن ﷺ قال: سألته عن المرأة تجيء متمتعة فتطمث قبل أن تطوف بالبيت حتى تخرج إلى عرفات- قال تصير حجة مفردة قلت عليها شيء قال دم تحريقه وهي أضحيتها^١

الدال على انقلاب التمتع بالافراد، ناظر الى عدم التمكن منه فيكون الحديثان مقدمان على رواية اسحاق، فتأمل.

إلا ان يقال بان حديث محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت أبا الحسن الرضا ﷺ عن المرأة تدخل مكة متمتعة فتحيض قبل أن تحل متى تذهب متعتها قال كان جعفر ﷺ يقول زوال الشمس من يوم التروية وكان موسى ﷺ يقول صلاة المغرب من يوم التروية فقلت جعلت فداك عامة مواليك يدخلون يوم التروية ويطوفون ويسعون ثم يجرمون بالحج فقال زوال الشمس فذكرت له رواية عجلان أبي صالح فقال إذا زالت الشمس ذهبت المتعة فقلت فهي على إحرامها أو تجدد إحرامها

(١) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ١٣

مسألة ٢٨٨: اذ طافت المرأة وصلت ثم شعرت بالحيض ولم تدر أنه كان قبل الطواف أو قبل الصلاة أو فى اثنائها أو أنه حدث بعد الصلاة بنت على صحة الطواف والصلاة واذا علمت أن حدوثه كان قبل الصلاة وضاق الوقت سعت وقصرت وأخرت الصلاة الى أن تطهر وقد تمت عمرتها(١)

للحج فقال لا هي على إحرامها قلت فعليها هدي قال لا إلا أن تحب أن تطوع ثم قال أما نحن فإذا رأينا هلال ذي الحجة قبل أن نحرم فاتتنا المتعة. ١ وارد فى مورد الحيض وانه مع ضيق الوقت ينقلب التمتع الى الافراد.

(١) اذا شعرت المرأة بالحيض ولكن لم تدر أنه كان قبل الصلاة أو بعدها أو قبل الطواف أو بعده، فالظاهر صحة صلاتها وطوافها لجريان قاعدة الفراغ بالنسبة اليهما هذا فيما اذا كان حين العمل ملتفتة به، واما اذا كانت المرأة غافلة حين العمل، فإن قلنا باشتراط الاذكية فى جريان القاعدة، فالقاعدة وان لم تجر فى المقام لكن الاستصحاب كاف فى الحكم بالصحة أى استصحاب عدم حدوث الحيض.

ان قلت: بان استصحاب عدم وقوع الصلاة أو الطواف الى زمان الحدث معارض للاستصحاب المتقدم.

قلت: بأن استصحاب عدم وقوعهما الى الحدث لا يثبت وقوعهما حال الحدث إلا بالاصل المثبت الذى لا نقول.

أضف به الى ذلك كله ان اشتراط القاعده بالاذكية مشكلاً كما حققنا فى محله. هذا اذا لم يعلم بحدوثها قبل الطواف والصلاة أو بعدهما واذا علم ذلك فالمسألة داخله فى المسألة السابقة وقد ذكرنا المستفاد من الاخبار فلاحظ.

تنبيه: انه إن قلنا بانقلاب حجه الى الافراد كما ذكرنا، فان فرض انما لم تقدر على الطواف مطلقا ولو بعد الرجوع من منى سواء كان فى طواف الحج أو العمرة المفردة فلا

مسألة ٢٨٩: اذا دخلت المرأة مكة وكانت متمكنة من اعمال العمرة ولكنها أخرتها الى أن حاضت حتى ضاقت الوقت مع العلم والعمد فالظاهر فساد عمرتها والاحوط أن تعدل الى العمرة المفرد ولا بد لها من اعادة الحج في السنة القادمة(١)

مسألة ٢٩٠: الطواف المندوب لا تعتبر فيه الطهارة فيصح بغير طهارة ولكن صلاته لا تصح إلا عن طهارة(٢)

يعد بلزوم الاستنابة في هذا الفرض وان يحتمل بعيداً، أن هذا كاشف عن عدم قدرتها على الحج، فيجب عليها الحج من قابل، فتأمل.

(١) لان ما ذكرنا من الانقلاب أو القول بتأخير الطواف الى ان ترجع من منى كل ذلك ناظر الى كون العذر غير اختياري واما اذا كان اختياراً فشمول الدليل اياه لا يخلو عن اشكال، نعم ذيل رواية البنزطي مشعر بحصول الانقلاب ولو كان ضيق الوقت عن اختيار، اذا لم يحمل الذيل على الحج الندبي، مضافاً الى انه يمكن ان يقال أن التسالم على خلافه، فلاحظ.

(٢) لجملة من الروايات الواردة في المقام منها ما رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا بأس ان يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي، فان طاف معتمدا على غير وضوء فليتوضأ وليصل ومن طاف تطوعاً وصلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ولا يعد الطواف^١

وما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف تطوعاً وصلى ركعتين وهو على غير وضوء فقال يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف^٢

وما رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني اطوف طواف النافلة وأنا

(١) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسألة ٢٩١: المعذور يكتفى بطهارته العذرية كالمجبور والمسلوس أما المبطون فالاحوط ان يجمع مع التمكن بين الطواف بنفسه والاستنابة واما المستحاضه فالاحوط في حقها ان تعتبر الطواف بمنزلة صلاة واحدة وعليه يكون الطواف وصلاته بمنزلة الظهرين أو العشائين فيجب عليها العمل بوظيفة الظهرين بالنسبة الى الطواف وصلاته وبحسب احوالها المختلفة من القليلة والمتوسطة والكثيرة (١).

على غير وضوء قال توضأ وصل وان كنت متعمدا^١ وغيرها من الروايات الوارد في الباب فلا حظ.

(١) لا اشكال في أن طهارة العذرية كافية في الطواف وصلاته اذ مقتضى جعل البدل ذلك، نعم في خصوص المبطون والكثير يكون مقتضى النص الاستنابة لاخط مارواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال المبطون والكسير يطاف عنهما ويرمى عنهما^٢

لكن قد يقال بكفاية طوافهما بنفسه اذ الظاهر من النص هو المبطون غير القادر على الطواف بقريئة عطف المكسور عليه اذ المكسور لا يكون غير قادر عنه مطلقا بل يمكنه ذلك، كما اذا كان مكسوراً يده وكذلك عطف الرمي على الطواف، مع عدم اشتراط الطهارة فيه.

وفيه ان مقتضى اطلاق الرواية جواز الاستنابة ولو مع القدرة على ذلك، اللهم الا ان يقال بأن عطف الرمي قريئة واضحة على عدم قدرته على العمل مطلقا، بل المناسبة بين الحكم والموضوع يقتضى ان يقال بان المراد من الكسير هو الكسير الذي غير قادر على الطواف كما في الرمي، يكون الامر كذلك، فما ادعاه سيدنا الاستاذ دام ظله من لزوم الاستنابة مطلقا غير خال من التأسف.

(١) الوسائل، الباب ٣٨ من ابواب الطواف الحديث: ٩

(٢) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب الطواف الحديث: ٣

الثالث: من الامور المعتبرة فى الطواف الطهارة من الخبث على الاحوط، فلا يصح الطواف مع نجاسة البدن أو اللباس والنجاسة المعفو عنها فى الصلاة كالدّم الاقل من الدرهم، لا تكون معفوّاً عنها فى الطواف على الاحوط(١).

واما المسلوس فلا بد من العمل على مقتضى القاعده من كفاية طهارة العذرية، واما المستحاضة فالمستفاد من رواية عبدالرحمن بن ابى عبدالله قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن المستحاضة أبطوها زوجها وهل تطوف بالبيت، الى ان قال قال صلى كل صلاتين بغسل واحد وكل شى استحلت به الصلاة فليأتها زوجها ولتطف بالبيت^١ أن الطهارة المعتبرة فى الطواف بعينها هى الطهارة المعتبرة فى الصلاة فان كانت قليلة، فلكل من الطواف وصلاته، وضوء وان كانت متوسطة فتغسل غسلأ واحداً للصلاة والطوافه وان كانت كثيرة تغتسل لكل واحد من الطواف وصلاته ولا حاجة الى الوضوء لانه أى الغسل أنقى من الوضوء كما فى الرواية فلاحظ.

(١) فى المقام فرضين:

الاول: اشتراط الطهارة لخبثه فى الطواف واستدل على ذلك بجملة من النصوص لاحظ ما رواه يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رأيت فى ثوبى شيئاً من الدم وأنا اطوف، قال فاعرف الموضع ثم اخرج فأغسله ثم عد، فابن على طوافك^٢ وما رواه ايضاً قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يرى فى ثوبه الدم وهو فى الطواف قال ينظر الموضع الذى رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج ويغسله ثم يعود فيتم طوافه^٣ لكن كلاهما ضعيفان اما الاول: فلان اسناد الصدوق الى يونس ضعيف بحكم بن مسكين وإن وثقه السيد الخوي رحمته الله لكونه فى اسناد كامل الزيارات، واما الثانى ف بنان بن محمد لم يوثق، فالحكم مبنى على الاحتياط كما فى المتن.

(١) الوسائل، الباب ٩١ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٢٩٢: لا بأس بدم القروح والجروح فيما يشق الاجتناب عنه ولا تجب ازالته عن الثوب والبدن في الطواف اذا كان الوقت ضيقاً كما لا بأس بالحمول المنتجنس وكذلك نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه (١).

بل يمكن ان يقال ان مقتضى حديث بزنى عن بعض اصحابه عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل فى ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة فى مثله فطاف فى ثوبه فقال اجزاء الطواف ثم ينزعه ويصلى فى ثوب طاهر^١ عدم الاشتراط فى الطواف، لكنه مؤيد للمقام. الفرض الثانى: انه لو قلنا بالاشتراط هل يكون المعفو عنه فى الصلاة معفو عنه فى الطواف أم لا؟ افاد الماتن عليه السلام بعدم العفو لعدم الدليل على ذلك. نعم مقتضى المرسل - أنّ الطواف بالبيت صلاة - العفو، لكن المرسل لا اعتبار به كما ان ارتكاز المرسله البزنى ايضاً كذلك والاشكال هو الاشكال فلاحظ.

(١) كل ذلك لعدم الدليل على عدم اشتراط الطهارة عن الخبث فى الطواف، مضافاً الى جريان دليل لا حرج فى الفرض الاول، لكن قاعدة لا حرج نافية ولا تكون مثبتة فلا يمكن ان تكون وجهاً لجواز الطواف فى ثوب النجس، اذا كان الغسل حرجياً والقييد بضيق الوقت الذى ذكره الماتن عليه السلام لا نرى له وجه بعد عدم الدليل على ذلك، الا أن يقال بان الدليل هو الاجماع والقدر المتقين منه عدم ضيق الوقت فمعه لا يمشله الدليل. اما بالنسبة الى المحمول المنتجنس فمضافاً الى ما تقدم، عدم صدق الثوب على المحمول وكذلك بالنسبة الى ما لا تتم فيه الصلاة لعدم صدق الثوب بصيغة الفرد، المذكور فى النص على مثل التكة والجورب ولا اقل من الشك، فالاصل عدمه.

مسألة ٢٩٣: اذا لم يعلم بنجاسة بدنه أو ثيابه ثم علم بها بعد الفراغ من الطواف صحّ طوافه، فلا حاجة الى اعادته وكذلك تصح صلاة الطواف اذا لم يعلم بالنجاسة الى أن فرغ منها(١).

مسألة ٢٩٤: اذا نسي نجاسة بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه صح طوافه على الاظهر وان كانت اعادته احوط واذا تذكرها بعد صلاة الطواف اعادها(٢).

(١) اما بالنسبة الى الصلاة فالامر واضح، لقاعدة لاتعاد وغيرها من النصوص الواردة في باب النجاسات الفارقة بين العلم والنسيان، واما بالنسبة الى الطواف فلعدم الدليل على الاشتراط كما تقدم، مضافا الى ان رواية يونس -على فرض اعتبارها- دالة على أنّ الجهل بالنجاسة غير ضائرو لذا حكم الامام عليه السلام - كما في الرواية - بغسل موضع النجاسة اذا علم في اثائه ثم البناء على ما مضى واتمامه لأشواط اللاحقه فلاحظ.

(٢) اما الطواف فبعد عدم اشتراطه بالطهارة فالصحة على القاعدة، واما لوقلنا بالاشتراط فالمستفاد من الرواية المتقدمة اشتراطها حال العلم لا مطلقا، فمع النسيان لايشمله الدليل، واما صلاته فالظاهر وجوب اعادتها لانه قد قرر في محله، أن الطهارة شرط في الصلاة ولو حال النسيان فيجب عليه الاعادة لو كشف انها وقعت في النجاسة.

مسألة ٢٩٥: اذا لم يعلم بنجاسة بدنه أو ثيابه وعلم بها اثناء الطواف أو طرأت النجاسة عليه قبل فراغه من الطواف فإن كان معه ثوب طاهر مكانه، طرح الثوب النجس وأتم طوافه في ثوب طاهر، وان لم يكن معه ثوب طاهر فان كان ذلك بعد اتمام الشوط الرابع من الطواف قطع طوافه ولزمه الاتيان بما بقى منه بعد ازالة النجاسة وان كان العلم بالنجاسة أو طرّوها عليه قبل إكمال الشوط الرابع قطع طوافه وازال النجاسة ويأتي بطواف كامل بقصد الاعم من التمام والاقتمام على الاحوط(١).

(١) واما لزوم طرح الثوب النجس واطمام الطواف فلما تقدم من النص، على تقدير اعتبارها، واما التفصيل بين بعد الشوط الرابع ولزوم قطع طوافه والاطمام بعد ازالة وبين أن يكون العلم قبل الشوط الرابع ولزوم ازالة النجاسة والاتيان بالطواف وبقصد الاعم من التمام والاطمام، فالظاهر انه لا دليل عليه اذ التفصيل على القول به، واقع في طهارة من الحدث لا الخبث، مضافاً الى عدم الدليل على اشتراط الطهارة من الخبث في الطواف كما بيناه.

الرابع: الختان للرجال والاحوط بل الاظهر اعتباره فى الصبى المميز ايضاً
اذا أحرم بنفسه واما اذا كان الصبى غير مميز أو كان احرامه من وليه
فاعتبار الختان فى طوافه غير ظاهر وان كان الاعتبار احوط(١).

(١) واستدل على هذا بعد الإدعاء بعدم الخلاف بين الاصحاب بعدة من النصوص
لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال الاغلف لا يطوف بالبيت ولا
بأس ان تطوف المرأة^١

وما رواه ابراهيم بن ميمون عن ابي عبدالله عليه السلام فى الرجل يسلم فيريد ان يحج وقد حضر
الحج أيجح أم يكتن؟ قال لا يجح حتى يكتن^٢

وما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا باس ان تطوف المرأة غير المخفوضة فاما الرجل
فلا يطوف الا وهو يكتن^٣

وما رواه حنان بن سدير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن نصرانى أسلم وحضر الحج ولم
يكن اختن أيجح قبل أن يكتن؟ قال لا ولكن يبدأ بالسنة^٤

فالدليل بالنسبة الى الرجل تام واما المميز فإن أحرم بنفسه فالظاهر من بعض النصوص
اشتراطه، لاحظ ما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره، فانها باطلاقها شاملة له واما اذا
احرمه وليه فالظاهر أنه لا دليل عليه بل اطلاق دليل جواز اطافة الصبى شامل لما نحن
فيه لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: انظروا من كان معكم
من الصبيان فقدموه إلى الجحفة أو إلى بطن مر ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ويطاف
بهم ويرمى عنهم ومن لا يجد الهدي منهم فليصم عنه وليه.° (فتأمل) مضافاً الى
الاصل اى اصالة عدم الاعتبار فى الصبى غير المميز.

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب مقدمات الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) الوسائل، الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٣

مسألة ٢٩٦: اذا طاف المحرم غير محتون بالغاً كان أو صيباً مميّزاً فلا يجزى بطوافه، فان لم يعده محتوناً فهو كتارك الطواف يجرى فيه ماله من الاحكام الآتية(١)

مسألة ٢٩٧: اذا استطاع المكلف وهو غير محتون فإن أمكنه الختان والحج فى سنة الاستطاعة وجب ذلك وإلا أحر الى السنة القادمة فان لم يمكنه الختان اصلاً لضرر أو حرج أو نحو ذلك فاللزم عليه الحج، لكن الاحوط، ان يطوف بنفسه فى عمرته وحجه ويستتیب ايضاً من يطوف عنه ويصلى هو صلاة الطواف بعد طواف النائب(٢).

(١) ما افاده على مقتضى القاعده، لان المشروط ينتفى بانتفاء شرطه وسيأتى احكامه.
(٢) واما وجوب الختان، فلان ذلك شرط للواجب فيجب تحصيله مقدمة كسائر المقدمات للواجب، هذا اذا امكنه فى سنة الاستطاعة واما اذا لم يتمكن من ذلك لضرر أو حرج، أفاد الماتن رحمته بأنه يجب عليه الحج، لكنه يستتیب لطوافه.
أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً بان الاستنابة اذا كانت مشروعة فى حقه فلا بد من الحج فى سنة استطاعة ولا يجوز له التأخير الى السنة القادمة وإلا فلا يجب بعد ذلك ايضاً، وثانياً ان الاستنابة فى مفروض الكلام لا دليل عليه فيكون مقتضى القاعدة عند عدم القدرة على الطواف، سقوط الحج عنه اذ المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه واما رواية حنان بن سدير فتدل على جواز التأخير الى سنة القادمة والابتداء بالسنة (أى الختان) وكذلك الكلام فى رواية ابراهيم بن ميمون، لكن هذا كله اذا تمكنه بالإختتان ولو فى سنة القادمة واما اذا لم يتمكن اصلاً لضرر أو حرج فالظاهر ما ذكرناه من سقوط الحج عنه كما مال اليه سيدنا الاستاذ رحمته فى المرتقى.

لكن أورد على هذه المقالة السيد الخوئى رحمته بان الاستطاعة تتحقق بالاستطاعة المالية نظير المريض الذى لا يرجو زوال مرضه فيدور الامر بين الحج والطواف بدون الإختتان لسقوط الشرط حينئذ وبين أن يستتیب للطواف فيدخل هذا فى المرتبة الثالثة للطواف،

من الطواف بنفسه أو إطافته أو الطواف عنه ومن المعلوم أنّ الإطافته به ايضاً طواف صادر منه، فيتعين الطواف عنه لان مقتضى الاطلاق، اعتبار الإختتان فيه فهو غير مأمور بالطواف بنفسه لعدم القدرة، فيدخل تحت عنوان من لا يستطيع الطواف فالاحوط ان يطوف بنفسه غير محتون ويطاف عنه ايضاً.

أقول إن كل ذلك انما يصح اذا قلنا بعدم سقوط الحج عنه ومقايسته بالمريض الذي لا يقدر على الحج لكن قد مرّ أن المشروط منتف بانتفاء شرطه وحيث انه غير قادر على الحج لوجود الحرج أو الضرر فلا وجه لشمول الخطاب اياه والفارق بينه وبين المريض، هو النص لاحظ ما رواه حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يطاف به ويرمى عنه قال فقال نعم اذا كان لا يستطيع^١

وما رواه صفوان بن يحيى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل المريض يقدم مكة فلا يستطيع ان يطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة قال يطاف به محمولاً يحط الارض برجليه حتى تمس الارض قدميه في الطواف ثم يوقف به في اصل الصفا والمروة اذا كان معتلاً^٢ لكن يمكن ان يقال بأن الشخص اذا كان الحج عليه حرجياً ولو كان الحرج ناش عن تحصيل الشرط يجب عليه الاستنابة للحج لما رواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال وان كان موسراً وحال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو امر يعذره الله فيه فان عليه أن يحج عنه من ماله ضرورة لا مال له^٣

فان المستفاد منه أن المانع عن الحج لو كان امراً يعذره الله تبارك وتعالى وكان الشخص موسراً يجب عليه الاستنابة للحج، فتأمل.

(١) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج وشروطه الحديث: ٢

الخامس: ستر العورة حال الطواف على الاحوط ويعتبر في الساتر، الاباحة والاحوط اعتبار جميع شرايط لباس المصلي فيه(١).

(١) كما هو المشهور بين الاصحاب واستدل الى ذلك بالنبوى المعروف «الطواف بالبيت صلاة» لكنه مرسل والمرسل لا اعتبار به.

لكن استدل لما ذهب اليه المشهور بعدة من الروايات الواردة في المقام: منها ما رواه ابن عباس في حديث أن رسول الله ﷺ بعث عليا ﷺ ينادي لا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث.^١

وما رواه محمد بن الفضيل عن الرضا ﷺ قال: قال أمير المؤمنين ﷺ إن رسول الله ﷺ أمرني عن الله أن لا يطوف بالبيت عريان ولا يقرب المسجد الحرام مشرك بعد هذا العام.^٢

وما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ﷺ في حديث أن رسول الله ﷺ بعث عليا ﷺ بسورة براءة فوافى الموسم فبلغ عن الله وعن رسوله بعرفة والمزدلفة ويوم النحر عند الجمار وفي أيام التشريق كلها ينادي براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ولا يطوفن بالبيت عريان.^٣

وما رواه عن أبي العباس عن أبي عبد الله ﷺ في حديث قال: فلما قدم علي ﷺ مكة وكان يوم النحر بعد الظهر وهو يوم الحج الأكبر إلى أن قال قال ولا يطوفن بالبيت عريان ولا مشرك.^٤

وما رواه عن أبي بصير عن أبي جعفر ﷺ قال: خطب علي ﷺ الناس واخترت سيفه وقال لا يطوفن بالبيت عريان ولا يحجن البيت مشرك الحديث.^٥

(١) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب الطواف الحديث: ٥

وما رواه عن حكيم بن الحسين عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث أن علياً عليه السلام نادى في الموقف - ألا لا يطوف بعد هذا العام عريان ولا يقرب المسجد الحرام بعد هذا العام مشركاً^١.

عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث براءة أن علياً عليه السلام قال: لا يطوف بالبيت عريان ولا عريانة ولا مشركاً^٢.

وما رواه محمد بن مسلم أن علياً عليه السلام قال: لا يطوفن بالبيت عريان^٣. لكنها ضعاف إلا أن يقال بانها كثيرة حتى يقال في حقها انها متواترة كما ادعى على ذلك كاشف اللثام عليه السلام إلا انها ناظرة الى مانعية العريان في الطواف واما ستر العورة فلا، بل النسبة بين العارى والمكشوف العورة، عموم من وجه كما افاده المحقق الخوئي رحمته الله مع وجود الاجماع على جواز الطواف عرياناً، مع ستر العورة فلا بد من حملها على الاستحباب لو قلنا بصحة سندها، فما ذهب اليه المشهور من وجوب ستر العورة في الطواف، لا دليل عليه والحكم مبنى على الاحتياط كما في المتن.

واما اشتراط الاباحة في الساتر، افاد المحقق الخوئي رحمته الله بأن مورد النهى والامر اذا كان واحداً في الوجود فلا يمكن التقرب به لعدم امكان التقرب بالحرام.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أن المنهى عنه الطواف عرياناً أى يلزم ويشترط فيه ان لا تكون العورة مكشوفة، فاذا كان الساتر غصبياً لا يتحد مورد النهى والامر امراً واحداً، اذ الجزء هو التقييد بالساتر والتقييد جزء عقلى لا خارجياً، فما هو شرط أمر عقلى وما هو مورد النهى التصرف الخارجى، فالتركيب يكون انضمامياً، إلا أن يقال بان متعلق الامر هو الطواف ومن المعلوم أن الطواف بنفسه تصرف في الغصب فالمتعلق واحد، الا ان يقال بان الواجب هو الحركة الدورية حول الكعبة المعبر عنه بالطواف والثوب يتحرك بحركة البدن فيكون من باب العلة والمعلول، فالعلة لحركة الثوب والتصرف فيه، انما هي

(١) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

حركة البدن والمحرم حركة الثوب ولا مقتضى لحرمة الطواف أى حركة البدن، الا من باب حرمة المقدمة ومن المعلوم فى باب الاصول أن حرمة ذى المقدمة لا تسرى الى المقدمة، نعم اذا كان الساتر مغضوباً فلا كلام فى حرمة.

واما سائر الشروط فمبنى على التنزيل المستفاد من المرسله المتقدم، لكنه لا اعتبار بها.

«واجبات الطواف»

تعتبر فى الطواف امور سبعة:

الاول: الابتدا من الحجر الاسود والاحوط الاولى أن يمرّ بجميع بدنه على جميع الحجر ويكفى فى الاحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوى الطواف من الموضع الذى تتحقق فيه المحاذاة واقعاً على ان تكون الزيادة من الباب المقدمة العلمية.

الثانى: الانتهاء فى كل شوط بالحجر الاسود ويحتاط فى الشوط الاخير بتجاوزه عن الحجر بقليل، على ان تكون الزيادة من باب المقدمة العملية (١).

(١) لا اشكال فى ذلك بل يمكن أن يقال بانه مورد التسالم بين المسلمين وعن الحدائق انه موضع، وفاق مضافاً الى السيرة القطعية المتصلة بزمان المعصوم عليه السلام ولو لم يكن ذلك لظهر وبان.

أضف الى ذلك يدل عليه مارواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال من اختصر فى الحجر فى الطواف، فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الأسود^١ فلا اشكال فى اصل الحكم، انما الكلام فى أن صدق العرفى كاف أو يلزم المدافعة بمعنى انه يلزم ان يمرّ جميع بدنه على جميع الحجر أم لا؟ فالمتن عليه السلام افاد فى الدورة السابقة بانه «الاحوط الاولى» لكن اخيراً ذهب الى اعتبار ذلك وأفاد بانه الاقوى، لكن المستفاد من فعل النبى الاكرم صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله كفاية صدق العرفى لا خط مارواه عبدالله بن يحيى الكاهلى قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وآله على ناقة العضباء وجعل يستلم الاركان بمحجنه ويقبل المحجن^٢ وما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول حدثنى ابى ان رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) الوسائل، الباب ٣١ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٨١ من ابواب الطواف الحديث: ١

طاف على راحلة واستلم الحج بمحجنه وسعى عليها بين الصفا والمروة^١
 حيث انه ﷺ طوف ركباً ومن المعلوم انه يكون محازياً له عرفاً.
 إلا ان يقال كما فى كلام سيدنا الاستاذ ﷺ فى المرتقى ان المطلوب الطواف بالبيت وهو
 اسم المجموع وكونه من الحجر الى الحجر، شرط ومع عدم الدوران بالحجر يبقى جزء من
 البيت لم يطف به، فلا يصدق الطواف بالبيت فتحقق هذه الكيفية لا يمكن الا ان يتحقق
 بما فى المتن من التأخر عن الحجر مقداراً من باب المقدمة حتى يتحقق الطواف منه كما
 انه لا بد من التجاوز عنه والشروع من اول جزء بعد المضى منه، واما فعل النبى
 الاكرم ﷺ فيمكن أن يوجد بأنه نوى قبل الوصول بالحجر مقدمة يتداء به قهراً، لكنه
 خلاف الظاهر فالظاهر أن صدق العرفى كاف فى المقام.
 اما من حيث الانتهاء، فيدل عليه ما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره.

(١) الوسائل، الباب ٨١ من ابواب الطواف الحديث: ٢

الثالث: جعل الكعبة على يساره في جميع احوال الطواف فاذا استقبل الطائف الكعبة لتقبيل الاركان أو لغيره أو الجأه الزحام الى استقبال الكعبة أو استدبارها أو جعلها على اليمين فذلك المقدار لا يعد من الطواف والظاهر أن العبرة في جعل الكعبة على اليسار بالصدق العرفي كما يظهر ذلك من طواف النبي ﷺ ركباً والاولى المداقة في ذلك ولاسيما عند فتحى حجر اسماعيل وعند الاركان بحيث لا يخرج البيت الشريف عن كونه فى يسار الطائف. (١)

(١) واستدل على ذلك بامور:

الاول: الاجماع وحال الاجماع واضح مضافاً الى انه يمكن ان يكون مدركياً.
الثانى: فعل النبي الاكرم ﷺ حيث يطوف بهذه الكيفية بعد ملاحظة قوله ﷺ «خذوا عني مناسككم»^١

أورد عليه بأن الفعل اعم من الوجوب، والحديث غير ثابت.

الثالث: السيرة القطعية بحيث يكون خلافه مستنكراً فيكون دليل على المطلوب.

الرابع: عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قال: ثم تطوف بالبيت سبعة أشواط إلى أن قال فإذا انتهيت إلى مؤخر الكعبة- وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يديك على الأرض وألصق خدك وبطنك بالبيت- ثم قل اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وهذا مكان العائد بك من النار- ثم أقر لربك بما عملت من الذنوب فإنه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان إلا غفر له إن شاء الله فإن أبا عبد الله ع قال لغلمانه أميطوا عني حتى أقر لربي بما عملت ويقول اللهم من قبلك الروح والفرج والعافية اللهم إن عملي ضعيف فضعفه لي واغفر لي ما اطلعت عليه مني وخفي على خلقك- وتستجير من النار وتخير

الرابع: ادخال حجر اسماعيل فى المطاف، بمعنى ان يطوف حول الحجر من دون أن يدخل فيه(١).
الخامس: خروج الطائف عن الكعبة وعن الصفة التى فى اطرافها المسماة بشاذروان(٢).

لنفسك من الدعاء ثم استقبل الركن اليماني- والركن الذي فيه الحجر الأسود واختم به فإن لم تستطع فلا يضرك وتقول اللهم قنعي بما رزقتني وبارك لي فيما آتيتني الحديث.^١

فان الترتيب الخاص المذكور فى الرواية يقتضى أن يطوف بالبيت على نحو يكون البيت على يساره اذ استقبل الركن اليماني حاله يستدعى ذلك وعلى ما بيناه يظهر لك، أن الطائف لو استقبل الكعبة للتقبيل أو الجأه الزحام الى استقبال أو الاستدبار لا يعد ذلك جزءاً من الطواف بل لا بد من التدارك على المنهج الذى ذكرنا.

(١) لليسرة والنصوص^٢ المتعددة الدالة على ان الحجر داخل فى المطاف فيلزم ان يكون الطواف حول الحجر من دون أن يدخل فيه.

(٢) لا اشكال فى انه يلزم ان يكون الطواف خارج البيت حتى يكون يصدق الطواف حول البيت، فاذا شك فى أنّ شاذروان من البيت أو خارجه، قد يقال بأن مقتضى الاصل جعله مطافاً فلو اخرجته من المطاف ولم يطوف حوله نشك فى التحقق الامثال، فمقتضى الاصل الاشتغال فيجب أن يدخله فى المطاف.

نعم افاد سيدنا الاستاذ دام ظله أنّ الاصل له تقريران:

الاول: أنّ مقتضى الاستصحاب عدم كونه من اجزاء البيت فيكون موضوع الوجوب، محدوداً.

الثانى: أنه لا اشكال فى وجوب مقدار معلوم من المطاف والمشكوك منه مشكوك فيه

(١) الوسائل، الباب ٢٦ من ابواب الطواف الحديث: ٩

(٢) الوسائل، الباب ٣٠ و ٣١ من ابواب الطواف

السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرات متواليات عرفاً ولا يجزى الاقل من السبع ويبطل الطواف بالزيادة على السبع عمداً كما سيأتى (١)

فتجرى البرائة عن الاكثر فيقع البحث في الاقل والاكثر فلا بد من مراعات قانونه، فعلى هذا، فنقول أنّ الاصل في الطرفين يتعارضان ويستاقطان فلا بد من الاحتياط على المسلك المشهور أما على مسلك سيدنا الاستاذ دام ظله فيكتفى بالاقل اذ لا مانع عن جريان الاصل في بعض الاطراف والاتيان بالباقي كما قرر في الاصول.

لكن قد ذكرنا سابقاً أنّ المسألة داخلة في الشك في الامتثال ومقتضى الاصل هو الاشتغال فلا بد من ادخاله في البيت، الا ان يقال ان الشك في الامتثال ناش من الشك في انه ادخل في البيت أم خارجه والاصل عدم كونه داخل البيت، نعم يكون الاصل معارضاً بعدم كونه خارج البيت، فتصل النوبة الى اصالة الاشتغال اذ مع الدخول لم يحرز كون الطواف، طوافاً بالبيت فانه مع المشى على شاذروان لا يدري انه طاف حول البيت أم لا؟

(١) اما كونه سبع مرات فيدل عليه عدة من الروايات لاحظ مارواه حماد بن عمرو وانس بن محمد عن ابيه عن جعفر بن محمد عن ابائه عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام قال يا علي ان عبدالمطلب سن في الجاهلية خمس سنن اجراها الله عزوجل له في الاسلام حرم نساء الآباء على الابناء الى ان قال ولم يكن للطواف عدد عند قريش فسن لهم عبدالمطلب سبعة اشواط فاجرى الله عزوجل ذلك في الاسلام

وما رواه ابوحمزة الثمالي عن علي بن الحسين عليه السلام قال قلت لاي علة صار الطواف سبعة اشواط؟ فقال ان الله قال للملائكة «انى جاعل في الارض خليفة» فردوا عليه وقالوا «أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء» فقال «انى اعلم ما لاتعلمون» وكان لا يحجبهم عن نوره فحجبهم عن نوره سبعة الاف عام فلاذوا بالعرش سبعة الاف سنة فرحمهم وتاب عليهم وجعل لهم البيت المعمور في السماء الرابعة وجعل مثابة وجعل البيت الحرام تحت البيت الم...ر وجعله مثابة للناس وامنا فصار الطواف سبعة اشواط واجبا على

(١) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب الطواف الحديث: ١

العباد، لكل الف سنة شوطاً واحداً^١

وما رواه ابو خديجة انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في حديث ان الله امر آدم أن يأتي هذا البيت فيطوف به اسبوعاً ويأتي منى وعرفة فيقضى مناسكة كلها فأتى هذا البيت فطاف به اسبوعاً وأتى مناسكه فقصاها كما امره الله فقبل منه التوبة وغفرله قال فجعل طواف آدم لما طافت الملائكة بالعرش سبع سنين، فقال جبرئيل هنيا لك يا آدم لقد طفت بهذا البيت قبلك ثلاثة الاف سنة الحديث^٢

وغيرها من الروايات الواردة في الابواب المختلفة، مضافاً الى أنّ الحكم مسلّم بين المسلمين والسيرة جارية على ذلك واما لزوم الموالات فظاهر الاصحاب كذلك كما عن الجواهر، بل ظاهر الادلة كذلك، اذ الانسباق الى الذهن من أمر المولى بالمركب هو الموالات، اذ العمل الواحد المركب من الاشواط، اذا امره المولى يفهم العرف باتيانته متوالياً كالصلاة والاذان والاقامة بل يمكن استفادة الاشتراط من رواية ابان بن تغلب قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام في الطواف فجاء رجل من اخواني فسألني ان امشى معه في حاجتي ففطن بي ابو عبد الله عليه السلام فقال يا ابان من هذا الرجل؟ قلت رجل من مواليك سألتني ان اذهب معه في حاجته قال يا ابان اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته فاقضها له فقلت اني لم اتم طوافي قال إحص ما طفت وانطلق معه في حاجته فقلت وان كان طواف فريضة؟ فقال نعم وان كان طواف فريضة الى ان قال لقضاء حاجة مؤمن خير من طواف وطواف حتى عد عشر اسابيع فقلت له جعلت فداك فريضة ام نافلة فقال يا ابان انما يسأل الله العباد عن الفرائض لا عن النوافل^٣

بتقريب ان الارتكاز في ذهنه كونه مشروطاً بالتوالي ولذا اذا امر الامام عليه السلام اياه بالخروج عن المطاف لقضاء الحاجة يسئل عن الامام عليه السلام انه جائز والامام عليه السلام بين الجواز في هذه الصورة، والبرنطى^٤ اذ الوارد في رواية بزنتى عنوان النقض ومن المعلوم ان عنوان النقض

(١) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ٧

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٢٩٨: اعتبر المشهور في الطواف أن يكون بين الكعبة ومقام ابراهيم عليه السلام ويقدر هذا الفاصل بستة وعشرين ذراعاً ونصف ذراع وبما ان حجر اسماعيل داخل في المطاف فمحل الطواف من الحجر لا يتجاوز ستة أذرع ونصف ذراع ولكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار ايضاً ولا سيما لمن لا يقدر على الطواف في الحد المذكور أو أنه خرج عليه ورعاية الاحتياط مع التمكن اولى (١).

انما يستخدم اذا كان للمركب هيئة اتصالية حتى يعبر عنه عنوان النقض فلاحظ. واما عدم السقوط بالاقل فلان السقوط مع الامر باتيان سبعة اشواط، يكون على مقتضى القاعدة لعدم تحقق الامتثال بالاقل، واما بطلانه بالزيادة فسيأتي حكمه انشاء الله تعالى.

(١) واستدل على مقالة المشهور مضافاً الى الاجماع بما رواه محمد بن مسلم قال سألته عن حد الطواف بالبيت، الذي من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت، قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوفون بالبيت والمقام وانتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين بيت فكان الحد موضع المقام اليوم، فمن جازه فليس بطائف والحد قبل اليوم وا اليوم واحد قدر ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد، لانه طاف في غير حد ولا طواف له^١

لكنه ضعيف سنداً بالضرير، نسب الى ابن جنيد جواز الطواف خلف المقام عند الضرورة، وعن الصدوق جوازه مطلقاً.

واستدل على قول الصدوق بما رواه الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام قال ما احب ذلك وما ارى به باسا فلا تفعله الا ان لا تجد منه بدا^٢ - وفي

(١) الوسائل، الباب ٢٨ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

«الخروج عن المطاف الى الداخل أو الخارج»

مسألة ٢٩٩: اذا خرج الطائف عن المطاف فدخل الكعبة، بطل طوافه ولزمته الاعادة والاولى إتمام الطواف ثم إعادته اذا كان الخروج بعد تجاوز النصف (١).

السند، أبان والمراد منه أبان بن عثمان لا أبان بن تغلب اذ لم يعهد رواية أبان بن تغلب عن الحلبي فالاسناد تام- فان المستفاد منه عدم البأس فيحمل النهي على الكراهة إلا في صورة لا بد منه، كما اذا كان في المقام زحام فما أفاده الصدوق لا بأس به. أضف الى ذلك ورود المطلقات من لزوم الطواف بالبيت فلامانع من الطواف خلف المقام وان الاحتياط لا يترك إلا عند الزحام والحرج وعدم القدرة على ذلك. (١) اما بطلان الطواف بالخروج عن المطاف ودخوله في الكعبة، فلما رواه حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال يستقبل طوافه. ^١ فان المستفاد منه بطلانه بدخوله فيها مطلقا سواء تجاوز النصف أم لا، مع مراعات الموالاة وعدمه.

نعم يستفاد من رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف بالبيت ثلاثة أشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله كيف يصنع قال يعيد طوافه وخالف السنة. ^٢ بطلانه اذا دخله قبل التجاوز عن النصف وكذلك رواية عن ابن مسكان قال: حدثني من سأله عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثة أشواط ثم وجد خلوة من البيت فدخله قال نقض طوافه وخالف السنة فليعد. ^٣

لكن لا تنافي بين الاول والثاني، لعدم التنافي بين المثبتين اذ العدد لا مفهوم له، مضافاً الى انه ليس في علام الامام عليه السلام بل الراوى فرض هذا المورد فالتفصيل الذى نسب الى

(١) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٣٠٠: اذا تجاوز عن مطافه إلى شاذروان، بطل طوافه بالنسبة الى المقدار الخارج عن المطاف والاحوط إتمام الطواف بعد تدارك ذلك المقدار ثم اعادته والاحوط أن لا يمد يده حال طوافه من جانب الشاذروان الى جدار الكعبة لاستلام الاركان أو غيره(١).

المشهور لا أرى له وجهاً، فمقتضى الاطلاق رواية البخترى هو البطلان ولعل الوجه في الاولوية ذهاب المشهور الى التفصيل كما ذكره.

(١) قد تقدم ان الشاذروان داخل في البيت الشريف، فلا بد ان يكون داخل المطاف، فاذا تجاوز ودخل في الشاذروان، دخل في البيت ولو جزءاً منه فيكون طوافه باطلاً، فلا بد من تداركه بالنسبة الى ذلك المقدار، هذا كله على أن شاذروان من جدار البيت أو من أساسه.

واما لو شك في ذلك فأفاد سيدنا الاستاذ دام ظله أن مقتضى الاصل عدم دخوله في البيت وعدم صدق دخول البيت على من مشى في الشاذروان، فالحكم بالبطلان مشكلاً، فالاحوط تدارك ذلك المقدار مع اعادته.

اما عدم جواز مد اليد الى جدار البيت أو ادخال يده في الموضع الذي يكون حجر الاسود فيه، فقد اختلف الاعلام في ذلك ومنشأ الاختلاف انه هل يلزم أن يكون الطائف خارج البيت بتمام بدنه أو يكفي معظم الاعضاء.

افاد سيدنا الاستاذ دام ظله ان خروج اليد عن المطاف كاف في صدق عنوان الطواف حول البيت عرفاً فلا يضر ذلك في الصدق فيكون الطواف صحيحاً.

مسألة ٣٠١: اذا دخل الطائف حجر اسماعيل، بطل الشوط الذى وقع ذلك فيه، فلا بد من اعادته والاولى اعادة الطواف بعد إتمامه، هذا مع بقاء الموالاة واما مع عدمها، فالطواف محكوم بالبطلان وان كان ذلك عن جهل أو نسيان وفى حكم دخول الحجر التسلق على حائطه على الاحوط، بل الاحوط أن لا يضع الطائف يده على حائط الحجر ايضاً (١).

(١) قد افاد الماتن رحمته فى المسألة اموراً:

الاول: ان دخول الطائف حجر اسماعيل موجب ببطلان الشوط الذى وقع فيه واستدل على ذلك بما رواه الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال قلت لرجل طاف بالبيت، فاختصر شوطا واحدا فى الحجر قال يعيد ذلك الشوط^١ وحفص بن البخترى عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يطوف بالبيت فيختصر فى الحجر، قال يقضى ما اختصر من طوافه^٢ واما رواية معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال من اختصر فى الحجر فى الطواف، فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود^٣ فالمستفاد منه ايضاً اعادة الشوط، لا الطواف كله، بقريئة روايتين الاوليين لصدق الطواف على الشوط كما فى رواية الحلبي على رواية الصدوق عليه السلام بل يمكن استفادة ذلك من قوله عليه السلام فى ذيل الحديث أى حديث معاوية فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود.

الثانى: الاكتفاء باعادة الشوط انما هو فيما اذا لم تفت الموالاة وإلا فيجب اعادة الطواف اذ الموالاة شرط فى صحة الطواف كما تقدم.

(١) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣١ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ٣

مسألة ٣٠٢: اذا خرج الطائف من المطاف الى الخارج، قبل تجاوزه النصف من دون عذر فان فاتته الموالاة العرفية، بطل طوافه ولزمته اعادته وان لم تفت الموالاة أو كان خروجه بعد تجاوزه النصف، فالاحوط اتمام الطواف ثم اعادته (١).

ان قلت: ان دليل اعادة الشوط دال على عدم اعتبارها في هذا الحال. قلت: ان الحكم حيثي بمعنى أن الدليل يدل على كون الموالاة التي فاتت من ناحية الاعادة لا يكون مانعاً لا مطلقاً.

الثالث: أن التسلق على حائط الحجر، حكمه حكم دخول الحجر، من البطلان، هذا اذا قلنا بأن الحائط مبنى على الحجر كما نفى عنه البعد بعض الاعلام وإلا فالقول بالبطلان مشككٌ ومع الشك فمقتضى الاصل عدمه.

الرابع: أنّ الاحوط أن لا يضع الطائف يده على حائط الحجر ايضاً والوجه فيه ان الحائط مبنى على الحجر فاذا وضع يده عليه يكون بعض بدنه في الحجر فيكون داخلًا فيه وقد تقدم انه لا يجوز أن يدخل في الحجر حال الطواف لكن قد مرّ أن الممنوع، دخول الطائف في الحجر وهذا لا يصدق عليه انه دخل في الحجر ولا اقل من شك ومقتضى الاصل عدمه كما ان مس الطائف جدار البيت ايضاً كذلك إلا ان يقال بأنه مع المس لا يصدق الطواف حول البيت، فتأمل.

(١) اما خروجه منه قبل تجاوزه النصف مع فوت الموالاة فلا اشكال في بطلان طوافه، اذ قد مرّ أن الطواف مركب ذا هيئة اتصالية فاذا خرج منه مع فوت الموالاة ونقضت الموالاة، فالطواف باطلٌ وكذلك اذا كان الخروج قبل تجاوزه النصف - كما سيأتى بيانه - واما خروجه منه لم تفت الموالاة فطوافه صحيح لعدم الوجه للبطلان مع توفر شرائطه اذ لا دليل على ان مجرد الخروج موجب للبطلان، واما التفصيل بين تجاوزه النصف وعدمه بالبطلان في الثانى وعدمه في الاول فلعل الوجه فيه أنّ مقتضى رواية عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل

مسألة ٣٠٣: اذا أحدث اثناء طوافه جاز له أن يخرج ويتطهر ثم يرجع ويتم طوافه على ما تقدم وكذلك الخروج لازالة النجاسة من بدنه أو ثيابه ولو حاضت المرأة اثناء طوافها وجب عليها قطعه والخروج من المسجد الحرام فوراً وقد مرّ حكم طواف هولاء في شرائط الطواف (١).

في حاجته قال إن كان طواف نافلة بنى عليه وإن كان طواف فريضة لم يبن. ^١ بطلان الطواف اذا خرج من المطاف قبل تجاوز النصف ومقتضى رواية صفان الجمال قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يأتي اخاه وهو في الطواف، فقال يخرج معه في حاجته ثم يرجع ويبني على طوافه ^٢ صحة الطواف مطلقاً سواء كان قبل تجاوز النصف أم كان بعده ومقتضى الجمع هو التفصيل الذي ذكرنا، لكن رواية صفوان ضعيفة به موسى بن عمر، في طريق الصدوق لاشترائه بين ابن بزيق الثقة وغيره، و رواية ابان المتقدمة دالة على البطلان اذا كان في الشوط أو شوطين وتعدى الى مطلق تجاوز نصف، مشكلاً فلا بد من الاقتصار عليه، فالتفصيل لا بد أن يكون كذلك لا ما افاده في المتن، نعم في فرض فوت الموالات لا بد من البطلان مطلقاً ومع عدمه فيلزم التفصيل الذي ذكرنا.

(١) قد تقدم أن مقتضى رواية ابان، عدم جواز الخروج على نحو المذكور اذا كان الخروج اختياراً واما مع الضرورة، فان كانت لاجل طهارة الخبثية فقد يستدل على ذلك برواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رأيت في ثوبي شيئاً من دم وأنا أطوف قال فاعرف الموضع ثم اخرج فاغسله ثم عد فابن على طوافك. ^٣

لكن قد تقدم أن السند ضعيف اذ اسناد الصدوق اليه مشكلاً لوجود حكم بن مسكين وكونه في كامل الزيارة، لا يوجب توثيقه وعلى فرض الوثاقة لا يقال انها واردة في الثوب، لا البدن، فانه يقال لعدم الفرق بينهما كما في نظائره.

(١) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ٤٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣٠٤: اذا التجأ الطائف الى قطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع أو وجع فى البطن أو نحو ذلك، فان كان ذلك قبل اتمامه الشوط الرابع، بطل طوافه ولزمته اعادته وان كان بعده فالأحوط أن يستنيب للمقدار الباقي ويحتاط بالاتمام والاعادة بعد زوال العذر بنية التمام والاتمام(١).

(١) المشهور بين الاعلام هو التفصيل بين قطعه قبل الشوط الرابع وبعده، والقول بالبطلان فى الاول وعدمه فى الثانى والكلام فيه تأرة يقع على مقتضى القاعده واخرى على مقتضى النصوص:

اما الاول: فالظاهر هو التفصيل بين زوال الموالات وعدمه بالتزام بالبطلان فى الاول وعدمه فى الثانى، كما تقدم من اشتراط الهيئة الاتصالية فى الطواف وانه يشترط فيه الموالات.

واما الثانى: فرمما يستدل على القول المشهور بما رواه الحلبى عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا طاف الرجل بالبيت ثلاثة اشواط ثم إشتكى اعاد الطواف يعنى الفريضة^١ وقرب الاستدلال به المحقق الخوئى رحمته الله بان تقييد بالثلاثة فى كلام الامام عليه السلام يكشف عن عدم سراية الحكم الى جميع افراد الطبيعة، فلذكر الوصف خصوصية ودخل فى الحكم وإلا لكان ذكر الوصف أو القيد لغواً فلا يسرى الحكم بالبطلان فى الاشواط الاخيرة. أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أنه لو كان الامر كذلك ففى كل مورد ذكر الوصف لا بد من المفهوم.

أقول ان الظاهر من الرواية كونه عليه السلام فى مقام التحديد كما افاده، ومن المقرر أن الوصف اذا كان فى مقام التحديد، فله المفهوم، نعم فى طريق الكلينى ليس فيه ذكر ثلاثة بل فيه أشواطاً من دون ذكر ثلاثة ولذا نقل عن صاحب المدارك، البطلان مطلقاً كما افاده علامة المجلسى رحمته الله فى ذيل هذه الرواية انها تدل ظاهراً على وجوب الاستيناف وان جاز

(١) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

النصف والمقطوع به في كلام الاصحاب وجوب البناء بعد مجاوزة النصف، و لعل الاحوط الاتمام ثم الاستيناف انتهى.

استدل على مقالة المشهور ايضاً بما رواه اسحاق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام في رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتل علة لا يقدر معها على اتمام الطواف، فقال ان كان طاف اربعة اشواط امر من يطوف عنه ثلاثة اشواط فقد تم طوافه وإن كان طاف ثلاثة اشواط ولا يقدر على الطواف فان هذا مما غلب الله عليه فلا بأس بأن يؤخر الطواف يوماً ويومين، فان خلته العلة عاد فطاف اسبوعاً وان طالت علته امر من يطوف عنه اسبوعاً ويصلى هو ركعتين ويسعى عنه وقد خرج من احرامه وكذلك يفعل في السعى وفي رمى الجمار^١

لكنه ضعيف بكلا سنده، اما الاول فبالسهل واما الثانى فباللؤلؤى وكذلك الاستدلال بحديث عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رأيت في ثوبي شيئاً من دم وأنا أطوف قال فاعرف الموضع ثم اخرج فاغسله ثم عد فابن على طوافك^٢. بان المستفاد منه هو الجواز لضرورة.

وكذلك رواية الصدوق عن الصفوان^٣

فان الاول ضعيف لاجل اسناد الصدوق بيونس وكذلك رواية الصفوان لاجل موسى بن عمر في الطريق، فالتفصيل الذى ذكرنا على مقتضى القاعدة و هو المتبع فالله هو العالم. و اما التفصيل الذى ذكره الماتن عليه السلام فلعل الوجه فيه ما رواه اسحاق المتقدم ذكره، لكن قد تقدم أنّ الرواية ضعيفة ولذا احطاط الماتن عليه السلام فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٤٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣٠٥: يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعيادة مريض أو لقضاء حاجة لنفسه أو لاحد اخوانه المومنين ولكن تلزمه الاعادة اذا كان الطواف فريضة وكان ما أتى به شوطاً أو شوطين واما اذا كان خروجه بعد ثلاثة اشواط فالاحوط أن يأتي بعد رجوعه بطواف كامل يقصد به الاعم من التمام والاتمام(١).

(١) اقول ان مقتضى حديث أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجته قال إن كان طواف نافلة بنى عليه وإن كان طواف فريضة لم يبن. ^١ بطلان الطواف بالخروج عن المطاف على النحو المتقدم ذكره(في الفريضة)، لكن في المقام روايات تدل على الجواز كما ذهب اليه المشهور، فمنها رواه ابوالفرج قال طفت مع ابي عبد الله عليه السلام خمسة اشواط ثم قلت اني اريد ان اعود مريضاً، فقال احفظ مكانك ثم اذهب فعده ثم ارجع فاتم طوافك ^٢ ومنها رواه ابان بن تغلب ^٣

ومنها ما ارسله جميل عن احدهما عليه السلام قال في الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجة، قال لا بأس ان يذهب في حاجته او حاجة غيره ويقطع الطواف وان اراد ان يستريح ويقعد فلا بأس بذلك فاذا رجع بنى على طوافه وان كان نافلة بنى على الشوط او الشوطين وان كان طواف فريضة ثم خرج في حاجة مع رجل لم يبن ولا في حاجة نفسه ^٤ ومنها ما رواه عمران الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اطواف في الفريضة ثم وجد خلوة من البيت فدخله، قال يقضى طوافه وقد خالف السنة فليعد طوافه ^٥

(١) الوسائل، الباب ٤١ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٩

ومنها ما رواه عن صفوان الجمال قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يأتي أخاه وهو في الطواف فقال يخرج معه في حاجته ثم يرجع ويبنى على طوافه.^١
ومنها ما روى عن الصادق عليه السلام قضاء حاجة المؤمن أفضل من طواف وطواف وطواف حتى عد عشرًا^٢

ومنها ما رواه أبو أحمد قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في الطواف ويده في يدي إذ عرض لي رجل إلي حاجة فأومأت إليه بيدي فقلت له كما أنت حتى أفرغ من طوافي فقال أبو عبد الله عليه السلام ما هذا فقلت أصلحك الله رجل جاءني في حاجة فقال لي أ مسلم هو قلت نعم فقال لي اذهب معه في حاجته فقلت له أصلحك الله فأقطع الطواف قال نعم قلت وإن كنت في المفروض قال نعم وإن كنت في المفروض قال وقال أبو عبد الله عليه السلام من مشى مع أخيه المسلم في حاجة كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة.^٣

ومنها ما رواه ابان بن تغلب قال كنت اطوف مع ابى عبد الله عليه السلام فعرض لى رجل من اصحابنا كان سألنى الذهاب معه فى حاجة فبينما ان اطوف اذا اشار الى فراه ابوعبدالله عليه السلام فقال يا ابان اياك يريد هذا؟ قلت نعم قال فمن هو؟ قلت رجل من اصحابنا قال هو على مثل الذى انت عليه قلت نعم قال فاذهب اليه قلت واقطع الطواف قال نعم قلت وان كان طواف الفريضة قال نعم فذهبت معه الحديث^٤
لكن كل هذه الروايات إما ضعيفة السند وإما يدل على التفصيل الخاص فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٤٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٣٠٦: يجوز الجلوس اثناء الطواف للاستراحة ولكن لا بد أن يكون مقداره بحيث لا تفوت به الموالاة العرفية فان زاد على ذلك بطل طوافه ولزمه الاستئناف على الاحوط(١).

(١) اما جواز الاستراحة اثناء الطواف فيدل عليه ما رواه علي بن رثاب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يعيى فى الطواف أله ان يستريح قال نعم يستريح ثم يقوم فيبنى على طوافه فى فريضة او غيرها ويفعل ذلك فى سعيه وجميع مناسكه^١ ويؤيده ما رواه ابن ابى يعفور عن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن الرجل يستريح فى طوافه فقال نعم أنا قد كانت توضع لى مرفقة فاجلس عليها^٢ واما اشتراط كونها على نحو لا تفوت الموالاة فعلى مقتضى القاعدة اذ يشترط فى الطواف، الموالاة العرفية على ما تقدم، فان زاد على المتعارف، يكون طوافه باطلاً فلا يمكن الاستدلال على الجواز مطلقاً بهذه الرواية لان الحكم حيثى كما فى نظائره ولعل المنشاء لاحتياط الماتن عليه السلام ما ذكرنا، لكن غير ظاهر كما تقدم الآن فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

«النقصان فى الطواف»

مسألة ٣٠٧: اذا نقص من طوافه عمداً فان فاتت الموالاة بطل طوافه وإلا جاز له الاتمام ما لم يخرج من المطاف وقد تقدم حكم الخروج من المطاف متعمداً. (١)

مسألة ٣٠٩: اذا نقص من طوافه سهواً فان تذكراً قبل فوات الموالاة ولم يخرج بعد من المطاف أتى بالباقي وصح طوافه واما اذا كان تذكره بعد فوات الموالاة أو بعد خروجه من المطاف فان كان المنسى شوطاً واحداً أتى به وصح طوافه ايضاً وان لم يتمكن من الاتيان به بنفسه ولو لاجل أن تذكره كان بعد ايباه الى بلده، استناب غيره وان كان المنسى اكثر من شوط واحد وأقل من اربعة رجع وأتم ما نقص والاولى اعادة الطواف بعد الاتمام وإن كان المنسى اربعة أو اكثر فالاحوط الاتيان بطواف كامل بقصد الاعم من التمام والاتمام (٢).

(١) النقص فى الطواف تارة يكون بالعزم عدم ارادة الاتيان أثناءه، فانه بمجرد لا يكون موجبا للبطلان اذا لم تفت الموالاة ولم يخرج عن المطاف واذا فاتت الموالاة فيكون طوافه باطلاً كما تقدم من المعتبر فى الطواف، الهيئة الاتصالية، أما بطلانه بالخروج عن المطاف فقد تقدم البحث عنه فى ضمن المسائل المتقدمه فراجع.

(٢) اما تذكره قبل فوت الموالاة وتداركه النقصان فلا اشكال فى صحة طوافه واما اذا فاتت، فان كان النقصان بشوط واحد، فمقتضى رواية حسن بن عطية قال سأله سليمان بن خالد وانا معه، عن رجل طاف بالبيت ستة اشواط قال ابو عبدالله عليه السلام وكيف طاف ستة اشواط؟ قال استقبل الحجر وقال الله اكبر وعقد واحدا فقال ابو عبدالله عليه السلام يطوف شوطا فقال سليمان فانه فاته ذلك حتى أتى اهله قال يأمر من يطوف عنه

صحته ايضاً.

واما اذا كان اكثر من واحد فالظاهر ايضاً صحة طوافه وإن فاتت المولات لما رواه اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل طاف بالبيت ثم خرج الى الصفا فطاف بين الصفا والمروة فبينما هو يطوف اذ ذكر أنه قد ترك بعض طوافه بالبيت، قال يرجع الى البيت فيتم طوافه ثم يرجع الى الصفا والمروة فيتم ما بقى^١ مقتضى هذه الرواية صحة الطواف سواء كان المنسى أكثر أو أقل وحيث أنّ المشهور ذهبوا الى البطلان اذا كان المأتى اقل من المنسى، احتاط سيدنا الاستاذ الماتن رحمته الله باعادة الطواف أعم من التمام والاتمام.

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب الطواف الحديث: ٢

«الزيادة فى الطواف»

للزيادة فى الطواف خمس صور:

الاولى: أن لا يقصد الطائف جزئية الزائد للطواف الذى بيده أو لطواف آخر ففى هذه الصورة لا يبطل الطواف بالزيادة.

الثانية: أن يقصد حين شروعه فى الطواف أو فى أثنائه الاتيان بالزائد على أن يكون جزءاً من طوافه الذى بيده ولا اشكال فى بطلان طوافه حينئذ ولزوم اعادته.

الثالثة: أن يأتى بالزائد على ان يكون جزءاً من طوافه الذى فرغ منه بمعنى أن يكون قصد الجزئية بعد فراغه من الطواف والاحوط فى هذه الصورة ايضاً البطلان.

الرابعة: أن يقصد جزئية الزائد لطواف آخر ويتم الطواف الثانى والزيادة فى هذه الصورة وإن لم تكن متحققة حقيقة إلا أن احوط بل الاظهر فيها البطلان وذلك من جهة القران بين الطوافين فى الفريضة.

الخامسة: أن يقصد جزئية الزائد لطواف آخر و لا يتم الطواف الثانى من باب الاتفاق فلا زيادة ولا قران إلا انه قد يبطل الطواف فيها لعدم تأتى قصد القربة وذلك فيها اذا قصد المكلف الزيادة عند ابتدائه بالطواف او فى اثنائه مع علمه بجرمة القران وبطلان الطواف به لعدم تحقق قصد المأموره بالطواف باطل^(١).

(١) لا يخفى أن الزيادة فى المركب الاعتبارى انما تتحقق اذا أتى بشئ بقصد انه جزء له وحينئذ اذا مشى فى المطاف لا يقصد الطواف لا يطلق على هذا المشى الزيادة فى الطواف وهذا لا كلام فيه، انما الكلام فيما اذا قصده ذلك فتارة تكون الزيادة ببعض

الشوط كالخطوة واخرى بالشوط الكامل بأن يأتى بثمانية اشواط مثلاً، فنقول أنّ المشهور بين الاعلام بطلان الطواف بالزيادة فما يمكن أن يستدل على مقاتلهم ان مقتضى اعتبار سبعة اشواط فى الطواف عدم جواز زيادة وانها موجبة للبطلان.

أورد عليه سيدنا الاستاذ رحمته الله فى الشرح انه قد ثبت فى محلة أنّ التحديد بالعدد لا يفيد أكثر من التحديد بلحاظ ما هو اقل منه لا ما هو أكثر منه فلا مفهوم له بالنسبة الى الأكثر، ومع الشك فى جوازه يرجع الى الاصل أى اصالة عدم اشتراط خصوصية زائدة بالنسبة الى الأكثر أو اصالة عدم مانعية الزائد، فالنتيجة يكون مأموره بالنسبة الى الأكثر لا بشرط، فلا مانع منها ولو بداعى الامر لصدق مأمور به وهو الجامع على مجموع العمل مع الزيادة، هذا كله على المقتضى القاعدة الاولى.

واما مقتضى الدليل الخاص، فقد استدل على ذلك بما رواه عبدالله بن محمد عن ابى الحسن عليه السلام قال الطواف المفروض اذا زدت عليه مثل الصلاة المفروضة اذا زدت عليها فعليك الاعادة وكذلك السعى^١

بتقريب أنّ الزيادة موجبة للبطلان مطلقا، سواء كان بشوط واحد أو أقل منه. أورد عليه سيد المدارك من حيث السند بأنّ عبدالله بن محمد مردد بين الثقة وغيره فلا يثبت وثاقة الرجل الذى وقع فى السند وتبعه على ذلك سيدنا الاستاذ رحمته الله فى الشرح. لكن أجاب عنه المحقق الخوئى رحمته الله أن عبدالله بن محمد الذى يروى عن ابى الحسن عليه السلام - الظاهر كونه الامام الرؤف الرضا عليه السلام - مردد بين فردين احدهما عبدالله بن محمد حصين الحضيفى الاهوازى، ثانيهما عبدالله بن محمد الحجال المزخرف فانهما من اصحاب الرضا عليه آلاف التهية والثناء وكلاهما ثقتان وصاحب الكتاب، فالاطلاق بمقتضى الشهرة منصرف اليهما واما غيرها وهما عبدالله بن محمد بن على بن العباس وعبدالله بن محمد الاهوازى وان لم يؤثقا لكن لم يكونا مشهورين، ولكن سيدنا الاستاذ رحمته الله انكرا الانصراف والرواية غيرمعتبر عنده، كذلك بالنسبة الى ابى بصير وعمل المشهور لا يكون موجبا للجبران لعدم القطع باستناد المشهور الى هذه الرواية ولعل الوجه فى ما افتوا هو التشريع.

(١) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب الطواف الحديث: ١١

وما رواه زرارة عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث قال ولا قران بين اسبوعين فى فريضة ونافلة^١ الطائفة الثانية: ما يدل على الجواز فمنها ما رواه زرارة انه قال ربما طفت مع ابى جعفر عليه السلام وهو ممسك بيدي الطوافين والثلاثة ثم ينصرف ويصلى الركعات ستاً^٢ ومنها ما رواه ايضاً قال طفت مع ابى جعفر عليه السلام ثلاثة عشر اسبوعاً قرنها جميعاً وهو آخذ بيدي ثم خرج فتنها ناحية فصلى ستاً وعشرين ركعة وصلبت معه^٣ الطائفة الثالثة: ما يدل بالتفصيل بين الفريضة والنافلة بأنه يجوز القران فى الثانى دون الاول لاحظ ما رواه زرارة قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما يكره ان يجمع الرجل بين الاسبوعين والطوافين فى الفريضة فاما فى النافلة فلا بأس^٤ فيمكن الجمع بينهما بهذه الطائفة، ثم على القول بالحرمة كما هى ظاهر بعض النصوص هل يدل على الفساد الطواف أم لا؟ ظاهر بعضها هو المانعية كرواية بزنى وصفوان^٥ ورواية على بن جعفر انه سال اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يطوف السبوع والسبوعين فلا يصلى ركعتين حتى يبدو له ان يطوف اسبوعاً هل يصلح ذلك؟ قال لا يصلح حتى يصلى ركعتى السبوع الاول ثم ليطوف ما احب^٦ فعلى هذا يكون الطواف فاسداً اذ النهى فى المقام، ارشاد الى المانعية لظهور «لا يصلح» فى ذلك.

لكن سيدنا الاستاذ رحمه الله حمل النهى فى الرواية، على الحرمة التكليفى فقط، كما هو ظاهر كلمة «المكروه» فى رواية زرارة، هذا كله ما استفدناه فى مجلس بحثه. ولكن قد ذكرنا بأن كلمة «لا يصلح»، غير كلمة «المكروه» وان الظاهر من الاول عدم صلاحية العمل للامثال، واما أن الفاسد الثانى أو الاول، الظاهر فسادهما لأن الممنوع وهو القران و هو انما يتحقق بكليهما لا احدهما فقط فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٣٦ من ابواب الطواف الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٨

مسألة ٣٠٩: اذا زاد في طوافه سهواً، فان كان الزائد أقل من شوط قطعه وصح طوافه وان كان شوطاً واحداً أو اكثر فالاحوط أن يتم الزائد ويجعله طوافاً كاملاً بقصد القرية المطلقة (١).

واما الصورة الخامسة فلا وجه لبطلانه مع عدم صدق الزيادة ولا القران، نعم اذا كان قصده ذلك من اول الامر، فالطواف باطلٌ من جهة عدم قصد المأمور به.

(١) اما في الصورة الاولى أى كون الزائد أقل من الشوط، فمقتضى الاصل عدم كونه مبطلاً، نعم قد يستدل على ذلك كما فى كلام سيدنا الاستاذ دام ظله برواية عبدالله بن محمد المتقدمة، لكن الظاهر من الرواية هو الزيادة العمدية لاسهوية لتشبيه الزيادة فى الطواف بالزيادة فى الصلاة ومن المعلوم أنّ الزيادة السهوية فى الصلاة لا توجب الفساد غالباً فتحمل على الزيادة العمدية فلا يرتبط بالمقام، واما رواية ابن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل فى الثامن فليتم اربعة عشر شوطاً ثم ليصل ركعتين^١ وان كانت مطلقة من حيث كون الزائد اعم من الشوط الكامل او مقدار من الشوط، لصدق عنوان «دخل فى الثامن» عليه، لكن يمكن تقييده بمفهومه رواية جميل انه سال ابا عبدالله عليه السلام عن طاف ثمانية اشواط وهو يرى انما سبعة قال فقال ان فى كتاب على عليه السلام انه اذا طاف ثمانية اشواط يضم اليها ستة اشواط ثم يصلى الركعات بعد، قال وسئل عن الركعات كيف يصلى هن او يجمع هن او ماذا؟ قال يصلى ركعتين للفريضة ثم يخرج الى الصفا والمروة فاذا رجع من طوافه بينهما رجع يصلى ركعتين للاسبوع الآخر^٢ فانه بمفهومه يدل على أنّ الوظيفة اضافة ستة اشواط عند الشوط الكامل وإلا فلا وظيفة عليه بهذه الكيفية، فلا دليل على بطلان الزيادة السهوية اذا كانت أقل من الشوط، ولو تنزلنا و قلنا بالتعارض بين رواية ابن سنان وجميل، فلا مرجح فى البين لعدم معلومية الأحدث، نعم نعلم اجمالاً بوجود الأحدث فى المقام فلا بد من العمل على مقتضى العلم الاجمالى من العمل بالاحتياط أو التخيير على مسلك

(١) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٦

سيدنا الاستاذ دام ظله فلاحظ.

واما الصورة الثانية وهى كون الزائد شوطاً كاملاً فالنصوص بالنسبة اليها مختلفة فلا بد من ملاحظتها، منها ما رواه ابي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثمانية اشواط المفروض قال يعيد حتى يثبت^١.

فانه يدل على البطلان مطلقاً، عمداً أو سهواً منها ما رواه رفاعة قال كان على عليه السلام يقول اذا طاف ثمانية، فليتم اربعة عشر، قلت يصلى اربع ركعات؟ قال يصلى ركعتين^٢ ومنها ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل طاف طواف الفريضة ثمانية اشواط قال يضيف اليها ستة^٣

ومنها ما رواه ابو ايوب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل طاف بالبيت ثمانية اشواط طواف الفريضة قال فليضم اليها ستا ثم يصلى اربع ركعات^٤

فان هذه الروايات تدل على الصحة بهذه الكيفية مطلقا لكن يمكن الجمع بينهما بحمل الطائفة الاولى على الثانية لأن النسبة بينهما عموم مطلق فلا تنافى بينهما بعد تقييد رواية ابي بصير بالعمد فتكون النسبة بين رواية ابي بصير والروايات الاخرى نسبة الخاص الى العام لانقلاب النسبة ولعل الحكم بالاحتياط فى كلام سيدنا الماتن عليه السلام عدم قبوله انقلاب النسبة أو التشكيك فى كون رواية عبدالله بن محمد ظاهرة فى الزيادة العمدية، فالنصوص متعارضة، بل يمكن أن يقال ان حديث عبدالله بن محمد أحدث، فيكون مقدماً، لكن الكلام فى اطلاقه فلاحظ.

لكن يمكن الجمع بين رواية ابي بصير والطائفة الثانية بحمل هذه الطائفة على السهو فتكون مقيدة لرواية ابي بصير اذ الظاهر من الرواية هو السهو فلاحظ رواية العاشر والثاني عشر والستة عشر من ذلك الباب^٥ فعلى هذا لا يحتاج الى انقلاب النسبة

(١) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٣

(٥) نفس المصدر، الاحاديث: ١٠ و ١٢ و ١٦

فالتفصيل في محله

واما رواية ابى بصير فى حديث قال قلت له فانه طاف وهو متطوع ثمانى مرات وهو ناس قال فليتمه طوافين ثم يصلى اربع ركعات فاما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة اشواط^١ فضعيفه سنداً لمكان ابن مرار.

فحاصل الكلام أنّ الزائد اذا كان شوطاً كاملاً فالوظيفة اتمام الطواف والاتيان بستة اخرى وأنّ الطواف صحيح، لايقال أنّ هذه الروايات معارضة بالروايات الدالة على ممنوعة القران فانه يقال أن الروايات فى القران مخصوصة بالعمد وهذه الروايات واردة فى السهو فلاتنافى بينهما و لا اقل من كون النسبة بينهما عموم مطلق، ثم ان المصداق للواجب هل هو طواف الاول أو الثانى، فذهب العلامة رحمته الله الى الاول بان الفريضة هو الطواف الاول لا الثانى ونقل عن ابن جنيد وابن بابويه، أنّهما مالا الى الثانى.

لكن التحقيق أن المستفاد من رواية زرارة عن ابن جعفر رحمته الله قال ان علياً رحمته الله طاف طواف الفريضة ثمانية فترك سبعة وبنى على واحد واطاف اليه ستا ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج الى الصفا والمروة فلما فرغ من السعى بينهما رجع فصلى الركعتين اللتين ترك فى المقام الاول^٢

كون الواجب هو الطواف الثانى بتقريب أن ظاهر-قوله رحمته الله فيترك سبعة وبنى على واحد- ذلك اذ لا معنى له ظاهراً لا هو جعل الثانى هو الواجب ويمكن استظهار ذلك بعض الروايات الدالة على اتيان الصلاة بعده واتيان الركعتين الاخيريين بعد السعى.

لكن المستفاد من رواية جميل المروية فى نوادر البنزطى هو الاول وحيث أنّ المرجح فى المقام غيرمعلوم، يدخل المقام فى باب اشتباه الحجّة بلا حجّة فالنتيجة هو التخير لكن الالتزام به مشكل^٣، فالاحوط هو الجمع ولو بعد السعى فلا يجوز له الاكتفاء بالركعتين فقط.

(١) الوسائل، الباب ٣٤ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

«الشك في عدد الاشواط»

مسألة ٣١٠: اذا شك في عدد الاشواط بعد الفراغ من الطواف والتجاوز من محله لم يعتن بالشك كما اذا كان شكه بعد دخوله في صلاة الطواف (١).

مسألة ٣١١: اذا تيقن بالسبعة وشك في الزائد كما اذا احتمل أن يكون الشوط الاخير هو الثامن لم يعتن بالشك وصح طوافه إلا أن يكون شكه هذا قبل تمام الشوط الاخير فان الاظهر حينئذ بطلان الطواف والاحوط اتمامه رجاء واعادته (٢).

(١) الظاهر من المتن أنّ المورد من موارد قاعدة التجاوز فإن قلنا بجريانها في جمع الموارد فلا بأس بتطبيقها على المورد، واما على مقالة سيدنا الاستاذ دام ظلّه فان فاتت الموالات بحيث لا يمكن التدارك، فالكلام هو الكلام وإلا فلا تجرى.

لكن قد ذكرنا في محلة ان القاعدة عامة غير مختصة بمورد الركوع فقط فلما منع من جريانها في المقام خصوصاً مع ملاحظة ما اشار اليه في المتن من الدخول في الغير فلاحظ. أما اذا كان الشك في صحة الاشواط السابقة، فلا اشكال في جريان قاعده الفراغ لتوفر شرائطها في المقام.

(٢) اما في الصورة الاولى وهي ما لو علم باتيان السبعة وشك في الزائد، فالطواف صحيح لاصالة عدم الزيادة ولما رواه الحلبي قال سالت اباعبداللّه عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر اسبعة طاف ام ثمانية فقال اما السبعة فقد استيقن وانما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين^١ فهذه الصورة لاشكال فيها، انما الكلام في الصورة الثانية وهي انه لو شك قبل تمام الشوط الاخير أنه سبع أو ثامن وحينئذ يرجع الشك الى انه هل هو سبعة ونصف أو ستة ونصف فعن الشهيد الثاني في المسالك انه باطل

(١) الوسائل، الباب ٣٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

فلا بد من الاستيناف، لدوران الامر بين المخدورين اذ لو اكمل، يتحمل انه الزائد أى سبعة ونصف فيكون تامناً وان اكتفى بهذه المقدار فيحتمل النقصان أى ستة ونصف فلا يمكن تصحيح هذا الطواف فليعد.

أورد عليه صاحب المدارك أنّ احتمال الزيادة غير مضرّة اذ الزيادة بأقل من الشوط غير ضائر به فلا يكون من دوران الامر بين المخدورين فيجوز له القطع من مكانه فاصالة عدم الزيادة موجبة للصحة.

والمحقق الخوئي رحمته الله استحسّن هذا البيان، لكن مع ذلك حكم ببطلان الطواف لوجوه:
الاول: أنّ المستفاد من حديث الحلبي المتقدم اشتراط كون السبعة متيقنة والمفروض انها مشكوكة لاحتمال كونه ستة ونصف.

الثاني: ما رواه ابو بصير قال قلت له رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف ام سبعة ام ثمانية قال يعيد طوافه حتى يحفظ الحديث^١ اذ المستفاد منه كون الشخص حافظاً للسبع والمقام ليس كذلك.

الثالث: الروايات الدالة على أنّ الشك بين الستة والسبع موجب لبطلان، اذ انها مطلقة من حيث كون الطائف، فارغاً من الشوط والوصول الى الحجر الاسود ومن حيث كونه في اثناء الشوط ولم يدر انه ما بيده سادس أو سابع.

أقول: اما الوجه الثاني فالحديث ضعيف باسماعيل، واما الوجه الثالث فأورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان هذه الروايات وان كانت بعضها مطلقة لكنها ضعيفة، لاحظ ما رواه المرهبي عن ابى الحسن الثاني رحمته الله قال قلت رجل شك في طوافه فلم يدر ستة طاف ام سبعة قال ان كان في فريضة اعاد كلما شك فيه وان كان نافلة بنى على ما هو اقل^٢ وابوبصير^٣ وما رواه ايضاً قال سألت ابا عبد الله رحمته الله عن رجل شك في طواف الفريضة قال يعيد كلما شك قلت جعلت فداك شك في طواف نافلة قال يبني على الاقل^٤

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٢

فان الاول ضعيف بالمرهبي، والثاني باين مرار، والثالث بالبطائني.
واما رواية رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل لا يدري ستة طاف أو سبعة
قال يبني على يقينه. ^١ فتدل على البناء على الاقل فلا ينفع في المقام، واما بقية الروايات
الواردة في الباب المشار اليه فمخصوصة بالموارد الخاصة فلا يرتبط بالمقام لاحظ احاديث
الباب.

انما البحث في الوجه الاول، فيمكن ان يقال ان المستفاد من حديث الحلبي ان الشخص
قد كمل الشوط وبعد ذلك شك في انه سابع أو الثامن حيث سئل انه طاف بالبيت
وبعد تحقق الطواف لا يدري انه سابع أو الثامن والامام روى فدها بين بانه استيقن
بالسابع و وهمه في الثامن، فبمقتضى اصالة عدم الزيادة يحكم بالصحة فلا يرتبط بالمقام،
فما افاده صاحب المدارك هو الاقوى وان كان الاحتياط حسن على كل حال.

مسألة ٣١٢: اذا شك في عدد الاشواط كما اذا شك بين السادس والسابع أو بين الخامس والسادس وكذلك الاعداد السابقة حكم ببطلان طوافه وكذلك اذا شك في الزيادة والنقصان معاً كما اذا شك في ان شوطه الاخير هو السادس أو الثامن. (١)

(١) في هذه المسألة فرعان:

الفرع الاول: انه لو شك في عدد الاشواط السابقة بين الخامس والسادس أو الرابع والخامس وامثال ذلك فالمشهور هو البطلان وخالف في ذلك صاحب المدارك واستدل للقول المشهور بعدة نصوص منها ما رواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل لم يدر ستة طاف او سبعة قال يستقبل^١

ومنها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل لم يدر أسته طاف او سبعة قال يستقبل^٢

إستشكل عليه صاحب المدارك لوجود النخعي في السند وهو مردد بين الثقة والضعيف. أجب عنه المحقق الخوئي عليه السلام بأن المراد بالرجل ابو ايوب الدراج بقرينة رواية موسى بن القاسم عنه، مضافاً الى ان هذه الرواية نقلها الكليني عليه السلام من دون ذكر النخعي، لكنها مذيل بقوله «قلت ففاته ذلك قال ليس عليه شيء»^٣

ومنها ما رواه محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت فلم يدر استة طاف او سبعة طواف فريضة قال فليعد طوافه قيل انه قد خرج وفاته ذلك قال ليس عليه شيء^٤

وما رواه صفوان قال سألته عن ثلاثة دخلوا في الطواف فقال واحد منهم احفظوا الطواف فلما ظنوا أنهم قد فرغوا قال واحد منهم معي ستة اشواط قال ان شكوا كلهم

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

فليستأنفوا وان لم يشكوا وعلم كل واحد منهم ما في يديه فليبنوا^١
وفي قبال هذه الروايات نصوص قد يدعى على انه صحيح لاحظ مارواه رفاة عن ابي
عبدالله عليه السلام انه قال في رجل لا يدرى ستة طاف او سبعة قال بينى على يقينه^٢
ومنها ما رواه منصور بن حازم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة
فلم يدر ستة طاف ام سبعة قال فليعد طوافه، قلت ففاته قال ما ارى عليه شيئاً والاعادة
احب الي وافضل^٣

أجاب سيد المحقق الخوئي رحمته الله عن الرواية الاولى، فان المحتمل في الرواية اليقين على فراغ
الذمة، بأن يكون المدار نفس اليقين وهو في المقام هو الاستيناف.
ولو سلم كونها في بيان المتقين، فهي مطلقة.

يمكن تقييدها بكون الطواف نافلة والشاهد على ذلك ما رواه حنان بن سدير قال قلت
لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل طاف فأوهم قال طفت اربعة او طفت ثلاثة، فقال
ابوعبدالله عليه السلام اى الطوافين كان، نافلة ام طواف فريضة قال ان كان طواف فريضة فليلق ما
في يديه وليستأنف وان كان طواف نافلة فاستيقن ثلاثة وهو في شك من الرابع انه
طاف فليبن على الثلاثة فانه يجوز له^٤

لكن سيدنا الاستاذ دام ظله حمله على مورد خاص، الا ان يقال بان المورد لا يكون
مخصصاً فلا بد من الحمل على جميع الموارد الشك في النقيصة.

واجاب عن رواية (الثانية) منصور بن حازم ومعاوية بن عمار^٥ بأن الظاهر من ذيله انه
شك بين الستة والسبعة ولم يأت بالسابع وهذا باطل حتى عند صاحب المدارك، فلا بد
من حمل الروايتين على الشك بعد الفراغ من العمل والانصراف منه والدخول في صلاته
ولذا افاد عليه السلام بأن الاعادة افضل وان أبيت عن ذلك وأصر على كون الشك في الاثناء،

(١) الوسائل، الباب ٦٦ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١٠

كما هو مفاد رواية منصور بن حازم الثانية، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ان طفت فلم أدر أسته طفت ام سبعة، فطفت طوافا آخر فقال هلا استأنفت، قلت طفت وذهبت قال ليس عليك شيء^١

والكلام فيها يقع فى مسألة اخرى، من انه لو شك بين السادس والسابع وذهب حتى فاته محل التدارك، فإن صاحب الحدائق ادعى الاجماع على الصحة، لكن حكم خاص فى مورد مخصوص.

أقول اما ما افاده بأن رواية رفاعة تحمل على الطواف المندوب فحق، واما رواية منصور بن حازم فحملها على مسألة اخرى، لا يرتبط بمقامنا، مشكلاً لان الامام عليه السلام حكم بالبطلان فى اول الامر، ثم بعد الفوت حكم بالصحة فى صورة فوت محل التدارك، فلا تنافى بين الحكمين اذ التعبد بالإجزاء امرٌ غير عزيز.

الفرع الثانى: اذا شك بين الزيادة والنقيصة كما اذا شك بين كون ما بيده سادس أو ثامن.

واستدل على بطلان الطواف اولاً بان شك فى الطواف موجب للبطلان لاحظ ما رواه المرهبي^٢ وما رواه ابوبصير^٣ وما رواه ايضاً^٤ لكن قد تقدم أن الاحاديث ضعيفة. وثانياً بالروايات الدالة على الموارد الخاصة المتقدمة، لكنها مطلقة، فتحمل على تفصيل بين الفريضة والنافلة لاحظ ما رواه حنان المتقدم ذكره^٥.

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسألة ٣١٣: اذا شك بين السادس والسابع وبنى على السادس جهلاً منه بالحكم وأتم طوافه لزمه الاستئناف وان استمر جهله الى أن فاته زمان التدارك لم تبعد صحة طوافه. (١)

(١) قد تقدم أنّ الشك في الطواف على مقتضى بعض النصوص موجب للبطلان، لكنها ضعيفة السند كما تقدم، نعم مقتضى النصوص المتقدم الصحيحة قبل ذلك البحث، أنّ الشك بين السادس والسابع هو البطلان وجمعاً بين رواية رفاعه وروايات محمد بن مسلم ومعاوية بن عمار ومنصور بن حازم والحلبى وغيرها، اذ الاستفادة منها انه اذا شك بين السابع والسادس، فليستقبل وأنّ عليه الاعادة. نعم اذا بنى على الاقل جهلاً منه وفاته ذلك، بمعنى انه استمر جهله حتى فات محل التدارك.

فأفاد الماتن رحمته بانه لم تبعد صحة الطوافه ولعل الوجه في ذلك ما رواه محمد بن مسلم^١ ومنصور بن حازم^٢ ومعاوية بن عمار^٣ فان مقتضى هذه الروايات هو الصحة، مضافاً الى ادعاء الاجماع من الحدائق.

لكن صاحب الجواهر حكم بالبطلان حتى في هذه الصورة وادعى عليه الاجماع، لكن يمكن حمل كلامه على صورة امكان التدارك، فتأمل. فتبين مما ذكرنا سرّ عدم جزم الماتن رحمته بالحكم بالصحة فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣١٤: يجوز للطائف أن يتكل على احصاء صاحبه في حفظ عدد اشواطه اذا كان صاحبه على يقين من عددها. (١)

مسألة ٣١٥: اذا شك في الطواف المندوب بينى على الاقل وصح طوافه. (٢)

(١) الاكتفاء بيقين الغير على خلاف قاعدة، اذ الشك فى الفراغ يقتضى الاشتغال، لكن فى المقام نص خاص دال على الجواز لا حظ ما رواه سعيد الاعرج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف ايكتمى الرجل باحصاء صاحبه؟ فقال نعم^١

(٢) البناء على الاقل مقتضى القاعدة والاصل عدم الزيادة المشكوكة مضافاً الى الروايات الخاصة فى المقام لاحظ ما رواه عن حنان بن سدير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول فى رجل طاف فأوهم قال طفت أربعة أو طفت ثلاثة فقال أبو عبد الله عليه السلام أى الطوافين كان طواف نافلة أم طواف فريضة قال إن كان طواف فريضة فليلق ما فى يديه وليستأنف وإن كان طواف نافلة فاستيقن ثلاثة وهو فى شك من الرابع أنه طاف فليين على الثلاثة فإنه يجوز له^٢

وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شك فى طواف الفريضة قال يعيد كلما شك قلت جعلت فداك شك فى طواف نافلة قال بينى على الأقل^٣

(١) الوسائل، الباب ٦٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٢

مسألة ٣١٦: اذا ترك الطواف في عمرة التمتع عمداً مع العلم بالحكم أو مع الجهل به ولم يتمكن من التدارك قبل الوقوف بعرفات، بطلت عمرته وعليه اعادة الحج من قابل والاطهر الاتيان باعمال العمرة المفردة لاجل الخروج من احرامه واذا ترك الطواف في الحج متعمداً ولم يمكنه التدارك، بطل حججه ولزمته الاعادة من قابل واذا كان ذلك من جهة الجهل بالحكم لزمته كفارة بدنة ايضاً. (١)

(١) اما مع عدم امكان التدارك، بطلت عمرته وعليه الحج من قابل، فلما تقدم بأن الطواف من الواجبات ومع تركه بطل حججه وعمرته لأنه لم يأت بالمأمور به فمع عدم الاتيان لا وجه للصحة اذ المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه من غير فرق بين أن يكون الترك عن علم أو جهل.

واما احرامه فان قلنا بانه عمل مستقل كالوضوء للصلاة فالخروج عنه يحتاج الى المخرج ولا يكون هنا إلا الاتيان بعمرة مستقلة لخروجه عن الاحرام وأما اذا قلنا بانه جزء للمركب فاذا فسد المركب فسد اجزائه ومنها الاحرام وحيث أن الماتن رحمته ذهب الى الاول، حكم بوجوب الاتيان بما ليخرج عن الاحرام.

واما لزوم الكفارة عند فساد عمرته وحججه، فلما رواه على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت طواف الفريضة قال ان كان على وجه جهالة في الحج، اعاد وعليه بدنة^١ لكنه ناظر الى طواف الحج كما افيد. نعم رواية على ابن ابي حمزة^٢، مطلقة لكن السند ضعيف به. واما تحقق الترك وضيق الوقت في العمرة فقد تقدم الكلام فيه فراجع.

(١) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣١٧: اذا ترك الطواف نسياناً وجب تداركه بعد التذكر، فان تذكره بعد فوات محله قضاه وصح حجه والاحوط اعادة السعى بعد قضاء الطواف واذا تذكره فى وقت لا يتمكن من القضاء ايضاً كما اذا تذكره بعد رجوعه الى بلده وجبت عليه الاستنابة والاحوط أن يأتي النائب بالسعى ايضاً بعد الطواف. (١)

(١) اما لزوم تداركه بعد التذكر فلما رواه منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالسعى بين الصفا والمروة قال يرجع فيطوف بالبيت ثم يستأنف السعى قلت ان ذلك قد فاته؟ قال عليه دم الا تبرى انك اذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك ان تعيد على شمالك^١

وما رواه ايضاً قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بالبيت قال يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف بينهما^٢
وما رواه اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طاف بالكعبة ثم خرج فطاف بين الصفا والمروة فبينما هو يطوف اذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبيت، قال يرجع الى البيت فيتم طوافه ثم يرجع الى الصفا والمروة فيتم ما بقى، قلت فانه بدأ بالصفا والمروة قبل ان يبدأ بالبيت، فقال ياتى البيت فيطوف به ثم ستأنف طوافه بين الصفا والمروة قلت فما فرق بين هذين؟ قال لان هذا قد دخل فى شئ من الطواف وهذا لم يدخل فى شئ منه^٣
واما مع عدم امكان التدارك فالاتيان به اداءً، لا مجال له فهل يكون حجه أو عمرته باطلان أم لا؟ وجهان: اختار صاحب المدارك والجواهر الوجه الثانى كما هو المشهور، و عن الشيخ عليه السلام اختياره الوجه الاول.

واستدل للقول الاول و هو المشهور بما رواه على بن جعفر عن اخيه قال سألته عن رجل نسى طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع؟ قال يبعث بهدى ان

(١) الوسائل، الباب ٦٣ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

كان تركه في حج بعث به في حج، وان كان تركه في عمرته بعث به في عمرة ووكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه^١

فان المستفاد منه عدم البطلان و أن حجه صحيح وتجب عليه الاستنابة، هذا مع عدم امكان المباشرة، لاغبار عليه واما مع امكان المباشر، فلزوم الاستنابة لا دليل عليه اذ ظاهر التكليف كذلك أى المباشرة، الا أن يقال أنّ اطلاق حديث على بن جعفر يقتضى عدم الفرق بينهما، واستدل الشيخ رحمته الله بما رواه على بن يقطين^٢ وعلى بن ابي حمزة قال سئل عن رجل جهل ان يطوف بالبيت حتى رجع الى اهله قال اذا كان على وجه جهالة اعاد الحج وعليه بدنة^٣

بتقريب أنّ النسيان كالجهل فى الاعادة والبطلان، لكنه خلاف الظاهر اذ الموضوع فيهما هو الجهل وفى الرواية على بن جعفر هو النسيان ولو حملنا الجهالة فى الروایتين على الجهالة فى الحكم، اذ شمول الجهالة للحكم، النسيان مشكل مع ان ظاهر رواية على بن جعفر النسيان بالموضوع لا الحكم، واما حديث على بن جعفر فقد حملة الشيخ رحمته الله على طواف النساء.

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله أن مقتضى المقابلة بين الحج والعمرة فى ذيله كاشف عن كون المراد طواف الحج لا النساء ومضافاً الى ان عنوان الفريضة (اى ما فرضه الله تبارك وتعالى) ظاهر فى طواف الواجب الذى يكون جزءاً للحج أو العمرة، لا كونه عملاً مستقلاً (أى سنة النبى الاكرم رحمته الله) ويؤيد ذلك ما رواه هشام قالت سألت ابا عبد الله رحمته الله عن نسي زيارة البيت حتى رجع الى اهله، فقال: لا يضره اذا كان قد قضى مناسكته^٤

لكن حملة صاحب الوسائل على انه يقضيه أو يستتيب فيه أو على نسيان الوداع والكلام فيه ما ذكرنا فى رواية على بن جعفر مع التصريح فيه بالاستنابة.

(١) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) الوسائل، الباب ١ من ابواب زيارة البيت الحديث: ٤

مسألة ٣١٨: اذا نسي الطواف حتى رجع الى بلده و واقع اهله لزمه بعث هدى الى منى إن كان المنسى طواف الحج والى مكة إن كان المنسى طواف العمرة ويكفى فى الهدى أن يكون شاة. (١)

اما اعادة السعى مباشرة عند الفرض الاول واستنابته على الثانى فلعل الوجه فيه اطلاق
رواية عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا
والمروة قبل أن يطوف بالبيت - قال يطوف بالبيت - ثم يعود إلى الصفا والمروة
فيطوف بينهما.^١

لكن الظاهر منه اختصاص ذلك بإمكان التدارك فهو مفيد بالنسبة الى الاول لا الثانى
فلاحظ ولذا قال صاحب الجواهر رحمته الله بان الاعادة احوط ان لم تكن اقوى.
اما التحلل بما يتوقف على الطواف والسعى، فقال صاحب الجواهر وحينئذ لا يحصل
التحلل بما يتوقف عليهما الا بالاتيان بهما، فلاحوط ترتيب احكام الاحرام قبل الاتيان
بهما أو قبل اتيان النائب بهما.

(١) عن اكثر الاصحاب وجوب بدنة وعن المحقق وصاحب الجواهر عدم وجوب الكفارة
عليه مطلقا لكن جمع المحقق بين القولين، بأن الجماع إن كان قبل التذكر فلا كفارة عليه
وان كان بعده فعليه الكفارة.

واستدل على وجوب الكفارة بما رواه على بن جعفر^٢ فى كتابه، و المذكور فى رواية على
بن جعفر عنوان الهدى وهذا يصدق على الشاة فلا تجب البدنة، لكن نقل فى البحار أنّ
عليه بدنة كما فى قرب الاسناد ايضاً كذلك، لكن فى سننه عبدالله بن الحسن وهو لم
يوثق.

واما التفصيل المذكور فى المتن بين مكة ومنى، بأنه إن كان المنسى طواف الحج، بعث
الى منى وان كان طواف العمرة فالى مكة فيدل عليه ما رواه على بن جعفر المتقدم ذكره
فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٦٣ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣١٩: اذا نسي الطواف وتذكره في زمان يمكنه القضاء، قضاء باحرامه الاول من دون حاجة الى تجديد الحرام، نعم اذا كان قد خرج من مكة ومضى عليه شهر أو اكثر، لزمه الاحرام لدخول مكة كما مر. (١)

(١) اما مع تمكنه من القضاء فلا بد من القضاء لبقاء التكليف فيجب الامتنان بلا اشكال بل حتى لو كان التذكر في اواخر شهر ذى الحجة بلا حاجة الى احرام جديد لبقاء احرامه وعدم موجب لخروجه عنه واما اذا كان التذكر بعد مدة لا يمكنه القضاء لمضى شهر واحد مثلاً أو اكثر وحينئذ هل يجب عليه تجديد الاحرام أم الاحرام باق؟ فلا يحتاج الى احرام جديد قولان: ذهب صاحب الجواهر رحمته الله الى بقاء احرامه وترتب آثاره الى أن يأتي بالطواف بنفسه أو وكيله قال رحمته الله في جواهر لا يحصل التحلل بما يتوقف عليهما (الطواف والسعى) إلا بالاتيان بهما، فلو عاد لاستدراكهما بعد الخروج على وجه يستدعى وجوب الاحرام لدخول مكة لو لم يكونا عليه، اكتفى بذلك للاصل وصدق الاحرام عليه في الجملة والاحرام لا يقع إلا من محل، وربما احتتم وجوبه فيقضى الفائت قبل الاتيان بافعال العمرة أو بعده ولا ريب في انه احوط وان كان الاول اقوى انتهى موضع الحاجة.

وفي قبالة ذهب المحقق الخوئي رحمته الله الى وجوب الاحرام ثانياً والوجه فيه أن الاحرام بنظره الشريف حقيقته التلبية فهو يتحقق بالتلبية كما يتحقق بالاشعار والتقليد فهو نظير تكبيرة الاحرام للصلاة فمعنى الاحرام القيام والتزام بالواجبات المفروضة فلو فرغ من اعمال الحج صحيحاً أو فساداً حتى خرج من الشهر لم يكن معنى لبقاء احرامه لانه مقدمة لاتيان بتلك الاعمال فاذا اراد الدخول بعد شهر، وجب عليه الاحرام الجديد لدخول مكة ولا ينافيه بقاء بعض احكام الاحرام عليه كحرمة النساء والطبيب، انتهى كلامه.

أقول: التحقيق يقتضى أن يقال بان الاحرام هل هو عمل مستقل كالوضوء بالنسبة الى الصلاة بحيث اذا تحقق يحتاج الى مخرج وفساد الحج لا يوجب خروجه عن الاحرام كما ذهب اليه سيدنا الاستاذ رحمته الله فلا وجه للزوم احرام الجديد لما تقدم في بعض البحوث السابقة، لكن قد ذكرنا انه لا دليل تام في المقام فبمقتضى كونه جزءاً للحج أو العمرة،

لا بد من القول بالبطلان اذا لم يمكنه الحاق بعض اجزائه بالبقية إلا أن يقال أنّ اثبات ارتباطية هذه الافعال فى الحج أو العمرة يحتاج الى دليل وادعاء مقدمة الاحرام للاعمال، اول الكلام، نعم هو شرط لها وهذا اعم من أن يكون جميع هذه الاعمال ارتباطية به، بحيث بفسادها فسد الاحرام، واما اطلاق دليل عدم جواز الدخول فى مكة إلا محرماً فغير ظاهر الشمول لمثل هذا المورد لعدم احراز كونه مُحلاً حتى كى يجب عليه الاحرام من هذه الجهة، هذا بالنسبة الى الشخص نفسه واما وكيله فيجب عليه الاحرام لدخول مكة لعدم كونه محرماً واما من كان بمكة فهل يجب عليه الاحرام للطواف عن منوب عنه أم لا؟ يمكن أن يقال بانه يجب لاشتراط الطواف بالاحرام وكذلك السعى، لكن الالتزام به مشكلٌ فالمسألة تحتاج الى مزيدة تأمل.

ولسيدنا الاستاذ دام ظله كلام فى المقام من أن مقتضى القاعدة أنّ من نسى الطواف اكتفاء الشارع الاقدس بقضائه وان كان مقتضى القاعدة انتفاء المركب به انتفاء احد اجزائه أو شرائطه وفى دليل القضاء لم يبين تجديد الاحرام لدخول الحرم أو لاتيان الطواف المقتضى عنه، فالاحرام باق فلا يحتاج الى الاحرام الجديد.

لكن الكلام فى بيان نكتة أنّ الحديث، أى رواية على بن جعفر هل يكون فى المقام البيان من هذه الجهة ايضاً ام لا؟ فالانصاف أنه مشكلٌ فلاحظ.

ثم ان صاحب الجواهر اشار الى الاصل والظاهر أنّ المراد به الاستصحاب.

أورد عليه اولاً بأنه من موارد شبهات الحكمية والاستصحاب لا يكون حجة فيها وثانياً لا تجرى فى المقام لتعدد الموضوع حيث أنّ الثانى قضاء وليس باداء، لكن كون بقاء الاحرام وعدمه ليس من الاحكام الكلية الالهية وكون القضاء بأمر جديد، امرٌ غير تعدد الموضوع، مضافاً الى ان رواية على بن جعفر ليس فيها عنوان القضاء.

مسألة ٣٢٠: لا يجزئ لناسي الطواف ما كان حله متوقفاً عليه حتى يقضيه بنفسه أو بنائبه. (١)

مسألة ٣٢١: اذا لم يتمكن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر و اشباه ذلك لزمته الاستعانة بالغير في طوافه ولو بأن يطوف راكباً على متن رجل آخر واذا لم يتمكن من ذلك ايضاً وجبت عليه الاستنابة فيطاف عنه وكذلك الحال بالنسبة الى صلاة الطواف فيأتي المكلف بها مع التمكن ويستتنب لها مع عدمه وقد تقدم حكم الحائض والنفساء في شرائط الطواف. (٢)

(١) اما على القول ببقاء الاحرام فلا اشكال في ترتب احكامه عليه وحيث أنّ النساء والطيب حرامان على المحرم قبل الطواف فالمقام ايضاً كذلك.

واما على القول بعدمه، فيمكن الاستدلال عليه بما رواه علي بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع قال يبعث بهدي إن كان تركه في حجّ بعث به في حجّ و إن كان تركه في عمرة بعث به في عمرة و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه حيث رتب الكفارة على مواقعه بالاهل قبل ذلك وبعد الرجوع الى اهله.

(٢) قد تقدم أنّ الطواف من الواجبات في الحج والعمرة ومن المقرر في الاصول أنّ المكلف يلزم أن ياتي بتكليفه مباشرة عن ارادة واختياره فيلزم أن يطوف بنفسه ولو بالركوب على دابة كما تقدم من ان النبي الاكرم ﷺ طاف وهو راكب على دابة واما اذا لم يقدر على المشي والركوب فمقتضى القاعدة عدم جواز الاستنابة الا مع قيام دليل على ذلك، كما ان الاطافة به بحيث يستند الحركة الى الغير، يحتاج الى دليل فمقتضى القاعدة عدم جواز ذلك في كلتا صورتين.

والحاصل ان الطواف بنفسه له مراتب في مقام الثبوت، الاول الطواف مباشرة ولو

(١) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب الطواف الحديث: ١

بالاستعانة بالغير أو راكباً، الثاني الاطافة به والاستنابة بالغير بحيث يحمل على الغير،
والثالث الطواف عنه بمعنى أن يطوف غيره مكانه.

اما الاول فلا يحتاج الى دليل خاص، واما الثاني فيدل على جوازه ما رواه عن صفوان
بن يحيى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المريض يقدم مكة فلا يستطيع أن
يطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة قال يطاف به محمولا يحط الأرض برجليه حتى
تمس الأرض قدميه في الطواف ثم يوقف به في أصل الصفا والمروة إذا كان معتلا^١.
وما رواه اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام في حديث قال قلت للمريض المغلوب
يطاف عنه قال لا ولكن يطاف به^٢

وما رواه ايضاً قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام عن المريض يطاف عنه بالكعبة قال لا
ولكن يطاف به^٣

واما الثالث فيدل عليه ما رواه حرير بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال المريض المغلوب
والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف عنه^٤

وما رواه حبيب الخنعمي عن ابي عبدالله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يطاف عن
المبطون والكسير^٥

وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال الكسير يحمل فيطاف به والمبطون يرمى
ويطاف عنه ويصلى عنه^٦

وما رواه ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال الكسير يحمل فيرمى الجمار والمبطون يرمى عنه
ويصلى عنه^٧

ثم ان سيدنا الاستاذ دام ظله افاد أن المستفاد من بعض النصوص بالنسبة الى الكسير

(١) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٤) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٧) نفس المصدر، الحديث: ٧

لزوم الاطافه، فيطاف به كرواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال الكسير يحمل فيطاف به الحديث^١

والمستفاد من بعض آخر الاستنابة بان يطاف عنه كرواية الاخرى عن معاوية بن عمار انه روى عنه عليه السلام رخصة في الطواف والرمى عنهما فيقع التعارض بينهما وحيث ان الاحداث غير معلوم يدخل المقام في باب اشتباه الحجّة بلا حجة فلا بد من العمل بالعلم الاجمالي فيلزم التخيير على مسكله دام ظله والاحتياط على مسلك الغير. لكن يمكن ان يقال أن الحديث الاول ناظر الى كسير يمكنه ان يحمل، فيحمل فيطاف به، والثاني على عدم امكان ذلك ولعل كلمة «يحمل» في الرواية الاولى شاهد على ذلك وان أبيت عن ذلك فلا بد من العمل على ما افاده والله العالم هذا كله بالنسبة الى الطواف.

واما صلاة الطواف فيجرى فيها ما ذكرنا في الطواف فان قدر عليها يصلى بنفسه مباشرة والا فيصلى عنه كما في بعض الروايات المتقدمة كروايته معاوية بن عمار. أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان الروايتين واردتان في المبطن والحال أنّ المبطن يمكنه الصلاة وقد بينّ وظيفته فيمكنه الصلاة كبقية الصلوات وانما يجب عليه الاستنابة للنص واما غيره فان يمكنه بالمقدار الممكن فيأتي به لانها لا تسقط بحال فمقتضى الاحتياط بالجمع بين الاستنابة والاتيان بالمقدار الممكن.

لكن يمكن أن يقال ان في المبطن خصوصية في صلاة الطواف حيث انه لا يجوز له دخول مسجد الحرام فلعل الوجه في الاستنابة ذلك واما في غيره فبالنص الخاص بالنسبة الى صلاة الطواف فلا يحتاج الى الاتيان بنفسه. (فتأمل)

(١) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الطواف الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب الطواف الحديث: ٨

«صلاة الطواف»

وهي الواجب الثالث من واجبات عمرة التمتع وهي ركعتان يؤتى بهما عقب الطواف وصورتهما كصلاة الفجر ولكنه مخير في قرأتها بين الجهر والاخفات والاحوط أن يقف المصلي بنحو يكون المقام امامه والاحوط استحباباً اختيار الاقرب فالاقرب الى المقام واذا تعسر مراعاة كون المقام امامه من جهة الازدحام فليقف بنحو لا يخرج عن طرفي المقام ولا يتقدمه هذا في طواف الفريضة، اما في الطواف المستحب فيجوز الاتيان بصلاته في أى موضع من المسجد اختياراً. (١)

(١) قد افاد الماتن رحمه الله في المقام اموراً:

الاول: أن صلوة الطواف واجبة من واجبات عمرة التمتع والظاهر انه لا خلاف بين المسلمين وانه مستفاد من الروايات المتعددة في ابواب مختلفة منها ما رواه معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فرغت من طوافك فانت مقام ابراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجعله اماما وقرأ في الاولى منهما سورة التوحيد «قل هو الله احد» وفي الثانية «قل يا ايها الكافرون» ثم تشهد واحمد الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وسلم واساله ان يتقبل منك الحديث^١

الثاني: انها ركعتان كما عليه السيرة وقد صرح بهما في رواية معاوية بن عمار المتقدمة.
الثالث: أن المكلف مخير فيهما بين الجهر والاخفات كما هو مقتضى الاطلاق في رواية معاوية بن عمار وغيرها.

الرابع: ان مكانها خلف المقام ان امكن واستدل على ذلك بعدة من النصوص منها ما رواه معاوية بن عمار التقدم ذكره حيث بين عليه السلام انه يجعل المقام اماماً بالفتح أو الكسر وعلى هذا لا يجوز ان يصلى احد جانبيه واما الاية الشريفه^٢ حيث انه لا يلزم الاخذ

(١) الوسائل، الباب ٧١ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) بقره / ١٢٥

بظاهرة بل يمكن ان يقال انه لا يتيسر أو يتعذر فلا بد من التجوز بان يجعله اماماً أو يصلى فى احد جانبيه.

والحاصل لابد من أن ياتى بالصلاة قريبه ولا ينافى رواية ابن عمار بل مرسله صفوان بن يحيى عن حدث عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قال ليس لاحد ان يصلى ركعتى طواف الفريضة الا خلف المقام لقول الله عزوجل ﴿وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فان صليتها فى غيره فعليكم اعادة الصلاة^١

يفسر الآية بذلك وكذلك رواية ابى عبد الله الازارى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى فصلى ركعتى طواف الفريضة فى الحجر، قال يعيدهما خلف المقام لان الله تعالى يقول ﴿وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ عنى بذلك ركعتى طواف الفريضة^٢

ويدل على المدعى ايضاً ما رواه ابراهيم بن ابى محمود قال قلت للرضا عليه السلام اصلى ركعتى طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة او حيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حيث هو الساعة^٣

واما رواية حسين بن عثمان قال رأيت ابا الحسن موسى عليه السلام يصلى ركعتى طواف الفريضة بجيال المقام قريباً من ضلال المسجد^٤

فيدل على الجواز ولو بعيداً عن المقام، لكن يمكن ان يقال بان هذه الرواية دالة على فعل الامام عليه السلام وحيث ان الفعل مجمل فالقدر المتيقن منها جواز ذلك عند الزحام وان أبيت أن ذلك وقلت بالتعارض فالترجيح مع هذه الرواية للاحدثية، إلا ان يقال بان رواية ابراهيم بن ابى محمود دالة على ارتكاز تعيين خلف المقام وسئل عن مكانه انه حيث هو الساعة او كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامام عليه السلام قرره على ذلك.

نعم يمكن ان يقال ان خلف المقام لا ينافى البعد اذا صدق ذلك خصوصاً عند الزحام والله العالم.

(١) الوسائل، الباب ٧٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٧١ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٧٥ من ابواب الطواف الحديث: ٢

مسألة ٣٢٢: من ترك صلاة الطواف عالماً عامداً بطل حجه. (١)

الخامس: انه يجوز صلاة الطواف فى أى موضع شاء من المسجد اذا كان الطواف مستحباً والدليل عليه ما رواه اسحاق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال كان ابى يقول من طاف بهذا البيت اسبوعاً وصلى ركعتين فى أى جوانب المسجد شاء، كتب الله له ستة آلاف حسنة الحديث^١ فيجوز ذلك ولو اختياراً.

(١) الاصحاب اختلفوا فى بطلان الحج بترك الصلاة الطواف عمدًا وعدمه بل يجب عليه التدارك وبقية اعماله اللاحقة به صحيحة فلا تجب إعادة الحج.

قال صاحب الجواهر عليه السلام واما العامة ففى المسالك ان الاصحاب لم يتعرضوا لذكره والذى يقتضيه الاصل انه يجب عليه العود مع الامكان ومع التعذر يصليهما حيث امكن، وتردد فى ذلك اى الحكم الاخير صاحب المدارك حيث نقل عنه انه قال لا ريب فى ان مقتضى الاصل وجوب العود مع الامكان وانما الكلام فى الاكتفاء بصلاتهما حيث امكن مع التعذر أو بقائهما فى الذمة الى ان يحصل التمكن منهما فى محلها وكذا الاشكال فى صحة الافعال المتأخرة عنهما من صدق الاتيان بهما ومن عدم وقوعهما على الوجه المأمور به انتهى كلامه.

أقول: تارة نبحت على مقتضى القاعدة واخرى على مقتضى النص الوارد فى الجاهل فيقع البحث فى موضعين:

الموضع الاول: ان مقتضى القاعده هو البطلان لو قلنا بارتباطية افعال الحج اذ مع عدم اتيان بصلاة الطواف يبطل السعى ومع بطلان السعى يبطل الحج، فعليه الاعادة. واستدل على الارتباطية بامور:

الامر الاول: الاخبار البيانية الواردة فى كيفية الحج حيث قال فى آخر الحديث «أحرم ثم طاف وصلى أو ثم سعى» لكن استفادة ارتباطية من هذه العبارة مشكلٌ جداً بل المستفاد منها الترتيب بمقتضى كلمة «ثم» لكن لم نجد هذه العبارة فى رواية معاوية بن

(١) الوسائل، الباب ٧٣ من ابواب الطواف الحديث: ٢

عمار^١ فراجع.

و من الروايات الدالة على الترتيب ما ورد فى من نسى الطواف وشرع فى السعى ثم ذكر اثناء السعى انه نسى صلاة الطواف حيث امر عليه السلام بترك السعى واتيان الصلاة وبعد ذلك أتم السعى، لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فى رجل طاف طواف الفريضة ونسى الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم ذكر، قال يعلم ذلك المكان ثم يعود فيصلى الركعتين ثم يعود الى مكانه^٢

وما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل يطوف بالبيت ثم ينسى ان يصلى ركعتين حتى يسعى بين الصفا والمروة خمسة اشواط او اقل من ذلك قال ينصرف حتى يصلى الركعتين ثم يأتى مكانه الذى كان فيه فيتم سعيه^٣

الامر الثانى: ان صلاة الطواف مشروطة بوقوعها بعد الطواف على نحو لا يكون بينهما فصل فاذا لم تتعقبه الصلاة يفسد الطواف، الموجب لفساد الحج لاحظ ما رواه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ركعتى طواف الفريضة قال لا تؤخرها ساعة اذا طفت فصل^٤

الامر الثالث: انها جزء من اجزاء الطواف ومن المعلوم ان المركب ينتفى بالتفاء احد اجزائه فمقتضى القاعدة فساد الطواف الموجب لفساد الحج.

اما الموضوع الثانى: فقد استدل على الصحة أى صحة السعى عند ترك صلاة الطواف بما رواه عن سعيد الأعرج قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت أربعة أشواط وهي معتمرة ثم طمشت قال تتم طوافها فليس عليها غيره ومتعتها تامة فلها أن تطوف بين الصفا والمروة وذلك لأنها زادت على النصف وقد مضت متعتها ولتستأنف بعد الحج.^٥

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ٧٧ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) الوسائل، الباب ٧٦ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٥) الوسائل، الباب ٨٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣٢٣: تجب المبادرة الى الصلاة بعد الطواف بمعنى أن لا يفصل بين الطواف والصلاة عرفاً. (١)

لكنه حكم خاص في مورد مخصوص فلا يمكن التعدي عنه. واما الاستدلال بما رواه جميل بن دراج عن احدهما عليه السلام ان الجاهل في ترك الركعتين عند مقام ابراهيم بمنزلة الناسي^١ حيث ان الجاهل مطلق شامل للجاهل المقصر، والجاهل المقصر عامد فيشمل العامد، لكن الالتزام بذلك مشكلٌ جداً ولذا اذا كان الجاهل مقصر واتم صلاته في موضع القصر تكون صلاته صحيحة بخلاف العامد والحكم بالتساوي في جميع الموارد حتى يشمل ما نحن فيه مشكلٌ جداً، فالنتيجة عدم ثبوت الارتباطية واشتراط السبق واللحوق بالنسبة الى اجزاء الحج مشكلٌ جداً.

نعم لو لم يثبت ذلك مقتضى الاصل عدم الاشتراط فلاحظ. (١) واستدل على ذلك بعدة من النصوص منها رواه محمد بن مسلم قال سالت اباجعفر عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة وفرغ من طوافه حين غربت شمس قال وجبت عليه تلك الساعة الركعتان فليصلهما قبل المغرب^٢

وما رواه رفاعه قال سالت ابوعبدالله عليه السلام عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أيصلي الركعتين حين يفرغ من طوافه فقال نعم أما بلغك قول رسول الله ﷺ يا بني عبدالمطلب لا تمنعوا الناس من الصلاة بعد العصر فتمنعوهم من الطواف^٣

وما رواه معاوية بن عمار قال قال ابوعبدالله عليه السلام اذا فرغت من الطوافك فانت مقام ابراهيم فصل ركعتين الى ان قال وهاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره لك ان تصليهما في اى الساعات شئت عند الطلوع الشمس وعند غروبها ولا تؤخرها ساعة، تطوف وتفرغ فصلهما^٤ وما رواه منصور بن حازم^٥

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٧٦ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

واما رواية على بن يقطين قال سالت ابالحسن عليه السلام عن الذى يطوف بعد الغداة وبعد العصر وهو فى وقت الصلاة أيصلى الطواف نافلة كانت او فريضة قال لا^١ فمضافاً الى انه دال على عدم الجواز فى الزمان المذكور فى الحديث، معارض بما رواه اسحاق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال ما رايت الناس اخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام الا الصلاة بعد العصر وبعد الغداة فى طواف الفريضة^٢ الذى يكون احدث فيقدم، بل يمكن حمل رواية على بن يقطين على التقية لالتزام اهل الخلاف بذلك.

ثم ان هنا الروايات تدل على الاتيان بصلاة الطواف عند غروب الشمس أو طلوعها لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال سئل احدهما عليهما السلام عن الرجل يدخل مكة بعد الغداة او بعد العصر قال يطوف ويصلى الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس او عند احمرارها^٣ لكنها محمولة على التقية وان المستفاد من بعض الروايات انها كاذبة.

(١) الوسائل، الباب ٧٦ من ابواب الطواف الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

مسألة ٣٢٤: اذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد السعي اتى بها ولا تجب اعادة السعي بعدها وان كانت الاعادة احوط واذا ذكرها فى اثناء السعي قطعه وأتى بالصلاة فى المقام ثم رجع وأتم السعي حيثما قطع واذا ذكرها بعد خروجه من مكة لزمه الرجوع والاتيان بها فى محلها فان لم يتمكن من الرجوع أتى بها فى أى موضوع ذكرها فيه وحكم التارك لصلاة الطواف جهلا حكم الناسى ولا فرق فى الجاهل بين القاصر والمقصر. (١)

(١) قد تعرض الماتن رحمته فى هذه المسألة لفروع:

الفرع الاول: لو نسي صلاة الطواف وذكرها بعد السعي قبل ان يخرج من مكة اتى بهما ولا تجب اعادة السعي، واستدل على ذلك بعدة من النصوص منها ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سئل عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفاء والمروة ثم طاف طواف النساء ولم يصل لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالابطح قال يرجع الى المقام فيصلى ركعتين^١

وما رواه عبيد بن زرار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى ذكر وهو بالابطح يصلى اربعا قال يرجع فيصلى عند المقام اربعا^٢ وما رواه ابوالصباح الكنانى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يصلى الركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام فى طواف الحج والعمرة فقال ان كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام فان الله عزو جل يقول ﴿و اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى﴾ وان كان قد ارتحل فلا أمره ان يرجع^٣

وما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نسي الركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام فلم يذكر حتى ارتحل من مكة قال فليصلهما حيث ذكر، وان ذكرهما وهو فى

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٦

البلد فلا يبرح حتى يقضيهما^١
 الفرع الثاني: لو تذكر اثناء السعى قطعه وصلّى ثم اتى ما بقى من السعى كما فى رواية
 معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: فى رجل طاف طواف الفريضة ونسي
 الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم ذكر قال يعلم ذلك المكان ثم يعود فيصلّي
 الركعتين ثم يعود إلى مكانه.^٢
 وعن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن رجل يطوف بالبيت ثم ينسى أن
 يصلّي الركعتين حتى يسعى بين الصفا والمروة خمسة أشواط أو أقل من ذلك قال ينصرف
 حتى يصلّي الركعتين ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتم سعيه.^٣
 الفرع الثالث: ان يتذكر بعد الخروج من مكة وكون تذكره بمنى.
 أقول أن الروايات فى المقام متعارضة لاحظ ما رواه عمر بن البراء عن ابي عبد الله عليه السلام
 فيمن نسى ركعتي طواف الفريضة حتى اتى منى انه رخص له ان يصليهما بمنى^٤
 وما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام انه ساله عن رجل نسى ان يصلّي الركعتين
 ركعتي الفريضة عند مقام ابراهيم حتى اتى منى قال يصلهما بمنى^٥
 وما رواه هاشم بن المثنى قال نسيت ان اصلى الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهيت
 الى منى فرجعت الى مكة فصليتهما ثم عدت الى منى، فذكرنا ذلك لابي عبد الله عليه السلام
 فقال أفلا صلاهما حيث ما ذكر^٦
 وما رواه هشام بن المثنى وحنان قالوا طفنا بالبيت طواف النساء ونسينا الركعتين فلما صرنا
 بمنى ذكرناهما فأتينا ابا عبد الله عليه السلام فسألناه فقال صلها بمنى^٧
 و يعارضها ما رواه احمد بن عمر الحلال قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل نسى ان

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ١٨

(٢) الوسائل، الباب ٧٧ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٧) نفس المصدر، الحديث: ١٧

يصلى ركعتي طواف الفريضة فلم يذكر حتى اتى منى، قال يرجع الى مقام ابراهيم فيصليهما^١

حيث يدل على الرجوع الى مكة والاتيان بهما فيها، لكن السيد الخوئي رحمته الله افاد في المقام أنّ هذه الرواية تقييد بما رواه ابو بصير يعنى المرادى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى ان يصلى ركعتي طواف الفريضة خلف المقام وقد قال الله تعالى ﴿و اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى﴾ حتى ارتحل، قال ان كان ارتحل فاني لا اشق عليه ولا أمره ان يرجع ولكن يصلى حيث يذكر^٢ الدال على عدم وجوب الرجوع اذا كان فيه مشقة واما اذا لم يكن له ذلك فيجب، فهذا تنقلب النسبة من التباين الى العموم والخصوص المطلق إلا ان يقال ان رواية ابى بصير وان كانت مقيدة بالمشقة لكن مطلقة من حيث الارتحال الى أين، و رواية احمد بن عمر الحلال مقيدة بالخروج عن مكة والتذكر بمنى إلا أن يكون المراد بالارتحال هو الخروج لقصد الرجوع الى البلد لا المنى كما هو ليس ببعيد فالموضوع فى الروایتين متعدده فلا يمكن القول بالتقييد فلا بد من المراجعة الى مرجحية الأحداث.

الفرع الرابع: ان يرتحل عن مكة الى بلاده فبمقتضى رواية عمر بن يزيد عن ابى عبد الله عليه السلام فيمن نسى ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال ان كان قد مضى قليلا فليرجع فليصلهما او يأمر بعض الناس فليصلهما عنه^٣

التفصيل بين ما اذا كان التذكر قريباً من مكة فيجب عليه الرجوع اذا كان بحيث لا يكون عليه مشقة وإلا يأتي بهما فى مكانه، وبهذا البيان يقيد المطلقات الواردة فى المقام، ثم ان المستفاد من ذيل حديث عمر بن يزيد التخيير بين الرجوع والاستنابة اذا كان قريباً من مكة والمشهور لم يلتزموا بذلك بل افتوا بتعيين الرجوع.

لكن المحقق الخوئي رحمته الله افاد فى المقام أن كلمة «أو» فيهما محمولة على «واو» بمعنى انه من مضى وخرج قليلاً وكان متمكناً من الرجوع، يرجع وان لم يتمكن منه فليستتب وهذا النحو من الاستعمال شائع نظير ما اذا قيل اذا دخل الوقت توضاً أو يتيمم معناه اذا

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ١٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

مسألة ٣٢٥: اذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي، قضائها. (١)

دخل الوقت فان كان متمكناً فليتوضأ وإلا فليتميم لكنه خلاف الظاهر وحينئذ فان
نقطع بعدم التخيير نرفع اليد عنه وإلا فيمكن الالتزام به الا ان يقال بانها مطلقة من
حيث المشقة وعدمها فيقيد بحديث ابى بصير المتقدم ذكره، وبذلك يقيد الاستنابة التي
وردت في رواية محمد بن مسلم عن احمدها عليه السلام قال سألته عن رجل نسي ان يصلى
الركعتين قال يصلى عنه^١

الفرع الخامس: أن حكم الجاهل حكم الناس والدليل عليه ما رواه عن جميل بن دراج
عن أحدهما عليه السلام أن الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم بمنزلة الناسي.^٢
بل مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الجاهل المقصر والقاصر، فما افاده في المتن متين
جداً.

(١) والدليل عليه اطلاق ما رواه حفص بن البختري عن ابى عبد الله عليه السلام في الرجل يموت
وعليه الصلاة او صيام قال يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت فان كان اولى الناس به
امراً فقال لا الا الرجال^٣ ولما رواه محمد بن مسلم المتقدمة^٤
وعن عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من نسي أن يصلي ركعتي طواف
الفريضة حتى خرج من مكة فعليه أن يقضي أو يقضي عنه وليه أو رجل من
المسلمين.^٥

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب احكام شهر رمضان الحديث: ٥

(٤) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١٣

مسألة ٣٢٦: اذا كان فى قراءة المصلى لحن فإن لم يكن متمكناً من تصحيحها فلا اشكال فى اجتزائه بما يتمكن منه فى صلاة الطواف وغيرها واما اذا تمكن من التصحيح لزمه ذلك فإن اهمل حتى ضاق الوقت عن تصحيحها فالاحوط ان يأتى بصلاة الطواف حسب امكانه وان يصلبها جماعة ويستتيب لها ايضاً. (١)

(١) واما فى فرض عدم تمكنه من التصحيح فقد استدل على اجزاء الملحون بامور: منها نقل عدم الخلاف وفيه انه ليس باجماع ولو سلم فهو مدركى أو محتمل المدرك. و منها النصوص الواردة فى المقام وفى غيرها، لاحظ ما رواه مسعدة بن صدقة قال سمعت جعفر بن محمد رضي الله عنه يقول انك قد ترى من الحرم من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصيح وكذلك الاخرس فى القراءة فى الصلاة والتشهد وما اشبه ذلك فهذا بمنزلة العجم والحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح الحديث^١ وما رواه السكونى عن ابى عبدالله رضي الله عنه قال تلبية الاخرس وتشهده وقراءته القرآن فى الصلاة تحريك لسانه واشارته باصبعه^٢

وما رواه ابن فهد الحلبي فى عدة الداعى عنهم رضي الله عنهم ان سين بلال عند الله شين^٣ وفيه: أنّ الروايات كلها ضعاف واما الاستدلال على المدعى بقاعدة الميسور فى الصلاة وانها لاتسقط بحال، فمخدوش بأن مقتضى القاعدة الاكتفاء بمقدار الممكن لا كفاية الاجنبى عن المأموره فلا بد من القول بالاكتفاء بالمقدار الممكن من القراءة لا غيره كما هو ظاهر عبارة الماتن رضي الله عنه، ثم إن المكلف تارة يكون غير قادر على القراءة الصحيحة اصلاً ولو بالتعلم أو بالإلقاء واخرى يكون قادر على ذلك ولم يتمكن فعلاً.

اما الاول فافاد سيدنا الاستاذ دام ظله ان وجوب الحج عليه مع عدم التمكن محل اشكال لأنه غير قادر على الامتثال، لكنه لا يمكن الاعتماد عليه لانه يلزم عدم وجوبه

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) مستدرک الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب القراءة القرآن ولو فى غير الصلاة الحديث: ٣

على كثير من الاعاجم وهذا لا يمكن الالتزام به للقطع به، واما اذا كان متمكناً من ذلك أو يتمكنه الايتمام أو الاستنابة فالظاهر وجوب الحج عليه، اما الاول فبمقتضى القاعدة واما الثانى فهو ايضاً لا مانع منه لانه قادر على الصلاة ولو بالتسبيب والثالث فان قلنا بمشروعيت الجماعة فى صلاة الطواف فلا كلام فى تعيينه لان الواجب التخييرى يتعين عند عدم التمكّن عن الفرد الآخر وعلى فرض عدم المشروعيت فالظاهر الحاقه بالعاجز وغير المتمكّن من الصلاة فيجب عليه الاستنابة وحيث أن مشروعية الجماعة محل كلام، فلا بأس بالاشارة على بعض ما استدل عليه فى المقام، والعمدة اطلاق بعض الروايات فى الجماعة لاحظ مارواه عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال الصلاة فى جماعة تفضل على كل صلاة الفرد باربعة وعشرين درجة تكون خمسة وعشرين صلاة^١ وما رواه زرارة والفضيل قالا قلنا له الصلاة فى جماعة فريضة هى فقال الصلوات فريضة وليس الاجتماع بمفروض فى الصوات كلها ولكنها سنة من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له^٢ وغيرها من ابواب صلاة الجماعة (فتأمل)

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب صلاة الجماعة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

«السعي»

وهو الرابع من واجبات عمرة التمتع وهو ايضاً من الاركان فلو تركه عمداً بطل حجه سواء في ذلك العلم بالحكم والجهل به و يعتبر فيه قصد القرية ولا يعتبر فيه ستر العورة و لا الطهارة من الحدث أو الخبث والاولى رعاية الطهارة فيه. (١)

(١) لا كلام ولا اشكال نصاً وفتواً في ان السعي من الواجبات في عمرة التمتع كما نطقت به عدة من الروايات الواردة في ابواب مختلفة لاحظ الروايات البيانية والروايات الدالة على انه من الفرائض في العمرة والحج كما في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال السعي بين الصفا والمروة فريضة^١ وما رواه ايضاً عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع في رجل ترك السعي متعمداً قال عليه الحج من قابل.^٢ وما رواه ثانياً عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال: في رجل ترك السعي متعمداً قال لا حج له.^٣ مضافاً الى الروايات الدالة على ان التقدم بالمروة موجب لبطلان واعادة السعي وغيرها من الموارد.

واما اعتبار قصد القرية فهو واضح لانه من العبادات ويعتبر فيها قصد القرية بلا كلام. واما عدم اعتبار الطهارة من الخبث فلعدم الدليل عليه في شيء من الروايات على ما وقفنا عليه.

واما اعتبار الطهارة من الحدث فالروايات فيه متضاربة وان ادعى على عدمه التسالم بين الاصحاب، ففي رواية على بن جعفر عن اخيه قال سألته عن الرجل يصلح ان يقضى

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب السعي الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٧ من ابواب السعي الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

شيئا من المناسك وهو على غير وضوء قال لا يصلح الا على وضوء^١ اعتبار ذلك. لكن أورد عليه بان الظاهر منها اعتبارها في جميع المناسك وهذا لا يمكن التفوه به لعدم اعتبارها في جميع المناسك كالوقوف مثلاً والتخصيص يوجب تخصيص الاكثر المستهجن فلا حظ.

واما رواة الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض قال لا ان الله يقول ﴿ان الصفا والمروة من شعائر الله﴾^٢ فلا تدل على المدعى اذ القدر المتيقن منها اعتبار عدم كونه حائضاً وأن الحيض مانع عن السعي فلا يرتبط باعتبار الطهارة فيه، مضافاً الى ان التعليل الوارد في ذيله كاشف عن عدم اعتبارها اذ الوقوف بالعرفة أو المشعر ايضاً من شعائر الله ولم يعتبر فيهما الطهارة منه قطعاً فلا بد من الحمل على الافضلية، مضافاً الى معارضتها برواية معاوية بن عمار انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بين الصفا والمروة وحاضت بينهما قال تتم سعيها^٣ ومع مجهولية الأحدث يحمل على التخيير على ما تقدم في نظائره.

اللهم الا ان يقال بان رواية يحيى الازرق قال قلت لابي الحسن عليه السلام رجل سعى بين الصفا والمروة فسعى ثلاثة اشواط او اربعة ثم بال ثم اتم سعيه بغير وضوء فقال لا بأس ولو اتم مناسكه بوضوء لكان احب الى^٤ شاهد جمع على الحمل على الاستحباب فتكون قرينة على ان المراد بعدم الصلاح الوارد في رواية علي بن جعفر افضلية الوضوء، نعم في رواية ابن فضال قال قال ابو الحسن عليه السلام لا تطوف ولا تسعى الا بوضوء^٥ النهى عن السعي بغير وضوء فان قلنا بان رواية الازرق قرينة على ان المراد بالنهى هو النهى التنزيهي فهو وإلا فالمعارضة ثابتة والترجيح مع رواية ابن فضال، لانه يروى عن ابي الحسن الثالث عليه السلام فتكون أحدث، فيكون مقدماً اذا كان المراد من ابن فضال علي بن

(١) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب السعي الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسألة ٣٢٧: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدّمه على الطواف أو على صلته وجهت عليه الاعادة بعدهما وقد تقدم حكم من نسى الطواف وتذكره بعد سعيه. (١)

الحسن الفضال وان كان المراد حسن بن فضال، فالامر كذلك لانه من اصحاب الرضا عليه آلاف التحية والثناء فلولا التسالم فالاشتراط احوط كما افتي به ابن عقيل على ما نقل.

(١) تدل على التقدم المذكور مضافاً الى السيرة الجارية عليه من المسلمين عدة من النصوص لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين فرغ من طوافه وركعته قال ابدءوا بما بدأ الله عزوجل به من اتيان الصفا، ان الله عزوجل يقول ﴿ان الصفا والمروة من شعائر الله﴾ قال ابو عبد الله عليه السلام ثم أخرج الى الصفا من باب الذي خرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي يقابل الحجر الاسود حتى تقطع الوادي وعليك السكينة والوقار الحديث^١

واما لزوم الاعادة لو قدّمه عليه فبمقتضى القاعدة الاولى حيث أنّ نفس اشتراط التقدم موجبة لاعادته مضافاً الى رواية عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالسعي بين الصفا والمروة قال يرجع فيطوف بالبيت ثم يستأنف السعي قلت إن ذلك قد فاته قال عليه دم أ لا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك.^٢

وما رواه ايضاً عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا والمروة فيطوف بينهما.^٣

وما رواه عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل طاف بالكعبة ثم

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب السعي الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٦٣ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣٢٨: يعتبر في السعي النية بأن يأتي به عن العمرة ان كان في العمرة وعن الحج ان كان في الحج قاصداً به القرية الى الله تعالى. (١)
 مسألة ٣٢٩: يبدأ بالسعي من اول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك الى المروة وهذا يعد شوطاً واحداً ثم يبدأ من المروة راجعاً الى الصفا الى ان يصل اليه فيكون الاياب شوطاً آخر وهكذا يصنع الى أن يختم السعي بالشوط السابع في المروة والاحوط لزوماً اعتبار الموالاة بأن لا يكون فصل معتمد به بين الاشواط. (٢)

خرج فطاف بين الصفا والمروة فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبيت قال يرجع إلى البيت فيتم طوافه ثم يرجع إلى الصفا والمروة فيتم ما بقي قلت فإنه بدأ بالصفا والمروة قبل أن يبدأ بالبيت فقال يأتي البيت فيطوف به ثم يستأنف طوافه بين الصفا والمروة قلت فما فرق بين هذين قال لأن هذا قد دخل في شيء من الطواف وهذا لم يدخل في شيء منه.^١

(١) اما لزوم النية بمعنى قصد القرية فلأنه من العبادة ولا اشكال في اشتراطها بها واما لزوم التعيين، فلأن الصورة في العبادة اذا كانت مشتركة، فلا بد في تمييزها من التعيين بل في كل الموارد كذلك كالظهيرين فإن قوام التعدد بالتعيين وكل ما كان كذلك فلا بد من التعيين حتى يميز احدهما عن الآخر.

(٢) اما الابتداء بالصفا في السعي فتدل على ذلك عدة من النصوص، مضافاً الى ما عن الحدائق انه قول كافة من اهل العلم من الخاصة والعامة لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثم انهذر ما شيئاً وعليك السكينة والوقار حتى تاتي المنارة وهي طرف المسعى فاسع ملء فروجك وقل بسم الله والله اكبر وصلى الله على محمد وآله وقل اللهم اغفروا رحم واعف عما تعلم انك انت الاعز الاكرم حتى تبلغ المنارة الاخرى قال وكان المسعى اوسع مما هو اليوم ولكن الناس ضيقه ثم امش وعليك السكينة

(١) الوسائل، الباب ٦٣ من ابواب الطواف الحديث: ٣

والوقار فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم طف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة^١

واما اعتبار الموالات فانها الظاهر من الروايات الواردة فى الباب بل فى جميع المركبات ايضاً كذلك لكن مع ذلك كله ذهب بعض الاعلام كصاحب المستند (أى النراقى) الى عدم اعتبار ذلك واستدل على ذلك بجملة من النصوص منها ما رواه يحيى بن عبدالرحمن الازرق قال سألت ابالحسن عليه السلام عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا والمروة فيسعى ثلاثة اشواط او اربعة ثم يلقاه الصديق له فيدعوه الى الحاجة أو الى الطعام قال ان اجابه فلا بأس^٢

فأن الاستفادة منه جواز قطع السعى لاجل الحاجة ومنها ما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يدخل فى السعى بين الصفا والمروة فيدخل وقت الصلاة يخفف او يقطع ويصلى ثم يعود او ثبت كما هو على حاله حتى يفرغ قال لا بل يصلى ثم يعود او ليس عليهما مسجد^٣ وغيرها من الروايات.

وفيه ان هذه الموارد خاصة لاجل النص فلا يمكن تعدى عن الموارد وجريان الحكم الى المورد الاختيارى من دون ان يكون هذه العناوين صادقاً عليه فلاحظ.

واما الاستدلال باطلاق الروايات على عدم الموالات فلا يمكن أن يساعده، اذ الاطلاق مع وجود فهم العرفى على ذلك منصرف اليها فلا يشمل السعى الذى لا يتحقق فيه الموالات واما اطلاق عنوان حاجة فمنصرف الى الحاجة المتعارفة فاذا كانت موجبة لازيد من ذلك فلا، واما وجه احتياط الماتن عليه السلام فظهر مما ذكرنا فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب السعى الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب السعى الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب السعى الحديث: ١

مسألة ٣٣٠: لو بدأ بالمرورة قبل الصفا فإن كان في شوطه الاول الغاء وشرع من الصفاء وإن كان بعده الغي ما بيده على الاحوط واستأنف السعي من الاول.(١)

(١) قد قلنا سابقا بأنه يعتبر في السعي البدء من الصفا، فان عكس الامر وبدأ من المرورة فان كان في شوطه الاول الغاء وشرع من الصفا وهذا على طبق القاعدة أى الشرطية فان مقتضاه عدم الاعتناء بهذا السعي، واما اذا كان بعده فهل يجب عليه الالغاء و الشرع من اوله أو لا؟ بل يجتزى من الصفا ولا يحتاج الى اعادة السعي، فان اتى بالشوطين أو ثلاث اشواط أو اربعة، الغي جميع الاشواط ويبدء من الاول لاجل بطلان السعي والاشواط المأتمى بها، فيه خلاف وعن جماعة البطلان والاستيناف لاشتراط صحة السعي بالابتداء من الصفاء ولم يتحقق فلا يعتد ببقية الاشواط اللاحقة كما هو مقتضى رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال من بدأ بالمرورة قبل الصفا فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفا قبل المرورة اذ المراد بالطرح، طرح جميع الاشواط السابقة اذ الشوط الاول حيث انه خلاف المأمور به يكون باطلاً بالطبع فمتعلق «يعيد» اعادة جميع الاشواط المأتمى بها لا الشوط الاول فقط، لكن ربما يقال بان المراد طرح الشوط الاول فقط والاجتزاء بالاشواط اللاحقة المبتداء بالصفاً كما فى كلام صاحب الجواهر واستدل على ذلك بما رواه على الصائغ قال سئل ابو عبدالله عليه السلام وانا حاضر عن رجل بدأ بالمرورة قبل الصفا قال يعيد الا ترى انه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه ان يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله^٢ وما رواه على بن ابي حمزة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل بدأ بالمرورة قبل الصفا قال يعيد الا ترى انه لو بدأ بشماله قبل يمينه فى الوضوء اراد ان يعيد الوضوء^٣ بتقريب ان الامام عليه السلام شبه المقام بما لو غسل فى الوضوء اليسرى قبل يمينه فانه يكتفى بغسل اليسرى ولا يحتاج الى غسل اليمين بعد ما غسله بعد اليسرى ففي السعي يلغى

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب السعي الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٣٣١: لا يعتبر في السعي المشى راجلاً فيجوز السعي راكباً على حيوان أو على متن انسان أو غير ذلك ولكن يلزم على المكلف أن يكون ابتداء سعيه من الصفا واختتامه بالمروة. (١)

الشوط الاول فقط لأنه بدأ بالمرة واما الشوط الثاني فحيث انه سعى من الصفا يجتزى به فلا يحتاج الى الاعادة.

لكن هذا الكلام غير ظاهر الوجه، اما اولاً فإن الروايتان ضعيفتان، اما الاول فبالصائغ، الا ان يقال بان الرجل من رجال تفيسر على بن ابراهيم، واما الثاني فبالبطائني، مضافاً الى الاشكال في الدلالة.

اما الرواية الاولى فان الظاهر منها عكس ما افاده عليه السلام، لانه افاد روحى له الفداء انه يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله في الوضوء وفي السعي ايضاً كذلك مضافاً الى ان الظاهر من رواية معاوية بن عمار اشتراط الابتداء من الصفا بالنسبة الى جميع الاشواط السابقة واللاحقة خصوصاً الرواية الثانية من ابن عمار حيث قال عليه السلام في حديث قال وان بداء بالمروة فليطرح ما سعى ويبداء بالصفاء^١ فانه واضح الدلالة على ما ذكرنا وبما ذكر يظهر وجه احتياط الماتن بل اعترف صاحب الجواهر عليه السلام^٢ بظهور النصوص في ذلك.

(١) ما افاده الماتن عليه السلام مستفاد من النص لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يسعى بين الصفا والمروة راكباً قال لا بأس والمثنى افضل.^٣

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب السعي الحديث: ٢

(٢) جواهر الكلام جلد ١٩ صفحه ٤١٩

(٣) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب السعي الحديث: ٢

مسألة ٣٣٢: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه وايابه فيما بين الصفا والمروة من الطريق المتعارف فلا يجزى الذهاب أو الاياب من المسجد الحرام أو أى طريق آخر، نعم لا يعتبر أن يكون ذهابه وايابه بالخط المستقيم. (١)

مسألة ٣٣٣: يجب استقبال المروة عند الذهاب اليها كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة اليه فلو استدبر المروة عند الذهاب اليها أو استدبر الصفا عند الاياب من المروة لم يجزئه ذلك ولا بأس بالالتفات الى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب أو الاياب. (٢)

مسألة ٣٣٤: يجوز الجلوس على الصفا أو المروة للاستراحة والاحوط ترك الجلوس فيما بينهما. (٣)

(١) ما افاده مقتضى السيرة كما ان الظاهر من الدليل ايضاً كذلك، اذا استفاد منه كون السعي بين الصفا والمروة ومن المعلوم أنّ الامر باعث الى متعلقه على نحو المتعارف وحينئذ فلو مشى على خلاف المتعارف بان مشى منكسراً او مستديراً لا يصدق عليه السعي بين الجبلين، نعم لا يلزم ان يكون على نحو الخط المستقيم اذ مقتضى الاطلاق كفاية صدق المشى المتعارف والسعي بينهما كذلك، فلا يلزم ان يكون بنحو الخط المستقيم الهندسى فالميل الى جانب اليمين والشمال لا يضر كما يلزم أن يكون على المشى المتعارف لا المشى على البطن أو على اربع وامثال ذلك.

(٢) قد ظهر مما تقدم أنّ المشى لابد أن يكون على النحو المتعارف اذ مطلوب المولى لو كان امراً خارجياً وله كيفية متعارفة ينصرف المأمور به اليه، فخلافة لا يجزى ومع وجود هذا الانصراف لاوجه للتمسك بالاطلاق فلاحظ.

(٣) المشهور بين الاصحاب جواز الجلوس على المروة أو الصفا لما رواه الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة أيستريح؟ قال نعم ان شاء جلس على

الصفاء والمروة وبينهما فليجلس^١

وما رواه معاوية بن عمار فى حديث انه قال لابي عبدالله عليه السلام يجلس على الصفا والمروة؟

قال نعم^٢

واما الجلوس بينهما فقد يستفاد من رواية عبدالرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام

قال لا يجلس بين الصفا والمروة الا من جهد^٣.

وبما ذكرنا يظهر الوجه فى الاحتياط الذى ذكره فى المتن بل الظاهر من الدليل تعين

التفصيل.

(١) الوسائل، الباب ٢٠ من ابواب السعى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

«احكام السعى»

تقدم أنّ السعى من اركان الحج فلو تركه عمداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به الى زمان لا يمكنه التدارك قبل الوقوف بعرفات، بطل حجه ولزمته الاعداء من قابل والاحوط وجوباً الاتيان بالسعى والتقصير رجاء لاجل الخروج من الاحرام. (١)

(١) اما كونه من الاركان فقد تقدم الكلام فيه وقلنا بأن مقتضى النصوص بطلان الحج اذا تركه عمداً عالماً عامداً كرواية ابن عمار الاولى والثانية والثالثة، مع ان البطلان على مقتضى القاعدة لان المركب ينتفى بالتفاء احد اجزائه.

واما جاهلاً فالظاهر انه داخل في الترك العمدى اذ الجاهل يترك العمل عمداً لكن منشاء تركه هو الجهل، فلا تنافى بين كونه عن جهل أو عن علم، أما الناسى فسيأتى الكلام فيه بعد ان شاء الله.

واما بطلان الاحرام فان قلنا بأنه مرتبط بسائر الاعمال وان اعمال الحج ارتباطية فلا اشكال فى بطلانه واما اذا قلنا بأنه عمل مستقل كالوضوء فيحتاج الى مخرج ومحل، واما ما افاده فى المتن من أنه يسعى ويقصر حتى يخرج من الاحرام فمشكلٌ اذ مجرد السعى والتقصير كانا موجبين للخروج، لا دليل عليه اذ المفروض بطلان العمرة بترك السعى فعلى هذا القول لا بد من اتيان العمرة المفردة مستقلاً حتى يخرج من الاحرام لا مجرد السعى والتقصير.

لكن الذى يهون الخطب ان الاجزاء ارتباطية فيبطل الاحرام ببطلان السعى والعمرة وقد تقدم الكلام فيه.

مسألة ٣٣٥: لو ترك السعى نسياناً أتى به حيث ما ذكره وإن كان تذكره بعد فراغه من اعمال الحج فإن لم يتمكن منه مباشرة أو كان فيه حرج ومشقة لزمته الاستنابة ويصح حجه في كلتا صورتين. (١)

(١) فى المقام ثلاث احاديث:

الاول: ما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل نسى السعى بين الصفا والمروة قال يعيد السعى قلت فانه خرج قال يرجع فيعيد السعى ان هذا ليس كرمى الجمار ان الرمي سنة والسعى بين الصفا والمروة فريضة الحديث^١ فان المستفاد منه وجوب الاتيان مباشرة ولو خرج من مكة أو مسجد الحرام فانه يرجع ويسعى، لكن هذه الرواية مقيدة فى الواقع بالقدرة اذ الامر ظاهر فى النفسية والحمل على الشرطية خلاف الظاهر ومن المعلوم أنّ التكليف مشروط بالقدرة وعدم كونه حرجياً عقلاً وشرعاً فهذه الرواية مختصة بصورة الامكان من الاول الامر.

الثانى: ما رواه زيد الشحام عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل نسى ان يطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع الى اهله فقال يطاف عنه^٢ وهذه الرواية ضعيفة بمفضل بن صالح فانه لم يوثق.

الثالث: ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل نسى ان يطوف بين الصفا والمروة قال يطاف عنه^٣ ومقتضى هذه الرواية وجوب الاستنابة اعم من ان يكون قادراً على المباشرة أم لا، بل يكون حرجياً عليه فعلى هذا، مقتضى القاعدة تقييد رواية محمد بن مسلم، برواية معاوية بن عمار لأنها مختصة فى صورة القدرة و رواية محمد بن مسلم مطلقة من هذه الجهة وهذا الكلام لا يرتبط بانقلاب النسبة، لكن مع ذلك كله افاد المحقق النراقى فى المستند أنّ الوظيفة فى المقام هو التخيير بين الاتيان به مباشرة والاستنابة وافاد فى وجهه ان الظاهر من الخبرين هو الجواز لظهور الجملة الخبرية فى ذلك

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب السعى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٣٦: من لم يتمكن من السعى بنفسه ولو بحمله على متن انسان أو حيوان ونحو ذلك استتاب غيره فيسعى عنه ويصح حجه. (١)

قال عليه السلام (بعد الجمع بين الرويتين على طبق كلام المشهور): الجمع كما يمكن بما ذكر يمكن بالقول بجواز كل من الامرين بل هو ليس جمعاً حقيقياً بل مقتضى الروايات لورود الكل بالجملة الخبرية، وبعد الحمل على الجواز، لا تكون ادلة نفي العسر و الحرج معارضة لما مر ايضاً، الى آخر كلامه رفع مقامه^١

أقول حمل الرويتين على الجواز لاجل ورود الحكم على الجملة الخبرية خلاف الظاهر اذ المولى اذا كان فى مقام الانشاء يمكنه أن ينشاء الوجوب بالجملة الخبرية كما فى آية الحج، فالحمل على الجواز يحتاج الى الدليل المفقود فى المقام.

(١) قد تقدم فى باب الطواف أن له مراتب ثلاثة، من ان يطوف بنفسه ان تمكن وإلا يطاف به و إلا فيطاف عنه وحيث ان الاستفادة من الكتاب ﴿ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيراً فان الله شاكر عليم﴾^٢ والسنة، ان السعى يصدق عليه الطواف فما فيه، يجرى فى السعى ايضاً.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بانه لم يرد فى الادلة الشرعية ان السعى بين الحدين طواف كى يقال أنّ السعى بالحكومة طواف و وجود تنزيلي له فيترتب عليه احكامه.

لكن يمكن أن يقال إن الروايات الخاصة موجودة بالنسبة الى السعى ولا نحتاج الى عموم المنزل حتى يرد عليه ما افاده دام ظله لاحظ ما رواه الهيثم بن عروة قال حججت بامرأتى وكانت قد اعدت بضع عشرة سنة قال فلما كان فى الليل وضعتها فى شق محمل وحملتها انا بجانب المحمل والخادم بجانب الآخر قال فطفت بها طواف الفريضة وبين الصفا والمروة واعتددت به انا لنفسى ثم لقيت ابا عبد الله عليه السلام فوصفت له ما صنعت ف قال قد اجزاء عنك^٣

(١) مستند الشيعة جلد ١٢ صفحه ١٧٦

(٢) البقرة / ١٥٨

(٣) الوسائل، الباب ٥٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣٣٧: الاحوط أن لا يؤخر السعي عن الطواف وصلاته بمقدار يعتد به من غير ضرورة كشدة الحر أو التعب وان كان الاقوى جواز تأخيره الى الليل، نعم لا يجوز تأخيره الى الغد في حال الاختيار. (١)

وما رواه ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له انى حملت امرأتى ثم طفت بها وكانت مريضة وقلت له انى طفت بها بالبيت فى طواف الفريضة وبالصفا والمروة واحتسبت بذلك لنفسى فهل يجزئنى فقال نعم^١

وما رواه ثالثاً قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل كانت معه صاحبة لا تستطيع القيام على رجلها فحملها زوجها فى محل فطاف بها طواف الفريضة بالبيت وبالصفا والمروة أيجزه ذلك الطواف عن نفسه طوافه بها فقال إيها الله اذا^٢ هذا بالنسبة الى السعي به.

واما بالنسبة الى السعي عنه ما رواه محمد بن مسلم المتقدم ذكره^٣ بعد حمله على عدم التمكن بقرينة رواية ابن عمار المتقدمة.^٤

(١) قد تقدم أنه لا بد من تأخير السعي عن الطواف وأنه المستفاد من الروايات المتعددة واما مقدار التأخير فلمشهور بين الاصحاب جوازه الى الليل وعدم التأخير الى الغد وعن الشرايع تأخيره الى الغد فلا بد من المراجعة الى الروايات الواردة فى المقام حتى يتبين الحال.

فنقول أما الروايات فعلى طوائف، الاولى: ما يدل على جواز التأخير عند العذر فقط لاحظ ما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يقدم مكة وقد اشتر عليه الحر فيطوف بالكعبة ويؤخر السعي الى ان يبرد فقال لا بأس به وربما فعلته^٥ وما رواه محمد بن مسلم قال سألت احدهما عليه السلام عن رجل طاف بالبيت فاعبى أيؤخر

(١) الوسائل، الباب ٥٠ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٨ من ابواب السعي الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

(٥) الوسائل، الباب ٦٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

الطواف بين الصفا والمروة قال نعم^١
الطائفة الثانية: ما يدل على جوازه الى الليل لاحظ ما رواه ابن سنان عن ابى عبدالله
عليه السلام -الى أن قال- وقال وربما رأيت يوخر السعى الى الليل^٢
الطائفة الثالثة: ما يدل على النهى عنه الى الغد لاحظ ما رواه العلاء بن رزين قال سألته
عن رجل طاف بالبيت فاعى ايوخر الطواف بين الصفا والمروة الى غد قال لا^٣
أقول المستفاد من الطائفة الاولى جواز التأخير الى الليل ولو اختياراً، و الطائفة الثانية
تدل على الجواز فى صورة العى والمرض أو التعب، و الطائفة الثالثة تدل على عدم الجواز
الى غد فى صورة التعب والعى، وحيث أن يكون مفاد الروايات بعد الجمع بينها انه مع
وجود التعب والعى يجوز التأخير الى الليل واما الى الغد فلا ولو فى صورة التعب، فكيف
حال الاختيار، فالتقييد بالاختيار(فى كلام الماتن عليه السلام)، الذى يستفاد منه الجواز فى
صورة التعب فلم يعلم وجهه والله العالم، وحمل التعب على الداعى بحيث لا يكون موجباً
للتقييد مشكلاً*.

(١) الوسائل، الباب ٦٠ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، ذيل حديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٣٨: حكم الزيادة في السعي حكم الزيادة في الطواف فيبطل السعي اذا كانت الزيادة عن علم وعمد على ما تقدم في الطواف، نعم اذا كان جاهلاً بالحكم فالظاهر عدم بطلان السعي بالزيادة وان كانت الاعادة احوط. (١)

(١) اما الزيادة العمدية فهي موجبة للبطلان لاجل أنّ ما أتى به غير مأموره وما هو مأمور به لم يأت به فيكون البطلان على مقتضى القاعدة، مضافاً الى رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة اشواط فليسع على واحد وليطرح ثمانية وان طاف بين الصفاء والمروة ثمانية اشواط فليطرحها وليستأنف السعي الحديث^١

وما رواه عبدالله بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام قال الطواف المفروض اذا زدت عليه مثل الصلاة فاذا زدت عليها فعليك الاعادة وكذا السعي^٢

واما في صورة الجهل فالمستفاد من النصوص عدم البطلان لاحظ ما رواه هشام بن سالم قال سميت بين الصفا والمروة انا وعبيدالله بن راشد فقلت له تحفظ على فجعل يعد ذاهبا وجائيا شوطا واحدا فبلغ مثل ذلك فقلت له كيف تعد قال ذاهبا وجائيا شوطا واحدا فاتمنا اربعة عشر شوطا فذكرنا لابي عبدالله عليه السلام فقال قد زادوا على ما عليهم ليس عليهم شئ^٣

وما رواه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل سعى بين الصفا والمروة ثمانية اشواط ما عليه؟ فقال ان كان خطأ اطرح واحدا واعتد بسبعة^٤

وما رواه جميل بن دراج قال حججنا ونحن صرورة فسعينا بين الصفا والمروة اربعة عشر

(١) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب السعي الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٣٩: اذا زاد فى سعيه خطأ صح سعيه ولكن الزائد اذا كان شوطاً كاملاً يستحب له ان يضيف اليه ستة اشواط ليكون سعياً كاملاً غير سعيه الاول فيكون انتهاوه الى الصفا ولا بأس بالاتمام رجاء اذا كان الزائد اكثر من شوط واحد. (١)

شوطا فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس سبعة لك وسبعة تطرح^١ نعم اذا زاد فيه جهلاً تقصيراً فمقتضى القاعدة هو البطلان لاطلاق الدليل وعدم المقيد. (١) اما صحة السعى فى الفرض المذكور فمضافاً الى ادعاء التسالم فى المقام فلما رواه عبدالرحمن بن الحجاج المتقدم^٢ فان المستفاد منه الاعتداد بالسبع وطرح الواحد فى فرض الازدياد خطأ واما اضافة ستة اخرى على ذلك الفرض حتى صار اربعة عشر شوطاً فلما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام - فى حديث الطواف - قال وكذا اذا استيقن انه سعى ثمانية اضاف اليها ستاً^٣ وهذه الرواية على طريق الشيخ صحيحة وتدل على جواز ذلك.

واما رواية جميل بن دراج^٤ فيمكن أن يقال بأنّ المستفاد منها جواز الاحتساب وعدم مضرية هذه الزيادة واما جواز ذلك بعد تحقق ثمانية اشواط فغير ظاهر. نعم يدل على جواز ذلك رواية محمد بن مسلم، لكن يعارضه ما رواه عبدالرحمن وحيث انه أحدث يقدم فلا تصل النوبة الى القول بالاستحباب لان رواية عبدالرحمن دالة على وجوب الطرح و رواية محمد بن مسلم دالة على لزوم الاضافة إلا أن يقال بان لزوم الاضافة فى هذا الفرض خلاف اجماع المركب لانهم اما ان يقولون باستحباب الاضافة واما ان يقولون بالطرح فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب السعى الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

مسألة ٣٤٠: اذا نقص من اشواط السعى عامداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به ولم يمكنه تداركه الى زمان الوقوف بعرفات فسد حجه ولزمته الاعداد من قابل والاحوط وجوباً اتمام السعى رجاء والاتبان بالتقصير واما اذا كان النقص نسياناً فان كان شوطاً واحداً وجب عليه تداركه حيث ما تذكر ولو كان ذلك بعد الفراغ من اعمال الحج وتجب عليه الاستنابة لذلك اذا لم يتمكن بنفسه من التدارك أو تعسر عليه ذلك ولو لأجل أن تذكره كان بعده رجوعه الى بلده والاحوط حينئذ أن يأتي النائب بسعى كامل ينوي به فراغ ذمة المنوب عنه بالاتمام أو بالتمام واما اذا كان نسيانه أكثر من شوط واحد فالظاهر أن يأتي بسعى كامل ومع التعسر يستتنب لذلك. (١)

(١) فى المسألة جهات من البحث:

الاولى: أن ينقص من اشواط السعى عالماً عامداً أو جاهلاً، فمقتضى القاعدة بطلان السعى فيجب عليه التدارك اذ الاجتزاء بالسعى الناقص لا دليل على ذلك فلا بد من اتیان المأمور به أى الحج من قابل، اما ما افاده الماتن عليه السلام من الاحتياط باتيان السعى والتقصير رجاءً فلعله لاجل الخروج من الاحرام وقد تقدم الاشكال فيه صغرياً وكبرياً فلاحظ.

واما اذا كان النقص لاجل النسيان، فالمشهور بين الاعلام التفصيل بين تجاوز النصف وعدمه فان تجاوز وترك بعض الاشواط نسياناً كما اذا ترك شوطاً واحداً أو شوطين فذكره فيجوز له أن يتدارك ذلك حيثما ذكره ولو بعد الفراغ من الاعمال والمولات ليست بشرط فى المقام لاجل الاجماع المدعى على صحة السعى بالاتمام.

ولما رواه سعيد بن يسار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل متمتع سعى بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى انه قد فرغ منه وقلم اظافيره واحل ثم ذكر انه سعى ستة اشواط فقال لى يحفظ انه قد سعى ستة اشواط فان كان يحفظ انه قد سعى ستة اشواط فليعد وليتم شوطاً وليرق دماً فقلت دماً ماذا قال بقرة قال وان لم يكن حفظ

انه قد سعى ستة فليعد فليبتدى السعى حتى يكمل سبعة اشواط ثم ليرق دم بقرة^١ لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظلّه بان الاجماع يحتمل أن يكون مدركياً واما الرواية فحكم خاص وارد فى مورد خاص فلا يمكن التعدى عن مورده ولذا حكم بالبطلان فى غير صورة المفروضة فى الرواية وهى ترك شوط واحد، واما الاكثر عن ذلك فلا، واما اذا كان النقص قبل تجاوز النصف أى قبل شوط الرابع فمقتضى القاعدة البطلان لعدم الدليل على الاجزاء فى المقام فعليه الاستيناف واتيان السعى بكماله مباشرة إن قدر عليه و إلا فيسعى به و إلا فيستتیب، نعم يصح حجه لان ترك السعى كاملاً لا يوجب الفساد فكيف بمقدار منه.

ثم ان صاحب المستند رحمته الله خالف المشهور وذهب الى جواز الرجوع وسعى الباقي ولو تذكر قبل تجاوز النصف ونقص من السعى، أكثر من نصف واستدل لذلك برواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة اشواط فليسع على واحد وليطرح ثمانية وان طاف بين الصفا والمروة ثمانية اشواط فليطرحها وليستأنف السعى وان بدأ بالمروة فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء فان سعى الرجل اقل من سبعة اشواط ثم رجع الى اهله، فعليه ان يرجع فيسعى تمامه وليس عليه شئ وان كان لم يعلم ما نقص، فعليه ان يسعى سبعا وان كان قد اتى اهله أو قصر وقلم اظفاره فعليه دم بقرة روى^٢

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بان هذه الجملة ليست من الرواية بل هى قول الشيخ رحمته الله والدليل عليه قوله رحمته الله فى ذيل العبارة «روى» ثم ذكر رواية ابن يسار وذلك شاهد صدق على ما افيد وان اشتهه الامر على بعض الاعلام وحاسبوها جزء الرواية فلاحظ، ويؤيد ذلك عدم ذكر هذه الجملة فالمنتقى^٣ والوسائل^٤.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب السعى الحديث: ١

(٢) تهذيب الاحكام جلد ٥ صفحه ١٥٣ باب خروج الى الصفا الحديث: ٢٨

(٣) منتقى الجمان جلد ٣ صفحه ٢٧٩

(٤) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب السعى الحديث: ١

مسألة ٣٤١: اذا نقص شيئاً من السعى فى عمرة التمتع نسياناً فأحل
لاعتقاده الفراغ من السعى فالاحوط بل الاظهر لزوم التكفير عن ذلك
بقرة ويلزمه إتمام السعى على النحو الذى ذكرناه. (١)

(١) واستدل على ذلك برواية سعيد بن يسار^١ وما رواه عبد الله بن مسكان قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعة فذكر
بعد ما احل وواقع النساء انه انما طاف ستة اشواط قال عليه بقرة يذبحها ويطوف شوطا
آخر^٢

لكن الاخير ضعيف بمحمد بن سنان، ولا ينافهما ما فى رواية عبد الصمد بن البشير ايما
رجل ركب امرا بجهالة فلا شئ عليه^٣ لان التخصيص فى الاحكام الشرعية ليس بعزيز
وحمل بعض الاعلام كلتا الروايتين على الاستحباب لا نرى له وجهاً مع صراحة الرواية
وصحة السند فى الاولى، واما لزوم اتمام السعى فلما ذكرنا من انه مقتضى الاجماع
والنص، الذى تقدم ذكره.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب السعى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٣

«الشك في السعي»

لا اعتبار بالشك في عدد اشواط السعي بعد التقصير وذهب جمع من الفقهاء الى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعي وان كان الشك قبل التقصير ولكن الاحوط لزوم الاعتناء به حينئذ والاتبان بالمشكوك. (١).

(١) الشك في عدد الاشواط تارة يكون بعد التقصير واخرى يكون قبل ذلك. اما في الصورة الاولى فلا يعتنى بالشك لقاعدة الفراغ ولا ينافى ما ذكرناه حديث عن سعيد بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجلٌ متمتعٌ سعى بين الصفا و المروة ستة اشواطٍ ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنه قد فرغ منه و قلم أظفيره و أحلّ ثم ذكر أنه سعى ستة اشواطٍ فقال لي يحفظ أنه قد سعى ستة اشواطٍ فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة اشواطٍ فليعد و ليتم شوطاً و ليرق دمًا فقلت دم ما ذا قال بقرةٍ قال و إن لم يكن حفظ أنه قد سعى ستة اشواطٍ فليعد فليبتدئ السعي حتى يكمل سبعة اشواطٍ ثم ليرق دم بقرةٍ، لانه مسوق الى الشك في الاثناء لان قوله عليه السلام «و إن لم يكن حفظ أنه قد سعى ستة اشواطٍ فليعد» في قبال قوله عليه السلام «فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة اشواطٍ فليعد و ليتم شوطاً» ظاهر في كون المكلف اثناء السعي فلا يرتبط بالمقام وهو الفراغ منه.

اما الصورة الثانية فتارة يكون داخلاً في الغير فلا اشكال في جريان القاعدة والحكم بعدم الاعتناء لرواية زرارة، واخرى لا يكون داخلاً فيه وان خرج من المسعى وانصرف عن السعي ففي هذه الصورة نقل عن الميرزا عليه السلام عدم الاعتناء لانه بعد الخروج عن المسعى والانصراف عن السعي يتحقق الفراغ فتجرى القاعدة، لكن مقتضى رواية زرارة الخروج من شيء والدخول في الغير، شرط في صحة جريان القاعدة الا أن يقال بأن المراد من

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب السعي الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ١

مسألة ٣٤٢: اذا شك وهو على المروة فى ان شوطه الاخير كان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشكّه ويصح سعيه واذا كان هذا الشك اثناء الشوط بطل سعيه و وجب عليه الاستئناف.(١)

الغير مطلقة لا خصوص المترتب الشرعى لكن دون اثباته خرط القتاد، فان سعى ودخل فى التقصير فلا ريب فى جريانها والا فمشككاً، الا ان يقال بأن المدار فى الجريان وعدمه خروجه عن المحل بحيث فاتت الموالاة فان فاتت تجرى وإلا فلا.

(١) فى المسألة صورتان:

الصورة الاولى: ان يشك المكلف على المروة فى الزيادة بأنه لعل هو التاسع أو السابع فيصح سعيه لان الشك يرجع الى الشك فى الزيادة وقد تقدم أن مقتضى الاصل وحديث عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام فى رجل سعى بين الصفا والمروة ثمانية أشواط ما عليه فقال إن كان خطأ اطرح واحدا واعتد بسبعة.١ عدم الاعتناء بالشك والاصل عدم زيادة.

الصورة الثانية: ان يكون هذا الشك فى الاثناء فقط ادعى الاجماع على البطلان بل ادعى فى المدارك القطع به واستدل على ذلك بأن الشك يرجع الزيادة والنقيصة والمستفاد من بعض النصوص انه لا بد من أن يكون المكلف حافظاً للاعداد لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت فلم يدر أ ستة طاف أو سبعة طواف فريضة قال فليعد طوافه قيل إنه قد خرج وفاته ذلك قال ليس عليه شيء.٢ وغيره من الروايات الواردة فى باب، وطواف السعى ايضاً كما تقدم من بعض الاعلام وأنّ المستفاد من رواية عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعة طاف أم ثمانية فقال أما السبعة فقد استيقن وإنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين.٣ لزوم اليقين بالسبع اذ التعليل

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب السعى الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٣٣ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٣٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٣٤٣: حكم الشك في عدد الاشواط من السعي حكم الشك في عدد الاشواط من الطواف فاذا شك في عددها بطل سعيه. (١)

الواردة في هذه الرواية يشمل السعي.

لكن ناقش في ذلك سيدنا الاستاذ دام ظله بان السعي بين الحدين مباين مع الطواف ولزوم الحفظ في اعداد الاشواط في الطواف لا يستلزم ذلك في السعي ايضاً واما حديث سعيد بن يسار^١ المتقدم ذكره قد عرفت انه مخصوص بحفظ الستة ولا يشمل غيرها.

لكن يمكن ان يقال ان المفهوم عام يشمل ذلك فتأمل.

اللهم الا ان يقال انها مخصوصة بالستة وعلى هذا اصالة عدم الزيادة محكم كما في كلام سيدنا الاستاذ دام ظله فالاحتياط بالاتمام والاعادة لا يترك، واما الاستدلال على البطلان برواية معاوية بن عمار^٢ فقد تقدم ان الذيل ليس من كلام الامام عليه السلام فراجع ما ذكره صاحب المستند عليه السلام.

(١) قد تقدم الكلام انه اثبات ذلك بالروايات الواردة في الطواف، مشكل والقياس مع الفارق، نعم إن استفدنا من رواية سعيد بن يسار لزوم الحفظ مطلقاً يمكن ذلك والا فلا.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب السعي الحديث: ١

(٢) تهذيب الاحكام جلد ٥ صفحه ١٥٣ باب خروج الى الصفا الحديث: ٢٨

«التقصير»

وهو الواجب الخامس في عمرة التمتع ومعناه أخذ شيء من ظفر يده أو رجله أو شعر راسه أو لحيته أو شاربه ويعتبر فيه قصد القرية ولا يكفي التنف عن التقصير. (١)

(١) اما كون التقصير من الواجبات فقد تدل عليه جملة من النصوص:
لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث السعي قال ثم قصر من رأسك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلم اظفارك وابق منها لحيتك فاذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء يحل منه المحرم واحرمت منه^١
وما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول طواف المتمتع ان يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره فاذا فعل ذلك فقد احل^٢
وما رواه معاوية بن عمار ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال فاذا فرغت من سعيك وانت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه وليحتك وخذ من شاربك وقلم من اظفارك وابق منها لحجك فاذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء يحل منه المحرم واحرمت منه، فطف بالبيت تطوعاً ما شئت^٣
اما ما يتحقق به التقصير فالمستفاد من رواية معاوية بن عمار وجوب الجمع بين الامور المذكورة فيها، لكن نرفع اليد عن هذا الظهور برواية الفضلاء عن ابي عبدالله عليه السلام في محرم يقصر من بعض ولا يقصر من بعض قال ليجزيه^٤
فانها صريحة بجواز الاكتفاء ببعض دون بعض آخر واما عدم كفاية التنف فلعدم صدق عنوان التقصير الوارد في الروايات عليه واما اشتراط قصد القرية، فلأنه من اجزاء العمرة الواجبة المشروطة فيها قصد القرية.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب التقصير الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) الوسائل، الباب ٣ من ابواب التقصير الحديث: ١

مسألة ٣٤٤: يتعين التقصير في احلال عمرة التمتع ولا يجزى عنه حلق الرأس بل يحرم الحلق عليه واذا حلق لزمه التكفير عنه بشاة اذا كان عالماً عامداً بل مطلقاً على الاحوط. (١)

(١) المشهور بين الاعلام على ما نقل تعين التقصير على المتمتع وعدم جواز الحلق، واستدل على ذلك بما رواه معاوية بن عمار^١ وابن سنان^٢ والظاهر منهما هو تعين التقصير عليه فالقول بالتخيير كما عن الشيخ^٣ لا نعلم وجهه، نعم هو صحيح في الحج كما سيأتى انشاء الله تعالى و إن كان الحلق في الحج هو الاحوط كما يظهر مما ذكرنا انه يتعين عليه التقصير فلا يكفى الحلق لأنه غيره ومن المعلوم أنّ غير المأمور به لا يكون مصداقاً له فالقول بالاجزاء لا نعلم وجهه.

وأما الملبد والمعقوص فهل يلزم عليه التقصير أو مخير بينه وبين الحلق والمعروف بينهم كما في كلام سيدنا الاستاذ دام ظله انه لا فرق بينهما، وعن الشيخ^٤ تعين الحلق فلا بد من ملاحظة الروايات الواردة في ذلك منها ما رواه هشام بن سالم قال قال ابو عبدالله^٥ إذا عقص الرجل رأسه أو لبدته في الحج أو العمرة فقد وجب عليه الحلق^٦

فان مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الحج والعمرة متمتعا أو مفردا لكن هذا الاطلاق مقيد بما رواه عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله^٧ قال: إذا أحرمت فعقصت شعر رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج أفضل - وليس في المتعة إلا التقصير. ^٨ فانه قد صرح على تعين التقصير في المتعة.

واما رواية عيص قال سألت ابا عبدالله^٩ عن رجل عقص شعر رأسه وهو متمتع ثم قدم

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب التقصير الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحق والتقصير الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

مكة ففضى نسكه وحل عقاص رأسه فقصر وادهن واحل قال عليه دم شاة^١ فمجمل لاندرى أنّ المراد بقوله «ففضى نسكه» هل هو نسك الحج أو العمرة واما رواية هشام فمطلق (بالنسبة الى العمرة) قابل للتقييد وكفاه ما رواه معاوية بن عمار المتقدم ذكره. واما لزوم الكفارة فمقتضى رواية عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لرجل أعجمي أحرم في قميصه أخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل أي رجل ركب أمرا بجهالة فلا شيء عليه الحديث^٢. عدم لزومها اذا كان جاهلاً. واما رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام المتمتع أراد أن يقصر فحلق رأسه قال عليه دم يهريقه فإذا كان يوم النحر أمر موسى على رأسه حين يريد أن يخلق^٣. فضعيفة على كلا سنده لأن في اسناد الصدوق عليه السلام الى ابى بصير على بن ابى حمزة البطائنى . نعم بالحق ارتكب حراماً اذ ازالة الشعر حرام على المحرم لكن فى الفرض الجهل القصورى فمشكلٌ حرمتها. واما وجه الاحتياط فلعله من جهة ذهاب المشهور الى ثبوت الكفارة لرواية ابى بصير المتقدم.

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحق والتقصير الحديث: ٩

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٤ من ابواب التقصير الحديث: ٣

مسألة ٣٤٥: اذا جامع بعد السعي وقبل التقصير جاهلاً بالحكم فعليه كفارة بدنة على الاحوط. (١)

(١) كما هو المشهور بين الاصحاب واستدل على ذلك بما رواه عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إني لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي ولم أقصر قال عليك بدنة قال قلت: إني لما أردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها فقال رحمها الله كانت أفقه منك عليك بدنة وليس عليها شيء. ^١ فانه يدل على ثبوت الكفارة عند الجهل حيث قال عليه السلام «رحمها الله كانت أفقه منك» فانه ظاهر في أن الرجل كان جاهلاً وامرأته كانت عالمة بذلك فيدل على المطلوب.

لكن ربما يقال بان الحديث معارض بما رواه عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع وقع على امرأته ولم يقصر قال ينحر جزوراً وقد خشيت أن يكون قد ثلم حجه إن كان عالماً وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه. ^٢ فانه يدل على عدم الكفارة في فرض الجهل.

لكن اورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بان متن الرواية مختلفة فان الشيخ رحمته الله نقل هذا الخبر في موضع آخر بدل لفظ «لم يقصر» بقوله «لم يزر» وحمل الرواية على الخبرين مشكلاً لاتحاد المتن والسند فالتعدد بعيد فعلى هذا يكون الحديث خارجاً عما نحن فيه فيبقى حديث الحلبي خالياً عن المعارض.

أجاب عنه سيدنا الاستاذ أولاً بأن مجرد الاستبعاد لا يقتضى الحكم بالاتحاد الا ان يكون الشخص قاطعاً به وثانياً أنّ المتن مختلف فان المذكور في احد النقلين -عن متمتع وقع على اهله- في نقل آخر -متمتع وقع على امرأته (كما في الوسائل)- فالتعارض ثابت وحيث أنّ الأحدث غير معلوم فيسقط، فلا شئ على المكلف لعدم الدليل، بل ثبوت

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب التقصير الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الحديث: ٤

مسألة ٣٤٦: يحرم التقصير قبل الفراغ من السعى فلو فعله عالماً عامداً
لزمنه الكفارة. (٢)

مسألة ٣٤٧: لا تجب المبادرة الى التقصير بعد السعى فيجوز فعله فى أى
محل شاء سواء كان فى المسعى أو فى منزله أو غيرهما. (٢)

العمومات الدالة على أنّ «أما رجل ركب امرأً بجهالة فلا شئ عليه»
أقول أضف الى ما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله ان رواية معاوية بن عمار نقل من طريق
الصدوق عليه السلام وطريقه الى معاوية بن عمار متفاوت عن طريق الكليني والشيخ فلو قلنا
بعدم ثبوت الخبر من طريق الكليني والشيخ يكون خبر الصدوق عليه السلام خبراً مستقلاً لأجل
تعدد السند فيكون المعارضة باقية.

لكن ما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله فغير مقبول لما تقدم أنّ الأحدث فى المقام موجود
قطعاً، فيقع البحث فى المقام فى باب اشتباه الحجة بلا حجة فان قلنا بتنجز العلم
الاجمالى فلا بد من الاحتياط فى الاخذ وان قلنا بالتبعيض فى التنجز فمقتضى الاحتياط
لزوم الكفارة لذهاب المشهور الى ذلك.

(١) قد تقدم ان ازالة الشعر الحرام على المحرم وانه تجب عليه الكفارة لو ازاله عمدًا.
(٢) لعدم الدليل على ذلك فالاطلاق كاف فى المقام مضافاً الى ما رواه عمر بن يزيد
خصوصاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثم ائت منزلك فقصر من شعرك وحل لك كل شئ^١

مسألة ٣٤٨: اذا ترك التقصير عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والاحوط في حقه أن يتم الحج ويأتي بعمره مفردة احتياطاً والاحوط لزوماً إعادة الحج في السنة القادمة وتجديد الاحرام.(١)

(١) المشهور على ما نقل انه تبطل عمرته ويصير حجه مفرداً وعن ابن ادريس بطلان احرامه فلا بد أن يقصر ثم يتم حجه متمتعاً كما ان مقتضى القاعدة تقتضى ذلك لعدم وقوع التقصير في محله وعدم تحقق الاحرام واستدل على ما ذهب اليه المشهور بروايتين: الاولى: ما رواه بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتمتع اذا طاف وسعى ثم لبي بالحج قبل ان يقصر فليس له ان يقصر وليس له متعة^١ والثانية: ما رواه العلاء بن الفضيل قال سألته عن رجل متمتع طاف ثم اهل بالحج قبل ان يقصر قال بطلت متعته هي حجة مبتولة^٢

لكن الثانية ضعيفة بمحمد بن سنان، اما الرواية الاولى فقد يناقش بأنها لا تدل على الانقلاب، بل المستفاد منها بطلان متعته فيكون حاله حال من عجز نفسه اختياراً بحيث لا يتمكن من اتيان المتعة واما الانقلاب فلا.

أجاب عنه المحقق الخوئي رحمته الله بأن مورد السؤال في الحديث متعرض لامرين: الاول: حكم الاحرام قبل التقصير، والآخر: وظيفته بالنسبة الى اتيان اعمال الحج والامام عليه السلام لم يتعرض لحكم الاحرام وانه باطل أم لا؟ لكن امضاه حيث لم يأمره بالتقصير ولو كان الاحرام باطلاً، لم يكن مانع من التقصير فعدم الجواز كاشف عن امضاء احرامه، فطبعاً يثبت الامر الثاني أى انقلاب حجه من المتعة الى الافراد فيأتي بالعمره المفردة بعد الحج، ثم لو كان ظاهر الرواية هو الانقلاب لا مجال لجريان العلم الاجمالي والحكم باتيان حج الافراد مع الاتيان بالحج المتمتع في السنة القادمة فانقلاب تكليفه بحج الافراد، محكم، الا ان يقال ان ظهور الرواية في الانقلاب مشكوك فلا بد من العمل بالعلم الاجمالي من الاتيان بحج الافراد في هذه السنة والتمتع في السنة القادمة كما ذهب اليه صاحب المستند لكن

(١) الوسائل، الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٣٤٩: اذا ترك التقصير نسياناً فأحرم للحج صحت عمرته والاحوط استحباباً التكفير عن ذلك بشاة. (١)

لا من باب العلم الاجمالي بل من جهة انه لم يأت بالمأموريه عمداً والامر بفرضه كاف عن الامر الآخر، لكن ظاهر الدليل كما ذكرناه هو الانقلاب فلاحظ.

(١) اما صحة عمرته فتدل عليها جملة من النصوص لاحظ ما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل متمتع نسي ان يقصر حتى احرم بالحج قال يستغفر الله عزوجل^١

وما رواه عبدالرحمن بن الحجاج قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فدخل مكة فطاف وسعى ولبس ثيابه واحل ونسى ان يقصر حتى خرج الى عرفات قال لا بأس به يبنى على العمرة وطوافها وطواف الحج على اثره^٢

وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل اهل بالعمرة ونسى ان يقصر حتى دخل في الحج قال يستغفر الله ولا شئ عليه وقد تمت عمرته^٣
فالمستفاد من هذه الروايات صحة عمرته وانه لا يحتاج الى التقصير و أنّ احرامه صحيح اذ لولا ذلك كيف يصح طوافه بعد ذلك.

واما الكفارة فمدلول بعض الروايات المتقدمة، لزوم الاستغفار لا شئ عليه لكن مقتضى رواية عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل يتمتع فينسى أن يقصر حتى يهل بالحج فقال عليه دم يهريقه.^٤ وجوب اهراق الدم عليه فيقع التعارض بينهما وحيث ان حديث ابن حجاج أحدث يقدم، نعم الاحتياط حسن.

(١) الوسائل، الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

مسألة ٣٥٠: اذا قصر المحرم في عمرة التمتع حل له جميع ما كان يحرم عليه من جهة احرامه ما عدا الحلق، اما الحلق ففيه تفصيل وهو ان المكلف اذا اتى بعمرة التمتع في شهر شوال، جاز له الحلق الى مضي ثلاثين يوماً من يوم عيد الفطر واما بعده فالاحوط أن لا يحلق واذا حلق فالاحوط التكفير عنه بشاة اذا كان عن علم وعمد. (١)

(١) اما حلية جميع ما كان حراماً عليه حال الاحرام فلجملة من الروايات كرواية عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث السعي قال ثم قصر من رأسك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلم أظفارك وأبق منها لحجك فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم وأحرمت منه. ١
وما رواه عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول طواف المتمتع أن يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره فإذا فعل ذلك فقد أحل. ٢
وغيره.

واما الحلق فالمشهور بينهم جوازه بعده، نعم يستحب عليه التوفير، نعم قد يقال بالتفصيل المذكور في المتن واستدل على ذلك بما رواه معاوية بن عمار^٣ فانه قوله عليه السلام وابق منها لحجك ظاهر في عدم جواز الحلق لاجل الحج يوم منى، وما رواه جميل بن دراج انه سال ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع حلق راسه بمكة قال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان تعمد ذلك في اول شهور الحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء وان تعمد بعد الثلاثين يوماً التي يوفر فيها الشعر للحج فان عليه دما يهريقه^٤ فانه صريح في التفصيل والوجه في عدم الافتاء بذلك جزماً لعدم ذهاب المشهور الى ذلك مع انه بمراى ومنظر المشهور مع ذلك لم يلتزموا بذلك فالاحتياط بعدم جواز الحلق وثبوت الكفارة لو حلق، لا يخلو عن وجه.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب التقصير الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٤ من ابواب التقصير الحديث: ٥

مسألة ٣٥١: لا يجب طواف النساء في عمرة التمتع ولا بأس بالاتيان به رجاء وقد نقل شيخنا الشهيد (قده) وجوبه عن بعض العلماء. (١)

(١) اما عدم الوجوب، فاستدل على ذلك بما رواه صفوان بن يحيى قال سأله ابو حرث عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فطاف وسعى وقصر هل عليه طواف النساء؟ قال لا انما طواف النساء بعد الرجوع من منى^١

نعم يعارضه ما رواه سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه (قده) قال اذا حج الرجل فدخل مكة متمتعا فطاف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم (قده) وسعى بين الصفا والمروة وقصر فقد حل له كل شئ ما خلاء النساء لان عليه لتحلة النساء طوفا وصلاة^٢ لكن نوقش في السند والدلالة فان سليمان لم يوثق و وجوده في اسناد كامل الزيارات لا يوجب الوثاقة.

مضافاً الى النقاش في الدلالة فان الظاهر منها هو الحج لكن هذا الاشكال غير وارد لأن السائل فرض انه طاف وسعى وقصر ومن العلوم ان التقصير في مكة شاهد على كونه معتمراً واحتمال أن التقصير من الحاج ايضاً جائز وان كان محتملاً لكنه بعيد، فما افاده الشهيد (قده) من الوجوب لا يخلو عن وجه لولا جهة السند فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٨٢ من ابواب الطواف الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

«واجبات الحج»

تقدم أن واجبات الحج ثلاثة عشر ذكرناها مجملة واليك تفصيلها.

«الاحرام»

الاول: الاحرام وافضل اوقاته يوم التروية ويجوز التقديم عليه بثلاثة ايام ولاسيما بالنسبة الى الشيخ الكبير والمريض اذا خافا من الزحام فيحرمان ويخرجان قبل خروج الناس وتقدم جواز الخروج من مكة محرماً بالحج لضرورة بعد الفراغ من العمرة في أى وقت كان. (١)

(١) بالمشهور بين الاصحاب انه لا وقت لاحرام للحج، نعم لا بد أن يكون بعد اعمال عمرة التمتع فاذا فرغ من ذلك يجوز له الاحرام للحج و لو كان قبل ذى الحجة وعن التذكرة ان افضل اوقاته يوم التروية وادعى عليه الاجماع بل عن المسالك انه موضع وفاق بين المسلمين وعن ابى حمزة وجوبه يوم التروية لما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا كان يوم التروية ان شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك وادخل المسجد حافيا وعليك السكينة والوقار ثم صل ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام او فى الحجر ثم اقعد حتى تزول شمس فصل المكتوبة ثم قل فى دبر صلاتك كما قلت حين احرمت من الشجرة واحرم بالحج وعليك السكينة والوقار فاذا انتهيت الى فضاء دون الردم فلب فاذا انتهيت الى الردم واشرفت على الابطح فارفع صوتك بالتبليية حتى تأتى منى^١ وغيره^٢ فان تم الاجماع والقطع بعدم الوجوب فهو والا فمشكل^٣ الا أنّ المستفاد من رواية معاوية بن عمار وحماد بن عثمان عن عبيدالله الحلبي كليهما عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا يضرك بليل احرمت او نهار الا ان افضل ذلك عند زوال الشمس^٣ كما قيل جواز الاحرام ليلا،

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الابواب ٢ و٣ و١٥ من ابواب اقسام الحج

(٣) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب الاحرام الحديث: ١

مسألة ٣٥٢: كما لا يجوز للمعتمر احرام الحج قبل التقصير لا يجوز للحاج أن يحرم للعمرة المفردة قبل اتمام اعمال الحج، نعم لا مانع منه بعد اتمام النسك قبل طواف النساء. (١)

لكنها لا يرتبط باحرام الحج بل الرواية بقريظة روايات اللوارده فى الباب مربوطه باحرام العمرة لا الحج، فتأمل لان الروايات فى غير واحد منها مطلقة.

نعم فى رواية اسحاق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون شيخا كبيرا او مريضا يخاف ضغطا للناس وزحامهم يحرم بالحج ويخرج الى منى قبل يوم التروية قال نعم قلت يخرج الرجل الصحيح يلتمس مكانا ويتروح بذلك المكان قال لا قلت يعجل بيوم قال نعم قلت بيومين قال نعم قلت ثلاثة قال نعم قلت اكثر من ذلك قال لا جواز ذلك أى التقديم بثلاثة ايام للشيخ الكبير والمريض فيكون مقيداً للروايات الدالة على تعيين يوم التروية، هذا كله بالنسبة الى التقديم وأما تأخيره عن يوم التروية الى ليلة العرفة، فقد تقدم الكلام فى جواز اتيان العمرة الى زوال يوم عرفة فيجوز ذلك للمتمتع، فيجوز حينئذ جواز الاحرام للحج الى زوال يوم عرفة واما جواز خروجه من مكة محرماً بالحج لضرورة فقد تقدم الكلام فيه من المسألة ١٤٧ (الفرع الثالث) من المناسك فراجع.

(١) اما الاحرام للعمرة المفردة بعد العمرة التمتع وقبل الاتيان باحرام الحج فالمشهور عدم جواز ذلك لامور:

الاول: الاجماع بقسميه كما فى الجواهر وادعى فيه عدم الخلاف فيه، لكن حال الاجماع واضح خصوصاً اذا كان مدركياً.

الثانى: ما افاده المحقق الخوئى عليه السلام ان جميع الادلة التى قامت على الاحرام ظاهر فى انه يحدث الاحرام والإحداث متفرع على ان يكون الشخص محلاً واما اذا كان محرماً فلا يجوز له الاحرام الثانى، لكن هذا خارج عنه البحث لان الشخص بالتقصير صار محلاً والكلام فى احرام العمرة المفردة بعد التقصير وقبل احرام الحج.

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

الثالث: أنّ الامر لو كان جائزاً لشاع وذاع أو وقع مرة واحدة من اصحاب الائمة عليهم السلام ولم يرد في شئ من الروايات وقوع ذلك بل لم يسئل عن الائمة الهدى صلوات الله عليهم اجمعين وهذا كاشف عن ارتكاز المتشعبة على عدم الجواز لكن عدم السؤال لا يكون كاشفاً عن ذلك ولعله كانوا غافلين عن ذلك وغاية الامر انه استبعاد لا كاشف عن الارتكاز.

الرابع: الروايات الواردة في النهى عن الخروج عن مكة لاستلزام الاحرام للعمرة المفردة الى الخروج عن مكة والحال ان الروايات ناهية عن الخروج إلا لضرورة لاحظ ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له كيف اتمتع قال تأتي الوقت فتلبى الى ان قال وليس لك ان تخرج من مكة حتى تحج^١ كما ان الروايات الدالة على أنه محتبس بالحج وانه مرتحن به كذلك.

أقول: اما الروايات الناهية فهي تدل على حرمة الخروج تكليفاً والكلام في صحة الاحرام وضعاً واما الروايات الدالة على انه مرتحن بالحج وانه محتبس به فالظاهر منها اشتراط تعقب الحج بالعمرة وانه لا يصح إلا باتيانها وهذا غير ناظر الى عدم صحة الاحرام للمفرد، كما يمكن أن يقال ان المستفاد من كلمة «حتى يحج» في رواية زرارة عدم الخروج لاجل اتيان الحج وانها مشروطة بالحج لا الحكم التكليفي المحض فلاحظ.

وللمحقق الخوئي رحمته الله كلام في المقام: انه لو قلنا بجواز الخروج، لا يجوز الاحرام لاجل العمرة المفردة وذلك لما رواه عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من دخل مكة متمتعا في أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى يقضي الحج فإن عرضت له حاجة إلى عسفان أو إلى الطائف أو إلى ذات عرق خرج محرماً ودخل مليياً بالحج فلا يزال على إحرامه فإن رجع إلى مكة رجع محرماً ولم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس إلى منى على إحرامه وإن شاء وجهه ذلك إلى منى قلت فإن جهل فخرج إلى المدينة أو إلى نحوها بغير إحرام ثم رجع في إبان الحج في أشهر الحج يريد الحج فيدخلها محرماً أو بغير إحرام قال إن رجع في شهره دخل بغير إحرام وإن دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت فأبي

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ١

مسألة ٣٥٣: يتضيق وقت الاحرام فيما اذا استلزم تأخيره فوات الوقوف بعرفات يوم عرفة. (١)

مسألة ٣٥٤: يتحد احرام الحج واحرام العمرة في كيفيته و واجباته ومحرماته والاختلاف بينهما انما هو في النية فقط. (٢)

الإحرامين والمتعتين متعته الأولى أو الأخيرة قال الأخيرة هي عمرته وهي المحتبس بها التي وصلت بحجته قلت فما فرق بين المفردة وبين عمرة المتعة إذا دخل في أشهر الحج قال أحرم بالعمرة وهو ينوي العمرة ثم أحل منها ولم يكن عليه دم ولم يكن محتبساً بها لأنه لا يكون ينوي الحج.^١

بتقريب أن المستفاد منه عدم جواز الفصل بين عمرة التمتع والحج بعمرة أخرى إذ لو كانت جائزة لكانت الأولى عمرته والثانية مفردة فلا بد من القول باتصال عمرة التمتع بالحج.

أقول أنّ الظاهر من الرواية فرض السؤال عن العمرتين أوتيا بقصد عمرة التمتع والامام عليه السلام حكم بأنّ الأخيرة هي عمرته لا الأولى والكلام في جواز العمرة المفردة بعد الاتيان بعمرة التمتع وقبل الحج، فتأمل.

فما افاده المحقق النائيني من الجواز لا يخلو عن وجه والله العالم. واما جواز الاتيان بالعمرة المفردة بعد اعمال الحج وقبل طواف النساء فلأنه خارج عن الحج فلا يصدق عليه انه اتى قبل الاتيان بالحج.

(١) قد عرفت في ما سبق ان وقت احرام الحج يمتد الى يوم عرفة بل الى زوال عرفة بحيث يمكنه بعد ذلك، الوقوف بعرفة اختياراً فحيث يجب على المكلف المبادرة لأن لا يفوت وقته وقد تقدم في مسألة ١٥١ - أنّ المعيار في ضيق الوقت ماذا؟- فراجع هنا.

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٦

(٢) يدل على ذلك مضافاً الى كون الامر من المسلمات ما رواه معاوية بن عمار^١ وما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين اردت ان تحرم وخذ من شاربك ومن اظفارك وعانتك ان كان لك شعر وانتف ابطك واغتسل والبس ثوبيك ثم ائت المسجد الحرام فصل فيه ست ركعات قبل ان تحرم وتدعو الله وتساله العون وتقول اللهم انى اريد الحج فيسره لى وحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على وتقول احرم لك شعرى وبشرى ولحمى ودمى من النساء والثياب والطيب اريد بذلك وجهك والدار الآخرة وحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على ثم تلبى من المسجد الحرام كما لبيت حين احرمت وتقول لبيك بحجة تمامها وبلاغها عليك فان قدرت ان يكون رواحك الى منى زوال الشمس والا فمتى ما تيسر لك من يوم التروية.^٢

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الاحرام الحديث: ٢

مسألة: ٣٥٥: للمكلف أن يحرم للحج من مكة القديمة من أى موضع شاء ويستحب له الاحرام من المسجد الحرام عند مقام ابراهيم أو فى حجر اسماعيل. (١)

(١) اما لزوم كون الاحرام من مكة فقد ادعى عليه الاجماع مضافاً الى بعض النصوص كما رواه ابو احمد عمرو بن حريث الصيرفى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من أين اهل بالحج فقال ان شئت من رحلك وان شئت من الكعبة وان شئت من الطريق^١ اذا كان المراد من الطريق طريق مكة الى المسجد ومن الرحل هو الرحل الواقع بمكة واما اذا كان المراد الطريق الى عرفات وان خرج من مكة فلا يدل على المدعى بل على خلافه واما رواية اسحاق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المتمتع يحى فيقضى متمتعاً ثم تبدو له الحاجة فيخرج الى المدينة أو الى ذات عرق أو الى بعض المعادن قال يرجع الى مكة بعمرة ان كان فى غير الشهر الذى تمتع فيه لان لكل شهر عمرة وهو مرتحن بالحج قلت فانه دخل فى الشهر الذى خرج فيه قال كان ابى مجاوراً ههنا فخرج يتلقى بعض هولاء فلما رجع فبلغ ذات عرق أحرم من ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج^٢ فلا يعارضه لانه فرض فيه الاضطرار أو التقية فلا ينافى ما فى رواية الصيرفى المتقدمة وقد تقدم الكلام فيه فى المواقيت كما أنّ المراد بمكة هل هو مكة قديمة أو اعم منها ايضاً، قد تقدم الكلام فيه وقلنا بأن مكة موضوعة على نحو القضايا الحقيقية لا على الاصطلاحى بل حد وسط بين الحقيقية والخارجية فيشمل الدليل مكة المكرمة المستحدثة.

واما رواية معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا دخلت مكة وأنت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية وحد بيوت مكة التي كانت قبل اليوم عقبة المدنيين فإن الناس قد أحدثوا بمكة ما لم يكن فاقطع التلبية وعليك بالتكبير والتهليل والتحميد والثناء على الله عز وجل بما استطعت.^٣ فحكم خاص فى مورد خاص فاستفادة العموم

(١) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب المواقيت الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٨

(٣) الوسائل، الباب ٤٣ من ابواب الاحرام الحديث: ١

مسألة ٣٥٦: من ترك الاحرام نسياناً أو جهلاً منه بالحكم الى أن خرج من مكة ثم تذكر او علم بالحكم وجب عليه الرجوع الى مكة ولو من عرفات والاحرام منها فان لم يتمكن من الرجوع لضيق الوقت أو لعذرٍ آخر يحرم من الموضع الذى هو فيه وكذلك لو تذكر أو علم بالحكم بعد الوقوف بعرفات وان تمكن من العود الى مكة والاحرام منها ولو لم يتذكر ولم يعلم بالحكم الى أن فرغ من الحج صح حجه. (١)

منها مشكل، نعم هو احوط.

(١) قد تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة الامور:

الامر الاول: ان المكلف لو ترك الاحرام وخرج من مكة بلا احرام يلزم عليه الرجوع الى مكة والاحرام منه ولو وصل الى عرفات وهذا الامر على مقتضى القاعدة لأنه لو لم يأت المكلف بالمأمور به نسياناً أو جهلاً منه بالحكم ثم علم أو تذكر لا بد من الاتيان به ولو بالرجوع الى محل المأمور به ولو قلنا بان اللازم عليه الاحرام من مكة ولم يأت به فلا بد من الامتثال بالرجوع اليها والاحرام منها، نعم لو قلنا بأن المستفاد من حديث الصيرفى كفاية الطريق وأن المراد به، طريق مكة الى عرفات، يكون الاحرام من الطريق كاف فى المقصود ولكنه غير معلوم كما تقدم، هذا كله مع التمكن من الرجوع.

الامر الثانى: لو لم يتمكن من الرجوع افتى الماتن رحمته من انه يكفى الاحرام من الموضع الذى هو فيه واستدل على ذلك بما رواه عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه قال: سألته عن رجل نسي الإحرام بالحج فذكر وهو بعرفات ما حاله قال يقول اللهم على كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم فقد تم إحرامه فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه. ١

وفيه أولاً ان الرواية مختصة بالنسيان واسراء الحكم من النسيان الى جهل مشكل مع ان الامام عليه قد جعل النسيان مقابل الحكم وفى رواية الثانية عن علي بن جعفر عن أخيه

عنه قال: سألته عن رجل كان متمتعاً خرج إلى عرفات وجهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى بلده قال إذا قضى المناسك كلها فقد تم حجه^١ كما سيأتي. وكون النسيان، نوع من الجهل بل اشد ولذا يكون الرفع بالنسبة الى النسيان واقعياً وبالنسبة الى الجهل ظاهرياً وان الحكم الواقعي بالنسبة الى الجاهل باق فاذا كان العذر فى مورد الجهل ثابتاً يكون بالنسبة الى النسيان بطريق اولى.

فأورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أن ملاكات الاحكام ليست بايدنا فلا يمكن التعدى عن مورد النسيان الى الجهل مضافاً الى ان مورد الرواية التذکر بعرفات فاسراء الحكم الى من لم يصل الى عرفات وجواز الاحرام من الموضع الذى تذكر فيه ولو لم يكن بعرفات، لا يخلو عن غموض بل يمكن أن يقال ان مقتضى الاطلاق الحديث جواز الاحرام فى العرفات ولو مع التمكن من الرجوع كما استظهره سيدنا الاستاذ.

الامر الثالث: انه لو تذكر بعد الوقوف بعرفات كما لو تذكر بمشعر حكم الماتن عليه السلام بأن الامر كذلك أى يجوز له الاحرام من الموضع الذى هو فيه وان تمكن من الرجوع الى مكة فقد يقال بان الحكم بالصحة بعد اتيان جميع الاعمال يثبت الحكم بها فى الاثناء اذا علم به فيه بالاولوية التى ذكرنا، لكن قد ذكرنا ان اثبات الحكم بالاولوية متفرع على العلم بملاكات الاحكام ومن المعلوم انها ليست بايدنا ولذا افاد سيدنا الاستاذ دام ظله بأن مقتضى القاعدة هو البطلان لعدم انطباق المأتى به على المأمور به ولا دليل على الاجزاء.

الامر الرابع: لو تذكر بعد الفراغ من الاعمال فحكم بالصحة لما رواه على بن جعفر^٢ لكن الرواية موردها الجهل واما النسيان فلا يستفاد منها الحكم واسراء الحكم من الجهل الى النسيان ففيه ما تقدم من الاشكال والله العالم.

(١) الوسائل، الباب ٢٠ من ابواب المواقيت الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣٥٧: من ترك الاحرام عالماً عامداً لزمه التدارك فان لم يتمكن منه قبل الوقوف بعرفات فسد حجه ولزمته الاعادة من قابل. (١)

(١) اما كون ترك الاحرام وعدم الاتيان به عالماً عامداً حتى فات الوقت فوجوب الاعادة على مقتضى القاعدة اذ المركب ينتقى بانتفاء احد اجزائه، نعم فى كلام محقق النائينى شئى يوجب خلاف ذلك حيث قال لو تركه عمداً الى ان فات وقت الوقوف بطل حجه على اشكال فيما اذا ادرك اختيارى المشعر وحده أو مع اضطرارى عرفة. و وجه الاشكال السيد الحكيم رحمته الله بأن هذا الاشكال ناش من كفاية ادراك المشعر بوقوفه الاختيارى فى صحة الحج إما مطلقاً أو مع ادراك اضطرارى عرفة. ثم أورد عليه بان اختيارى عرفة ركن ويبطل الحج بفواته عمداً وان ادرك غيره من الوقوف الاضطرارى لعرفة والوقوف الاختيارى للمشعر وفى المقام كذلك.

لكن أجاب عنه المحقق خوئى رحمته الله بأنه لا دليل على لزوم الاحرام من زوال يوم عرفة حتى من لا يجب عليه الوقوف لعذر من الاعذار فيجوز له تأخير الاحرام الى أن يقف فى المشعر أو فى الموقف الاضطرارى بعرفة وحينئذ لا يجب الاحرام اذا الاحرام انما يجب لاجل الوقوف بعرفة فاذا فرضنا سقوط الوقوف بعرفة عند عدم تمكنه منه فلا يجب عليه الاحرام من الزوال، لكن يمكن أن يقال بأنه رحمته الله ناظر الى الروايات التى دلت على كفاية الوقوف الاضطرارى بعرفة لقوله رحمته الله من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج^١ وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله رحمته الله قال: من أدرك جمعا فقد أدرك الحج الحديث^٢. لكن الاول ضعيف والثانى وان كان صحيحاً لكن باطلاقه يشمل العامد كما اعترف به صاحب الجواهر^٣ وان تنظر فيه بأنه خلاف الاجماع، ثم قال: و التحقيق اعتبار قيد العذر مع ذلك بنسيان أو غيره.

(١) كنز العمال جلد ٣ صفحہ ١٣، الرقم ٢٦٤

(٢) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٣) جواهرالكلام جلد ١٩ صفحہ ٣٥

مسألة ٣٥٨: الاحوط أن لا يطوف المتمتع بعد احرام الحج قبل الخروج الى عرفات طوافاً مندوباً فلو طاف جدد التبية بعد الطواف على الاحوط. (١)

(١) المشهور بين الاصحاب كما فى بعض الكلمات منع الطواف بعد الاحرام بالحج وقبل الخروج من مكة كما عن الشيخ رحمته الله واستدل على ذلك بما رواه الحلبي قال سألته عن رجل اتى المسجد الحرام وقد ازمع بالحج أيطوف بالبيت قال نعم ما لم يحرم^١ وما رواه عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله رحمته الله قال: من دخل مكة متمتعا في أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى يقضي الحج فإن عرضت له حاجة إلى عسفان أو إلى الطائف أو إلى ذات عرق خرج محرماً ودخل ملبياً بالحج فلا يزال على إحرامه فإن رجع إلى مكة رجع محرماً ولم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس إلى منى على إحرامه وإن شاء وجهه ذلك إلى منى قلت فإن جهل فخرج إلى المدينة أو إلى نحوها بغير إحرام ثم رجع في إبان الحج في أشهر الحج يريد الحج فيدخلها محرماً أو بغير إحرام قال إن رجع في شهره دخل بغير إحرام وإن دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت فأبي الإحرامين والمتعتين تمتعه الأولى أو الأخيرة قال الأخيرة هي عمرته وهي المحتبس بها التي وصلت بحجته قلت فما فرق بين المفردة وبين عمرة المتعة إذا دخل في أشهر الحج قال أحرم بالعمرة وهو ينوي العمرة ثم أحل منها ولم يكن عليه دم ولم يكن محتبساً بها لأنه لا يكون ينوي الحج.^٢

لكن يعارضهما ما رواه اسحاق بن عمار قال سألت ابا الحسن رحمته الله عن المتمتع اذا كان شيخاً كبيراً أو امرأة تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن ياتي منى؟ فقال نعم من كان هكذا يجعل قال وسألته عن الرجل يحرم بالحج من مكة ثم يرى البيت خاليا فيطوف به قبل ان يخرج، عليه شئ؟ فقال لا الحديث^٣

ما رواه عبد الحميد بن سعيد عن ابى الحسن الاول رحمته الله قال سألته عن رجل أحرم يوم

(١) الوسائل، الباب ٨٣ من ابواب الطواف الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٦

(٣) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٧

التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد احرامه وهو لا يرى ان ذلك لا ينبغي
أينقض طوافه بالبيت احرامه فقال لا ولكن يمضى على احرامه^١
لكن حمل الحديث الحلبي على ان النفي راجع الى لزوم الشئ عليه فى كلام الراوى
فالمستفاد منه عدم تجديد التبية، واما الثانى أى حديث اسحاق فلا بأس به، لكن حيث
انه أحدث، يقدم على رواية الحلبي وحديث عبد الحميد وان كان ضعيفاً، لكن يؤيد رواية
اسحاق، فالاقوى عدم الجواز.
أما لزوم التلبية عليه فالظاهر انه لا دليل عليه وذهاب المشهور، لو ثبت كاف فى
الاحتياط.

(١) الوسائل، الباب ٨٣ من ابواب الطواف الحديث: ٦

«الوقوف بعرفات»

الثانى من الواجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القرية والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلاً أو ساكناً أو متحركاً. (١)

مسألة ٣٥٩: حد عرفات من بطن عرفة وثوية ونمرة الى ذى المجاز ومن المأزمين الى اقصى الموقف وهذه حدود عرفات وخارجة عن الموقف. (٢)

(١) لا اشكال فى اصل وجوب وان الوقوف بعرفات من الواجبات فى حج التمتع والروايات الواردة فى المقام، كثيرة كالروايات البيانية فى كيفية حج النبى الاكرم صلوات الله وسلامه عليه وآله ومقتضى اطلاق عنوان الوقوف جوازه جالساً أو قائماً أو راكباً أو نائماً وبجميع الانواع التى يصدق عليه الوقوف، اذ الوقوف هو الكون فى مكان بل يدل على الجواز راكباً ما رواه حماد بن عيسى قال رأيت ابا عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام بالموقف على بغلة رافعا يده الى السماء عن يسار والى الموسم حتى انصرف وكان فى موقف النبى صلى الله عليه وآله وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوذ ساعة بعد ساعة بسبابته^١

(٢) اما حد العرفات فلمستفاد من رواية معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال وحد عرفة من بطن عرنة وثوية ونمرة الى ذى المجاز وخلف الجبل موقف^٢ وابى بصير يعنى ليث ابن البخترى قال قال ابو عبدالله عليه السلام حد عرفات من المأزمين الى اقصى الموقف^٣

وما رواه جميعاً عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال وحد عرفات من المأزمين الى اقصى الموقف^٤

(١) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

مسألة ٣٦٠: الظاهر أن الجبل موقف ولكن يكره الوقوف عليه ويستحب الوقوف في السفح من ميسرة الجبل. (١)

(١) اما كون الجبل موقفاً فيدل عليه ما رواه اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب اليك ام على الارض فقال على الارض اذا السمتمتاد منه كون فوق الجبل من الموقف، غاية الامر يكون الارض أحب عنده عليه السلام فلا ينافى الجواز، أما كراهة الوقوف عليه فقال السيد الحكيم عليه السلام انه نص عليه غير واحد كما نقل عن الشرايع والقواعد ثم قال وقد يستفاد مما تضمن تخصيص الوقوف حال الضرورة لاحظ ما رواه سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا كثرت الناس بمنى وضائق عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون الى وادي محسر قلت فاذا كثروا يجمع وضائق عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون الى المأزمين قلت فاذا كانوا بالموقف وكثروا وضائق عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون الى الجبل وقف في ميسرة الجبل فان رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بعرفات فجعل الناس يبتدون أخفاف ناقتهم يقفون الى جانبها فنهاها رسول الله صلى الله عليه وآله ففعلوا مثل ذلك فقال ايها الناس انه ليس موضع اخفاف ناقتي بالموقف ولكن هذا كله موقف وشاره بيده الى الموقف وقال هذا كله موقف فتفرق الناس وفعل مثل ذلك بالمزدلفة الحديث^٢

بتقريب ان المستفاد منه ان الجبل موقف حال الضيق ففي حال الاختيار لا يكون موقفاً. أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً أنّ مورد السؤال بيان الوظيفة عند الزحام لا أنه علق الحكم على ذلك وثانياً انه معارض بما رواه اسحاق بن عمار المتقدم والترجيح بالأحدثية مع رواية اسحاق فيجوز بلاشبهة.

أقول ان الظاهر رواية سماعة ان الجبل موقف عند الزحام فمفهومه عدمه عند عدمه ولذلك أفتى ابن ادريس بعدم الجواز فوق الجبل إلا حال الضيق وكذلك ابن براج كما نقله المجلسي عليه السلام ويمكن توجيهه كلام العلمين بان مقتضى رواية اسحاق جواز الوقوف فوق

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٤

مسألة ٣٦١: يعتبر في الوقوف أن يكون عن اختيار فلو نام أو غشى عليه هناك في جميع الوقت لم يتحقق منه الوقوف. (١)

الجبل مطلقاً ومقتضى رواية سماعة جواز ذلك عند الضيق فيحمل الاطلاق على المقيد فالنتيجة جواز ذلك عند الضيق، ولكن يمكن ان يقال بان مقتضى المفهوم في رواية سماعة عدم الجواز واطلاق رواية اسحاق يكون قرينة على الجواز على كراهية، فافهم واغتنم.

فالجواب منحصر بالثاني فلاحظ.

اما استحباب الوقوف سفح الجبل فقد استدل على ذلك بما رواه مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال عرفات كلها موقف وأفضل الموقف سفح الجبل الى ان قال واسفل عن الهضاب وابق الاراك^١ لكنه ضعيف بسهل.

واما رواية معاوية بن عمار فالمستفاد منه كون الموقف مسيرة الجبل لا سفح الجبل قال غواص بحار الانوار الاثمة الهدى المحقق المجلسي عليه السلام ان المراد بمسيرة الجبل مسيرته بالاضافة الى القادم من مكة كما ذكره الاصحاب.

(١) اما اعتبار ذلك في الوقوف لأجل اشتراط النية في الوقوف و من المعلوم أنّ المكلف لو نام أو غشى عليه تفوت عنه النية فلا يجزى، لكن استدل على ذلك المحقق الخوئي عليه السلام بأنه قد ثبت في باب التعبدى والتوصلى من الاصول أنّ الواجب على المكلف هي الحصاة الاختيارية فلا بد من صدوره عن اختيار كى يصح استناد الفعل اليه ولو كان توصلياً فلو وقف تمام الوقت غافلاً أو نام أو غشى عليه فلم يتحقق منه الوقوف الواجب عليه واما لو نام في بعض الوقت أو غشى عليه في بعضه يصح، لأن الركن منه هو المسمى فلا يبطل حجه لدركه الركن، لكن مقتضى السيرة عدم المضرة بالنسبة ببعض الاوقات فانها جارية على المكلف، ينام في العرفات أو كان مشتغلاً بامور موجب للغفلة عن الوقوف فكما أنّ اشتراط النية في الصوم غير منافية مع القصد كذلك الوقوف فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٢

قال صاحب الحدائق -قال الشيخ في المبسوط- المواضع التي يجب ان يكون الانسان فيها مفيقاً حتى تجزى عنه اربعة، الإحرام والوقوف بالموقنين والطواف والسعى وصلاة الطواف وحكمها حكم الاربعة سواء، وكذلك طواف النساء، وكذلك حكم النوم سواء والاولى أن نقول يصح منه الوقوف بالموقنين وان كان نائماً لان القرض الكون فيه، لا الذكر.

وقال ابن ادريس بعد نقل ذلك عنه هذا غير واضح ولا بد من نية الوقوف بغير خلاف والاجماع عليه الا انه قال في نهايته: ومن حضر المناسك كلها، ورتبها في موضعها، إلا أنه كان سكران، فلا حج له وكان عليه الحج من قابل وهذا هو الواضح الصحيح الذي تقتضيه الاصول، قال والاولى عندي انه لا يصح منه شئ من العبادات اذا كان مجنوناً انتهى.

قال العلامة في المختلف بعد نقل القولين: واعلم ان الشيخ شرط العقل في المواضع التي يفوت الحج بتركها -الى ان قال- المواضع التي يجب ان يكون الانسان فيها مفيقاً حتى يجزئه اربعة يشير بذلك الى اجزاء الحج وحينئذ يتم كلامه.

واما الوقوف للنائم فنقول اذا ابتداء الوقوف بالنية اجزأه الكون وان كان نائماً ولا يجب استمرار الانتباه في جميع الوقت فإن قصد الشيخ وابن ادريس ذلك فقد اصابا واتفقا وان قصد الشيخ تسويغ ابتداء الوقوف للنائم من غير نية، أو قصد ابن ادريس استمرار الانتباه، منعنا ما قصدا انتهى.

مسألة ٣٦٢: الاحوط للمختار أن يقف في عرفات من اول ظهر التاسع من ذى الحجة الى الغروب والاطهر جواز تأخيره الى بعد الظهر بساعة تقريباً والوقوف في تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلف بتركه الا انه ليس من الاركان بمعنى أن من ترك الوقوف في مقدار من هذا الوقت لا يفسد حجه، نعم لو ترك الوقوف رأساً باختياره فسد حجه فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة. (١)

(١) البحث في هذه المسألة تارة يقع من حيث مبدأ الوقوف واخرى في منتهاه: اما الاول: فالمستفاد من الكلمات أنّ فيه ثلاثة أقوال: الاول: وجوبه من اول الزوال، قال صاحب الجواهر قد صرح غير واحد بل في المدارك نسبتته الى الاصحاب بأن وقتها (أى النية) عند تحقق الزوال لانه اول وقت الوقوف الواجب انتهى.

الثانى: الاكتفاء بالمسمى، نقل عن السرائر الالتزام به ونصب ذلك الى التذكرة والمنتهى لكن قال رحمته الله في التذكرة اول وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة عند علمائنا أجمع، وقال الحلبي رحمته الله فى السرائر الصحيح أن وقتها من الزوال الى غروب الشمس من يوم عرفة، انتهى، فيما نسب اليهما غير صحيح على الظاهر.

الثالث: الاستيعاب العرفى من الزوال الى الغروب كما هو ظاهر كلام صاحب الحدائق فلا بد من ملاحظة الاخبار حتى يتبين الحق ومن تلك النصوص ما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال انما تعجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فانه يوم دعاء ومسألة ثم تأتى الموقف وعليك السكينة والوقار فالحمد لله وحله ومجده الى آخر الحديث^١

ومنها ما رواه ايضاً عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباءك بنمرة ونمرة هى بطن عرنة دون الموقف ودون عرفة فاذا ازلت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر باذان واحد واقامتين فانما تعجل العصر وتجمع بينهما لتفرغ

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

نفسك للدعاء فانه يوم دعاء ومسألة^١ وغيرهما من الروايات الواردة فلاحظ^٢
 منها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام بالمدينة عشر
 سنين لم يحج -الى ان قال- فلما زالت الشمس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه قريش وقد
 اغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس وامرهم ونهاهم ثم صلى الظهر
 والعصر باذان واحد واقامتين ثم مضى الى الموقف فوقف به فجعل الناس يبتدرون
 اخفاف ناقتة الحديث^٣

المستفاد من هذه الروايات جواز التأخير بالمقدار المذكور فيها، فالقول باشتراط النية من
 اول الزوال لا دليل عليه، هذا كله من حيث المبدأ.

اما الثانى أى من حيث المنتهاه فافاد الماتن عليه السلام بأن منتهاه هو الغروب لكن لا يعلم ان
 المراد هو استتار القرص أو ذهاب الحمرة المشرقية وعلى كل حال، السمفاد من حديث
 يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام متى نفيض من عرفات فقال اذا ذهبت
 الحمرة من ههنا واثار بيده الى المشرق والى مطلع الشمس^٤ ذهاب الحمرة المشرقية
 لكن ربما يقال ان المدار هو الغروب لاجل ما رواه معاوية بن عمار قال قال ابو عبدالله
عليه السلام ان المشركين كانوا يفيضون قبل ان تغيب الشمس فخالفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وافاض
 بعد غروب الشهر^٥

وما رواه محمد بن قيس^٦، لكن الغروب مفهومه مطلق من حيث الاستتار وزوال الحمرة
 ورواية يونس^٧ يقيده الا ان يقال ان زوال الحمرة ملازم باستتار القرص فلاحظ.

واما ان ترك الوقوف ولو بساعة حرام وموجب للإثم فعلى مقتضى القاعدة لانه واجب
 وتركه موجب للإثم، ولكن ذلك لا يوجب البطلان لان الموجب، ترك كل الزمان لا

(١) الوسائل، الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٢) الروايات الواردة فى باب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث ٤ و ٢٤ و ٣٥

(٣) الوسائل، الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٤

(٤) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

(٦) الوسائل، الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٧

(٧) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٢

مقدار منه، لان الركن هو الوقوف فى الجملة لا كله فمن ادرك مقداراً من الوقوف فقد ادرك الحج كما يستفاد من رواية مسمع بن عبد الملك عن ابى عبد الله عليه السلام فى رجل افاض من عرفات قبل غروب الشمس قال ان كان جاهلاً فلا شى عليه وان كان متعمداً فعليه بدنة^١

بتقريب ان المستفاد منها ان المكلف اذا ترك الوقوف ولو عمداً لم يبطل حجه بل عليه البدنة فتدل على كفاية الوقوف فى الجملة لا على نحو الاستيعاب، مضافاً الى الامر كانه امر متسالم عليه ولولا ذلك يشكل إتمام الامر برواية مسمع، اذا وقف مقدار نصف من الزوال ثم افاض، لانه لم يصدق عليه عنوان الافاضة قبل الغروب فالمدار فيها صدق عنوان الافاضة قبل الغروب واما أن الوقوف ركن فى الجملة وتركه يبطل الحج فعن العلامة انه قول علمائنا ويمكن الاستدلال عليه بما يدل على جواز اتيان العمرة الى الزوال ومن المعلوم ان اتيان العمرة ثم الذهاب الى العرفات موجب للاشتغال بساعتين أو اكثر واطلاق ذلك يقتضى كفاية ادراك الوقوف فى الجملة بل يمكن الاستدلال على ذلك برواية الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله فى الموقف ارتفعوا عن بطن عرنة وقال اصحاب الاراك لا حج لهم^٢.

وابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا وقفت بعرفات فادن من الهضاب والهضاب هى الجبال فان النبى صلى الله عليه وآله قال ان اصحاب الاراك لا حج لهم يعنى الذين يقفون عند الاراك^٣ بأن «اصحاب الاراك» اصحاب لا حج لهم فان كان الوقوف بغير عرفة موجب للبطلان، فعدمه مطلقاً بالطريق الاولى.

واما رواية ابن فضال عن بعض اصحابنا عن ابى عبد الله عليه السلام قال الوقوف بالمشعر فريضة والوقوف بعرفة سنة^٤ الدالة على عدم الوجوب فلا سند له فلا حظ.

(١) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٤

مسألة ٣٦٣: من لم يدرك الوقوف الاختياري (الوقوف في النهار) لنسيان أو لجهل يعذر فيه أو لغيرهما من الاعزاز لزمه الوقوف الاضطراري (الوقوف برهة من ليلة العيد) وصح حجه فان تركه متعمداً فسد حجه. (١)

(١) ترك الوقوف الاختياري تارة يكون عن عمد واخرى عن عذر، فالعذر إما أن يكون لامر خارجي كالمرض أو كثرة البرد أو الحر وإما أن يكون لنسيان واما ان يكون لجهل قصورياً أو تقصيراً فهانئاً صور:

الصورة الاولى ان يكون عن عمد فلا اشكال في ذلك لقوله ﷺ اما اصحاب الاراك فلا حج لهم^١ مضافاً الى ان البطلان على مقتضى القاعدة الاولى.

الصورة الثانية: أن يكون الترك لعذر خارجي كالمرض وامثاله، مقتضى بعض النصوص صحة حجه لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ﷺ قال قال في رجل ادرك الامام وهو يجمع فقال ان ظن انه يأتي عرفات فيقف بها قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشهر فليأتها وان ظن انه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها وليقم بجمع فقد تم حجه^٢

وما رواه الحلبي قال سألت ابا عبد الله ﷺ عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال ان كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلة فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات وان قدم رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى اعذر لعبده فقد تم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل ان يفيض الناس فان لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل^٣

وما رواه ادريس بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله ﷺ عن رجل ادرك الناس بجمع وخشى ان مضى الى عرفات ان يفيض الناس من جمع قبل ان يدركها فقال ان ظن ان يدرك

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١١

(٢) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

الناس بجمع قبل الطلوع الشمس فليات عرفات فان خشى ان لا يدرك جمعا فليقف بجمع ثم ليفض مع الناس فقد تم حجه^١

وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ في سفر فاذا شيخ كبير فقال فقال يا رسول الله ما تقول في رجل ادرك الامام بجمع فقال له ان ظن انه يأتي عرفات فيقف قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها وان ظن انه لا ياتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها وقد تم حجه^٢

فان المستفاد منها كفاية الوقوف الاضطرارى لمن تركه عن عذر مطلقا، نعم لو ترك الوقوف بالمشعر ايضا فلا يتم حجه.

الصورة الثالثة: أن يكون منشأ تركه الجهل فان كان جهله قصورياً فلا اشكال في شمول الروايات خصوصاً رواية الحلبي المعلل «بان الله تعالى أعذر لعبده» بل مقتضى الاطلاق فيها ايضا كذلك واما اذا كان الجهل تقصيرياً فيمكن أن يقال بأن مقتضى الاطلاق ترتب الاحكام المذكورة في الروايات عليه وهذا لا ينافي ثبوت العقاب عليه لتركه السؤال إلا أن يدعى بانصراف الروايات عن ذلك.

الصورة الرابعة: ان يكون الترك ناش من النسيان فالمشهور بين الاصحاب شمول الروايات اياه، لكن صاحب الحدائق خالف المشهور فقال وهى أى النصوص كما ترى لا تعرض فيها لذكر الناسى ولو بالاشارة فضلاً عن التصريح وانما موردها ضيق الوقت على القادم للحج ثم نقل عن المدارك شمولها للنسيان، بعد ذلك تنظر فيه وقال أنّ النسيان من الشيطان لا من الرحمن فلا يكون عذراً فلا تشمله التعليل الوارد في رواية الحلبي.

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بأنه لا ريب في ان النسيان عذر بل من اقوى الاعذار لعدم تمكنه من الامتثال وعدم معقولية الخطاب ولذا ذكر الاصحاب أنّ الرفع بالنسبة اليه واقعى لا ظاهرى كالجهل ويؤيد ما افاده اطلاق الروايات الدالة على أنّ من ترك الوقوف الاختيارى لاجل ما، يكون وظيفته ما ذكر فيها، وهذا يشمل باطلاقه الناسى ايضا كما

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

يشمل الجاهل القاصر فلاحظ.

واما أنّ ترك الاختيارى للوقوف الاضطرارى فموجب للبطلان، فعلى مقتضى القاعدة الاولى لانه ترك الوظيفة عمداً ومن المعلوم ان ترك الوقوف اختياراً وعمداً موجب للبطلان اذ المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه هذا من ناحية ولا دليل على الاكتفاء ببقية الاعمال فى هذه الصورة من ناحية اخرى.

اما وقت الاضطرارى من العرفة فهو ليلة العيد الى طلوع الفجر من يوم النحر كما فى الشرايع بلا خلاف اجده كما فى الجواهر بل عن المدارك وغيرها الاجماع عليه مضافاً الى الروايات المتقدمة من صحيحة الحلبي ومعاوية بن عمار.

واما أنّ مقداراً من الوقوف الاضطرارى كاف فلما رواه معاوية بن عمار^١ فانه صريح فى ذلك فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٤

مسألة ٣٦٤: تحرم الافاضة من عرفات قبل غروب الشمس عالماً عامداً لكنها لا تفسد الحج فاذا ندم ورجع الى عرفات فلا شئ عليه وإلا كانت عليه كفارة بدنة ينحرها فى منى فإن لم يتمكن منها صام ثمانية عشر يوماً والاحوط أن تكون متواليات ويجرى هذا الحكم فى من افاض من عرفات نسياناً أو جهلاً منه بالحكم فيجب عليه الرجوع بعد العلم أو التذكر فان لم يرجع حينئذ فعليه الكفارة على الاحوط وان لم يتمكن منها صام ثمانية عشر يوماً. (١)

(١) قد ذكرنا قبلاً أنّ مبدأ الوقوف بالعرفة من الزوال ويجوز له التأخير بمقدار الصلاة ومقدماتها بمقتضى الروايات الواردة^١ التى حاكية عن حج رسول الله ﷺ كما قلنا بأن مقتضى الروايات وجوب الوقوف الى المغرب لكن لو افاض قبل الغروب بمقدار بحيث يصدق عليه الافاضة قبل ذلك عرفاً فان كان عن علم وعمد فالظاهر انها حرام لترك المأمور به لكن لا يفسد حجه، نعم تجب عليه الكفارة كما فى رواية عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله ﷺ فى رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس قال إن كان جاهلاً فلا شئ عليه وإن كان متعمداً فعليه بدنة.^٢

وكما فى رواية ضريس الكناسى عن ابى جعفر ﷺ قال سألته عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس قال عليه بدن بنحرها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او فى الطريق او فى اهله^٣

ومن الظاهر أنّ لزوم النحر بمنى لم يرد فى تلك الرواية كما لم يذكر فى رواية مسمع، واما لو لم يتمكن من ذلك فيجب عليه صيام ثمانية ايام كما فى رواية ضريس الكناسى المتقدم ذكره، واما اشتراط التوالى فاستدل على ذلك، بظهور ثمانية عشر فى ذلك، لكن

(١) الوسائل، الروايات الواردة فى باب ٢ من ابواب اقسام الحج

(٢) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٦٥: اذا ثبت الهلال عند قاضي اهل السنة وحكم على طبقه
تجب متابعة الحاكم السنى ويصح معها الحج، نعم اذا لم يكن محذور فى
المخالفة يستحب الاحتياط بالوقوف. (١)

رواية عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام قال كل صوم يفرق الا ثلاثة ايام فى كفارة
اليمين^١ مقدم على هذا الظهور فتأمل، لاحتمال تقدم هذا الظهور على تلك الرواية،
هذا كله الى العامد العالم واما الجاهل فمقتضى رواية مسمع المتقدم، عدم شئ عليه واما
النسيان فان قلنا بان النسيان عذر فمقتضى رواية الحلبي^٢، حكمه حكم الجاهل وإلا
فمقتضى حديث الرفع عدم ترتب شئ على فعله.

ثم إنَّ المحقق الخوئي رحمته الله افاد بأنَّ نفس رواية مسمع كافية فى عدم لزوم شئ عليه لانه ذكر
المتعمد فى قبال الجاهل والمراد من المتعمد من يقصد المخالفة والناسى لم يكن كذلك.

(١) اما وجوب متابعة حكم قاضى اهل سنة لأجل التقية فلا اشكال فيه والروايات
متواترة على ذلك لاحظ ما رواه هشام بن سالم وغيره عن ابى عبد الله عليه السلام فى قول الله
عزوجل ﴿اولئك يؤتون اجرهم مرتين بما صبروا﴾^٣ قال بما صبروا على التقية ويدرون
بالحسنة السيئة قال الحسنة التقية والسيئة الاذاعة^٤

وما رواه معمر بن خلاد قال سألت ابالحسن عليه السلام عن القيام للولادة فقال قال ابوجعفر عليه السلام
التقية من دينى ودين ابائى ولا ايمان لمن لا تقية له^٥

وما رواه محمد بن مروان عن ابى عبد الله عليه السلام قال كان ابى عليه السلام يقول واى شئ اقر لعينى
من التقية ان التقية جنة المؤمن^٦ وغيرها من الروايات الواردة فى الباب كقوله عليه السلام «التقية
دينى ودين ابائى»، «من لا تقية له لا دين له» أو «لا دين لمن لا تقية له».

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب بقية الصوم الواجب الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٣

(٣) القصص ٥٤

(٤) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب الامر والنهى الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٥

اما صحة العمل الذى اوتى به فلا بد من البحث فعن بعض الاعلام فى تقريراته الشريف التفصيل بين الوضوء والصلاة وبين غيرهما من الاعمال بالصحة فى الاول فى الامور المتعارفة التى وقع الخلاف فيها بيننا وبينهم والبطلان فى غيرهما لأجل الروايات الخاصة. لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أن الاستفادة من الادلة أنّ حفظ نفس المكلف واجب ولا يجوز له أن يعرض نفسه للاضرار واما ان العمل يكون مصداقاً للمأمور به فلا، كلا ثم كلا، فالوقوف فى اليوم الذى حكم القاضى لا يكون مصداقاً للمأمور به فلا يكون مجزياً لأجل عدم الدليل على الاجزاء وفى امثال هذه الموارد كسقوط حضور العدلين فى الطلاق وفى طهارة الثوب النجس بالغسل بالنيذ وامثال ذلك.

واما الاستدلال على الاجزاء بما افاده المحقق الخوئى رحمته الله بان الوقوف مع العامة كثير والابتلاء فى طول سنين متمادية كقريب بمأتين سنة ولم يسمع من الائمة الهدى صلوات الله عليهم اجمعين الحكم بعدم الاجزاء مع تمكنهم رحمته الله من الوقوف برهة من الزمان ولو مرة واحدة فى طول هذه المدة شاهد صدق على المدعى.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن الوظيفة قد عينت من قبل الشارع الاقدس ومن الممكن ان التعرض لهذه الجهة كان مخالفاً للتقية فى نظر مخازن الوحي فلا يمكن الجزم بالكفاية.

والحاصل أن نفس السكوت لا يكون دليلاً على الاجزاء، لكن يمكن أن يقال أنّ الدليل على الاجزاء ليس السكوت بل الدليل عليه السيرة العلمية القطعية.

ثم ان المحقق المذكور رحمته الله استدلى على الاجزاء فى صورة الشك برواية ابى الجارود قال سألت ابا جعفر رحمته الله انا شككنا سنة فى عام من تلك الاعور ام فى الاضحى فلما دخلت على بن جعفر رحمته الله وكان بعض اصحابنا يضحى فقال الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحى الناس والصوم يوم يصوم الناس^١

اذ الاستفادة منه لزوم متابعتهم وعدم جواز الخلاف والشقاق بيننا وبينهم، واما السند فالظاهر انه تام فان الظاهر من كلمات المفيد رحمته الله توثيقه، قال على ما نقل عن رسالته

(١) الوسائل، الباب ٥٧ من ابواب ما يمسك عنه الصائم الحديث: ٧

العديدية انه من الاعلام الرؤسأ المأخوذ عنهم الحلال والحرام وقتيا والاحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق الى ذم واحد منهم، وهذا الكلام ظاهر بل صريح فى التوثيق لأنه قال لا طريق الى ذمهم فعدم ذم الرجالي دال على المطلوب.

اما من حيث الدلالة، فاورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً بأن لسان الحكومة التى فى رواية توسعة فى الحكم لا الموضوع وهذا يحتاج الى تحقق الموضوع حتى يترتب عليه الحكم وثانياً لو سلمنا الحكومة بالنسبة الى الموضوع لا يمكن أن يقال بأنه يترتب عليها ترتب جميع لوازمه، مثلاً اذا حكم الحاكم بأن فلاناً اخ له واعتبره اخاً له هل يستلزم ذلك ان يكون الشخص الذى اعتبر كونه اخا للحاكم صيرورته وارثاً وعماً لأولاده؟ وثالثاً ان الظاهر من الرواية ان الفطر ما يفطر الناس جميعهم والاضحى ما يضحى الناس جميعهم لا بعضهم دون بعض فمع الاختلاف بينهم لا يكون موجباً للمتابعة لعدم تحقق الموضوع، انتهى ملخصاً.

أقول اما الاول ان الظاهر من الرواية التوسعة فى الموضوع بأنه فى مورد الشك، حكم الامام عليه السلام بان الضحى ما يضحى الناس لا الحكم حتى يقال بان ثبوت الحكم لا يلزم ثبوت الموضوع، واما الثانى فاللزم الحكومة التوسعة بالنسبة الى جميع الاحكام المرتبة على ذلك الموضوع ألا ما خرج بالدليل ولذا لو قال المولى «الفقاع خمر» يترتب عليه جميع ما يترتب عليه الخمر من النجاسة والحد وامثال ذلك، واما الثالث فالحمل على جميع الناس كله بحيث لو خالف واحد منهم لا يصدق عليه ذلك، فمشكلٌ اذ الظاهر منها ان صدق العنوان كاف ولو خالف بعض بينهم ومن المعلوم فى زمان السابق أنّ الحكم بيوم الفطر أو الاضحى يكون بيد الخليفة عليه اللعنة والمدار هذا لا جميع الناس كلهم، فتحصل أن الرواية دالة على المراد، نعم ظاهر عبادة الماتن عليه السلام لزوم المتابعة والصحة حتى فى فرض العلم بالخلاف ولا يبعد شمول الرواية اياه والاشكال بأن الرواية حجة من باب الطريقية ومع القطع بالخلاف لا معنى لكونها طريقاً الى الواقع فغير ذلك، اذ الامام عليه السلام فى مقام التنزيل وعمومه كاف فى المطلوب والاحتياط فهو حسن لأنه طريق النجاة والله العالم بحقائق الاحكام.

«الوقوف في المزدلفة»

وهو الثالث من واجبات حج التمتع والمزدلفة اسم لمكان يقال له المشعر الحرام وحد الموقوف من المأزمين الى الحياض الى وادى محسر وهذه كلها حدود المشعر وليست بموقف إلا عند الزحام وضيق الوقت فيرتفعون الى المأزمين ويعتبر فيه قصد القرية. (١)

(١) ما معنى المزدلفة، عن مجمع البحرين المزدلفة بضم الميم وسكون المعجمه وفتح المهمله وكسر اللام، اسم فاعل من الازدلاف وهو التقدم تقول ازدلف القوم اذا تقدموا وهي موضع يتقدم الناس فيه الى منى وقيل لأنه يتقرب فيها الى الله ولجئ الناس اليها في زلف من الليل أو من الازدلاف الاجتماع، لاجتماع الناس فيها أو الازدلاف آدم وحواء واجتماعه معها ولذا تسمى جمعاً الى آخر كلامه، وفي رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حديث ابراهيم عليه السلام ان جبرئيل عليه السلام انتهى به الى الموقف واقام به حتى غربت الشمس ثم افاض به فقال يا ابراهيم ازدلف الى المشعر الحرام فسميت مزدلفة^١ وما رواه ايضاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما سميت مزدلفة، لانهم ازدلفوا اليها من عرفات^٢ بيّن وجه التسمية فلاحظ.

ثم إنّ الوقوف بالمشعر والمزدلفة من واجبات الحج بلا كلام كتاباً وسنة لقوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلاً من ربكم فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين﴾^٣ والنصوص فسيمرّ عليك بعد ذلك انشاءالله تعالى.

واما حد الموقف حال الاختيار فالحق ما افاده في المتن ويدل عليه ما رواه معاوية بن عمار قال حد المشعر الحرام من المأزمين الى الحياض الى وادى محسر وانما سميت المزدلفة

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) البقرة / ١٩٨

لأنهم ازدلفوا إليها من العرفات^١

وما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال للحكم بن عتيبة ما حد المزدلفة فسكت فقال ابو جعفر عليه السلام حدها ما بين المأزمين الى الجبل الى حياض محسر^٢

وما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال حد المزدلفة من وادي محسر الى المأزمين^٣ وما رواه اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن حد جمع، فقال ما بين المأزمين الى وادي محسر^٤

واما حال الاضطرار والضيق والزحام، فالمستفاد من رواية سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا كثرت الناس بمنى وضاعت عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون إلى وادي محسر قلت فإذا كثروا بجمع وضاعت عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون إلى المأزمين قلت فإذا كانوا بالموقف وكثروا وضاعت عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون إلى الجبل وقف في ميسرة الجبل فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بعرفات فجعل الناس يتدرون أخفاف ناقتة يقفون إلى جانبها فتحاها رسول الله صلى الله عليه وآله ففعلوا مثل ذلك فقال أيها الناس إنه ليس موضع أخفاف ناقتي بالموقف ولكن هذا كله موقف وأشار بيده إلى الموقف وقال هذا كله موقف فترقب الناس وفعل مثل ذلك بالمزدلفة الحديث.^٥ جوازه في المأزمين.

واما جواز ذلك فوق الجبل فالمستفاد من عنوان كلام صاحب الوسائل ذلك (قال: باب جواز الارتفاع في الضرورة الى المأزمين أو الجبل)^٦

لكن التحقيق انه لم يرد في رواية، جوازه كما يستفاد من كلام صاحب الحقائق عليه السلام وصاحب الوسائل استفادة من رواية محمد بن سماعة، لكن في التهذيب محمد بن سماعة الصيرفي عن سماعة بن مهران^٧ وفي الوسائل محمد بن سماعة عن سماعة مضافاً الى أنّ

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٥) الوسائل، الباب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: 4

(٦) الوسائل، الباب ٩ من ابواب الوقوف بالمشعر

(٧) التهذيب جلد ٥ باب الغدو الى عرفات الحديث ٨ الرقم ٦٠٤

المراد بالجبل الذى ورد فى تلك الرواية هو الجبل الذى فى عرفة لا المأزمين ولذا صرح فى رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال للحكم بن عتيبة ما حد المزدلفة فسكت فقال أبو جعفر عليه السلام حدها ما بين المأزمين إلى الجبل إلى حياض محسر. ^١ أنّ الجبل الذى فى مشعر، لم يكن من الموقف بل حده.

والحاصل انه لا دليل على ما افاده فالجبل ليس من الموقف حال الاضطرار بل هو المأزمين فلاحظ.

إلا أن يقال بان المستفاد من رواية محمد بن سماعة، كون الجبل هو الموقف عند الزحام وضيق المكان مطلقا، لكن يظهر من ذيل الرواية أنّ المراد به الجبل الذى ذكر، هو جبل عرفات لا المشعر واما الاشتراط بقصد القرية فالظاهر أنه من العبادات فيشترط فيها قصد القرية.

واما الاستدلال عليه، بالاية الشريفة ^٢ فاورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أنّ وجوب الذكر فيه، لا ينافى عدمه فى النفس الوقوف وان كان الذكر من العبادة فالوقوف امرٌ والذكر امر آخر.

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٢) البقرة / ١٩٨

مسألة ٣٧٠: اذا افاض الحاج من عرفات فالاحوط أن يبيت ليلة العيد في المزدلفة وان كان لم يثبت وجوبها. (١)

(١) هل يجب المبيت ليلة العيد في المزدلفة أم لا يجب؟ إلا بين الطلوعين، قال صاحب الجواهر يقوى وجوبه ايضاً كما عن ظاهر الاكثر.

واستدل على ذلك بوجهين:

الاول: التأسى: أورد عليه بأن التأسى اعم من الوجوب بل الظاهر منه الجواز وعدم المنع فان الفعل لا يدل على الاكثر منه.

والثاني: جملة من الروايات منها ما رواه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال ولا تجاوز الحياض ليلة المزدلفة^١

بتقريب ان النهى عن التجاوز عن الحياض ليلة العيد، دال على لزوم المبيت في المشعر. أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بأن التجاوز الى الحياض بعنوانه ومستقلاً، غير محرم قطعاً فيجوز له أن يذهب الى الحياض قبلاً ثم يرجع الى المشعر ولعل النهى عن التجاوز انما يكون لاجل درك الوقوف بالمشعر وخوف فوت الموقف.

وأجاب عنه سيدنا الاستاذ دام ظله فانه لا يدل على لزوم الكون في الليل فيمكن ان لا يتجاوز بأن يبقى بعد الافاضة من عرفات قبل الموقف الى قريب من الفجر ثم وقف فيه الى الطلوع الشمس ولعل الى هذا، نظر صاحب الجواهر رحمته الله حيث قال وان كان لا يخلو من نظر.

ومنها ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال اصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر فقفت ان شئت قريباً من الجبل وان شئت حيث شئت فاذا وقفت فاحمد الله عزوجل الحديث^٢

أجاب عنه المحقق الخوئي رحمته الله وتبعه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن الاصبح على طهر لا يستلزم وجوب المبيت اذ يمكن الاصبح هناك بأن يذهب الى الموقف قبل نصف

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

مسألة ٣٧١: يجب الوقوف في المزدلفة من طلوع فجر يوم العيد الى طلوع الشمس لكن الركن منه هو الوقوف في الجملة فاذا وقف مقداراً ما بين الطلوعين ولم يقف الباقي ولو متعمداً صح حجه وان ارتكب محرماً. (١)

الساعة من الفجر بأن يصل الى المشعر قبل الفجر بقليل لانه يصدق الاصبح على طهر على ذلك.

ومنها ما رواه عبد الحميد بن ابي الديلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمى الابطح ابطح لان آدم عليه السلام امر ان يبتطح في بطحاء جمع فبتطح حتى انفجر الصبح ثم امر ان يصعد جبل جمع وامره اذا طلعت الشمس ان يعترف بذنبه ففعل ذلك فارسل الله نارا من السماء فقبضت قربان آدم^١ لكن السند ضعيف به و بمحمد بن سنان.

أضف الى ذلك ان الدلالة ضعيفة اذ العنوان المأخوذ في الحديث يصدق ولو بمقدار قليل آخر الليل، فلا يلزم المبيت نصف الليل أو ثلثه فلا دليل على الوجوب، نعم هو احوط.

اما مرسله الصدوق فلا اعتبار بها للارسال كما ان جواز الافاضة بالليل لا يدل على لزوم المبيت عند الاختيار فلاحظ.

(١) قد تعرض الماتن عليه السلام في هذه المسألة لامور:

الامر الاول: ان الوقوف بالمشعر يجب ان يكون من اول طلوع الفجر واستدل على ذلك برواية معاوية بن عمار^٢ المتقدمة بتقريب ان الاستفادة منها لزوم الاصبح في المشعر فلا يجوز التاخر عن طلوع الفجر ولولا الدليل من الخارج أنّ الطهارة ليست بشرط في جميع المناسك إلا الطواف وصلاته نقول بوجودها حال الوقوف، لكن نرفع اليد عنها للدليل.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظلّه بانه تارة يرد الامر على فعلين كقوله «اغتسل للجمعة

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

والجناية» ولا يرتبط احدهما بالآخر وحينئذ لو قام دليل على عدم وجوب احدهما نلتزم بالتفكيك بين الفعلين بأن نقول بوجوب احدهما دون الآخر، واما لو دل دليل على امر مقيد بقيد خاص، ثم يدل دليل آخر على عدم الاشتراط، يكون موجبا لرفع اليد عن المقيد لا التفكيك وما نحن فيه من هذا القبيل اذ متعلق الامر الوقوف مقيداً بالطهارة فالمقيد بما هو واجب فالدليل الدال على الاشتراط يكون معارضاً معه اذ وجوبه بلا قيد لا دليل عليه ومع القيد يكون معارضاً معه فلا بد من المراجعة الى دليل آخر، فلولا الاجماع على وجوب ذات المقيد دون القيد يكون الالتزام به مشكلاً فلاحظ، هذا كله من حيث المبدأ.

واما من حيث المنتهى فهل يجب الوقوف الى ان تطلع الشمس ام لا؟ واستدل على الوجوب برواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال ثم افض حيث يشرف (يشرق) لك ثبير و ترى الابل مواضع اخفافها^١ فان المراد باشراق ثبير، طلوع الشمس كما يستفاد من مجمع البحرين للطريحي.

لكن يعارضها بما رواه اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام أى ساعة احب اليك ان افيض من جمع؟ قال قبل ان تطلع الشمس بقليل فهو احب الساعات الى قلت فان مكثنا حتى تطلع الشمس قال لا بأس^٢ وحيث انه أحدث يكون مقديماً.

هذا على القول بكون افاضة قبل الطلوع، خروج الشخص عن المشعر، واما كان المراد الشروع بالخروج، فلا يكون معارضاً، اذ الشروع بالخروج قبل الطلوع بقليل يلازم عرفاً الخروج بعد الطلوع فلا تنافي في البين، وبما ذكرنا يظهر الحال بالنسبة الى رواية معاوية بن حكيم قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام اى ساعة احب اليك ان نفيض من جمع وذكر مثل الحديث الاول^٣

ويؤيد قول المشهور بل بدل عليه ما رواه هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا

(١) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

تجاوز وادى محسر حتى تطلع الشمس^١ فلاحظ.

الامر الثانى: ان الركن منه المسمى بين الطلوعين فلو تركه يكون حججه باطلاً واستدل على ذلك بالنصوص الدالة على ان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج والنصوص الدالة على ان من لم يدرك المشعر فلا حج له^٢

لكن هذه النصوص لا تدل على المدعى اذا المستفاد منها درك المشعر كاف فى صحة الحج أو من ترك الوقوف بمشعر فلا حج له واما ان الوقوف بأى مقدار منه كاف فلا تعرض للنصوص له، اذ الحكم لا يتعرض لموضوعه، مضافاً الى أن ترك الجز موجب لترك المركب فلو ترك بعضاً وأتى ببعض آخر لا يكون مجزياً لصدق ترك الوقوف.

اللهم الا ان يقال ان عنوان ادرك انما يصدق اذا ادرك مقداراً منه كما فى قول الفقهاء «من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله»، اما الافاضة من المشعر قبل طلوع الفجر مع وقوفه ليلاً فهل يجزى عن الوقت الواجب أم لا؟ ظاهر المشهور على ما نقل هو الاجتزاء به مع لزوم الكفارة عليه واستدل على ذلك بما رواه مسمع عن ابى ابراهيم عليه السلام فى رجل وقف مع الناس بجمع ثم افاض قبل ان يفيض الناس قال ان كان جاهلاً فلا شئ عليه وان كان افاض قبل الطلوع الفجر فعليه دم شاة^٣

فان المستفاد منه كفاية الوقوف ليلة العيد ولو تركه عالماً عامداً، غاية الامر عليه كفارة شاة.

أورد عليه صاحب الحقائق عليه السلام بان الرواية غير ناظرة الى العائد بل هى ظاهرة فى الجاهل قال عليه السلام بيانه ان السائل سأل عن رجل افاض من جمع قبل الناس بعد ان وقف معهم والمتبادر من هذا الوقوف هو الوقوف الشرعى المأمور به فكأنه وقف بعد الفجر ثم افاض قبل طلوع الشمس لان المبيت بالمشعر ليلاً لا يسمى وقوفاً وعبائهم متفقة على ان الوقوف المأمور به من بعد الفجر كما عرفت فيجب حمل الخبر عليه اليه، فاجاب الامام عليه السلام بانه اذا افاض فى هذا الوقت جاهلاً فلا شئ عليه لحصول الواجب من الوقوف

(١) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٢) الباب ٢٣ من هذه الابواب

(٣) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

مسألة ٣٧٢: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس راساً فسد حجه ويستثنى من ذلك النساء والصبيان والخائف والضعفاء كالشيوخ والمرضى، فيجوز لهم حينئذ الوقوف في المزدلفة ليلة العيد والافاضة منها قبل طلوع الفجر الى منا. (١)

الشرعى واغتفار ما بقى من الوقت بالجهل وان كانت افاضته جهلاً قبل الطلوع الفجر، فعليه دم شاة للجاهل خاصة، وحاصل المعنى بعد فرض الافاضة فى كلام السائل بعد الفجر، قبل طلوع الشمس هكذا، ان كان جاهلاً فلا شئ عليه فى افاضة فى ذلك الوقت وان كانت افاضته قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة انتهى كلامه ﷺ.
فالحكم بالنسبة الى العامد راجع الى ان قضية ترك الوقوف عمداً، فلا يصح حجه إلا من ادرك مقداراً من الوقف بين الطلوعين، إن قلنا بأن المسمى كاف وإلا فيكم ببطلان حجه والظاهر انه لا دليل على كفاية المسمى إلا ان يدعى الاجماع فى المقام فلا بد من القول بركنية تمام الوقف أى الوقف بين الطلوعين.

(١) اما فساد حجه بترك الوقوف عمداً فلعدة من الروايات:

لاحظ ما رواه حريز قال سألت ابا عبدالله ﷺ عن رجل مفرد للحج فاته الموقفان جميعا فقال له الى طلوع الشمس يوم النحر فان طلعت الشمس من اليوم النحر فليس له حج ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل^١

وما رواه ابني الحلبيين عن ابى عبدالله ﷺ قال اذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك الحج^٢
وما رواه محمد بن فضيل قال قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له وان لم يات جمعا حتى تطلع الشمس فهى عمرة مفردة ولا حج له فان شاء أقام وان شاء رجع وعليه الحج من قابل^٣ وغيرها من الروايات الواردة^٤

(١) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) الروايات الواردة فى باب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر

واما جواز الافاضة بالليل لطائفة المذكورة في المتن فمضافاً الى تصريح الاصحاب بذلك قد دلت عليه جملة من النصوص:

لاحظ ما رواه سعيد الاعرج قال قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك معنا نساء فافيض بهن بليل؟ فقال نعم تريد ان تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: نعم قال افض بهن بليل ولا تفض بهن حتى تقف بهن بجمع ثم افض بهن حتى تأتى الجمرة العظمى فيرمين الجمرة فان لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن ويقصرن من اظفارهن ويمضين الى مكة في وجوههن ويظفن بالبيت ويسعين بين الصفاء والمروة ثم يرجعن الى البيت ويظفن اسبوعاً، ثم يرجعن الى منى وقد فرغن من حججهن وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل معهن اسامة^١

وما رواه ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء والصبيان ان يفيضوا بالليل وان يرموا الجمار بالليل وان يصلو الغداة في منازلهم فان خفن الحيض مضين الى مكة ووكلن من يضحى عنهن^٢

وما رواه ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء والضعفاء ان يفيضوا من جمع بليل وان يرموا الجمرة بليل فاذا اراد وأن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهن^٣

وما رواه ايضاً قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا باس بان يقدم النساء اذا زال الليل فيقفن عند المشعر ساعة ثم ينطلق بهن الى منى فيرمين الجمرة ثم يصبرن ساعة ثم يقصرن وينطلقن الى مكة فيظفن الا ان يكن يردن ان يذبح عنهن فاتحن يوكلن من يذبح عنهن^٤

وما رواه سعيد السمان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عجل النساء ليلا من المزدلفة الى منى وامر من كان منهن عليها هدى ان ترمى ولا تبرح حتى نذبح ومن لم يكن عليها منهن هدى ان تمضى الى مكة حتى تزور^٥

(١) الوسائل، الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

مسألة ٣٧٣: من وقف في المزدلفة ليلة العيد وافاض منها قبل طلوع الفجر جهلاً منه بالحكم صح حجه على الاظهر وعليه كفارة شاة. (١)

وما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا باس بان يرمى الخائف بالليل ويضحى ويفيض بالليل^١ وغيره من الروايات الواردة في البابين.

(١) لاحظ وما رواه مسمع عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس قال إن كان جاهلاً فلا شيء عليه وإن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة^٢ فان الاستفادة منه صحة الحج وثبوت الكفارة اذ الامام عليه السلام في مقام البيان وتفضل بثبوت الكفارة ولم يبين الفساد.

نعم افاد سيدنا الاستاذ دام ظله بان شمول هذه الروايات للجهل التقصيري مشكل لانه يكون معاقباً، اذا كان الترك ناش من جهل تقصيري كما حقق في محلة.

لكن يمكن استفادة الصحة من رواية على بن رثاب ان الصادق عليه السلام قال من افاض مع الناس من عرفات فلم يلبث معهم بجمع ومضى الى منى متعمدا او مستخفا فعليه بدنة^٣ فان الاستفادة منها صحة حجة حتى مع العمد فكيف بتركه جهلاً مطلقاً.

وطريق الصدوق الى على بن رثاب صحيح كما افاده صديقنا المعظم (الحاجباني) دام عزه، لكن استفادة صحة الحج من نفس عدم التعرض في هذه الرواية مشكل وثبوت الكفارة لا يلازمها، خصوصاً اذا كان المبنى ركنية تمام الوقت كما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله، لكن الذي يسهل الامر ان الحكم بالصحة كانه واضح فراجع.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب رمى الجمرة العقبة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٢٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

مسألة ٣٧٤: من لم يتمكن من الوقوف الاختياري (الوقوف فيما بين الطلوعين) في المزدلفة لنسيان أو لعذر آخر اجزأه الوقوف الاضطراري (الوقوف وقتنا ما بعد طلوع الشمس الى زوال يوم العيد) ولو تركه عمداً فسد حجه. (١)

(١) لا اشكال ان الوقوف الواجب في المزدلفة اختيارياً الوقوف بين الطلوعين أو الوقوف الاضطراري، فالمستفاد من الكلام امتداد وقته الى الزوال واستدل على ذلك بروايات منها ما رواه عبدالله بن المغيرة قال جائنا رجل بمنى فقال اني لم ادرك الناس بالموقفين جميعا الى ان قال فدخل اسحاق بن عمار على ابي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك، فقال اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان تزول الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج^١

وما رواه جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال من ادرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج ومن ادرك يوم عرفة قبل الزوال الشمس فقد ادرك المتعة^٢ وما رواه ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال من ادرك المشعر الحرام يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج^٣

وما رواه اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال من ادرك المشعر الحرام وعليه خمسة من الناس قبل ان تزول الشمس فقد ادرك الحج^٤

وما رواه الحسن العطار عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فاقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووجدهم قد افاضوا فليقف قليلا بالمشعر الحرام وليلحق الناس بمنى ولا شئ عليه^٥

قد يقال انه يعارض هذه الروايات، رواية عن محمد بن فضيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحد الذي إذا أدركه الرجل أدرك الحج فقال إذا أتى جمعا والناس في المشعر قبل طلوع

(١) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٥) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

الشمس فقد أدرك الحج ولا عمرة له وإن لم يأت جمعاً حتى تطلع الشمس فهى عمرة مفردة ولا حج له فإن شاء أقام وإن شاء رجع وعليه الحج من قابل^١ فان الاستفادة منها لزوم الوقوف بين الطلوعين ولو كان الشخص مضطراً وحيث ان الاحداث غير معلوم فلا بد من اعمال قانون اشتباه الحجة بلا حجة ومقتضى التبعض فى التنجيز بالنسبة الى العلم اجمالى نحكم بالتخير كما مر نظائره، لكن الظاهر من بعض هذه الروايات كون الامتداد وقت اضطرارى، ورواية فضيل مطلقة، فيمكن الجمع بينهما فلاحظ. واما امتداد وقته الى الغروب فافاده المحقق الخوئى بأنه لا دليل عليه كما انكره العلامة رحمته الله فى المختلف فراجع.

(١) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٣

«ادراك الوقوفين أو احدهما»

تقدم أنّ كلاً من الوقفين (و الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفة) ينقسم الى قسمين اختياري واضطرابي فاذا ادرك المكلف الاختياري من الوقوفين كليهما فلا اشكال وإلا فله حالات: الاولى: أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الاختياري منهما والاضطرابي اصلاً، ففي هذه الصورة يبطل حجه ويجب عليه الاتيان بعمره مفردة بنفس احرام الحج ويجب عليه الحج في السنة القادمة فيما اذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته. (١)

(١) الاقسام في المسألة تسعه كما في المتن فلا بد من بيان حكمها اما القسم الاول: أى عدم ادرك كلاً من الوقوفين الاضطرابي منهما والاختياري منهما فلا ريب في بطلان حجه لما تقدم من الروايات، واما لزوم اتيان العمرة المفردة والخروج من الاحرام بها فلما رواه عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات وإن قدم رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل^١ واما لزوم الحج من قابل مع بقاء الاستطاعة فلا اشكال فيه. واما لزومه اذا كان مستقراً عليه قبل ذلك ولو مع عدم بقاء الاستطاعة ولزومه عليه متسكعاً فقد تقدم الكلام فيه والماتن عليه السلام استشكل في ذلك حين البحث فراجع.

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

الثانية: أن يدرك الوقوف الاختياري في عرفات والاضطراري في المزدلفة،
الثالثة: أن يدرك الوقوف الاضطراري في عرفات والاختياري في المزدلفة
ففي هاتين الصورتين يصح حجه بلا اشكال، الرابعة: ان يدرك الوقوف
الاضطراري في كل من عرفات والمزدلفة والاطهر في هذه الصورة صحة
حجه وان كان الاحوط اعادته في السنة القادمة اذا بقيت شرائط الوجوب
أو كان الحج مستقراً في ذمته، الخامسة: أن يدرك الوقوف الاختياري في
المزدلفة فقط ففي هذه الصورة يصح حجه ايضاً. (١)

(١) اما القسم الثاني: وهو ان يدرك الوقوف الاختياري في عرفات والاضطراري في
المزدلفة فقد تقدم ان مقتضى بعض النصوص حجه «من ادرك المشعر فقد ادرك
الحج».

القسم الثالث: أن يدرك الوقوف الاضطراري في عرفات والاختياري في المزدلفة فالحكم
كما ذكر في القسم الثاني بعين الملاك.

القسم الرابع: أن يدرك الوقوف الاضطراري في كل من عرفات والمزدلفة، فالظاهر صحة
حجه لما رواه العطار^١

القسم الخامس: أن يدرك الوقوف الاختياري في المزدلفة فقط افاد الماتن رحمته الله بانه يصح
حجه ايضاً ويمكن ان يستدل على ذلك بما رواه عن حريز قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل مفرد للحج فاته الموقفان جميعاً فقال له إلى طلوع الشمس يوم النحر فإن
طلعت الشمس من يوم النحر فليس له حج ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل^٢
وما رواه عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس
من عرفات فقال إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض
فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات وإن قدم

(١) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

السادسة: أن يدرك الوقوف الاضطرارى فى المزدلفة فقط، ففى هذه الصورة لا تبعد صحة الحج الا ان الاحوط ان يأتى ببقية الاعمال قاصداً فراغ ذمته عما تعلق بها من العمرة المفردة أو اتمام الحج وان يعيد الحج فى السنة القادمة.(١)

رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام إن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل^١

(١) القسم السادس: ان يدرك الوقوف الاضطرارى فى المزدلفة فقط، فقال ﷺ لا تبعد صحة الحج بعد ذلك احتياط باتيان بقية الاعمال، قاصداً لفراغ ذمته عما تعلق بها العمرة المفردة أو اتمام الحج والاعادة فى السنة القادمة.

والتحقيق فى ذلك أن الروايات الواردة فى الوقوف بالمشعر على طوائف ثلاثة: الاولى: ما تدل «أن من ادرك المشعر بين الطلوعين فقد ادرك الحج والا فلا حج له» فليجعلها عمرة مفردة كما فى رواية الحلبي^٢ الثانية: ما تدل على ان وقت الوقوف يمتد الى الزوال كما فى رواية عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أدرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج ومن أدرك يوم عرفة قبل زوال الشمس فقد أدرك المتعة^٣ وهاتين الطائفتين يتعارضان فمقتضى الاولى بطلان الحج ومقتضى الثانية صحة الحج اذا ادرك الى الزوال وبعد طلوع الشمس، فان قلنا بان الطائفة الاولى مخصوصة بالمختار والثانية للمعذور فلا اشكال فى البين وان لم نقل بذلك كما تقدم فى كلام سيدنا الاستاذ دام ظله.

فى كلام المحقق الخوئى نحمل الطائفة الثانية على المعذور، بقرينة الطائفة الثالثة منها لاحظ ما رواه عبد الله بن المغيرة قال: جاءنا رجل بمنى فقال لى لم أدرك الناس

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

بالموقفين جميعا إلى أن قال فدخل إسحاق بن عمار على أبي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال إذا أدرك مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج أقول: حملة الشيخ على إدراك ثواب الحج وإن لم يسقط فرضه وجوز كونه مخصوصا بمن أدرك عرفات أيضا وهو بعيد ويمكن حمل الأول وما في معناه على التقية وعلى فوت شيء من الموقفين عمدا وعلى نفي الكمال واستحباب الإعادة لما يأتي^١ وما رواه الفضل بن يونس عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل عرض له سلطان فآخذه ظلما له يوم عرفة قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فحبسه فلما كان يوم النحر خلى سبيله كيف يصنع فقال يلحق فيقف بجمع ثم ينصرف الى منى فيرمى ويذبح ويحلق ولا شئ عليه قلت فان خلى عنه يوم النفر كيف يصنع قال هذا مصدود عن الحج ان كان دخل متمتعا بالعمرة الى الحج فليطف بالبيت اسبوعا ثم يسعى اسبوعا ويحلق رأسه ويذبح شاة فان كان مفردا للحج فليس عليه ذبح ولا شئ عليه^٢

لكن كلمة «ادرك» فى الرواية الاولى لا تدل على كون المورد، مورد العذر لأجل وقوعه فى الطائفة الاولى كما ان الرواية الثانية أى الفضل ايضا لا تدل على انه ادرك الاضطرارى يوم النحر بل يمكن ان يدركه الاختيار منه أى بين الطلوعين فكيف يجزم بانه ادرك الاضطرارى فقط حتى تكون شاهد جمع بين الطائفتين.

فالتحقيق أن الروايات متعارضة فلا ترجيح فى البين فيقع المورد فى مورد اشتباه الحجة بلا حجة وقد تقدم ان مقتضى القاعدة هو التخيير على مبنى التبعض فى التنجيز فى العلم الاجمالى فلاحظ.

لكن قد ذكرنا أن الطائفة الثانية فيها روايات تدل على كون الامتداد الى الزوال، وقت الاضطرارى فلا نحتاج الى هذا التجشم فلاحظ الروايات الواردة^٣ ومما ذكرنا يظهر الوجه فى احتياط الماتن عليه السلام فالاحتياط المذكور لا يترك.

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ٣ من ابواب احصار والصد الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦ و ٨ و ٩ و ١١

السابعة: ان يدرك الوقوف الاختيارى فى عرفات فقط والظاهر فى هذه الصورة بطلان الحج فينقلب حجه الى العمرة المفردة ويستثنى من ذلك ما اذا وقف فى المزدلفة ليلة العيد وافاض منها قبل الفجر جهلاً منه بالحكم كما تقدم ولكنه ان امكنه الرجوع ولو الى زوال الشمس من يوم العيد وجب ذلك والوقوف فى الجملة وان لم يمكنه صح حجه وعليه كفارة شاة. (١)

(١) القسم السابع: ان يدرك الوقوف الاختيارى فى عرفات فقط، أفاد الماتن رحمته الله بان الاظهر بطلان حجه وانه ينقلب الى العمرة المفردة، لكن استثنى مورداً وهو ما اذا وقف فى المزدلفة ليلة العيد وافاض منها قبل الفجر جهلاً بالحكم، اما انقلاب حجه الى العمرة فى الفرض الاول فقد يقال انه يصح حجه لامور: الاول: ما روى فى عوالى اللآلى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال الحج عرفة^١ لكنه مرسل لا اعتبار به، الثانى: ما رواه عمر بن اذنية عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال وسألته عن قول الله عزوجل (الحج الاكبر) فقال الحج الاكبر الموقف بعرفة ورمى الجمار الحديث^٢

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً بان هذا التعبير موجود بالنسبة الى الوقوف بالمشعر أو الى مورد آخر ايضاً كما فى رواية عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال الحج الاكبر يوم الاضحى^٣ وثانياً ان هذا التعبير ناظر الى تعظيم الحج الاكبر من جهة أنّ فيه الوقوف بعرفة وتعبير آخر وجه كون حج التمتع الحج الاكبر هو هذا فى قبال حج الاصغر الذى ليس فيه الموقفين وهو العمرة المفردة كما فى بعض الروايات فلا يرتبط بالمقام، الوجه الثالث: ما رواه على بن رئاب^٤ بتقريب ان الامام عليه السلام فى مقام البيان ولم يبين الفساد فلا يكون فاسداً وثبوت الكفارة لا ينافى ذلك، لكن قد تقدم ان مجرد

(١) مستدرك الوسائل، الباب ١٨ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث: ٩

(٣) الوسائل، الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١٨ و ٩

(٤) الوسائل، الباب ٢٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

الثامنة: ان يدرك الوقوف الاضطرارى فى عرفات فقط فى هذه الصورة يبطل حجه فيقلبه الى العمرة المفردة. (١)

السكوت لا يكون دليلاً على الصحة وثبوت الكفارة لازم اعم ولعل الوجه فى الصحة، كفاية المرور بهذا المقدار، فتأمل.

لكن لازم ذلك صحة الحج ولو مع الترك العمدى لمزدلفة والالتزام به مشكلٌ مع روايات متعددة بأن من ترك المشعر فقد ترك الحج، الوجه الرابع: ما رواه محمد بن يحيى الخثعمى عن ابى عبدالله عليه السلام انه قال فى رجل لم يقف بالمزدلفة ولم يبيت بها حتى اتى منى قال الم ير الناس الم يذكر منى حين دخلها قلت فانه جهل ذلك قال يرجع قلت ان ذلك قد فاته قال لا باس^١ فان هذه الرواية تدل على صحة الحج صورة الجهل سواء كان بالحكم أو الموضوع مع لزوم الرجوع لو تذكر أو علم بمنى، ولو فاته ذلك يكون حجه صحيحاً وبما ذكرنا يظهر الحال بالنسبة الى الاستثناء الذى ذكره استاذنا الماتن رحمته الله بأنه لم يلزم تحقق الوقوف والافاضة بالليل بل مرّ من المزدلفة من دون ان يقصد الوقوف بل مرّ منها جهلاً بالحكم أو الموضوع فلا بد من القول بالاستثناء فى صورة الجهل وعدم امكان الرجوع من منى اذا مر منها كما يستفاد من ذيل كلامه، واما لزوم الكفارة فى هذه الصورة فلعل الوجه فيه ان هذه الصورة داخلية فى رواية مسمع، لكنه مشكلٌ لان الموضوع فى رواية مسمع^٢ ان المكلف وقف فيها، لكن افاض من المزدلفة قبل الفجر جهلاً وفى المقام لم يقف بها اصلاً بل مرّ منها الا ان يقال بان الوقوف والافاضة قبل الفجر اذا كان موجباً للكفارة فى صورة المرور بطريق أولى، فتأمل.

فتحصل ان الاصح بطلان الحج اذا ترك المشعر مطلقاً وادرك العرفة فقط إلا فى صورة واحدة والحاق الناسى بل بقية الاعذار بالجهل مشكلٌ جداً فلاحظ.

(١) القسم الثامن: ان يدرك الوقوف الاضطرارى من عرفة فقط، فى هذه الصورة يبطل حجه لعدم الدليل على الاجزاء واما انقلاب حجه بعمرة مفردة فلما رواه الحلبي المتقدم ذكره.

(١) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

«منى و واجبتها»

إذا افاض المكلف من المزدلفة وجب عليه الرجوع الى منى لاداء الاعمال الواجبة هناك وهى كما نذكرها تفصيلاً ثلاثة:

الاول: «رمى جمرة العقبة»

الرابع من واجبات الحج روى جمرة العقبة يوم النحر ويعتبر فيه امور:

- ١- نية القرية
- ٢- أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزى الاقل من ذلك كما لا يجزى رمى غيرها من الاجسام
- ٣- أن يكون رمى الحصيات واحدة بعد واحدة فلا يجزى رمى اثنتين أو كثر مرة واحدة
- ٤- أن تصل الحصيات الى الجمرة
- ٥- أن يكون وصولها الى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزى وضعها عليها والظاهر جواز الاجتزاء بما اذا رمى فلاقت الحصاة فى طريقها شيئاً ثم اصابت الجمرة، نعم اذا كان ما لاقته الحصاة صلباً فطفرت منه فاصابت الجمرة، لم يجزى ذلك
- ٦- أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها ويجزى للنساء وسائر من رخص لهم الافاضة من المشعر فى الليل أن يرموا بالليل (ليلة العيد) لكن يجب عليهم تأخير الذبح والنحر الى يومه، والاحوط تأخير التقصير ايضاً ويأتون بعد ذلك اعمال لحج الا الحائف على نفسه من العدو فانه يذبح ويقصر ليلاً كما سيأتى. (١)

(١) الواجبات فى منى امورٌ نذكرنا تفصيلاً بعون الله وقوته فنقول:

الاول: رمى جمرة العقبة، لا كلام فيها ولا اشكال بين المسلمين كما فى بعض الكلمات وتدل على ذلك جملة من الروايات لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التى عند عقبة فارمها من قبل وجهها ولا ترمها من اعلاها وتقول والحصى فى يدك الحديث^١ مضافاً الى السيرة القطعية.

الثانى: انه يعتبر فيه أن يكون يوم العيد واستدل على ذلك بعدة من الروايات لا حظ ما رواه جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث قلت له الى متى يكون رمى الجمار فقال من ارتفاع النهار الى غروب الشمس^٢

وما رواه صفوان بن مهران قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول ارم الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها^٣

وما رواه ايضاً قال الرمى ما بين طلوع الشمس الى غروبها^٤

وما رواه منصور بن حازم قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول رمى الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها^٥

وما رواه زرارة وابن اذينة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال للحكم بن عتيبة ما حد رمى الجمار فقال الحكم عند زوال فقال ابو جعفر عليه السلام يا حكم ارأيت لو انهما كانا اثنين فقال احدهما لصاحبه احفظ علينا متاعنا حتى ارجع أكان يفوته الرمى هو والله ما بين طلوع الشمس الى غروبها^٦ وغيرها من الروايات الواردة فى الباب.

الثالث: أنه يعتبر فيه قصد القرية، لا كلام فيه بعد كونه من العبادات.

الرابع: أنه يلزم ان يكون الرمى بسبع حصات والدليل عليه ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال فى رجل اخذ احدى وعشرين حصاة فرمى بها فزادت واحدة فلم

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٥

يدر أيهن نقص قال فليرجع وليرم كل واحدة بحصاة فان سقطت من رجل حصاة فلم يدر أيهن هي فليأخذ من تحت قدميه حصاة ويرمى بها الحديث^١ وعن الحدائق عليه الخاصة والعامه.

الخامس: أن يكون واحدة بعد واحدة والدليل عليه مضافاً الى السيرة استفادة ذلك من الروايات الواردة في استحباب التكبير في رمى كل حصاة لاحظ ما رواه يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال قلت ما اقول اذا رميت قال كبر مع كل حصاة^٢

السادس: أن يصل كل حصات الى الجمرة، فعن الحدائق لا خلاف فيه بين كافة العلماء مضافاً الى ان الرمي بالجمرة لا يتحقق الا بذلك، أضف الى ذلك ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال فان رميت بحصاة فوقعت في محمل فاعد مكانها وان اصاب انسانا او جملاً ثم وقعت على الجمار اجزائك^٣

السابع: أن يكون الوصول بسبب الرمي لا شئ آخر، اذ يتصور في الاصابة امران: الاول: أن يصيب الحصى في طريقه شيئاً ثم يصيب الجمرة وهذا الاشكال فيه ظاهراً كما يستفاد من رواية معاوية بن عمار المتقدم.

الثانية: أن يصل الحصى الى شئ آخر وكان هو المرمى ثم طفرت منه ثم اصاب الجمرة فعن صاحب الجواهر رحمته الله الاجتزاء به، استدل على ذلك بأن المقصود رمى الجمرة ووصول الحصى اليه بسبب الرمي وقد حصل.

أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بعدم صدق وصول الحصى الجمرة بسبب الرمي وانما وصلت اليها بسبب الطفرة وصلابة المكان.

لكن يمكن أن يجاب عنه بأن مقتضى اطلاق رواية معاوية بن عمار الاجتزاء كما ذهب اليه صاحب الجواهر رحمته الله.

الثامن: أن يكون الرمي بعد طلوع الشمس فقد استدل على ذلك بما رواه منصور بن

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٦ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

مسألة ٣٧٥: اذا شك في الاصابة وعدمها، بنى على العدم الا أن يدخل في واجب آخر مترتب عليه أو كان الشك بعد دخول الليل. (١)

حازم^١ وما رواه ابو بصير وصفوان ومنصور بن حازم جميعاً عن ابى عبدالله عليه السلام قال رمى الجمار من طلوع الشمس الى غروبها^٢

قد يقال أنه يعارضه ما رواه جميل بن دراج^٣ حيث يدل على ان المبدء ارتفاع النهار، لكن حيث ان رواية اسماعيل بن همام - قال سمعت ابا الحسن الرضا عليه السلام يقول لا ترم الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس الحديث^٤ - أحدث يكون مقدماً الا ان يقال انه مطلق، فيقيد برواية متقدمة وحينئذ نقول انه لا يمكن القول برواية جميل، لليسرة القطعية ثم ان الواجب هو الرمي بالحصى لا بغيرها كما في رواية زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال حصى الجمار ان اخذته من الحرم اجزائك وان اخذته من غير الحرم لم يجزئك قال وقال لا ترم الجمار الا بالحصى^٥

(١) اما الشك في الاثناء مع عدم الدخول في الغير فمقتضى الاصل - أى الاستصحاب عدم الاصابة - فلا بد من التدارك والالتيان واما مع الدخول في الغير فان قلنا بجريان قاعدة التجاوز كما عليه المشهور فلا يجب التدارك لجريان القاعدة كما حقق في محله.

نعم أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله في المقام بأن القاعدة، لا دليل عليها على نحو الاطلاق بل الدليل قائم عليها بالنسبة الى الركوع فقط اذا دخل في السجدة وشك في الركوع.

لكن قد ذكرنا في محله أن التعليل الوارد في بعض الروايات، لاحظ ما رواه الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام استتم قائماً فلا ادري ركعت أم لا؟ قال بلى قد ركعت

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) الوسائل، الباب ٤ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

مسألة ٣٧٦: يعتبر في الحصيات امران: ١- ان تكون من الحرم والافضل اخذها من المشعر. (١)

فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان^١ بأن الشك من الشيطان فلا يعتنى به لجريانها وحينئذ يمكن أن يقال أنّ مقتضى القاعدة صحة الرمي مع الدخول في الغير وعدم لزوم التدارك، هذا بالنسبة الى قاعدة التجاوز واما اذا كان الشك في الصحة بعد الدخول في الغير ولو كان المنشاء لها الشك في اصابة بعض الحصاة، فلا اشكال في جريانها -أى القاعدة الفراغ- حتى على مبنى سيدنا الاستاذ دام ظله.

واما الفرض الثانى أى كون الشك بعد دخول الليل فاستدل على صحة بقاعدة الحيلولة وهى ما رواه زرارة والفضيل عن ابى جعفر^٢ في حديث قال متى استيقنت او شككت فى وقت فريضة انك لم تصلها أو فى وقت فوقها انك لم تصلها، صليتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل، فلا عادة عليك من شك حتى تستيقن فان استيقنت فعليك ان تصلها فى أى حالة كنت^٢ والظاهر انه لا باس به. فتحصل أنه اذا شك فى الاصابة وعدمها لا بد من التدارك الا اذا دخل فى الغير المترتب أو خرج الوقت.

(١) اما كونها من الحرم فيدل عليه ما رواه زرارة عن ابى عبد الله^٣ قال حصى الجمار ان اخذته من الحرم اجزائك وان اخذته من غير الحرم لم يجزئك قال وقال لا ترمى الجمار الا بالحصى^٣

واما افضلية كونها من المشعر فلما رواه معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله^٤ خذ حصى الجمار من جمع، فان اخذته من رحلك بمنى اجزاك^٤

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الركوع الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٦٠ من ابواب المواقيت (الصلاة) الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١٩ من ابواب وقوف بالمشعر الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٤ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ٢

٢- ان تكون ابكاراً على الاحوط بمعنى انها لم تكن مستعملة فى الرمى قبل ذلك ويستحب فيها أن تكون ملونة ومنقطة ورخوة وأن يكون حجمها بمقدار انملة وأن يكون الرامى راجلاً وعلى طهارة. (١)

(١) اما اشتراط الابكار فى الحصاة فقد استدل على ذلك بالإجماع وحاله معلوم والروايات الواردة فى المقام لاحظ ما رواه حريز مرسلاً عن ابى عبدالله عليه السلام فى حصى الجمار قال لا تاخذه من موضعين من خارج الحرم ومن حصى الجمار الحديث^١. وما رواه عبد الاعلى عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال لا تاخذ من حصى الجمار^٢. وما رواه الصدوق عليه الرحمة مرسلاً الا انه قال لا تاخذ من حصى الجمار الذى قد رمى^٣.

اما الاول والثالث حالهما فى الضعف معلوم، اما الثانى فضعيف بالسهل وتردد عبدالاعلى بين آل سام، والحلبى الثقة فالحكم مبنى على الاحتياط واستحباب الامور الآخر المذكور فى المتن وكونها ملونة ومنقطة وكونها رخوة فلما روى عن ابى الحسن عليه السلام قال حصى الجمار تكون مثل الانملة ولا تأخذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء خذها كحلية منقطة^٤ ولما رواه هشام بن الحكم عن ابى عبدالله عليه السلام فى حصى الجمار قال كر ه الصم منها وقال خذ البرش^٥

واما كونها بمقدار الانملة فلما رواه البرزطى المتقدم ذكره^٦ واستحباب كون الرامى راجلاً فلما رواه على بن جعفر عن اخيه عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمار ماشياً^٧

(١) الوسائل، الباب ٥ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، ذيل الحديث: ٢

(٤) الوسائل، الباب ٢٠ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٧) الوسائل، الباب ٩ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

مسألة ٣٧٧: اذا زيد على الجمرة في ارتفاعها ففي الاجتزاء برمي المقدار الزائد اشكال، فالاحوط أن يرمى المقدار الذى كان سابقاً فان لم يتمكن من ذلك رمى المقدار الزايد بنفسه واستتاب شخصاً آخر لرمى المقدار المزيد عليه ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسى. (١)

واما استحباب كونه على طهارة فلما رواه محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجمار فقال لا ترم الجمار الا وانت على طهر^١ وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال ويستحب ان ترمى الجمار على طهر^٢ وغيرها من الروايات الواردة فى باب المشار اليه فلاحظ.

(١) واعلم ان الجمرة التى كانت فى زماننا هذا تارة: تكون هى الجمرة التى تكون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وانما تغيرت بعض اجزائها بحيث لا يتبدل الى غيرها فلا كلام فى الاجزاء بهذا الرمي، واخرى: تتبدل بحيث انعدمت ثم صنعت بنفس هذا الشكل ففي هذا الفرض افاد المحقق الخوئى رحمته الله بانها مجزية للعلم بالتغيير الجمرة فى طول الزمان، فشخص تلك الجمرة الموجودة فى زمانهم عليهم السلام لا يلزم رميها جزءاً لعدم امكان بقائها الى آخر الدنيا ولذا لو هدمت وبنيت جمرة اخرى فى مكانها يكون مجزياً.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله اولاً بأنه فرق بين ترميم البناء وتجديده فما يمكن أن يقال انه هو ترميمه، واما التجديد بحيث انههدمت ثم بنيت لا يصدق أن الموجود هو ما كان، وثانياً كيف تقطع بانعدام تلك الجمرة والحال انه من الممكن بنائها طيلة مدة مديدة.

لكن يمكن أن يقال بأن هذا وإن كان ممكناً عقلاً ولكنه لا يمكن وقوعاً بحسب المتعارف مع وجود العوارضات المتعددة طول المدة فالالتزام بالبقاء وعدم الانهدام مشكل جداً واما اذا زيدت على الجمرة طولاً وقصيراً اعلى من القبل، فافتى الماتن رحمته الله بانه لايجزى لكن هذا متفرع على القول بأن الموضوع اخذت على نحو القضية الخارجية المحضة فعلى هذا لا بد

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٧٨: اذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلاً منه بالحكم لزمه التدارك الى يوم الثالث عشر حسبما تذكر أو علم فإن علم أو تذكر في الليل لزمه الرمي في نهاره اذا لم يكن ممن قد رخص له الرمي في الليل وسيجيء ذلك في رمى الجمار ولو علم أو تذكر بعد اليوم الثالث عشر فالاحوط أن يرجع الى منى ويرمى ويعيد الرمي في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه واذا علم أو تذكر بعد الخروج من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يرمى في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه على الاحوط. (١)

من القول بعدم الاجزاء في صورة اهدام ايضاً ولم يقل بذلك كما تقدم واما اذا كانت على نحو القضية الحقيقية لكن غير محضة فيمكن أن يقال بأن الزيادة غير مضرة فيجزى فالاجزاء بحسب الصناعة لا مانع منه لكنه مشكلٌ للارتكاز والعرف التشريعية يرى انها غيرها.

(١) اما صورة النسيان والجهل فيمكن أن يستدل على الحكم المذكور بما رواه عبدالله بن سنان قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل افاض من جمع حتى انتهى الى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس قال يرمى اذا اصبح مرتين، مرة لما فاته والاخرى ليومه الذي يصبح فيه وليفرق بينهما يكون احدهما بكرة وهي للامس والاخرى عند زوال الشمس^١ فان المستفاد منه أن فوت الواجب في وقته اذا كان عن عذر حكم عليه السلام بالقضاء في الغد واما الغاء الخصوصية للغد وجعل المعيار ايام التشريق غير ظاهر وقياس المقام بنسيان الجمار كما سيأتى غير وجيه فالحكم مبنى على الاحتياط وحينئذ اذا لم يتذكر أو لم يعلم حتى خرج ايام التشريق أى علم بعد اليوم الثالث عشر افاد الماتن عليه السلام بأن الاحوط الرجوع الى منى والرمي فيها ويعيد الرمي في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه ولو خرج عن مكة لايلزم الرجوع بل يرمى في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه كل ذلك قياس برمي الجمار وليس في مذهبنا قياس.

(١) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

نعم هو احوط لانه طريق النجاة والله تعالى عالم بطريق الصواب فتحصل من جميع ذلك أنّ المكلف اذا ترك الرمي جهلاً أو نسياناً وعلم أو تذكر يوم أحد عشر من ذى الحجة يلزم عليه التدارك واما اذا علم أو تذكر بعد ذلك فقد فات وقته فنحكم على بطلان حجه لأنّ المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه الا أن يقوم اجماع تعبدى كاشف على صحته بالتدارك فى السنة القادمة.

تتمة: ثم إن المحقق الخوئي رحمته الله وتبعه استاذنا الماتن رحمته الله بأنه اذا علم أو تذكر بعد مضى ايام التشريق فالاحوط الرجوع الى منى والرمى فيها اذا كان يمكنه ذلك، وان لم يمكنه ذلك بان خرج من مكة ووصل الى بلده فلا بد من الاتيان فى سنة القادمة كما هو المعروف بين الاصحاب، واستدل على ذلك بما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله رحمته الله قال من اغفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى ايام التشريق فعليه ان يرميها من قابل فان لم يحج رمى عنه وليه فان لم يكن له ولي، استعان برجل من المسلمين يرمى عنه فانه لا يكون رمى الجمار الا ايام التشريق^١ حيث ان الاستفادة منه لزوم الاتيان من قابل، لأن رمى الجمار لا يكون الا ايام التشريق الا ان الاستفادة من بعض النصوص لزوم الرجوع الى منى والرمى فيها ولو تذكر بعد ايام تشريق لاحظ ما رواه معاوية بن عمار سالت ابا عبد الله رحمته الله ما تقول فى امرأة جهلت ان ترمى الجمار حتى نفرت الى مكة قال فلترجع فالتزم الجمار كما كانت ترمى والرجل كذلك^٢

وما رواه ايضاً عن ابي عبد الله رحمته الله قال قلت لرجل نسي الجمار حتى اتى مكة قال يرجع فيرميها يفصل بين كل رميتين بساعة، قلت فاته ذلك وخرج قال ليس عليه شئ الحديث^٣

وما رواه ثالثاً قال قلت لابي عبد الله رحمته الله رجل نسي رمى الجمار قال يرجع فيرميها قلت فانه نسيها حتى اتى مكة قال يرجع فيرمى متفرقا يفصل بين كل رميتين بساعة قلت فانه

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى منى الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣٧٩: اذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلاً فعلم أو تذكر بعد الطواف فتداركه لم تجب عليه اعادة الطواف وان كانت الاعادة احوط وأما اذا كان الترك مع العلم والعمد فالظاهر بطلان طوافه فيجب عليه أن يعيده بعد تدارك الرمي. (١)

نسى او جهل حتى فاته وخرج، قال ليس عليه ان يعيد^١ والمحقق المذكور وان اعترف بأن هذه النصوص، واردة في رمى الجمار، لكن يثبت الحكم في رمى الجمرة العقبة ايضاً بطريق اولي، لكن قد تقدم منا الروايات واردة في رمى الجمار، والقياس ليس في مذهبننا، فاسراء الحكم الى ما نحن فيه مشكل^٢ جداً ومقتضى القاعدة بطلان الحج الا ان نقول بان الاجماع قائم على الصحة ولزوم التدارك من قابل، واما رواية عمر بن يزيد فضعيف سنداً لمكان محمد بن يزيد الواقع في السند.

(١) في المقام فرضان:

الاول: ان يكون التذكر او العلم بعد الطواف حكم الماتن عليه السلام انه لم تجب عليه اعادة الطواف بعد التدارك، واستدل على ذلك بما رواه جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزور البيت قبل ان يخلق قال لا ينبغي الا ان يكون ناسياً ثم قال ان رسول الله عليه السلام اتاه اناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله اني حلقت قبل ان اذبح وقال بعضهم حلقت قبل ان ارمى فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي ان يؤخره الا قدموه فقال لا حرج^٢ بدعوى أن المستفاد منه عدم الحرج في كل ما تقدم ما هو حقه التأخير وأخر ما هو حقه التقديم توجب عليه تدارك الرمي فقط لا اعادة الطواف وإن أتى متأخراً منه.

لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بأن المستفاد منه أن المكلف اذا اخر ما هو

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى منى الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

حقه التقديم وقدم ما هو حقه التأخر ثم التفت بعد ذلك، فلاحرج عليه واما قبل
تمامية العمل فلا يشملهم والمقام كذلك اذا أتى بالطواف ولم يات بالرمى لا انه اتى
بهما، غاية الامر أحر ما هو حقه التقديم وقدم ما هو حقه التأخر.
لكن يمكن أن يقال أنّ الظاهر من الرواية رفع اشتراط التقدم والتأخير وعدم لزوم
الترتيب بين الاجزاء صورة الجهل فلايفرق بين الموردين فلاحظ.
واما الفرض الثانى: أى عدم الاتيان عمداً فبطلان الطواف على مقتضى القاعدة
لاجل اشتراط الترتيب بينهما فيجب عليه الاعادة كما هو الظاهر.

الثانى: «الذبح او النحر فى منى»

وهو الخامس من واجبات حج التمتع ويعتبر فيه قصد القرية والايقاع فى النهار ولا يجزيه الذبح أو النحر فى الليل وان كان جاهلاً، نعم يجوز للخائف على نفسه الذبح والنحر فى الليل ويجب الاتيان به بعد الرمي ولكن لو قدمه على الرمي جهلاً أو نسياناً صح ولم يحتج الى الاعادة ويجب أن يكون الذبح أو النحر بمنى وان لم يمكن ذلك كما قيل انه كذلك فى زماننا لاجل تغيير المذبح وجعله فى وادى محسر فالاحوط فى هذه الصورة الذبح يوم العيد فى المذبح الفعلى والاتيان بما يترتب عليه من الاعمال، ثم ان تمكن بعد ذلك من الذبح أو النحر فى منى ولو كان ذلك الى آخر ذى الحجة ذبح فيها ايضاً واعاد الاعمال المترتبة على الذبح. (١)

(١) قد تعرض الماتن رحمته فى هذا الفصل لامور:

الامر الاول: ان الذبح واجب للتمتع واستدل على ذلك بالضرورة والكتاب والسنة واما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^١

فان الاستفادة منها وجوب الهدى على المتمتع ولو كان مكياً، إلا عن الشيخ فى المبسوط حيث حكى عنه عدم وجوب الهدى للمكى، لكن عبارة المبسوط «اذا احرم التمتع بالحج من مكة ومضى الى الميقات ومنه الى العرفات كان ذلك صحيحاً ويكون

الاعتداد بالاحرام من عند الميقات ولا يلزمه دم» وقال قبل تلك العبارة وبعد نقل عدم الصحة التمتع لمن كان مكياً قال: «فيهم من قال يصح ذلك منه غير انه لا يلزمه دم المتعة وهو الصحيح لقوله تعالى ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ يعني الهدى الذى تقدم ذكره قبل هذا الكلام بلا فصل» انتهى.

ومعنى ذلك ان الهدى الذى تقدم ذكره وظيفة لمن يكن أهله حاضري المسجد الحرام فإنّ الاشارة ترجع الى القريب لا البعيد كما فى نظائره، لكن قد بين فى الادب ان كلمة «ذلك» اشارة للبعيد لا القريب وهو التمتع الذى كان وظيفة للبعيد لاحظ قوله تعالى ﴿وأتوا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾

فالاستدلال بما لقول الشيخ رحمته الله كما فعله نفسه، غير وجيه على الظاهر ونعم ما قال العلامة فى المختلف بأنّ عود الاشارة الى الابدع اولى لما عرفت من أنّ النحاة فصلّوا بين الرجوع الى القريب والبعيد والابدع فى الاشارة، فقالوا فى الاول «ذا» وفى الثانى «ذاك» وفى الثالث «ذلك» مضافاً الى ان الائمة عليهم السلام استدلوا على ان اهل مكة ليس لهم متعة بقوله تعالى ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ لاحظ ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام قول الله عزوجل فى كتابه ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ قال يعنى أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلاً ذات عرق وعسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل فى هذه الآية وكل من كان أهله وراء ذلك فعليهم المتعة^١.

وما رواه عن عبيد الله الحلبي وسليمان بن خالد وأبي بصير كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس لأهل مكة ولا لأهل مر ولا لأهل سرف متعة وذلك لقول الله عزوجل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام^٢

وما رواه عن علي بن جعفر قال: قلت لأخي موسى بن جعفر عليه السلام لأهل مكة أن يتمتعوا

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

بالعمرة إلى الحج فقال لا يصلح أن يتمتعوا لقول الله عزوجل ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾^١

فاطلاق الرواية الدالة على لزوم الهدى فى حج التمتع بحاله ولم يرد فيه تقييد فلاحظ. لكن عبارة المبسوط فى بحث آخر (فى احكام منى) هكذا «و ان كان متمتعاً فالهدى واجب عليه»^٢

واما السنة فلما رواه زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام فى المتمتع قال وعليه الهدى قلت وما الهدى فقال أفضله بدنة وأوسطه بقرة وآخره شاة.^٣ الامر الثانى: انه يعتبر فى الذبح قصد القرية لان الحج من الامور العبادية وأنه جزء منه فلا بد من قصد القرية.

الامر الثالث: انه يشترط فيه ايقاعه فى النهار واستدل على ذلك بالسيرة القطعية وارتكاز المشرع عليه وفى الحدائق الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم فى أن الزمان الذى يجب فيه الهدى ونحره هو يوم النحر وهو عاشر من ذى الحجة وانه يجوز الى تمام ذى الحجة انتهى.

واستدل على ذلك بالسيرة الجارية المتصلة بزمان المعصومين عليهم السلام فالمتعين لزوم الهدى أو النحر يوم العاشر من ذى الحجة بمعنى عدم جواز تقدم ذلك، واما انه يجوز فى الليالى المتخللة فى ايام التشريق، فقد حكى صاحب الحدائق عن الشهيد الاول فى الدروس ان الاشبه الجواز وان منعناه فهو مقيد بالاختيار، ثم قال إنّ المسألة عندى محل توقف فى حال الاختيار لعدم النص الوارد فى ذلك.

واما الروايات الواردة^٤ فى جواز الذبح أو النحر فى ليلة العيد لذوى الاعذار فلا يستفاد منها الا ان المعذور يجوز له ذلك فى ذلك الوقت ومن لم يكن كذلك لا يجوز له ذلك

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٢

(٢) المبسوط جلد ١ صفحة ٣٧٠

(٣) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٤) هذه الروايات واردة فى باب ١٤ من ابواب رمى الجمرات العقبة وباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر وباب ١٣ من

ابواب رمى الجمرات العقبة

واما الجواز وعدمه فى الليالى المتخللة فلا يستفاد منها شئ فلاحظ.
 وملخص الكلام فى هذا المقام ان الدليل الذى ذكره فى المقام امور: الاول: السيرة،
 الثانى: الروايات الدالة على عدم جواز الذبح فى الليل الا لطوائف خاصة، الثالث:
 الروايات^١ التى دلت على ان يوم العيد هو يوم النحر وهذه الروايات لا تدل على نفى ما
 عداه من الليالى الاخر، الرابع: الروايات التى دلت على ان الذبح لا بد ان يكون بعد
 الرمى لاحظ ما رواه احمد بن محمد بن ابى نصر قال قلت لابى جعفر الثانى عليه السلام جعلت
 فداك ان رجلا من اصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق قبل ان نذبح فقال ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما كان يوم النحر اتاه طوائف من المسلمين فقالوا يا رسول الله ذبحنا من قبل ان
 نرمى وحلقنا من قبل ان فذبح فلم يبق شئ مما ينبغى ان يقدموه الا اخروه ولا شئ مما
 ينبغى ان يؤخروه الا قدموه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرح لاجرح^٢ وحيث ان الرمى فى
 النهار فلا بد ان يكون الذبح ايضا كذلك لكنها خلاف الظاهر فان غاية ما يستفاد منها
 كون الذبح بعد الرمى، لا وقوعه فى النهار ولذا صرح فى بعض الروايات لزوم الاشتراء
 بعده.

فالحاصل ان الادلة لاتفى بالمقصود فلاحظ.

الامر الرابع: ان يكون الذبح بعد الرمى لما تقدم من الروايات الواردة فى ذلك^٣
 الامر الخامس: ان يكون الذبح بمنى واستدل على ذلك بامور: الاول: السيرة المستمرة
 والارتكاز المتشرعى، والثانى الآية الشريفة: «وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما
 استيسر من الهدي ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله» بتقريب ان المستفاد منها
 ان للذبح محل ومحله ليس الا منى كما فى رواية زرعة قال سألته عن رجل احصر فى
 الحج قال فليبعث بهديه اذا كان مع اصحابه ومحله ان يبلغ الهدى محل ومحله منى يوم
 النحر اذا كان فى الحج وان كان فى عمرة نحر بمكة فانما عليه ان يعدهم لذلك يوما فاذا

(١) هذه الروايات واردة فى باب ١٣ من ابواب رمى الجمرة العقبه

(٢) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٩

كان ذلك اليوم فقد وفى وان اختلفوا فى الميعاد لم يضره ان شاء الله تعالى^١ مضافاً الى القطع الخارجى ان المحل هو منى، الثالث: الروايات الدالة على المطلوب لاحظ ما رواه منصور بن حازم عن ابى عبدالله^{عليه السلام} فى رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال ان كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحب الذى ضل عنه وان كان نحره فى غير منى لم يجزء عن صاحبه^٢ وما رواه عبد الاعلى قال: قال ابو عبدالله^{عليه السلام} لا هدى الا من الابل ولا ذبح الا بمنى^٣ لكنه مشترك بين ابن اعين العجلى الثقة وبين آل سام غير ثقة، فلا بد من أن يكون الذبح بمنى، هذا فى صورة الامكان لا اشكال فيه، واما فى صورة عدم التمكن به يوم النحر بمنى فهل يجب ان يؤخر الى آخر ذى الحجة اذا فرض التمكن فى تلك الايام أم يجوز الذبح فى غيره واتيان الاعمال المترتبة عليه، ففى المقام فرضان:

الفرض الاول: ان لا يتمكّن إلا فى غير منى فهل يجوز له ذلك ويكون مجزياً أم لا؟ افاد المحقق الخوئى^{عليه السلام} بانه يجوز بتقريب ان المستفاد من الآية ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ والرواية، زارة بن أعين عن ابى جعفر^{عليه السلام} فى المتمتع قال وعليه الهدى قلت وما الهدى؟ فقال افضله بدنة واوسطه بقرة وآخره شاة^٤ مطلوبة الذبح مطلقا ودليل المقيد ناظر الى صورة الامكان فمع عدمه لا مقيد فى البين فيبقى المطلوب الاول بحاله، فيجزى.

لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان المستفاد من الدليل وحدة المطلوب لا تعدده بتقريب ان الآية الشريفة بيّن أنّ للذبح محل والرواية الخاصة تدل على ان محله منى ولم يشترط فى شئ منهما أن القيد منحصر فى صورة التمكن فمع وجود المقيد لا يبقى مجال للمطلق حتى نحكم بتعدد المطلوب فلاحظ.

لكن افاد سيدنا الاستاذ^{عليه السلام} فى الدرس بان الدليل القائم على اشتراط كون الذبح بمنى غير ناهض بالمقصود، اذ فى المقام ثلاث روايات:

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب احصار والصد الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٨ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الذبح الحديث: ٦

(٤) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب الذبح الحديث: ٥

الاولى: رواية ابراهيم الكرخى عن ابى عبد الله عليه السلام فى رجل قدم بهديه مكة فى العشر فقال ان كان هديا واجبا فلا ينحره الا بمنى وان كان ليس بواجب فلينحره بمكة ان شاء وان كان قد اشعره او قلده فلا ينحره الا يوم الاضحى^١ وهى ضعيفة

الثانية: رواية عن مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا دخل بهديه فى العشر فإن كان أشعره وقلده فلا ينحره إلا يوم النحر بمنى وإن كان لم يقلده ولم يشعره فلينحره بمكة إذا قدم فى العشر.^٢ فهى غير ناظرة الى الحج المتمتع اصلا.

الثالثة: رواية عن عبد الأعلى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لا هدي إلا من الإبل ولا ذبح إلا بمنى.^٣ فضعيفة لاشتراك عبدالاعلى، بين الضعيف والثقة.

واما رواية عن منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه وإن كان نحره فى غير منى لم يجزئ عن صاحبه.^٤ فلا يمكن الاستدلال بها اذا المسوق له الكلام فى هذه الرواية كفاية الذبح بمنى اذا وجد الهدى وهذا على خلاف القاعدة اذ اكتفاء العمل عن المكلف من غير أن يباشر أو يستتبع خلاف القاعدة فلا بد من الاكتفاء بمورد الرواية فالتعدى عن المورد الى غيره خصوصاً بالنسبة الى متعلقها أى كون الذبح بمنى وانه يشترط ذلك فى المكلف المباشر أو النائب فى غاية الاشكال، فلا دليل فى المقام إلا الاجماع والتسالم لو كان، والقدر المتيقن منه اشتراط المنى، اذا كان الشخص قادراً ففى مورد العجز يكفى الاطلاق الموجود فى الآية والرواية فلاحظ.

فرض الثانى: انه يمكنه الذبح الى آخر ذى الحجة فهل يتعين عليه ذلك أم لا؟ افاد المحقق الخوئى رحمته الله انه جائز تاخيره الى آخر ايام التشريق بل الى آخر ذى الحجة بتقريب أن ايقاع الذبح فى يوم العيد، منى على الاحتياط لان المسألة خلافية وعمدة الدليل على ذلك الامر بالحلوق بعد الذبح كما فى رواية عمر بن يزيد عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) الوسائل، الباب ٢٨ من ابواب الذبح الحديث: ٢

ذبحت اضحيته فالحلق رأسك واغتسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك^١ والمفروض ان الحلق لا بد ان يقع يوم العيد فلازم ذلك لزوم ايقاعه الذبح يوم العيد ايضاً، لكن ذلك لا يوجب سقوط الذبح بمنى لأنّ الحلق انما يترتب على الذبح الصحيح ومن المعلوم ان الذبح الصحيح ما يقع بمنى والمفروض عدم امكانه فيسقط الترتيب المذكور فيمكنه التأخير الى آخر ذى الحجة أو بعد ايام التشريق.

والحاصل أنّ شرطية وقوع الحلق بعد الذبح انما هى بعد الذبح الصحيح والمفروض انه لم يتمكن من ذلك فيجوز الحلق ويحل بذلك ويؤخر الذبح وما يترتب عليه الى آخر ذى الحجة ويمكن الاستفادة جواز التأخير فى صورة عدم التمكن من رواية حريز عن ابى عبد الله عليه السلام فى متمتع يجد الثمن ولا يجد الغنم قال يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزى عنه فان مضى ذوالحجة اخر ذلك الى قابل من ذى الحجة^٢

التحقيق فى المقام يقتضى أن يقال أنّ مقتضى التعليل الواردة فى قاعدة لا تعاد الصغيرة عدم الاعادة فى مورد يكون عمود الدين فاذا قلنا بأنّ الحج من عمود الدين لأنّ الاسلام بنى عليه كما فى بعض الروايات الصحيحة فمع عدم امكان بعض الشروط أو الاجزاء نكتفى بالباقي كما فى الصلاة كذلك، والحج مركب من الاجزاء والشرائط كالصلاة فاذا تعذر تحصيل بعض الشروط نقول بأنه لا يسقط بحال فوجوب الحج باق وانه لا بد من اتيان الحج ولو فاقداً للبعض الشروط فاصل الذبح باق على وجوبه ويسقط شرطه وهو كونه بمنى لعدم القدرة عليه هذا بالنسبة الى الصورة الاولى واما الفرض الثانى فافاد الماتن عليه السلام بانه يجوز له الحلق والاتيان ببقية الاعمال والذبح الى آخر ذى الحجة أو اليوم الثامن عشر منها على خلاف، واعادة الاعمال بعد ذلك احتياطاً.

واستدل على ذلك بأنّ لزوم كونه يوم العيد وأنّ الحلق بعد الذبح انما يكون بلحاظ رواية عمر بن يزيد^٣ المتقدمة، لكن التقديم انما يلزم على الذبح الصحيح وحيث انه غير مقدور

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

فلا يتمكن من رعاية شرطه أى تقديم الذبح على الحلق فيسقط، فيجوز له الحلق ويحل بذلك ويؤخر الذبح، لكن قد تقدم ان ذلك متفرع على الغاء الاشتراط وهو غير معلوم عند سيدنا الاستاذ دام ظله وعلى هذا المبنى لا يمكن القول بهذه المقالة الا على ما بنينا عليه، واما الاستدلال برواية حريز^١ لجواز التقديم كما فى كلام المحقق الخوئي رحمته الله فمشكل لأنها واردة فى مورد خاص والتعدى اشكل، فمع الاغماض عن اشتراط تقديم الذبح على الحلق يوم العيد فايضاً لا يمكن الالتزام بهذه المقالة لاجل هذه الرواية إلا أن يقال انه لا اشكال فى لزوم الحلق يوم العيد، غاية الامر انه مشروطة بتقديم الذبح عليه والمفروض انه يسقط بالعجز فيلزم الحلق بلا اشتراط تقديمه، ثم ان قلنا بما ذكرنا فهو وإلا فمقتضى القاعدة سقوط الحج لان المركب ينتفى بإنتفاء شرطه، لكن الالتزام بذلك مشكل جداً لانه يلزم جواز ترك الحج للشيعه فى زماننا هذا الى يوم الظهور اللهم عجل فرجه الشريف بحق محمد وآله الطاهرين امين يا رب العالمين.

(١) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

مسألة ٣٨٠: يجب ان يكون الذبح أو النحر يوم العيد ولكن اذا تركهما يوم العيد لنسيان أو لغيره من الاعذار أو لجهل بالحكم لزمه التدارك الى آخر ايام التشريق وإن استمر العذر جاز تأخيره الى آخر ذى الحجة فاذا تذكر أو علم بعد الطواف وتداركه لم تجب عليه اعادة الطواف وان كانت الاعادة احوط واما اذا تركه عالماً عامداً فطاف، فالظاهر بطلان طوافه ويجب عليه أن يعيده بعد تدارك الذبح. (١)

(١) واما لزوم كون الذبح أو النحر يوم العيد فقد استدل على ذلك بالتأسي والسيرة، لكنهما لا تدلان على التعين واما رواية عمر بن يزيد^١ فهي وان دلت على المقصود، بتقريب أنّ الحلق لا بد أن يكون في يوم العيد فيلزم ان يكون الذبح المترتب عليه ايضاً كذلك ولو فرض فوت الترتيب بينهما فان كان لعذر من الجهل أو النسيان فلا يوجب الفساد واستدل على ذلك بما رواه جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله^{صلى الله عليه وآله} إني حلقت قبل أن أذبح وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال لا حرج^٢. وما رواه محمد بن حمران قال سألت ابا عبد الله^{عليه السلام} عن رجل زار البيت قبل ان يحلق قال لا ينبغي الا ان يكون ناسياً ثم قال ان رسول الله^{صلى الله عليه وآله} أتاه الناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله^{صلى الله عليه وآله} ذبحت قبل ان أرمي وقال بعضهم ذبحت قبل ان احلق فلم يتركوا شيئاً اخره وكان ينبغي ان يقدموه ولا شيئاً قدموه كان ينبغي لهم ان يؤخروه الا قال لا حرج^٣ والايراد عليه بان مورده النسيان والحاق الجهل به مشكلاً، يصغى اليه لأن الصدر وان كان في مقام النسيان لكن اطلاق الذيل كاف للمقصود.

وحاصل الكلام أنّ المستفاد من الحديثين أنّ الترتيب ذكرى ففى مقام الجهل أو النسيان

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٢

لا يكون التخلف مضراً فإن تذكر أيام التشريق فيذبح في منى و لا ضير فيه لما رواه حريز^١ على القول باستفادة ذلك من الرواية وان استمر العذر الى آخر ايام التشريق بل الى اخر ذى الحجة حكم الماتن رحمته بالاجزاء اذا تدارك بعدها ولا يلزمه اعادة الطواف.

واستدل عليه بامرین: الاول: الاجماع كما عن المنتهى، اقطع به الاصحاب كما عن المدارك فان قطعنا بما ذكر فهو وإلا فيشكل، الثانى: عدة من النصوص منها ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر رحمته قال سألته عن الاضحى كم هو بمنى فقال اربعة ايام وسألته عن الاضحى فى غير منى فقال ثلاثة ايام فقلت فما تقول فى رجل مسافر قدم بعد الاضحى بيومين أله ان يضحى فى اليوم الثالث فقال نعم^٢

وما رواه عمار الساباطى عن ابى عبدالله رحمته قال سألته عن الاضحى بمنى فقال اربعة ايام وعن الاضحى فى سائر البلدان فقال ثلاثة^٣ وما رواه أيضاً مثله وزاد وقال لو ان رجلاً قدم الى اهله بعد الاضحى بيومين فهى ضحى اليوم الثالث الذى يقدم فيه^٤ وغيرها من الروايات الواردة فى الباب المشار اليه.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان الروايات ناظرة الى الذبح الندبى وان أبيت فهى مجملة لا يمكن الاستدلال بها، واما رواية حريز فقد تقدم انها ناظرة الى مورد خاص فلا يمكن التعدى عنه وهو فرض عدم وجدان الهدى وهذا غير ما لم يتمكن من الذبح بمنى أو تركه نسياناً أو جهلاً فلا حظ.

واما لو قدّم الطواف على الذبح لعذر فافاد الماتن رحمته بانه يكون مجزئاً فلا يحتاج الى اعادة الطواف لما رواه جميل، لكن قد تقدم اشكال سيدنا الاستاذ دام ظله وجوابه، هذا كله اذا قدّمه عليه لاجل النسيان أو الجهل واما اذا قدّمه عليه عمداً فمقتضى القاعدة البطلان ويحتاج الى اعادة الطواف بعد الذبح اذ مقتضى اشتراط تقدم الذبح على الطواف اعادته كما ان ذلك مستفاد من رواية جميل المتقدمة، فتأمل.

(١) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٦ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٨١: لا يجزى هدى واحد إلا عن شخص واحد. (١)

(١) واستدل على ذلك مضافاً الى الاجماع المنقول بالآية الشريفة ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ فَإِذَا أَمُنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعِمَّةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾^١

ربما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال لا تجوز (البدنة و) البقرة الا عن واحد بمنى^٢ وما رواه محمد بن على الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النفر تجزئهم البقرة قال اما فى الهدى فلا واما فى الاضحى فنعم^٣

وما رواه ايضاً عن ابى عبد الله عليه السلام قال تجزى البقرة او البدنة فى الامصار عن سبعة ولا تجزى بمنى الا عن واحد^٤

ربما يقال يجوز اشتراك خمسة أو سبعة أو خوان واحد، بهدى واحد واستدل على ذلك بما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال تجزى البقرة عن خمسة بمنى اذا كانوا اهل خوان واحد^٥

وما رواه ابو بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال البدنة والبقرة تجزى عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد ومن غيرهم^٦

وما رواه على بن الريان ابن صلت عن ابى الحسن الثالث عليه السلام قال كتبت اليه أسأله عن الجاموس عن كم يجزى فى الضحية؟ فجاء الجواب ان كان ذكراً فعن واحد وان كان انثى فعن سبعة^٧

وما رواه سوادة القطان وعلى بن اسباط عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قالاً قلنا له جعلنا الله

(١) البقرة ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٧) نفس المصدر، الحديث: ٨

فداك عزت الاضاحى علينا بمكة أفيجزى اثنين ان يشتركا فى شاة فقال نعم وعن سبعين^١

وما رواه حمران قال عزت البدن سنة بمنى حتى بلغت البدنة مائة دينار فسئل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال اشتركوا فيها قال قلت كم؟ قال ما خف فهو افضل قال فقلت عن كم تجزى فقال عن سبعين^٢

لكن لا بد من الحمل على الاستحباب كما اذا كان المكلف مفردا أو يحمل عليه بقرينة «لا احب» كما فى رواية عبدالرحمن بن الحجاج قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن قوم غلت عليهم الاضاحى وهم متمتعون وهم مترافقون وليسوا باهل بيت واحد وقد اجتمعوا فى مسيرهم ومضربهم واحد الهم ان يذهبوا بقرة؟ قال لا احب ذلك الا من ضرورة^٣ أو الحمل على الاضحية كما فى رواية الحلبي المتقدمة ومع التعارض يكون المرجع الآية الشريفة الدالة على وجوب الهدى على المكلف الظاهرة فى الهدى الواحد لصدق الطبيعى عليه.

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب الذبح الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٠

«الكلام فى شروط الهدى»

مسألة ٣٨٢: يجب أن يكون الهدى من الابل أو البقر أو الغنم ولا يجزى من الابل إلا ما أكمل السنة الخامسة ودخل فى السادسة ولا من البقر والمعز إلا ما أكمل الثانية ودخل فى الثالثة على الاحوط ولا يجزى من الضعن إلا ما اكمل الشهر السابع ودخل فى الثامن والاحوط أن يكون قد اكمل السنة الواحدة ودخل فى الثانية واذا تبين له بعد الذبح فى الهدى انه لم يبلغ السن المعتبر فيه لم يجزئه ذلك ولزمته الاعادة ويعتبر فى الهدى أن يكون تام الاعضاء فلا يجزى الاعور والاعرج والمقطوع اذنه والمكسور قرنه الداخلى ونحو ذلك والظاهر عدم كفاية الخصى ايضاً ويعتبر فيه ان لا يكون مهزولاً عرفاً والاحوط الاولى ان لا يكون مريضاً ولا موجوءاً ولا مرضوض الخصيتين ولا كبيراً لا مخ له ولا بأس بان يكون مشقوق الاذن او مثقوبها وان كان الاحوط اعتبار سلامته منهنما والاحوط الاولى ان لا يكون الهدى فاقد القرن أو الذنب من اصل خلقته. (١)

(١) فى الهدى الواجب شروط: اشار اليها السيد الماتن رحمته الله الاول: أن يكون من الانعام الثلاثة، ادعى عليه الاجماع بل ادعى التسالم والضرورة واستدل على ذلك بعد ما ذكرناه بما رواه الحلبي عن ابي عبد الله رحمته الله فى قوله «فان احصرتم فما استيسر من الهدى» قال يجزبه شاة والبدنة والبقرة افضل^١ وما رواه ابي بصير عن ابي عبد الله رحمته الله قال: إن استمتعت بالعمرة إلى الحج فإن عليك الهدى فما استيسر من الهدى إما جزور وإما بقرة وإما شاة فإن لم تقدر فعليك الصيام كما قال الله قال ونزلت المتعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المروة بعد فراغه من

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب الذبح الحديث: ٩

السعي^١

وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى قال ليكن كبشاً سمينا فإن لم يجد ففحلاً من البقر والكبش أفضل فإن لم يجد فموجاً من الضأن وإلا ما استيسر من الهدى شاة^٢

وما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثم اشتر هديك إن كان من البدن أو من البقر وإلا فاجعله كبشاً سمينا فحلاً فإن لم تجد كبشاً فحلاً فموجاً من الضأن فإن لم تجد فتيساً فإن لم تجد فما تيسر عليك وعظم شعائر الله.^٣

الثاني: ان يكون سنهما بالمقدار المذكور في المتن، اما الابل فما اكمل السنة الخامسة ودخل في السنة السادسة واستدل على ذلك مضافاً الى الاجماع ما رواه عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام انه كان يقول الثنية من الابل والثنية من البقر والثنية من المعز والجزعة من الضأن؛ اذ المستفاد من اللغة الثنية ما اكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة، وما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإبل والبقر أيهما أفضل أن يضحي بها قال ذوات الأرحام وسألته عن أسنانها فقال أما البقر فلا يضرك بأي أسنانها ضحيته وأما الإبل فلا يصلح إلا الثني وهو الذي تم له خمس سنين ودخل في السادسة ويجزي من المعز والبقر الثني وهو الذي له سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع لسنة.^٤

واما البقر فافاد الماتن عليه السلام ما اكمل الثانية ودخل في الثالثة وكذلك المعز فيدل على ذلك ما رواه العيس المتقدم آنفاً وما رواه محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال اسنان البقر

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب الذبح الحديث: ١٠

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١١

(٣) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ١١ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٦) نفس المصدر، الحديث: ١١

تبيعها ومسنها فى الذبح سواء^١
وعن الطريحي التبيع ما اكمل السنة كما ان التبيع الوارد فى الزكاة كذلك والتفريق بين
الباين بعيد جداً واما المعز فيدل عليه ما رواه ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
يجزى من الضأن الجزع ولا يجزى من المعز الا الثنى^٢
ومحمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام انه سئل عن الاضحية فقال اقرن الى ان قال والجزع
من الضأن يجزى والثنى من المعز الحديث^٣
واما الضأن فلا يجزى الا ما اكمل الشهر السابع ودخل فى الثامن، واستدل على ذلك
ما رواه ابن سنان المتقدم ذكره وحماد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ادنى ما يجزى
من اسنان الغنم فى الهدى فقال الجزع من الضأن قلت فالمعز قال لا يجوز الجزع من المعز
قلت ولم قال لان الجزع من الضأن يلحق والجزع من المعز لا يلحق بناء على ان يكون
المراد من الجزع ما ذكره وعلى فرض الشك لا بد من الاحتياط كما افاده سيدنا الاستاذ
دام ظله.
فرغ: اذا تبين بعد الاشترء والذبح انه لم يبلغ السن المعتر فيه لم يجز ذلك ولزمته الاعادة
والوجه فيه ان مقتضى الشرطية انتفاء المشروط بانتفاء الشرط فالاعادة على مقتضى
القاعده الا فى مورد قام الدليل على خلافه كما فى الصلاة وامثالها والمفروض عدم الدليل
فى المقام على الاجزاء
الثالث: ان يكون الهدى تام الاجزاء والاعضاء فلا يجزى الاعور الى آخر ما افاده فى
المتن، والدليل على ذلك جملة من الروايات لاحظ ما رواه على بن جعفر عليه السلام عن الرجل
يشترى الاضحية عوا فلا يعلم الا بعد شرائها هل تجزى عنه؟ قال نعم الا ان يكون هديا
فانه لا يجوز ان يكون ناقصاً فان المستفاد منه عدم الاجزاء اذا كان ناقصاً ولو كان

(١) الوسائل، الباب ١١ من ابواب الذبح الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب الذبح الحديث: ١

النقص عرضياً أى غير دخيل فى حياته وما رواه شريح بن هانى عن على صلوات الله عليه قال امرنا رسول الله ﷺ فى الاضاحى ان نستشرف العين والاذن ونهانا عن الخرقاء والشرقاء والمقابلة والمدابرة^١

واما عدم كونه مكسور القرن أو المقطوع فيدل عليه ما رواه جميل بن دراج عن ابى عبد الله ﷺ انه قال فى المقطوع القرن او المكسور القرن اذا كان القرن الداخلى صحيحاً فلا باس وان كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً^٢ فان المستفاد منه عدم كونه مكسور القرن لكن قيد فيه بالنسبة الى الباطن واما الظاهر فلا باس وكذلك ما رواه ايضاً عن ابى عبد الله ﷺ فى الاضحية يكسر قرنهما قال ان كان القرن الداخلى صحيحاً فهو يجرى^٣

واما عدم كونه مهزولاً فلما رواه منصور عن ابى عبد الله ﷺ قال وان اشترى الرجل هدياً وهو يرى انه سمين اجرا عنه وان لم يجده سميماً ومن اشترى هدياً وهو يرى انه مهزول فوجده سميماً اجزأ عنه وان اشتراه وهو يعلم انه مهزول لم يجز عنه^٤.

واما عدم كونه مريضاً فالظاهر انه لا دليل عليه الا الاجماع المدعى .
واما اشتراط كونه مرجواً أو مرضوضاً أى مرضوض الخصيتين فلما رواه محمد بن مسلم عن احدهما ﷺ قال سألته عن الاضحية بالخصى فقال لا^٥

وما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا ابراهيم ﷺ عن الرجل يشتري الهدى فلما ذبحه اذا هو خصى محبوب ولم يكن يعلم ان الخصى لا يجزى فى الهدى هل يجزيه ام يعيده قال لا يجزيه الا ان يكون لا قوة به عليه^٦

واما رواية الحلبي عن ابى عبد الله ﷺ قال النعجة من الضأن اذا كانت سميماً افضل من الخصى من الضان وقال الكبش السمين خير من الخصى ومن الاثنى وقال سألته عن

(١) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الذبح الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٥) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٣

الخصى وعن الانثى فقال الانثى احب الى من الخصى^١
وما رواه بزنى قال سئل عن الخصى يضحى به فقال ان كنتم تريدون اللحم فدونكم
الحديث^٢ فيحمل على مورد الاستحباب بقريئة ما سبق من الروايات واما رواية معاوية بن
عمار فى حديث قال قال ابو عبدالله عليه السلام اشتر فحلا سمينا للمتعة فان لم تجد فموجا فان
لم تجد فمن فحولة المعز فان لم تجد فنعجة فان لم تجد فما استيسر من الهدى الحديث^٣
فيحمل على مورد عدم وجدان غير الموجوء فلا ينافى الاشتراط حال الاختيار واما رواية
ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال قلت فالخصى يضحى به قال لا الا ان لا
يكون غيره^٤ فضعيف بالبطائنى.

واما رواية عبدالله بن بكير ان ابا عبدالله عليه السلام سئل أضحى بالخصى فقال ان كنتم انما
تريدون اللحم فدونكم او عليكم^٥ فيحمل اطلاقه على الاضحية المستحبة.
واما الكبير الذى لامخ له او مقطوع الاذنين فالظاهر صدق الناقص على الاول.
واما الثانى فان كان اصل خلقته هكذا فلا باس والا يمكن ان يقال انه ناقص وبما ذكرنا
يظهر الحال بالنسبة الى فاقد الذنب فالمدار صدق الناقص والتام فى البطلان والصحة
بالنسبة الى خلقته الاصلية.

(١) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١١

مسألة ٣٨٣: اذا اشترى هدياً معتقداً سلامته فبان معيباً بعد نقد ثمنه فالظاهر جواز الاكتفاء به. (١)

(١) وفي الشرايع ولو اشتراها على انها تامة فبان ناقصة لم تجز، وفي الجواهر كما عن الاكثر سواء كان بعد الذبح أو قبله، نقد الثمن أو لم ينقده لاطلاق عدم الاجتزاء بالناقص الذى هو محسوس فهو مفرط الخ، والعمدة النصوص فلا بد من الملاحظته حتى يتبين المطلوب افاد الماتن عليه السلام انه مجزء اذا نقد الثمن واستدل على ذلك بما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام فى رجل يشتري هديا فكان به عيب عور أو غيره فقال ان كان نقد ثمنه فقد اجزا عنه وان لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره الحديث^١ فان الاستفادة منه هو الاجزاء اذا نقد الثمن سواء علم بالعيب بعد الشراء أم لا؟ لكن يعارضها ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام انه سأله عن الرجل يشتري الاضحية عوراء فلا يعلم الا بعد شرائها هل تجزى عنه قال نعم الا ان يكون هديا واجبا فانه لا يجوز ناقصاً فان الاستفادة منها عدم الاجزاء.

لكن التحقيق انه لا معارضة بينهما حيث ان رواية معاوية بن عمار وان كانت مطلقة بالنسبة الى العلم بالنقص وعدمه بعد الشراء و رواية على بن جعفر مطلقة من حيث نقد الثمن وعدمه فيتعارضتان فى ما اذا نقد الثمن ولم يعلم بالعيب ألا بعد الشراء فان مقتضى اطلاق رواية على بن جعفر عدم الاجزاء ومقتضى اطلاق رواية معاوية بن عمار هو الاجزاء لكن مع ملاحظة رواية عمران الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال من اشترى هديا ولم يعلم ان به عيبا حتى نقد ثمنه ثم علم فقد تم^٢ يقيد كلا الاطلاقين فانها تدل على الاجتزاء فى مورد التعارض اى اذا نقد الثمن وكان بعد الشراء اذ بعد تقييد الاطلاقين أى اطلاق رواية معاوية بن عمار بما اذا كان العلم قبل النقد الثمن ورواية على بن جعفر أى الاجتزاء فيما اذا كان العلم بعد نقد الثمن، لا معارضة فى البين فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٨٤: ما ذكرناه من شروط الهدى انما هو فى فرض التمكن منه فان لم يتمكن من الواجد للشرائط اجزاه الفاقد وما تيسر له من الهدى. (١)

مسألة ٣٨٥: اذا ذبح الهدى بزعم انه سمين فبان مهزولاً اجزاه ولم يحتج الى الاعادة. (٢)

(١) يمكن الاستدلال على ما افاده بالاية الشريفة ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^١ فانما باطلاقها تشمل جميع الموارد الميسورة وبعبارة اخرى ان مفادها على الظاهر هو قاعدة الميسور فى المقام فعند العجز فما استيسر من الهدى و يدل على المقصود ايضاً ما رواه عن معاوية بن عمار فى حديث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام اشتر فحلاً سمينا للمتعة فإن لم تجد فموجاً فإن لم تجد فمن فحولة المعز فإن لم تجد فنعجة فإن لم تجد فما استيسر من الهدى الحديث.^٢ وغير من الروايات الواردة فى الباب.

(٢) العمدة فى الاستدلال رواية منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وإن اشترى الرجل هدياً وهو يرى أنه سمين أجراً عنه وإن لم يجده سمينا ومن اشترى هدياً وهو يرى أنه مهزول فوجده سمينا أجراً عنه وإن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول لم يجز عنه.^٣ وهى وان كانت مطلقة من حيث النية لكن تقيد بما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام فى حديث قال وان اشترى اضحية وهو ينوى انها سمينة فخرجت مهزولة اجزات عنه وان نواها مهزولة فخرجت سمينة اجزأت عنه وان نواها مهزولة فخرجت مهزولة لم تجز عنه^٤ الدال على أنّ المكلف اذا نوى السمن وخرجت مهزولة يكون مجزياً وإلا فلا، ومقتضى اطلاق الرواية هو الاجزاء ولو علم به قبل الذبح فالسمن شرط فى ظرف العلم لا مطلقاً بخلاف عيوب

(١) البقرة / ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب الذبح الحديث: ٧

(٣) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

مسألة ٣٨٦: اذا ذبح ثم شك في انه كان واجداً للشرائط حكم بصحة إن احتمل انه كان محرزاً للشرائط حين الذبح ومنه ما اذا شك بعد الذبح انه كان بمنى أم كان في محل آخر وأما اذا شك في الاصل الذبح فان كان الشك بعد الحلق أو التقصير لم يعن بشكك والا لزم الاتيان به واذا شك في هزال الهدى فذبحه امثالاً لامر الله تبارك وتعالى ولو رجاء ثم ظهر سمته بعد الذبح اجزاه ذلك. (١)

الآخر كالاعوار والعرج والحمل على بعد الذبح كما في كلام صاحب الجواهر لا شاهد عليه فما افاده في المتن لا غبار عليه.

(١) اشار الماتن رحمته فيها الى صور ثلاثة:

الصورة الاولى: انه لو ذبح ثم شك في انه كان واجدة للشرائط أم لا؟ حكم رحمته بالاجزاء اذا كان الشخص محتملاً انه كان محرزاً لها هذا مبتتن على ما ذكره في الاصول بان الالتفات الى الشرائط والاجزاء شرط في جريان قاعدة الفراغ «لانه حينما يتوضوا اذكر حينما يشك» كما في الرواية، فالاذكورية شرط في جريان القاعدة، لكن قد بينا في محله انه غير ظاهر من الدليل لاحتمال كونه حكمة لا العلة بل لو كانت علة للحكم فيكون الحكم دائر مدارها وحينئذ تجرى القاعدة فيما اذا كان ذاكراً حين العمل وهذا الاحتمال يساوق احتمال كون الترك أو فعل المنافي متروكاً عمداً أو مأتيان عمداً ولا اشكال أن الشخص القاصد للامتثال لا يمكنه ان يأتي بالمنافي أو يترك الجزء أو الشرط عمداً، مضافاً الى ان كون الجملة علة والحكم دائر مدارها، معناه عدم ثبوت الحكم، لا الحكم بالعدم فلا ينافي الدليل الدال على وجوب المضى مطلقاً ولا يكون مقيد لهذا الاطلاق لعدم التنافي بين المتئين فلاحظ.

الصورة الثانية: لو شك في اصل الذبح فان كان قبل الدخول في الغير فيجب التدارك وإلا لا يلزم والدليل عليه جريان قاعدة التجاوز في الفرض الثاني دون الاول وسيدنا الاستاذ دام ظله انكر قاعدة التجاوز الا في مورد خاص وهو الشك في الركوع فقط،

مسألة ٣٨٧: اذا اشترى هدياً سليماً فمرض بعد ما اشتراه أو اصابه كسر أو عيب اجزأه ان يذبحه ولا يلزمه ابداله. (١)

لكن قد بينا فى محله ان التعليل الوارد فى بعض الروايات بان الشك من الشيطان فلا يعنى موجب للتعميم فلامانع من الجريان.

الصورة الثالثة: ان يذبح بالرجاء وبان انه سميناً يكون مجزياً والامر كما افاده، اذ العباده صدر ممن تمشى منه قصد القرية و وقع فى محله لكونه جامعاً للشرائط فيكون مجزياً.

(١) هذا مبتن على أنّ السلامة شرط حين الذبح أو ان الشرائط اذا كانت متوفرة حين الشراء كافية فى الاجزاء واستدل على العمومية بامرين:

الاول: ما ورد عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام فى رجل يشترى هدياً فكان به عيب عور أو غيره فقال إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه وإن لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره الحديث^١. من التفصيل فى انكشاف الحال بعد نقد الثمن أو قبله بتقريب ان الانكشاف بعد نقد الثمن اذا كان كافياً ولو كان العيب فى الواقع موجوداً فحدوث العيب بعد الثمن بطريق أولى.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان ملاكات الاحكام ليست بايدينا ومن الممكن ان ذلك الموضوع له خصوصية فى وعاء الشرع فاسراء الحكم عن موضوع الرواية الى موضوع آخر غير مطابق على مذهبنا، لكن قد ذكرنا فى التقريب أنّ المستفاد من الرواية عدم مانعية العيب الموجود فى الواقع فاذا كان الامر كذلك فالعيب الحادث معفو بل المدار فى الرواية نقد الثمن فكان نقد الثمن كافى فى المقصود فلاحظ.

الثانى: ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل أهدى هدياً وهو سمين فاصابه مرض وانفقأت عينه فانكسر فبلغ المنحر وهو حى، قال يذبحه وقد اجزأ عنه^٢ فان الظاهر اجزاء الهدى اذا صار معيباً بعد الشراء لانه لا خصوصية للاهداء بل المدار صيرورة الشخص مالاً كما انه لا خصوصية للكسر بل يشمل مطلق العيب.

(١) الوسائل، الباب ٢٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢٦ من ابواب الذبح الحديث: ١

مسألة ٣٨٨: لو اشترى هدياً فضل اشترى مكانه هدياً آخر فان وجد الاول قبل ذبح الثاني، ذبح الاول على الاحوط وهو بالخيار في الثاني ان شاء ذبحه وان شاء لم يذبحه وهو كسائر امواله والاحوط الاولى ذبحه ايضاً وان وجدته بعد ذبحه الثاني ذبح الاول ايضاً على الاحوط. (١)

(١) مقتضى القاعدة عدم الاجتزاء بنفس الشراء اذا لم يتحقق الذبح، نعم وردت عدة من الروايات دلت على الاجتزاء فلا بد من ملاحظتها، منها رواه معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى اضحية فماتت او سرقت قبل ان يذبحها قال لا بأس وان ابدلها فهو افضل وان لم يشتر فليس عليه شيء^١ لكن الظاهر منه الاجتزاء في الاضحية المندوبة لا الهدى الواجب فلا يفيد المقام.

ومنها ما رواه علي ابن ابي حمزة عن عبد صالح عليه السلام قال اذا اشتريت اضيحتك وقمطتها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى محله^٢

وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى شاة فسرقته منه او هلكت فقال ان كان او شقها في رحله فضاعت فقد اجزأت عنه^٣ وهذه الروايات وان كانت في الهدى بالقرينة لكنها كلها ضعاف فلا يمكن الاستدلال بها للارسال.

نعم بالنسبة الى رواية احمد بن عيسى فان قلنا بان كلمة غير واحد دالة على التواتر فلا اشكال فيه، لكن محل اشكال كما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله في غير المقام، والعجب من المحقق الخوئي رحمته الله قبل هذا المعنى في غير المقام ومع ذلك حكم بالارسال في هذه الرواية.

أضف الى ذلك كله أنّ رواية ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى كبشاً فهلك منه قال يشترى مكانه آخر، قلت فان كان اشترى مكانه آخر ثم وجد الاول قال

(١) الوسائل، الباب ٣٠ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٢

ان كانا جميعاً قائمين فليذبح الاول ويبيع الاخير وان شاء ذبحه وان كان قد ذبح الاخير ذبح الاول معه^١ دالة على عدم الاجزاء كما ان رواية عبدالرحمن بن الحجاج قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل اشترى هدياً لمتعة فأتى به منزله فربطه ثم انحل فهلك فهل يجزئه او يعيد قال لا يجزئه الا ان يكون لا قوة به عليه^٢ كافية فى عدم الاجزاء.

لكن يعارضها حديث الثانى عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا عرف بالهدى ثم ضل بعد ذلك فقد أجزأ^٣ فان الظاهر منه هو الاجزاء اذا عرفه بالهدى أى جىء به الى عرفة لكنها مطلقة من كون الحج متعة أو قارناً فيقيد برواية الاولى فلاحظ.

هذا كله بالنسبة الى عدم الاجتزاء بمجرد الاشتراء واما اذا اشترى فضل واشترى مكانه هدياً اخر ثم وجده فتارة يجده قبل ذبح الثانى واخرى يجده بعد الذبح، اما اذا وجده قبل ذبح الثانى فالظاهر انه مخير بين الثانى والاول كما هو الظاهر من عبارة صاحب الوسائل لكن الظاهر من رواية ابي بصير^٤ لزوم ذبح الاول والثانى يكون كسبيل ماله حيث يشاء ان شاء ذبحه وان شاء باعه.

(١) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٤) الوسائل، الباب ٣٢ من ابواب الذبح الحديث: ٢

مسألة ٣٨٩: لو وجد احد هدياً ضالاً عرفه الى اليوم الثاني عشر فان لم يوجد صاحبه ذبحه في عصر اليوم الثاني عشر عن صاحبه. (١)

(١) والدليل على ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام في حديث قال وقال اذا وجد الرجل هديا ضالاً فليعرفه يوم النحر والثاني والثالث ثم ليضبحها عن صاحبها عشية الثالث^١

وما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه وإن كان نحره في غير منى لم يجزئ عن صاحبه.^٢ هذا في الجملة لا كلام فيه انما الكلام في جهات:

الجهة الاولى: انه مجزئ عن صاحبه فاذا لم يذبح صاحبه يوم العيد هل يكون ذلك موجباً للاجزاء أو قلنا بان المكلف اذا ضل الهدى ثم حصل هدياً آخر ووجب ذبحه هل يكون هذا الذبح كاف أم لا؟ المشهور بين الاعلام هو الاجزاء، لكن المحقق صاحب الشرايع ناقش في ذلك واستشكل بامرین: الاول: ان تصرف هذا الهدى الضال حراماً لانه تصرف في مال الغير بدون اذنه بل هو لقيط في الحرام فلا بد من تعريفه ولا يجوز اخذ لقيطة الحرم، والثاني: أنّ الحاج لا بد له من الذبح اما بنفسه أو بالتسبيب فمع عدمهما لا يكون الذبح مجزياً.

لكن أورد عليه صاحب الجواهر عليه السلام بقوله واما عدم الاجتزاء المصنف فهو كالاتجاه في مقابل النص نحو ما سمعته من التعليل انتهى، يعنى مع عدم معلومية المذبح بانه للواجب أو المستحب، للهدى أو غيره، للتمتع وغيره، في حجة الاسلام وغيره، بل يمكن ان يقال بان مقتضى هذه الرواية جواز الالتقاط في خصوص المورد فلا اشكال، فالمدار هو الرواية الدالة على الاجزاء، لكن اذا ذبحه عن صاحبه لا مطلقاً فان صريح رواية محمد بن مسلم^٣ دال على ذلك.

(١) الوسائل، الباب ٢٨ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

مسألة ٣٩٠: من لم يجد الهدى وتمكن من ثمنه اودع ثمنه عند ثقة ليشتري به هدياً ويذبحه عنه الى آخر ذى الحجة فان مضى الشهر لزم الذبح فى السنة القادمة(١).

الجهة الثانية: فى لزوم التعريف الظاهر من النص ذلك حيث قال «فليعرفه» كما ان الظاهر من النص لزومه قبل الذبح لابعد حيث قال عليه السلام فى رواية محمد بن مسلم فليعرفه يوم النحر والثانى والثالث ثم ليذبحها عن صاحبها، ولكن هذا التعريف ليس شرطاً للاجزاء بل الظاهر من الدليل حكم تكليفى محض والظاهر من رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه وإن كان نحره فى غير منى لم يجزئ عن صاحبه لزوم ذلك بمنى لاغير فلا بد من هذا التقييد فى المتن.

الجهة الثالثة: انه يجب الذبح فى عشية اليوم الثالث كما هو المستفاد من رواية ابن مسلم فلا يجوز له قبل ذلك.

(١) والدليل عليه ما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام فى ممتع يجد الثمن ولا يجد الغنم قال يخلف الثمن عند بعض أهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزئ عنه فإن مضى ذو الحجة آخر ذلك إلى قابل من ذى الحجة^٢ فان المستفاد من الرواية لزوم الايداع عند ثقة فان وجده الى آخر ذى الحجة ذبحه ويجزئ عنه وإلا فى العام القادم، اما اذا وجده ايام التشريق وحينئذ، اما أن يكون الوجدان قبل أن يصوم واخرى بعد الصوم.

اما الاول: فعن الجواهر التسالم على وجوب الذبح لتمكنه منه فى ايام ذى الحجة فيجب فلا يكون مصداقاً لقوله تعالى ﴿فمن لم يجد﴾ بل داخل فى قوله تعالى ﴿فما استيسر من الهدى﴾ بناء على كون المراد التيسر من حيث الزمان لا الافراد فعدم شمول آية عدم الوجدان، كاف فى المقصود، هذا على مقتضى الآية.

واما الرواية ففى رواية ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما

(١) الوسائل، الباب ٢٨ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

يهدى حتى اذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبح او يصوم قال بل يصوم فان ايام الذبح قد مضت^١ وما رواه ايضاً قال سالت ابا عبدالله عليه السلام وذكر مثله الا انه قال فلم يجد ما يهدى ولم يصم الثلاثة ايام^٢ لزوم الصوم فى هذا الفرض، لكن مع وجود التسالم على لزوم الذبح كيف يمكن الالتزام بذلك.

واما الثانى أى بعد الصوم وجده فعن الاكثر الاكتفاء بالصوم لما رواه حماد بن عثمان قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن متمتع صام ثلاثة ايام فى الحج ثم اصاب هديا يوم خرج من منى قال اجزأه صيامه^٣ لكن يعارضه ما رواه عقبه بن خالد قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هديا فلما ان صام ثلاثة ايام فى الحج أيسر، أيشترى هديا فينحره أو يدع ذلك ويصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله قال يشتري هديا فينحره ويكون صيامه الذى صامه نافلة له^٤ فللفرع بحث يأتى الكلام فيها انشاء الله تعالى.

(١) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

مسألة ٣٩١: اذا لم يتمكن من الهدى ولا من ثمنه صام بدلاً عنه عشرة ايام، ثلاثة فى الحج فى اليوم السابع والثامن والتاسع من ذى الحجة وسبعة اذا ارجع الى بلده والاحوط ان تكون السبعة متوالية ويجوز ان تكون الثلاثة من اول ذى الحجة بعد التلبس بعمره المتمتع ويعتبر فيها التوالى فان لم يرجع الى بلده واقام بمكة فعليه أن يصبر حتى يرجع اصحابه الى بلدهم أو يمضى شهر ثم يصوم بعد ذلك (١).

(١) قد افاد الماتن رحمته الله فى هذه المسألة امورا:

الامر الاول: ان المكلف اذا لم يتمكن من الهدى ولا من ثمنه، صام عشرة ايام ثلاثة فى الحج فى اليوم السابع والثامن والتاسع والدليل عليه ما رواه رفاعه بن موسى قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن المتمتع لا يجد الهدى، قال يصوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قلت فانه قدم يوم لتروية قال يصوم ثلاثة ايام بعد التشريق، قلت لم يقم عليه جماله قال يصوم يوم الحصة وبعده يومين قال قلت وما الحصة قال يوم نفره قلت يصوم وهو مسافر قال نعم اليس هو يوم عرفة مسافرا انا اهل بيت نقول ذلك لقوم الله عزوجل ﴿فصيام ثلاثة ايام فى الحج﴾ يقول فى ذى الحجة^١ وهذه الرواية بذلك السند مخدوش لان احمد بن محمد وسهل بن زياد الواقعين فى السند لا يمكنهما النقل عن رفاعه، لكن للرواية سند آخر فى التهذيب والسند تام فلاحظ^٢

وما رواه سليمان بن خالد قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هديا قال يصوم ثلاثة ايام بمكة وسبعة اذا رجع الى اهله فان لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله^٣ وقبل ذلك الآية الشريفة ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة﴾^٤ الدالة على المقصود بوضوح.

(١) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) التهذيب جلد ٥ صفحه ٢٣٢ الحديث: ١٢٤

(٣) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ٧

(٤) البقرة ١٩٦

واما كونه يوم السابع والثامن والتاسع من ذى الحجة فالدليل عليه ما رواه رفاة المتقدم ذكره فهل يجوز ذلك قبل الوقت المذكور أم لا؟ ربما يقال بجواز ذلك لاطلاق الآية الكريمة، لكن يمكن ان يجب بان الرواية تقيدها بذلك واما الاستدلال على ذلك برواية زرارة عن احدهما عليه السلام انه قال من لم يجد هديا واحب ان يقدم الثلاثة الايام فى اول العشر فلا باس^١ التامة سندا ودلالة والرواية وان كانت مطلقة لكن لا بد من تقييدها، كونه دخل فى الاحرام أى احرام الحج لقوله تعالى ﴿فمن تمتع بالعمرة الى الحج﴾^٢ ولاجل التناسب أى مناسبة الحكم والموضوع.

الامر الثانى: انه يعتبر التوالى فى الثلاثة لما رواه اسحاق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تصوم الثلاثة الايام متفرقة^٣

وما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن صوم ثلاثة ايام فى الحج وسبعة أيصومها متواليه او يفرق بينها قال يصوم الثلاثة ايام لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها ولا يجمع بين السبعة والثلاثة جميعا^٤

مضافاً الى الاجماع المنقول عن العلامة عليه السلام

واما السبعة فالمعروف بينهم عدم الاعتبار كما فى رواية اسحاق بن عمار قال قلت لابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام انى قدمت الكوفة ولم اصم السبعة الايام حتى فزعت فى حاجة الى بغداد قال صمها ببغداد قلت افرقها قال نعم^٥ لكن الحق اعتبار ذلك لما فى رواية على بن جعفر المتقدمة واما رواية اسحاق محدوش سنداً باين اسلم.

الامر الثالث: انه لو لم يرجع الى بلده هل يجب عليه ان يصبر الى ان قدم اهل بلده أو يمضى شهر ثم يصوم بعد ذلك وان هذا كاف لجواز الصوم.

فالتحقيق ان الروايات فى المقام ثلاثة:

(١) الوسائل، الباب ٥٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) البقرة ١٩٦

(٣) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٥٥ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

الاولى: ما رواه احمد بن محمد بن ابى نصر فى المقيم اذا صام ثلاثة الايام ثم يجاور ينظر مقدم اهل بلده فاذا ظن انهم قد دخلوا فليصم السبعة الايام^١ فان المستفاد من هذه الرواية الظن بدخولهم فى البلد وانه كاف فى جواز الشروع فى الصوم.

الثانية: ما رواه معاوية بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قال وان كان له مقام بمكة واراد ان يصوم السبعة ترك الصيام بقدر ميسرة الى اهله او شهرا ثم صام^٢ فان المستفاد منها ان المدار قدر مسيره اهله الى بلده او مضى شهرا.

الثالثة: ما رواه ابو بصير قال سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدى فصام ثلاثة ايام فلما قضى نسكه بدأ له ان يقيم سنة قال فليتنظر منهل بلده فاذا ظن انهم قد دخلوا بلدهم فليصم السبعة الايام^٣ فان المستفاد منها ايضا الظن بدخولهم البلد وسيدنا الاستاذ دام ظله أوقع بينها التعارض وحيث أنّ الأحدث بين الرواية الثانية والثالثة غير معلوم لا بد من الاحتياط ولا مجال للبرائة لأنّ الاستصحاب يقتضى الصبر حتى الظن بالدخول أو يطمئن به.

لكن يمكن أن يقال أن المستفاد من الرواية الاولى والثالثة تعيين الظن بالدخول والحديث الثالث يدل على التخيير فترفع اليد عن الاولى والثالثة بالثانية فلا تنافى بين ذلك فلا تتصل النوبة الى التعارض.

(١) الوسائل، الباب ٥٠ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

المسألة ٣٩٢: المكلف الذى وجب عليه صوم ثلاثة ايام فى الحج اذا لم يتمكن من الصوم فى اليوم السابع، صام الثامن والتاسع ويوماً آخر بعد رجوعه من منى ولو لم يتمكن فى اليوم الثامن ايضاً آخر جميعها الى ما بعد رجوعه من منى والاحوط أن يبادر الى الصوم بعد رجوعه من منى ولا يوخره من دون عذر واذا لم يتمكن بعد الرجوع من منى صام فى الطريق أو صامها فى بلده ايضاً والاحوط أن لا يجمع بين الثلاثة والسبعة فان لم يصم الثلاثة حتى اهل هلال محرم سقط الصوم ويجب الذبح ناوياً به الاغم من الكفارة والهدى والاحوط الذبح فى السنة القادمة (١).

(١) البحث فى هذه المسألة يقع فى جهات:

الجهة الاولى: ان المكلف الذى وجب عليه صوم ثلاثة ايام اذا لم يتمكن من الصوم السابع من ذبيحة صام يوم الثامن والتاسع ويوماً اخر بعد رجوعه من منى كما هو المشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع واستدل على ذلك بعدة من الروايات منها ما رواه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابى عبدالله عليه السلام فيمن صام يوم التروية ويوم عرفة قال يجزيه ان يصوم يوماً آخر^١ لكنه ضعيف بمفضل بن صالح.

ومنها ما رواه يحيى الازرق عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل قدم يوم التروية متمتعاً وليس له هدى فصام اليوم التروية ويوم عرفة قال يصوم يوماً آخر بعد ايام التشريق^٢ وهذه ايضاً ضعيف بيحيى بن حسان الازرق فانه لم يؤثق بل يمكن أن يقال انه مردد بين الحجاج الثقة، وابن حسان الذى لم يؤثق، لكن يمكن ان يقال بأن يحيى الازرق فى هذه الرواية منصرف الى يحيى بن عبدالرحمن الازرق، اذ الرجل مشهور وله الروايات وكتب كما فى كلام محقق الخوئي عليه السلام.

لكن الاشكال من ناحية اخرى وهو أن الاسناد الى يحيى وان كان صحيحاً لكن الرجل

(١) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

هو ابن حسان فما هو كان سند صدوق اليه صحيحاً هو ابن حسان غير ثقة، واما الثقة لم يكن للصدوق اليه طريقاً وحمل كلام الصدوق على الخطاء مشكلاً.

ومنها ما رواه عبدالرحمن بن الحجاج قال كنت قائماً أصلى وابوالحسن عليه السلام قاعد قدامى وانا لا اعلم فجاءه عباد البصرى فسلم ثم جلس فقال له يا ابا الحسن ما تقول فى رجل تمتع ولم يكن له هدى؟ قال يصوم الايام التى قال الله تعالى قال فجعلت سمعى اليهما فقال له عباد وى ايام هى؟ قال قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة قال فان فاته ذلك قال يصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك قال فلا تقول كما قال عبدالله بن الحسن قال فأيش قال قال يصوم ايام التشريق قال ان جعفرًا كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر بديلاً ينادى ان هذه ايام اكل وشرب فلا يصومن احد قال يا ابا الحسن ان الله قال ﴿فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعت﴾ قال كان جعفر يقول ذو الحجة كله من اشهر الحج^١ والمستفاد منه لزوم الصوم الفاتت يوم الحصة ويومين بعده كما ان المستفاد من رواية عيص بن القاسم عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن متمتع يدخل يوم لتروية وليس معه هدى قال فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصة فيصبح صائماً وهو يوم النفر ويصوم يومين بعده^٢ ورواية حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول قال على عليه السلام صيام ثلاثة ايام فى الحج قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة فمن فاته ذلك فليتسحر ليلة الحصة يعنى ليلة النفر ويصبح صائماً ويومين بعده وسبعة اذا رجع^٣ ورواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن متمتع لم يجد هدياً قال يصوم ثلاثة ايام فى الحج يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قال قلت فان فاته ذلك قال يتسحر ليلة الحصة ويصوم ذلك اليوم ويومين بعده قلت فان لم يقم عليه جماله يصومها فى الطريق قال ان شاء صامها فى الطريق وان شاء اذا رجع الى اهله^٤ كذلك.

(١) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٣) الوسائل، الباب ٥٣ من ابواب الذبح الحديث: ٣

(٤) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ٤

لكن فى قبال هذه الروايات نصوص تدل على ان يصوم المكلف بدل الفائت فى ايام التشريق لاحظ ما رواه اسحاق بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول من فاته صيام الثلاثة الايام التى فى الحج فليصمها ايام التشريق فان ذلك جائز له^١

وما رواه عبدالله ميمون القداح عن الجعفر عن ابيه أن علياً عليه السلام كان يقول من فاته صيام الثلاثة الايام فى الحج وهى قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة فليصم ايام التشريق فقد اذن له^٢ فان المستفاد منهما ان يصوم ايام التشريق، لكن لا يمكن الالتزام بهما لضعف السند، اما الاول فبغياث بن كلوب، واما الثانى فبجعفر فإن جعفر فى الرواية ليس جعفر بن محمد القمى الاشعري لانه يروى عن عبدالله بن ميمون مائة مرة أو أكثر ومع ذلك ليس فيها محمد بن احمد بن يحيى فالجزم بذلك مشكلاً.

مضافاً الى ذلك يكون الأحدث موجوداً وهو المدار فى العمل لاحظ ما رواه عبدالرحمن بن الحجاج^٣ الذى روى عن ابى الحسن عليه السلام الذى يدل على النهى عن الصوم ايام التشريق كما روى ذلك عن الائمة عليه السلام ان المتمتع اذا وجد الهدى ولم يجد الثمن صام الى ان قال ولا يجوز له ان يصوم ايام التشريق فان النبى صلى الله عليه وآله بعث بدليل بن ورقاء الخزاعى على جمل اورق وامره ان يتخلل الفساطيطه وينادى فى الناس ايام منى الا لا تصوموا فانها ايام اكل وشرب وبعال^٤ وما رواه عمرو بن جميع عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله بدليل بن ورقاء ثم ذكر نحوه ثم قال والبعال والنكاح وملاعبة الرجل اهله^٥.

خلاصة الكلام فى المقام ان الروايات الواردة فى المقام على طوائف ثلاث:
الاولى: ما دل على ان من لم يتابع فى قيام ثلاثة ايام ولو باخلال يوم يكون باطلاً فلا بد

(١) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب الذبح الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ٥٦ من ابواب الذبح الحديث: ٦

(٣) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٩

من الصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد الرجوع من المنى لاحظ ما رواه على بن الفضل الواسطى قال سمعته يقول اذا صام المتمتع يومين لا يتابع الصوم اليوم الثالث فقد فاته صيام ثلاثة ايام فى الحج فليصم بمكة ثلاثة ايام متتابعات فان لم يقدر ولم يقيم عليه الجمال فليصمها فى الطريق او اذا قدم على اهله صام عشرة ايام متتابعات^١ لكن السند الضعيف بالواسطى.

الثانية: انه من لم يجد الهدى يصوم ثلاثة ايام المذكورة وان فاته ذلك لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة بل يصوم ثلاثة ايام بعد ايام التشريق لاحظ ما رواه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابى الحسن عليه السلام قال سأله عباد البصرى عن متمتع لم يكن معه هدى قال يصوم ثلاثة ايام قبل يوم التروية قال فان فاته صوم هذه الايام فقال لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد ايام التشريق^٢

أجاب عنه المحقق الخوئى رحمته الله بان هذه الرواية وامثالها مطلقة من حيث مقدار الفوت ورواية الازرق يقيدها لكن قد تقدم تضعيف رواية الازرق.

الثالثة: ما دل على النهى عن صيام يوم عرفة ويوم التروية لاحظ ما رواه عيص بن القاسم عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن متمتع يدخل يوم التروية وليس معه هدى قال فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصبة فيصبح صائماً وهو يوم النفر ويصوم يومين بعده^٣ لكن حمل الشيخ رحمته الله على النهى منفرداً لا منضمماً كما فى المقام أى ضم يوم التروية بيوم العرفة فلا ينافى رواية الانضمام، لكن الاشكال كله فى رواية الازرق.

والحاصل ان مقتضى الروايات عدم جواز الصوم ايام التشريق إلا لمن لم يقيم جماله لاحظ ما رواه رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع لا يجد هدياً قال يصوم يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قلت فإنه قدم يوم التروية فخرج إلى عرفات قال يصوم الثلاثة الأيام بعد النفر قلت فإن جماله لم يقيم عليه قال يصوم يوم الحصبة وبعده بيومين قلت يصوم وهو مسافر قال نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً والله تعالى يقول ثلاثة

(١) الوسائل، الباب ٥٢ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٥

أيام في الحج قال قلت قول الله في ذي الحجة قال أبو عبد الله عليه السلام ونحن أهل البيت نقول في ذي الحجة^١

نعم في بعض الروايات ما يدل على أنّ الصوم محرم في أيام التشريق إذا كان الشخص بمنى والا يجوز، لاحظ ما رواه معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق فقال اما بالامصار فلا بأس به واما بمنى فلا^٢

والحاصل ان من لم يتمكن ان يصوم ثلاثة ايام المذكوره يصوم يوم الحصة ويومين بعده وان لم يتمكنه يصوم بعد ايام التشريق والله العالم.

الجهة الثانية: هل تجب المبادرة الى الصوم أم لا؟ ربما يقال انها لا تجب واستدل على ذلك بما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من لم يجد ثمن الهدي فأحب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك^٣

لكن يعارضه بما رواه ابن الحجاج المتقدم ذكره وحيث انه أحدث، يكون مقدماً على هذه الرواية، واما اذا لم يتمكن من الصوم بعد الرجوع هل يجب عليه الصوم في الطريق أو يجب ذلك بعد رجوعه الى بلده أو مخير بينهما، المستفاد من رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن متمتع لم يجد هديا قال يصوم ثلاثة أيام في الحج يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قال قلت: فإن فاتته ذلك قال يتسحر ليلة الحصة ويصوم ذلك اليوم ويومين بعده قلت فإن لم يقم عليه جماله أ يصومها في الطريق قال إن شاء صامها في الطريق وإن شاء إذا رجع إلى أهله الخيار بينهما، ولكن يعارضها حديث ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هديا قال يصوم ثلاثة ايام قلت له افيهما ايام التشريق؟ قال لا ولكن يقيم بمكة حتى يصومها وسبعة اذا رجع الى اهله، فان لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله

(١) التهذيب جلد ٥ صفحه ٢٣٢ حديث ١٢٤

(٢) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الصوم المحرم والمكروه الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ١٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

ثم ذكر حديث بديل بن ورقاء^١ وما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال الصوم الثلاثة الايام ان صامها فآخرها يوم عرفة وان لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها فى اهله ولا يصومها فى السفر^٢ وحيث ان الأحداث غير معلوم فلا بد من قانون العلم الاجمالى وحيث ان الاحتياط ممكن لا بد من القول بلزومه بعد الرجوع الى اهله ثم لا بد من القول بعدم جواز الاتصال بين الثلاثة والسبعة بعد الرجوع لما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن صيام الثلاثة ايام فى الحج والسبعة أيسومها متواليه ام يفرق بينهما قال يصوم الثلاثة لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها ولا يجمع السبعة والثلاثة جميعاً^٣

الجهة الثالثة: لو لم يصم المكلف الثلاثة حتى مضى شهر ذى حجة و اهل هلال محرم سقط عنه الصوم ويجب عليه الهدى كما هو المشهور بينهم بل نقل عن العلامة رحمته الله الاجماع عليه واستدل على ذلك بعده من النصوص منها ما رواه عن رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجد الهدى قال يصوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قلت فإنه قدم يوم التروية قال يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق قلت لم يقم عليه جماله قال يصوم يوم الحصة وبعده يومين قال قلت وما الحصة قال يوم نفره قلت يصوم وهو مسافر قال نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً إنا أهل بيت نقول ذلك لقول الله عز وجل ﴿فصيام ثلاثة أيام فى الحج يقول فى ذى الحجة﴾^٤

وما رواه منصور بن حازم عن ابى عبد الله عليه السلام قال من يصم فى ذى الحجة حتى يتحلل هلال المحرم فعليه دم شاة وليس له صوم ويذبحه بمنى^٥
لكن قد يقال ان هذه الروايات معارضة بما رواه معاوية بن عمار^٦ وغيره الذى يدل على

(١) الوسائل، الباب ٥١ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٧

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

(٥) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٦) الوسائل، الباب ٤٦ من ابواب الذبح الحديث: ٤

لزوم الصوم فى الطريق أو فى محله وعند اهله فانها باطلاقها تشمل ما اذا خرج الشهر ودخل شهر المحرم، لكن الظاهر لا معارضة فى البين لأن الطائفة الثانية ناظرة الى جهة مكان لا الزمان حتى يشمل اطلاقها المورد فلا اطلاق كى يتعارض بالعموم من وجه. اما لزوم تاخير الهدى الى السنة القادمة فيمكن ان يقال ان الاستفادة من رواية منصور المتقدمة أنّ الدم فى المقام هو الهدى وفى هذا الفرض ليس له صوم والمستفاد من الروايات أنّ الصوم بدل عن الهدى فاذا سقط البدل لمضى زمانه يثبت المبدل وهو الهدى واذا ثبت كونه هدياً لا بد من أن يهدى فى السنة القادمة لما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام فى متمتع يجد الثمن ولا يجد الغنم قال يخلف الثمن عند بعض أهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزئ عنه فإن مضى ذو الحجة آخر ذلك إلى قابل من ذي الحجة^١

وما رواه النضر بن قرواش قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يجده وهو موسر حسن الحال وهو يضعف عن الصيام فما ينبغي له أن يصنع قال يدفع ثمن النسك إلى من يذبحه بمكة إن كان يريد المضى إلى أهله وليذبح عنه فى ذي الحجة فقلت فإنه دفعه إلى من يذبح عنه فلم يصب فى ذي الحجة نسكا وأصابه بعد ذلك قال لا يذبح عنه إلا فى ذي الحجة ولو أخره إلى قابل^٢ هذا كله بالنسبة الى الترك العمدى.

اما اذا كان للنسيان الاستفادة من رواية عمران الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل نسى ان يصوم الثلاثة الايام التى على المتمتع اذا لم يجد الهدى حتى يقدم اهله قال يبعث بدم^٣ لزوم الدم ولم يخرج الشهر، لكن نسى صوم الثلاثة ولم يأت به، لا فى مكة ولا فى الطريق فالظاهر انه حكم خاص فلا تعارض فى البين فلاحظ والله العالم.

(١) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الذبح الحديث: ٣

مسألة ٣٩٣: من لم يتمكن من الهدى ولا من ثمنه وصام ثلاثة ايام فى الحج ثم تمكن منه وجب عليه الهدى على الاحوط. (١)

(١) المشهور بين الاعلام كفاية الصوم عن الهدى فلا يجب عليه الذبح اذا وجده بعد ان يصوم وهذا هو مقتضى القاعدة اذ الموضوع للصوم قد تحقق وأن المكلف اتى بما هو وظيفته فيسقط الامر.

قال فى الشرايع لو صامها (أى الثلاثة) ثم وجد الهدى ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدى وكان له المضى على الصوم، وفى الجواهر كما فى النافع والقواعد ومحكى النهاية والمبسوط والجامع بل فى المدارك نسبتته الى أكثر الاصحاب بل عن الخلاف الاجماع على ذلك الى آخر.

وعن المستند لو صام الثلاثة كُمالاً لفقد الهدى أو ثمنه ثم وجد الهدى لم يجب عليه على الاشهر بل عن الخلاف الاجماع عليه انتهى.

لكن لا بد من ملاحظة الاية والروايات الواردة فى المقام اما الاية الشريفة فالظاهر منها لزوم الذبح لان المستفاد منها ان الموضوع للصوم هو عدم الوجدان اى عدم وجدان الهدى الى آخر ازمنا امكان الذبح وهذا انما يتحقق بعدمه طول هذه المدة، والمفروض وجدانه بعد الصوم اى بعد ايام التشريق على القول به، كما قويننا عند عدم التمكن واما اذا وجده بعد ان يصوم لعدم وجدانه أو كان قاطعاً لعدم الوجدان فى وقته فيكشف هذا الوجدان على عدم وجوب الصوم عليه بل لزوم الذبح عليه فلا بد من الذبح وعدم الاكتفاء بالصوم، لكن فى المقام روايات ربما يظهر منها خلاف ذلك فلا بد من ملاحظتها فنقول منها ما رواه حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع صام ثلاثة أيام فى الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى قال أجزاء صيامه^١ لكن الرواية ضعيفة سنداً، حيث ان المراد «بعبد الله» ان كان ابن بجر كما فى نسخة الوسائل، فلم يؤثّق، وان كان المراد ابن يحيى (كما فى التهذيب) فهو مجهول وكونه فى تفسير على بن ابراهيم لا يؤثّر، مع انه (يحتمل) معارضتها برواية عقبة بن خالد قال: سألت

(١) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب الذبح الحديث: ١

مسألة ٣٩٤: اذا لم يتمكن من الهدى باستقلاله وتمكن من الشركة فيه مع الغير فالاحوط الجمع بين الشركة فى الهدى والصوم على الترتيب المذكور(١).

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هديا فلما أن صام ثلاثة أيام فى الحج أيسر أ يشتري هديا فينحره أو يدع ذلك ويصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله قال يشتري هديا فينحره ويكون صيامه الذي صامه نافلة له^١ لكن الحديث ضعيف بمحمد بن عبدالله، والعمدة ملاحظة رواية أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبح أو يصوم قال بل يصوم فإن أيام الذبح قد مضت^٢ لكن الظاهر منها ان المكلف لم يصم، ووجد الهدى قبل ان يصوم حيث سئل الامام عليه السلام أذبح أو يصوم والظاهر منه انه لم يصم وهو خلاف الفرض ولزوم الصوم على هذا الفرض خلاف المتسالم عليه الاصحاب، بانه يجب عليه الذبح اذا لم يصم و وجده طول شهر ذى الحجة فلاحظ.

(١) قد تقدم أنّ الهدى الواحد لا يجزى إلا عن واحد وان الاشتراك فيه غير مجزئ كما عن المشهور بل ادعى عليه الاجماع كما نقل عن الخلاف فى الجواهر، هذا على الفرض الاختيار واضح لظهور الآية.

واما حال عدم التمكن فهل يمكن القول بالجواز أم لا؟ نقل صاحب الجواهر عدم الجواز، لظاهر الآية وصدق عدم الوجدان مع الاضطرار فتصل النوبة الى الصوم فان التمكن من الجزء ليس تمكناً منه بل صاحب الجواهر - بعد نقل القول بالجواز عن الشرايع - افاد بأنه لم نعرف له قائل، نعم فى محكى المبسوط يجوز عند الضرورة انتهى.

لكن استدل على الجواز أى جواز الاشتراك عند ضرورة بما رواه زيد بن جهم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام متمتع لم يجد هديا فقال أ ما كان معه درهم يأتي به قومه

(١) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ٣

مسألة ٣٩٥: اذا اعطى الهدى أو ثمنه احداً فوكله فى الذبح عنه ثم شك فى انه ذبحه أم لا بنى على عدمه نعم اذا كان ثقة واخبره بذبحه اكتفى به (١).

مسألة ٣٩٦: ما ذكرناه من الشرائط فى الهدى لا تعتبر فيما يذبح كفارة وان كان الاحوط اعتبارها فيه (٢).

فيقول أشركوني بهذا الدرهم^١ لكن السند ضعيف به وبغيره، وبما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن قوم غلت عليهم الأضاحي وهم متمتعون وهم مترافقون وليسوا بأهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم ومضربهم واحد أ لهم أن يذبحوا بقرة قال لا أحب ذلك إلا من ضرورة^٢ فان المستفاد منه جواز الاشتراك عند الضرورة ولا يحمل على الاضحية كما عن صاحب الجواهر لوجود القرينة فى المقام حيث فرض الراوى انهم متمتعون.

واما رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تجزئ البقرة أو البدنة في الأمصار عن سبعة ولا تجزئ بئى إلا عن واحد^٣ وما رواه أيضاً الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نفر تجزيهم البقرة قال أما في الهدى فلا وأما في الأضحى فنعمة^٤ فلا يعارض ما رواه ابن الحجاج لانه أحدث فيقدم، ولكن الحكم كانه مورد الاتفاق بل التسالم إلا ما عن المفيد عليه السلام وحينئذ فالحكم فى هذه المسألة مبنى على الاحتياط من الجمع بين الصوم والذبح مشتركاً والله العالم.

(١) فان مقتضى الاستصحاب عدم تحقق الذبح فلا بد من الجبران عقلاً للعلم بالاشتغال والشك فى الفراغ واما اذا اخبره الثقة به، يقبل قوله لحجية قول الثقة فالامر واضح.
(٢) ما افاده عليه السلام على مقتضى القاعدة اذ مقتضى اطلاق الدليل عدم الاشتراط.

(١) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب الذبح الحديث: ١٣

(٢) الوسائل، الباب ٤٤ من ابواب الذبح الحديث: ١٠

(٣) الوسائل، الباب ١٨ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٣٩٧: الذبح الواجب هدياً أو كفارة لا تعتبر المباشرة فيه بل يجوز ذلك بالاستنابة في حال الاختيار ايضاً ولا بد أن يكون الذابح مسلماً وان تكون النية مستمرة من صاحب الهدى الى الذبح ولا يشترط نية الذابح وان كانت احوط و أولى(٢).

(٢) اما عدم اشتراط المباشرة في الذبح وجواز اصل الاستنابة فيه، فالظاهر انه لا كلام فيه بل ادعى عليه الاجماع كما في الجواهر بل التسالم كما في بعض الكلمات ويمكن الاستفادة ذلك من الموارد المختلفة من جواز النيابة عن المريض والنساء والصبيان والخائف وامثال ذلك كما ورد فيه روايات متعددة في الابواب المختلفة فاصل قابلية الذبح للنيابة فلا اشكال فيه والسيرة القطعية كما في بعض العباير ايضاً دالة على المطلوب، انما الكلام في أنه من ينوى النية أى القرية وانه يجب ذلك على الذابح النائب أو المنوب عنه أو كليهما، قال في الشرائع جواز الاكتفاء بينة الذابح اذ هو المباشر للعمل، فنية المنوب عنه وحدها لا يجزى كما في الجواهر^١

وللمحقق الخوئي رحمته الله في المقام تحقيق لا باس بذكره، و إنب باب الوكالة غير باب النيابة فاذا كان الذبح عن الغير من باب الوكالة كانت نية الموكل كاف ولا يحتاج الى نية الوكيل وان كان من باب النيابة يكون الفعل، فعل النائب فيحتاج الى النية.

توضيح ذلك: أنّ الفعل قد يصدر من المباشر والعامل، لكن في الحقيقة ينسب الى الأمر ولا يرتبط بقصد العامل كبناء المساجد والتكايا، فإنّ العامل انما يقصد اخذ الاجرة بعمله والذي يقصد القرية هو الأمر بل المدار هو قصد الأمر في كونه قريباً أم لا؟ واما اذا كان من باب النيابة فحقيقة النيابة هي العمل الذي يوجب سقوط ذمة المنوب عنه عن العمل وحينئذ نحتاج في مشروعية النيابة الى الدليل كى يكون العمل من الغير موجباً لسقوط ذمة المنوب عنه فكأنّ النائب عمل نفسه النيابي ولذا يحتاج الى اثبات وجوب هذا العمل النيابي أو استحبابه كالعمل التبرعى العبادى عن الغير أو كعمل الولد الاكبر

عن ابيه الصلاة والصوم مثلاً والنائب يأتى بالامر الاستحبابى أو الوجوبى الذى يكون متوجهاً اليه، لكن متعلق الامر هو اتيان عمل الغير نيابة ولذا يشترط فيه ما يشترط فى النيابة بخلاف القسم الاول ولذا نرى أنّ الفقهاء يعتبرون فى الزكاة القرية اما اذا كانت الواسطة فى الاعطاء شخص آخر غير صاحبها لا يعتبرون فيه البلوغ أو الايمان وامثال ذلك واما اذا كان على نحو النيابة فيعتبر فيه ما يعتبر فى النائب من الشرائط انتهى ملخصاً.

وبعد ذلك رتب على ذلك اشتراط الايمان فى الذابح وعدمه بأنّ مورد الشرط فيما اذا كان من باب النيابة لا الوكالة ومن جهة الخلط بين الموردين، اشترط بعض الاعلام الايمان فى الذابح والحال انه من الوكالة لا النيابة.

أقول المستفاد من بعض الروايات أنّ الذبح يكون من باب الوكالة لا النيابة لاحظ ما رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء والضعفاء أن يفيضوا من جمع بليل وأن يرموا الجمرة بليل فإذا أرادوا أن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهن^١ وما رواه أيضاً عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بأن يقدم النساء إذا زال الليل فيقفن عند المشعر ساعة ثم ينطلق بهن إلى منى فيرمين الجمرة ثم يصبرن ساعة ثم يقصرن وينطلقن إلى مكة فيطفن إلا أن يكن يردن أن يذبح عنهن فإنهن يוכלن من يذبح عنهن^٢ بل الظاهر منهما كما فى الجواهر التوكيل فى الفعل والنية، فلا يحتاج الى نية المنوب عنه بل المستفاد من رواية على بن جعفر^٣ كفاية نية الموكل وان اخطاء الوكيل واذا وصلة النوبة الى الشك فالاحتياط يقتضى الجمع بينهما والله العالم بحقائق الامور.

(١) الوسائل، الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٣) الوسائل، الباب ٢٩ من ابواب الذبح الحديث: ١

«مصرف الهدى»

الظاهر أنّ مصرف الهدى هم الفقراء فلا يجب اهداء مقدار منه الى بعض المؤمنين، نعم يجوز لصاحب الهدى الاكل منه ولا يجب تسليم الهدى الى الفقير مباشرة بل يجوز التسليم الى وكيله ويجوز لصاحب الهدى أن يكون وكيلاً عن الفقير للقبض عنه ثم يصرفه فيما عينه الموكل من هبة أو بيع أو ترك في مكانه ويجوز اخراج الهدى من المذبح كما يجوز تسليمه الى المؤسسات الخيرية التي تقوم بجمع واعداد تلك اللحوم لفقراء البلاد الاسلامية(١).

(١) البحث في المقام يقع في مواضع:

الموضع الاول: ان مصرف الهدى هو الفقراء كما أنّ التناسب يقتضى ذلك لأنّ الهدى لله تبارك وتعالى فيعطى الى الفقير ولذا حكى صاحب الجواهر رحمته الله بانه لله تبارك وتعالى ووصوله اليه بأكل الفقراء، بل قد يقال بجواز الاقتصار على الصدقة التي هي الاصل في ذلك وان اطلقه إلا بالطعام في الآيتين، إلا انها هي المنساقه منه بملاحظة المتعلق.

يمكن أن يستدل على ذلك بالآية الشريفة «فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير»^١ كما ان مقتضى بعض الرواية هو التصديق لكن بثلثه لاحظ ما رواه سيف التمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إن سعيد بن عبد الملك قدم حاجا فلقي أبي فقال إني سقت هديا فكيف أصنع فقال له أبي أطعم أهللك ثلثا وأطعم القانع والمعتر ثلثا وأطعم المساكين ثلثا فقلت المساكين هم السؤال فقال نعم وقال القانع الذي يقنع بما أرسلت إليه من البضعة فما فوقها والمعتر ينبغي له أكثر من ذلك هو أغنى من القانع يعتريك فلا يسألك^٢ لكن استفادة اعطاء كل الهدى الى الفقير، مشكل^٣ جداً فما افاده الماتن رحمته الله مشكل^٤.

وعن ابن ادريس تقسيمه الى قسمين الطعام الفقير والمسكين والاكل منه بنفسه كما هو

(١) الحج / ٢٨

(٢) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الذبح الحديث: ٣

ظاهر الآيتين^١ لكن بناء على تفسير القانع والمعتز بكونهما قسمين من الفقير، واما على تفسير بعض الروايات أن المعتز والقانع قسيما للفقير فلا يستفاد منهما ذلك فيكون التقسيم ثلاثياً، الاكل والاطعام والصدقة، كما هو المشهور بين الاصحاب وعلى كل حال انحصار المصرف في الصدقة مشكلٌ جداً.

والحاصل أنّ المستفاد من الآيتين، الاكل والاطعام أى اطعام الفقير والمسكين واطعام القانع والمعتز، واما الروايات التي استدلت في المقام فإما مشيرة الى هذه التقسيم الثلاثي وإما واردة في الحج القرآن، فلا يفيد بالنسبة الى ما نحن فيه كرواية أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الأضاحي فقال كان علي بن الحسين وأبو جعفر عليهما السلام يتصدقان بثلاث على جيرانهم وثلاث على السؤل وثلاث يمسه لاهل البيت^٢ فلاحظ.

واما كفاية التسليم الى وكيل الفقير لأنّ يد الوكيل يد الموكل فيسقط التكليف بذلك وبعد ما ملك الفقير فله ان يصرف بما شاء كساير امواله.

الموضع الثاني: هل يعتبر الايمان في الفقير أم لا؟ قد يقال باشتراط ذلك واستدل عليه بما رواه عمر بن يزيد قال: سألته عن الصدقة على النصاب وعلى الزيدية فقال لا تصدق عليهم بشيء ولا تسقمهم من الماء إن استطعت وقال الزيدية هم النصاب^٣ وما رواه علي بن بلال قال: كتبت إليه أسأله هل يجوز أن أدفع زكاة المال والصدقة إلى محتاج غير أصحابي فكتب لا تعط الصدقة والزكاة إلا لأصحابك^٤ لكن حكم خاص بالصدقة فلا يمكن التعدي الا ان يقال ان المورد هو الصدقة لا التصدق فلاحظ.

الموضع الثالث: هل يجوز اخراج لحم الهدى من منى أم لا؟ مقتضى الاصل هو الجواز، لكن يستفاد من رواية معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لا تخرجن شيئاً من لحم

(١) الحج / ٢٨ و ٣٦

(٢) الوسائل، الباب ٤٠ من ابواب الذبح الحديث: ١٣

(٣) الوسائل، الباب ٥ من ابواب المستحقين للزكاة الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٣٩٨: ينبغي للحاج أن يأخذ وكالة من احد فقراء المومنين ليقبض الهدى عنه ويتصرف فيه كما يراه صالحاً لأنّ الحصول على فقير مؤمن في منى صعب جداً. (١)

مسألة ٣٩٩: يجوز لقابض الصدقة أو الهدية أن يتصرف فيما قبضه كيفما شاء فلا بأس بتملكه غير المؤمن أو غير المسلم. (٢)

مسألة ٤٠٠: اذا ذبح الهدى فسرق أو اخذه متغلب عليه قهراً قبل التصديق فلا ضمان على صاحب الهدى، نعم لو اتلفه هو باختياره ولو باعطائه لغير اهله ضمن. (٣)

الهدى^١ عدم الجواز الا انه معارض بما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن إخراج لحوم الأضاحي من منى فقال كنا نقول لا يخرج منها بشيء لحاجة الناس إليه فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه^٢ بل يمكن ان يقال بانه لا معارضة في البين لان عدم الجواز كان في مقطع من الزمان والآن يجوز، واما حمل رواية محمد بن مسلم على الاضاحي النديية فلا وجه له اذ اخراج لحم الاضاحي النديية، لعله متسالم عليه عند الاصحاب لجوازه من الاول فلا وجه للتفصيل الزماني فيكون مورده الواجب فلا حظ.

(١) اقول هذا الطريق حسن لأجل الخروج عن الوظيفة.

(٢) لان القابض بعد ما تملكه يكون المقبوض كسبيل ماله فيجوز ان يتصرف في ماله كيفما شاء لان الناس مسلطون على اموالهم.

(٣) اما في فرض الاول أى غلبه شخص قهراً، فعدم الضمان على مقتضى القاعدة لانه لا يصدق عليه الاتلاف فلا موجب للضمان.

واما في الفرض الثاني فقد يقال بأن مقتضى الارتكاز والسيرة هو الضمان لانه متعلق

(١) الوسائل، الباب ٤٢ من ابواب الذبح الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

لحق الفقراء كما اذا اعطى مالاً للصرف فى مواكب الحسينية هل يجوز ان يتلف المتولى هذا المال، كلا.

لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله هذا المقدار من المال ليس ملكاً لأحد وما هو على الذابح إلا الحكم التكليفي على الاعطاء أو الاكل، فاذا اتلفت هذه الاموال ينتفى الموضوع فهو وان عصى بهذا العمل لكنه ليس بضامن كما ان ظاهر الآية الشريفة هو الاطعام لا انه ملكا للفقير فلا يصدق عليه من اتلف مال الغير.

أقول أنّ الارتكاز بالنسبة الى هذه الامور موجود ولذا يعترضون على المتولى فلاحظ، فما افاده الماتن عليه السلام من الضمان لا يخلو عن وجه.

«الحلق والتقصير»

وهو الواجب السادس من واجبات الحج ويعتبر فيه قصد القرية وإيقاعه في النهار على الاحوط والاحوط تأخيره عن الذبح والرمي ولكن لو قدمه عليهما أو على الذبح نسياناً أو جهلاً منه بالحكم أجزاءه ولم يحتج الى الاعادة. (١)

(١) البحث في المقام يقع في امور:

الامر الاول: أنّ التقصير أو الحلق واجب واستدل على ذلك بالآية الشريفة ﴿لقد صدق الله رسوله الرّؤيا بالحقّ لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلّقين رؤسكم و مقصّرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً﴾^١ والنصوص المتعددة لاحظ ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك واغتسل وقلم أظفارك وخذ من شاربك^٢ وغيره من الروايات الواردة في الباب المشار اليه^٣ فراجع، فما نقل صاحب الجواهر عن الشيخ عليه السلام في التبيان وكذا ما نقل عن الطبرسي في مجمع البيان من النذب، قول شاذ في قبال الاجماع المنقولة والنصوص المتعددة.

الامر الثاني: انه يعتبر فيه قصد القرية لانه من اجزاء الحج الذى يكون عبادياً فيلزم فيه قصد القرية كما في سائر اجزائه.

الامر الثالث: انه يعتبر ايقاعه في النهار كما هو المشهور، نعم عن ابى الصلاح جواز تأخيره الى آخر ايام التشريق كما في الجواهر، و نقل صاحب الجواهر استحسانه عن العلامة في المنتهى والتذكرة وذهب هو نفسه الى ايقاعه في النهار لأجل الاحتياط للاتفاق على كونه وقتاً لذلك والشك فيما عداه، واستدل لقول المشهور بالتأسى بفعل

(١) الفتح/٢٧

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير

النبي الأكرم ﷺ لكن فعله ﷺ لا يكون دالاً على كونه واجباً بل الاعم، وبالسيرة المستمرة ولو جاز عمداً لبان وظهر.

ويمكن أن يستدل على ذلك بما رواه محمد بن حمران قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن الحاج غير المتمتع يوم النحر ما يحل له قال كل شيء إلا النساء وعن المتمتع ما يحل له يوم النحر قال كل شيء إلا النساء والطيب^١ بتقريب أن قوله ﷺ يحل له يوم النحر كل شيء يدل على وقوع الحلق يوم النحر إذ الحاج لا يتحلل يوم العيد بدون الاتيان باعمال منى والناسك انما يتحلل بالاعمال الصادرة منه في منى فكان من المفروغ عنه وقوع الحلق بمنى ولذا ذكر بانه تحلل له الاشياء يوم النحر.

أقول أنّ ما افيد بظاهره لا يثبت المدعى إذ كون الحلق موجباً للتحلل يوم النحر لا يلزم وجوبه يوم النحر إذ الحكم لا يكون متعرضاً لموضوعه بل المستفاد من الرواية ان المكلف اذا حلق يوم النحر يتحلل من كل الشيء فيكون حاصل المفاد أنّ الحلق لو تحقق يوم النحر موجب للتحلل واما لزوم تعيين الحلق يوم النحر فلا يستفاد منه، نعم لو قلنا بتحقيق السيرة أو الارتكاز بلزومه يوم النحر نلتزم به وإلا فمشكلٌ والاحوط ذلك كما نقلنا عن صاحب الجواهر.

الامر الرابع: هل يجب الترتيب بين الذبح والحلق بمعنى أنه هل يجب تأخير الحلق عن الذبح أم لا؟ المشهور لزوم تأخيره عن الذبح واستدل على ذلك بالسيرة وبما رواه سعيد الأعرج في حديث أنه سأل أبا عبد الله ﷺ عن النساء قال تقف بمن يجمع ثم أفض بمن حتى تأتي الجمرة العظمى فيرمين الجمرة فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن ويقصرن من أظفارهن^٢ فان المستفاد منه عدم جواز الحلق قبل الذبح إذ مفهوم الرواية انه لو كان عليهن الذبح لا يجوز لهن التقصير، وبما رواه جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله ﷺ أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله إني حلقت قبل أن أذبح

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٢

وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال لا حرج^١ فان الاستفادة منه ان الحلق بعد الذبح الا اذ كان الشخص ناسياً أو جاهلاً كما يناسب مورد الرواية من حيث كونهم حديث الاسلام وان الحج حجة الوداع. واما رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى قال لا بأس وليس عليه شيء ولا يعودن^٢ فسياتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى. واستدل القول المشهور أيضاً برواية موسى بن القاسم عن علي قال: لا يحلق رأسه ولا يزور حتى يضحى فيحلق رأسه ويزور متى شاء^٣ أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بان موسى لم يرو عن المعصوم عليه السلام المسمى بعلي فيكون هذا غير المعصوم فتكون الرواية مقطوعة ويؤيده أن العلامة في المنتهى نسب الى علي بن جعفر.

لكن أجاب سيدنا الاستاذ رحمته الله في الدرس انه يمكن أن يكون المراد بعلي في الرواية علي بن موسى الرضا عليه الآف التحية والثناء اذ موسى بن القاسم من اصحابه عليه السلام فلا مانع من هذه الجهة، ثم ان في بعض الروايات كفاية الاشارة لجواز الحلق فلا يحتاج الحلق اليه وهو ما رواه وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا اشترت أضحيتك وقمطتها في جانب رحلك فقد بلغ الهدى محله فإن أحببت أن تحلق فاحلق^٤ أورد عليه المحقق الخوئي رحمته الله بأن الرواية تامة سنداً ودلالة لولا جهة التعليل الوارد فيها فان التعليل ناظر الى المحصور كما هو صريح صدر الآية الشريفة فلا يرتبط بمقامنا، ولقائل أن يقول ان الاستفادة من بعض الروايات ان هذه الجملة عامة وانها كبرى كلية ومن مصاديقها المحصور لاحظ ما رواه معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من حج فليتمتع إنا لا نعدل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن استفادة قاعدة كلية من هذه الآية بأن الجواز انما

(١) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) الوسائل، الباب ٣ من ابواب اقسام الحج الحديث: ١٤

يكون بعد بلوغ الهدى محله ولو بالاشتراف كما فى رواية ابى بصير المتقدمة، فالحكم بجواز الحلق فى هذه الصورة لا يخلو عن قوة فلاحظ.

الامر الخامس: أنّ المكلف اذا اخل بالترتيب فهل يكون الفعل غير المترتب مجزئاً أم لا؟ والبحث فيه تارة يكون الاخلال عمدياً واخرى نسياناً وثالثة جهلاً.

اما الاول فرمى يقال ان ما اتى به مجزئاً واستدل على ذلك برواية البنزطى قال: قلت لأبى جعفر الثانى عليه السلام جعلت فداك إن رجلاً من أصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق قبل أن يذبح فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله (لما كان يوم النحر) أتاه طوائف من المسلمين فقالوا يا رسول الله ذبحنا من قبل أن نرمى وحلقنا من قبل أن نذبح فلم يبق شيء مما ينبغي أن يقدموه إلا أخروه ولا شيء مما ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا حرج لا حرج لكن الرواية ضعيفة بالسهل.

وبما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى قال لا بأس وليس عليه شيء ولا يعودن^٢

أورد عليه بانه معارض بما رواه عمر بن يزيد^٣ حيث أنّ الأحداث غير معلوم لا مجال للعمل به لكن قد ذكرنا مرراً ان المورد من موارد اشتباه الحجة بلا حجة فلا بد من الاحتياط ان امكن وفى المقام ممكن بالاعادة كما هو مقتضى السيرة والارتكاز، مضافاً الى ان الحديث مطلق من حيث كون الاخلال عمدياً أو سهوياً ورواية جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله إني حلقت قبل أن أذبح وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمى فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال لا حرج^٤ مخصص لها وبما ذكرنا يظهر الجواب عن رواية عمار الساباطى فى حديث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلق قبل أن يذبح قال يذبح

(١) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٣) الوسائل، الباب ١ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٤) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

مسألة ٤٠١: لا يجوز الحلق للنساء بل يتعين عليهن التقصير. (١)

ويعيد الموسى لأن الله تعالى يقول ﴿و لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله﴾^١ واما الاخلال من ناحية النسيان فبمقتضى حديث جميل الاجزاء فلا يجب الاعادة واما فى صورة الجهل فالظاهر من ذيل رواية الجميل الاجزاء، بتقريب المتقدم من المناسبة بين الحكم الموضوع ان السؤال لاجل الجهل من جهة ان الناس قريب العهد بالاسلام فيكونون جهالاً.

(١) والدليل على ذلك مضافاً الى كونه مورد الاتفاق بل الاجماع على عدم جوازه عليهن كما نقل عن العلامة الروايات الواردة فى المقام لاحظ ما رواه سعيد الأعرج فى حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النساء فقال إن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن ويقصرن من أظفارهن^٢.

وما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس على النساء حلق ويجزيهن التقصير^٣ وما روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام فى وصية النبي لعلي عليه السلام قال: يا علي ليس على النساء جمعة إلى أن قال ولا استلام الحجر ولا حلق^٤.

وما رواه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس على النساء حلق وعليهن التقصير ثم يهللن بالحج يوم التروية وكانت عمرة وحجة فإن اعتلن كن على حجهن ولم يضررن بحجهن^٥.

أضف الى ذلك كله السيرة المستمرة كما فى كلام سيدنا الاستاذ دام ظله.

(١) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٨

(٢) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٥) الوسائل، الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٣

مسألة ٤٠٢: يتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق افضل، ومن لبد شعر رأسه بالصمغ أو العسل أو نحوهما لدفع القمل، أو عقص شعر رأسه وعقده بعد جمعه ولفه، وجب عليه اختيار الحلق ومن كان ضرورة فالاحوط بل الاقوى وجوب الحلق عليه. (١)

(١) تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة لفروع:
الفرع الاول: أنّ الرجل مخير بين الحلق والتقصير والحلق افضل واستدل على ذلك بالآية الكريمة «محلّقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا»^١ وبما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أحرمت فعقصت شعر رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج أفضل وليس في المتعة إلا التقصير^٢.
وما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من لبد شعره أو عقصه فليس له أن يقصر وعليه الحلق ومن لم يلبده تخير إن شاء قصر وإن شاء حلق والحلق أفضل^٣.
وعن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للضرورة أن يحلق وإن كان قد حج فإن شاء قصر وإن شاء حلق فإذا لبد شعره أو عقصه فإن عليه الحلق وليس له التقصير^٤.
وما رواه حرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية اللهم اغفر للمحلّقين مرتين قيل وللمقصرين يا رسول الله قال وللمقصرين^٥.
وما رواه الحلبي أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: استغفر رسول الله صلى الله عليه وآله للمحلّقين ثلاث مرات قال وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن التفث قال هو الحلق وما كان على جلد الإنسان^٦.

(١) الفتحة / ٢٧

(٢) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٨

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

(٥) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٦

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٧

الفرع الثاني: ان الملبد يجب عليه الحلق معيناً كما نقل عن المتقدمين من الاصحاب والمتأخرين رضوان الله عليهم اجمعين، لاحظ ما رواه معاوية بن عمار^١ وما رواه هشام بن سالم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا عقص الرجل رأسه أو لبدته في الحج أو العمرة فقد وجب عليه الحلق^٢ وما رواه الحلبي^٣

الفرع الثالث: انه يجب على الصرورة الحلق معيناً كما هو المشهور بينهم وعن بعضهم استحباب الحلق وان الواجب هو التخيير فلا بد من المراجعة الى الروايات حتى يتبين الحق فنقول ان الروايات الواردة في المقام على طائفتين:

الاول: ما دل على تعين الحلق على الصرورة لاحظ ما رواه معاوية بن عمار المتقدمة^٤ بتقريب أن الامام روى فداء قسم المكلف بين الصرورة وغيرها واثبت التخيير لغيره فيكون الحلق متعينا للصرورة.

أورد عليه المحقق الخوئي عليه السلام بأن كلمة ينبغي وان لم يكن ظاهراً في الاستحباب لكن ذيل الرواية قرينة على ذلك الحمل، لاجل قوله عليه السلام في ذيلها فاذا لبد شعره أو عقصه، فان عليه الحلق، فبمفهوم الشرط نقول ان غيره لا يتعين عليه الحلق.

لكن المستفاد من الرواية ان المكلف على ثلاثة اقسام: قسم كان صرورة وقسم آخر لم يكن ضرورة وغير الصرورة اذا كان ملبداً فتعين عليه الحلق واذا لم يلد مخير بينهما ومن المعلوم ان التقسيم قاطع للشركة، فيتعين على الصرورة، الحلق، وبعبارة اخرى ان الضمير المستتر في قوله عليه السلام وان لبد الخ، راجع الى من كان قد حج، فالمفهوم راجع الى غير الصرورة وهي مخصوصة بالحلق فلا يرد عليه ما افاده المحقق الخوئي عليه السلام وما افاده سيدنا الاستاذ عليه السلام في الدرس.

ويؤيد المدعى ما رواه أبي سعد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يجب الحلق على ثلاثة نفر رجل

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

لبد ورجل حج بدءاً لم يحج قبلها ورجل عقص رأسه^١
واستدل على اصل المدعى بما رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: على الصلوة أن
يخلق رأسه ولا يقصر إنما التقصير لمن قد حج حجة الإسلام^٢.
وما رواه بكر بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس للصلوة أن يقصر وعليه أن
يخلق^٣.

وما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل برأسه قروح لا يقدر
على الحلق قال إن كان قد حج قبلها فليجز شعره وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق
الحديث^٤.

فيمكن حمله على الميسور كما افاد سيدنا الاستاذ رحمته الله في الدرس كما يمكن ان يكون
مخصصاً لحزمة الادماء في حال الاحرام، ومع الاجمال لا يمكن الاستدلال به وما هو
ظاهر في التعيين بالنسبة الى الصلوة والتخيير بالنسبة الى غيره، محكم فالمقتضى لوجوب
الحلق معيناً على الصلوة موجود.

الطائفة الثانية: ما يدل على التخيير وهو الآية الشريفة بتقريب ان الظاهر من الآية الكريمة
انهم يدخلون حال كونهم محلقيين ومقصرين وهذا ينطبق على اتیان اعمال الحج ومناسك
منى فالآية واردة مورد الحج ولا ريب أن المسلمين الذين حجوا مع النبي الاكرم عليه السلام في
تلك السنة كان حج صلوة ومع ذلك خيرهم الله تبارك وتعالى بين الحلق والتقصير أى
تدخلون المسجد الحرام بعد اعمال الحج مناسك منى قد حلق بعضهم وقصر بعضهم.
أقول: ان استفادة التخيير بهذا النحو من الآية الشريفة يحتاج الى العلم الغيب اذ لا
يستفاد منها التخيير بل ليس فيها إلا الإخبار بذلك الامر، نعم سيدنا الاستاذ رحمته الله في
الدرس بيان للتخيير بتقريب ان الجمع بين الامرين لا يجب قطعاً وتعيين احدهما دون
الأخر ترجيح بلا مرجح فيكون مخير بين الامرين.

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٤٠٣: من اختار الحلق يجب عليه المواظبة لئلا يخرج الدم من رأسه فلو علم أنّ الحلاق يجرح رأسه واضطر الى الحلق عنده فحصل الإدماء اثناء الحلق استحب له التكفير بشاة(١)

لكن مع ذلك كله، أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله أولاً بأنه لا دليل في الآية يدل على ان المراد منها التخيير بل الآية والله العالم انه قسم الحجاج على قسمين فقسم منهم حلق رأسه وقسم آخر منهم قصر و هذا لا يدل على التخيير بل لا ينافى تعيين الحلق على الصرورة والتخيير لغيره، بل يمكن أن يقال انهم كانوا مقصرين في عمرة التمتع والمحلّقين في الحج فيكونون مقصرين في عمرة التمتع والمحلّقين في الحج بل يمكن فرض ذلك حتى يكون الوظيفة حج الافراد بأن يقصرون في العمرة المفردة والمحلّقين في الحج وهذا كلام دقيق لا ريب فيه، وثانياً انا نفرض ان الاستفادة من الآية التخيير، لكن الخطاب مخصوص بالافراد الموجود في ذلك الزمان ولا دليل على الاشتراك بل الدليل قائم على خلافه كما تقدم، ثالثاً أنّ النبي الاكرم ﷺ اخبرهم خيراً غيبياً ولا يكون في مقام التشريع، لكن اثبات الامرين الاخيرين مشكلاً جداً فلاحظ.

(١) واما لزوم المواظبة على عدم اخراج الدم فعلى مقتضى القاعدة لأنّ الإدماء حرام على المحرم واما لو كان مضطراً عليه وحصل الإدماء فلاحوط وجوباً كما ذهب اليه الماتن ﷺ في الدورة الاخيرة، التكفير بشاة لكن مقتضى رواية عمار الساباطى^١، لزوم الحلق لكن بمقدار الميسور منه بحيث لا يوجب الإدماء وعلى ذلك لا نحتاج الى الكفارة بل يمكن ان يقال بان مقتضى رواية عمار عدم شئ عليه في هذه الصورة.

مسألة ٤٠٤: الخنثى المشكل يجب عليه التقصير اذا لم يكن ملبداً أو معقوصاً وإلا جمع بين التقصير والحلق ويقدم التقصير على الحلق على الاحوط (١)

(١) هذا المكلف اما أن لا يكون ضرورة ولا ملبداً ولا معقوصاً وإما أن يكون كذلك. فعلى الاول فحيث ان امره مردداً بين كونه رجلاً أو امرأة ولكل واحد منهما حكم خاص فلا بد من الجمع بين الحكمين، لكن فى المقام لو قصر فقد أتى بالوظيفة قطعاً اذ لو كان امرأة فيتعين عليه التقصير ولو كان رجلاً حيث انه مخير بين الامرين يكون التقصير كافياً وحينئذ اذا قصر فاما ان يكون هذا وظيفته معيناً وإما أن اتى باحد فردى التخيير فالتقصير موجب للامتنال بلا اشكال (فتأمل)

واما على الثانى فبمقتضى العلم الاجمالي هو الجمع بين الامرين لكن له علم اجمالى آخر لا يمكن فيه الجمع بينهما اذ على تقدير كونه امرأة يجب عليه التقصير ولا يجوز له الحلق وعلى تقدير كونه رجلاً يتعين عليه الحلق ولا يجوز له التقصير لأنه محرم والمحرّم لا يجوز له ازالة الشعر قبل التحليل فاول فعل فى المقام امره دائر بين الحرمة والوجوب وحيث ان امره دائر بين المحذورين ولا دليل على تقديم احدهما على الآخر، العقل يحكم بالتخير فى مقام الامتنال وبما ذكرنا يظهر ان تقديم التقصير لا يكون صناعياً والله العالم بحقائق الاحكام.

مسألة ٤٠٥: اذا حلق المحرم أو قصر حل له جميع ما حرم عليه الاحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد ايضاً على الاحوط(١)

(١) المشهور بين الاعلام ان المحرم اذا حلق أو قصر حل له كل شيء مما حرمه الاحرام إلا النساء والطيب واستدل على ذلك بجملة من الروايات لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء وإذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد^١ وما رواه منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى وحلق أ يأكل شيئاً فيه صفرة قال لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حل له كل شيء إلا النساء حتى يطوف بالبيت طوافاً آخر ثم قد حل له النساء^٢ وما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب^٣

لكن يعارضها ما رواه سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع قلت إذا حلق رأسه يطليه بالحناء قال نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء ردها علي مرتين أو ثلاثاً قال وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها قال نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء^٤ وما رواه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المتمتع إذا حلق رأسه ما يحل له فقال كل شيء إلا النساء^٥ وما رواه أبي أيوب الخزاز قال: رأيت الحسن عليه السلام بعد ما ذبح حلق ثم ضمده رأسه بمسك وزار البيت وعليه قميص وكان متمتعاً وما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: ولد لأبي الحسن عليه السلام مولود مبنى فأرسل إلينا

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٦) نفس المصدر، الحديث: ١٠

يوم النحر بخبيص فيه زعفران وكنا قد حلقنا قال عبد الرحمن فأكلت أنا وأبي الكاهلي ومرزم أن يأكلا منه وقالوا لم نزر البيت فسمع أبو الحسن عليه السلام كلامنا فقال لمصادف وكان هو الرسول الذي جاءنا به في أي شيء كانوا يتكلمون فقال أكل عبد الرحمن وأبي الآخران فقالا لم نزر بعد البيت فقال أصاب عبد الرحمن ثم قال أ ما تذكر حين أتينا به في مثل هذا اليوم فأكلت أنا منه وأبي عبد الله أخي أن يأكل منه فلما جاء أبي حرشه علي فقال يا أبت إن موسى أكل خبيصا فيه زعفران ولم يزر بعد فقال أبي هو أفقه منك أ ليس قد حلقتم رءوسكم^١

واما حديثا الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يقول إذا رميت جمرة العقبة فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء^٢ ويونس بن يعقوب قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام جعلت فداك رجل أكل فالوذج فيه زعفران بعد ما رمى الجمرة ولم يخلق قال لا بأس قال وسألته هل يحرم علي في حرم رسول الله صلى الله عليه وآله ما يحرم علي في حرم الله قال لا^٣

فان قلنا بانهما مهجوران ولا قائل بهما حتى الصدوقين، فيرد علمهما الى اهلها وإلا فلا بد من البحث في مرحلتين الاولى البحث بين الطائفتين الاولتين والثانية البحث في الحديثين الاخيرين.

اما الاولى فنقول ان الطائفتين وان كانتا متعارضتين، لكن حيث أنّ الأحدث في المقام موجود وهو ما رواه ابو ايوب وعبد الرحمن فلا بد من الالتزام به، واما في الثانية فنقول ان رواية ابن علوان فهي داخلة في المعارض مع الطائفة الاولى فلا مجال للبحث فيها مستقلاً فيكون الأحدث في المرحلة الاولى كاف في التقديم كما تقدم واما حديث يونس فسيدنا الاستاذ دام ظله حمله على فرض النسيان لكن لا شاهد عليه ورواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي أن يزرور البيت حتى أصبح فقال ربما أخرته حتى

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٣

(٢) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٢

تذهب أيام التشريق ولكن لا تقربوا النساء والطيب^١ واردة في مورد آخر غير ما نحن فيه. نعم يمكن ان الروايات الواردة في النهى ظاهرة فيه وحديث يونس نص في الجواز بتعبير «لا بأس» فيمكن حمل الطائفة الاولى على الكراهة لكن هذا الكلام انما يصح اذا كان المورد حكماً تكليفيًا واما اذا كان الامر دائراً بين التحليل وعدمه فلا معنى للكراهة فيكون نظير الحكم الوضعي فإما أن يكون محلاً واما ان لا يكون، فالكراهة لا تتصور فيه فالمعارضة موجودة فعلى هذا حيث لا يكون الأحدث معلوماً، لكن نعم اجمالاً بوجود الأحدث في الواقع فان قلنا بتنجز العلم الاجمالي مطلقاً فتحتاط.

لكن الاحتياط بين التحليل وعدمه غير ممكن فالنتيجة هو التساقط واما اذا قلنا بالتنجز في الجملة فتكون النتيجة هو التخيير في الاخذ باحدى المجتئين وحيث ان المشهور مع الطائفة الاولى ناخذ بها والله العالم.

وبهذا البيان يظهر انه لاتصل النوبة الى استصحاب حتى فنقول بالمعارضة مع استصحاب عدم جعل الزائد كما في كلام سيدنا الاستاذ دام ظله.

واما الصيد فالمستفاد من بعض النصوص حرمة لاحظ ما رواه معاوية بن عمار^٢ المتقدم ذكره وما رواه معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام من نفر في نفر الأول متى يحل له الصيد قال إذا زالت الشمس من اليوم الثالث^٣.

والحمل على الصيد الحرمي كما افاده صاحب الجواهر رحمته الله خلاف الظاهر حيث قال عليه السلام اذا طاف طواف النساء فقد احل من كل شئ احرم منه الا الصيد فالصيد احرامى لا حرمى كما ان المستفاد من الرواية الثانية ذلك صراحة، لكن الذى يسهل الخطب لا قائل بمضمون الرواية اذا زالت الشمس من اليوم الثالث فانه لم يفت بذلك احد كما اعترف به صاحب الجواهر، يكون الحكم مبنياً على الاحتياط كما في المتن.

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الخلق والتقصير الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٤

مسألة ٤٠٦: اذا لم يقصر ولم يخلق نسياناً أو جهلاً منه بالحكم الى ان خرج من منى رجوع و قصر أو حلق فيها فان تعذر الرجوع أو تعسر عليه قصر أو حلق في مكانه وبعث بشعر رأسه الى منى ان امكنه ذلك واذا كان في طريق رجوعه الى الوطن فالاحوط فيه ايضاً ذلك (١)

(١) عدم الحلق والتقصير الى ان خرج من منى إما أن يكون عن نسيان، إما أن يكون عن جهل واما ان يكون عن عمد.

اما صورة النسيان فالظاهر ان وظيفته الرجوع الى منى والقاء الشعر فيه لما رواه عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى قال يرجع إلى منى حتى يلقي شعره بها حلقاً كان أو تقصيراً^١ فان المستفاد منه وجوب الرجوع الى منى والقاء الشعر فيه حلقاً كان أو تقصيراً.

واما في صورة الجهل فالظاهر الحاقه بالناسي لعدم الفرق بينهما قطعاً كما ادعى، يؤيد ذلك ما رواه أبي بصير قال: سألته عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يخلق حتى ارتحل من منى قال فليرجع إلى منى حتى يخلق شعره بها أو يقصر وعلى الصرورة أن يخلق^٢ واما في صورة العمد فالمستفاد من رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل زار البيت قبل أن يخلق فقال إن كان زار البيت قبل أن يخلق وهو عالم أن ذلك لا ينبغي له فإن عليه دم شاة^٣ انه عليه دم شاة ومن المعلوم أنّ الامام عليه السلام في مقام بيان مورد تخلف الشخص عن الوظيفة متممداً مع ذلك حكم بكفارة الشاة فقط فيكون حجه صحيحة وإلا لبيته واما ما افاده سيدنا الاستاذ (تغمده الله برحمته) في مجلس الدرس ان نفس ثبوت الكفارة كاشف عن الصحة، فغير ظاهر اذ ربما يوجب أمر الكفارة في صورة الفساد كما في بعض موارد محرمات الاحرام، هذا كله في صورة امكان الرجوع واما مع عدمه بان كان متعذراً أو متعسراً فعليه أن يقصر أو يخلق في مكان ويبعث شعره الى منى

(١) الوسائل، الباب ٥ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

ان امكنه ذلك وان كان في طريق رجوعه الى الوطن فالاحوط كذلك كما في المتن، اما في صورة امكان البعث بمنى فلما رواه مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي أن يخلق أو يقصر حتى نفر قال يخلق إذا ذكر في الطريق أو أين كان الحديث^١ فان المستفاد منه حلقه اينما كان، لكن يحمل على صورة عدم الامكان للجمع بينه وبين ما سبق من لزوم البعث كما في بعض الروايات المتقدمة ذكره، لكن لقائل ان يقول ان الرواية ناظرة الى مكان الحلق واما من جهت البعث فليس ناظراً اليه فلا ينافي لزوم البعث اذا كان في طريق، لكن الاصحاب هكذا فهموا من الرواية ولذا احتاط الماتن في لزوم البعث كما ان مقتضى اطلاق حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زار البيت ولم يخلق رأسه قال يخلق بمكة ويحمل شعره إلى منى وليس عليه شيء^٢ كذلك ولو بغير مباشرة، والله العالم

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: 6

(٢) الوسائل، الباب ٦ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٧

مسألة ٤٠٧: اذا لم يقصر ولم يخلق نسياناً أو جهلاً فذكره أو علم به بعد الفراغ من اعمال الحج وتداركه لم تجب عليه اعادة الطواف على الاظهر وان كانت الاعادة احوط بل الاحوط اعادة السعى ايضاً والاحوط وجوباً اعادة الطواف فيما اذا كان تذكره أو علمه بالحكم قبل خروجه من مكة (١)

(١) اذا اخل المكلف بالترتيب فطاف قبل الحلق والتقصير وكذلك السعى فان كان الاخلال عن عمد لزمتم الاعادة لاحظ ما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة رمت وذبحت ولم تقصر حتى زارت البيت فطافت وسعت من الليل ما حالها وما حال الرجل إذا فعل ذلك قال لا بأس به يقصر ويطوف بالحج ثم يطوف للزيارة ثم قد أحل من كل شيء^١

واما في صورة النسيان فيدل على الصحة ما رواه جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزور البيت قبل أن يخلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله إني حلقت قبل أن أذبح وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال لا حرج^٢ فان الاستفادة منه عدم الحرج فيما اذا تقدم ما هو ينبغي ان يؤخر وأخر ما ينبغي أن يتقدم، بل يستفاد من ذيل الحديث عدم الحرج في ذلك بالنسبة الى الجاهل بالتقريب المتقدم من المناسبة بين الحكم ومورده ذلك فلاحظ

واما الوجه في وجوب الاحتياط بالاعادة اذا لم يخرج من مكة فلعل لذهاب المشهور الى لزوم الاعادة مع أن رواية جميل دالة على الصحة وبها تقيد رواية ابن يقطين فلاحظ وعلى أي تقدير مخالفة المشهور بل الاجماع كما عن الجواهر بانه لا اجد فيه خلافاً مشكلاً فالاحتياط لا يترك كما في المتن.

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

«طواف الحج وصلاته والسعى»

الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحج الطواف وصلاته والسعى وكيفية وشرائطها هي نفس الكيفية والشرائط التي ذكرناها في طواف العمرة وصلاته وسعيها (١)

(١) اما انما من الواجبات الحج فلا كلام ولا اشكال من النصوص المتعددة في الموارد المختلفة، واما كيفيةها هي نفس الكيفية والشرائط التي ذكرناها في طواف العمرة وصلاتها وسعيها فيدل على ذلك ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: فإذا أتيت البيت يوم النحر فقم على باب المسجد قلت اللهم أعني على نسكك -الى ان قال- ثم تأتي الحجر الأسود فتستلمه وتقبله فإن لم تستطع فاستلمه بيدك وقبل يدك فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وقل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة ثم طف بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة ثم صل عند مقام إبراهيم ركعتين تقرأ فيهما ب قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ثم ارجع إلى الحجر الأسود فقبله إن استطعت واستقبله وكبر ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ثم ائت المروة فاصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا وتتم بالمروة فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ثم ارجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم قد أحللت من كل شيء وفرغت من حجك كله وكل شيء أحرمت منه^١ فان الاتحاد مصرح في الرواية فلا حظ.

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب زيارة البيت الحديث: ١

مسألة ٤٠٨: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في الحج التمتع فلو قدمه عالماً عامداً وجبت اعادته بعد الحلق أو التقصير ولزمته كفارة شاة (١)

مسألة ٤٠٩: الاحوط عدم تأخير طواف الحج عن اليوم الحادى عشر وان كان جواز تأخيره الى ما بعد ايام التشريق بل الى آخر ذى الحجة لا يخلو من قوة (٢)

(١) اما تقديم ذلك عالماً عامداً فيحكم ببطلان الطواف لمقتضى الشرطية فالاعادة على مقتضى القاعدة، مضافاً الى رواية على بن يقطين المتقدمة^١ نعم تجب عليه الشاة لما رواه محمد بن مسلم^٢ واما الاخلال به جهلاً أو نسياناً فلا اعادة عليه لما رواه جميل^٣ بالتقريب المتقدم.

وما رواه محمد بن حمران قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل زار البيت قبل أن يحلح قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله ذبحت قبل أن أرمي وقال بعضهم ذبحت قبل أن أحلق فلم يتركوا شيئاً أخروه وكان ينبغي أن يقدموه ولا شيئاً قدموه كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قال لا حرج^٤

(٢) الاقول فى هذه المسألة مختلفة وعن المشهور عدم جواز التأخير عن اليوم الحادى عشر وعن جماعة جوازه الى آخر ايام التشريق وعن بعض الاعلام من القدماء والمتأخرين جوازه الى آخر ذى الحجة وان كان التعجيل مستحباً ومنشاء الاختلاف، اختلاف النصوص فلا بد من ملاحظتها فنقول ان الروايات الواردة فى المقام على طوائف: الاولى: ما دل على تعيين يوم النحر لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٤) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٢

قال: سألته عن المتمتع متى يزور البيت قال يوم النحر^١
ومنها ما يدل على جواز التأخير الى يوم الحادى عشر لاحظ ما رواه معاوية بن عمار
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المتمتع متى يزور البيت قال يوم النحر أو من الغد ولا
يؤخر والمفرد والقارن ليسا بسواء موسع عليهما^٢
وما رواه ايضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في زيارة البيت يوم النحر قال زره فإن شغلت فلا
يضرك أن تزور البيت من الغد ولا تؤخر أن تزور من يومك فإنه يكره للمتمتع أن يؤخره
وموسع للمفرد أن يؤخره الحديث^٣
ومنها ما يدل على جوازه الى ليلة الحادى عشر لاحظ ما رواه منصور بن حازم قال
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يبيت المتمتع يوم النحر بمنى حتى يزور^٤
وعمران الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من
ليلته ولا يؤخر ذلك اليوم^٥
ومنها ما يدل على جواز التأخير الى يوم الثالث عشر لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن تؤخر زيارة البيت إلى يوم النفر إنما يستحب تعجيل
ذلك مخافة الأحداث والمعاريض^٦
وما رواه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن زيارة البيت تؤخر إلى يوم
الثالث قال تعجيلها أحب إلي وليس به بأس إن أخرها^٧ فنقول ان الاستفادة من النصوص
المتقدمة وان كان الوجوب تعييناً لكن بصراحة جواز التأخير في هاتين الروايتين نحكم
بالجواز الى يوم الثالث عشر كما ان الموضوع في هاتين الروايتين مطلق الحاج، لكن
نقيدهما بالمتمتع لأجل الروايات المتقدمة والحمل على المفرد والقارن بعيد كما في كلام

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب زيارت البيت الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٧) نفس المصدر، الحديث: ١٠

صاحب المدارك، كما يمكن ان يقال بان الروايات الدالة على تعيين يوم النحر أو يوم الحادى عشر أو ليلتها تكون نافية بالنسبة الى غيرها بالاطلاق ورواية تعيين الثالث عشر يقيدها، فالنتيجة جواز التأخير الى يوم الثالث عشر فما افاده المشهور لا يمكن مساعدته كما انه بما ذكر يعلم انه لا معارضة فى البين.

واما جواز تأخيره الى آخر ذى الحجة فقد استدل عليه بما رواه عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح قال لا بأس أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق ولكن لا تقرب النساء والطيب^١

وما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس إن أخرت زيارة البيت إلى أن تذهب أيام التشريق إلا أنك لا تقرب النساء ولا الطيب^٢ لكنهما مطلقتان من حيث كون الحج افراداً أو قراناً أو تمتعاً.

لكن حمل المحقق الخوئى رحمته الله على التمتع لاجل استثناء الطيب بالطواف وهذا مختص بالحج التمتع.

لكن قد ذكرنا سابقا انه يمكن ان يقال ان الروايات بالنسبة الى الطيب مختلفة ومقتضى الحديث الأحدث هو الاحلال فلا يكون هذا شاهداً على ذلك الا ان يكون الامر متسالمًا عليه فيكون شاهداً على ذلك ولكن الروايات المتقدمة كافية للتقيد، مضافاً الى أن لسان رواية الحلبي ظاهر فى ذلك فلاحظ.

وإذا عرفت ذلك تكون الرواية مطلقة من حيث جواز التأخير الى آخر ذى الحجة فجواز تأخيره الى ذلك الوقت لا يخلو عن وجه كما فى المتن، مضافاً الى انه مؤيد بالآية الشريفة ﴿الحج اشهر معلومات﴾ المفسرة بالشهور الثلاثة.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب زيارة البيت الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

مسألة ٤١٠: لا يجوز في حج التمتع تقديم طواف الحج وصلاته والسعى على الوقوفين ويستثنى من ذلك الشيخ الكبير والمرأة التي تخاف الحيض فيجوز لهما تقديم الطواف وصلاته على الوقوفين والأتيان بالسعى في وقته والاحوط تقديم السعى أيضاً واعادته في وقته والاولى اعادة الطواف والصلاة ايضاً مع التمكن في ايام التشريق أو بعدها الى آخر ذى الحجة (١)

(١) قال فى الشرائع والجواهر يجب على المتمتع تأخير الطواف والسعى للحج حتى يقف بالموقفين ويقضى مناسك منى يوم النحر بلاخلاف محقق معتد به أجده بل الاجماع بقسميه عليه بل المحكى منهما مستفيض أو متواتر بل فى محكى المعتر والمنتهى والتذكرة نسبته الى اجماع العلماء كافة انتهى.

ومع ذلك كله لا بد من ملاحظة الروايات الواردة فى المقام فنقول أنّ الروايات الواردة على طوائف منها ما يدل على جواز التقديم لاحظ ما رواه ابن بكير وجميل جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام أنّهما سألاه عن المتمتع يقدم طوافه وسعيه في الحج فقال هما سيان قدمت أو أخرت^١ وما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يتمتع ثم يهل بالحج فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه إلى منى فقال لا بأس^٢ وما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المتمتع يهل بالحج ثم يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه إلى منى قال لا بأس به^٣ وما رواه حفص بن البختري عن أبي الحسن عليه السلام في تعجيل الطواف قبل الخروج إلى منى فقال هما سواء آخر ذلك أو قدمه يعني للمتمتع^٤ وما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن أبيه قال سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب اقسام الحج الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب الطواف الحديث: ٣

قبل الحج يوم التروية قبل خروجه إلى منى وكذلك من خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً^١ وفي قبال هذه الطائفة روايات أخرى لا حظ ما رواه صفوان بن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن امرأة تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت الطمث قبل يوم النحر أ يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى قال إذا خافت أن تضطر إلى ذلك فعلت^٢ وما رواه الحلبي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بتعجيل الطواف للشيخ الكبير والمرأة تخاف الحيض قبل أن تخرج إلى منى^٣ وما رواه إسماعيل بن عبد الخالق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس أن يعجل الشيخ الكبير والمريض والمرأة والمعلول طواف الحج قبل أن يخرج إلى منى^٤ وما رواه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع إذا كان شيخاً كبيراً أو امرأة تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتي منى فقال نعم من كان هكذا يعجل قال وسألته عن الرجل يحرم بالحج من مكة ثم يرى البيت خالياً فيطوف به قبل أن يخرج عليه شيء فقال لا الحديث^٥

فيقع التعارض بين الطائفتين حيث ان الطائفة الاولى تدل على جواز والطائفة الثانية تدل على عدمه بالمفهوم بل رواية احمد بن محمد المتقدمة^٦ يدل على الجواز في المختار والمعذور صراحة فيكون معارضاً مع الطائفة الثانية بلا كلام، والظاهر انه لا أحدث في المقام الا ان يقال بان حديث احمد المتقدم وان روى عن ابى الحسن عليه السلام لكن في نسخة من الرواية، اضافة كلمة محمد بن عيسى، ومن المحتمل ان يكون المراد من محمد بن عيسى هو يقطيني وهو ضعيف على المبني، لكن قد ذكرنا في بعض المباحث انه لم يثبت، فلا بد من العلاج وحينئذ يدخل المقام في بحث اشتباه الحجة بلا حجة ومقتضاه التخيير

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب اقسام الحج الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٦) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

إذا قلنا بالتبعية في التنجز والافلايد من الاحتياط، لكن على كل حال حيث ان المنع كان اجماعياً وفتوى كافة العلماء كما تقدم يكون الاحوط وجوباً هو المنع والله العالم. واما وجه الاحتياط في تقديم السعي ايضاً فلما مرّ من الروايات الدالة على جواز تقديم السعي ايضاً لاحظ ما رواه ابن بكير وجميل وعبدالرحمن، لكن قد ذكرنا بان هذه الروايات متعارضة وان الروايات المنع مقدمة على مبنى المحقق الخوئي رحمته الله لكونها خلاف السنة القطعية فلايد من الطرح، و ردّ علمها الى قائلها عليهم افضل السلام والصلاة. وعلى مبنى سيدنا الاستاذ دام ظله حيث رأى ان في روايات المجوزه ما يكون أحدث فيكون مقدماً إلا ان قام اجماع تعبدى كاشف عن رأى المعصوم عليه السلام فتكون الاعادة بالنسبة الى الطواف والسعي احوط كما تقدم.

بقى شئ في انه اذا صار العاجز من الطواف متمكناً منه كما اذا طهرت المرأة في ايام التشريق فهل يلزم اعادةها أم لا؟ مقتضى الروايات المجوزه عدم لزوم الاعادة، لانها كانت مرخصة في التقديم، فقدمت فيكون مجزياً فلا موجب للاعادة وهذا المقدار على الظاهر لا كلام فيه على مقتضى القاعدة اذا كان العذر باقياً الى آخر ذى الحجة وأما اذا صار متمكناً قبل ذلك فهل تجب أم لا؟ وبعبارة واضحة ان المدار في العذر هو بقائه الى يوم النحر أو الى آخر ايام التشريق أو الى آخر ذى الحجة أم لا؟

أفاد الماتن رحمته الله بالاولوية الاعادة اذا تمكن في ايام التشريق أو بعدها الى آخر ذى الحجة، خلاف ما ذهب اليه المحقق النائيني رحمته الله بأن المدار بقاءه الى آخر ايام التشريق لا يوم النحر ولا مطلقا فاذا علم المكلف بعذره الى آخر ايام التشريق يجوز له التقديم ولعل وجه فيما افاده ما بينه السيد الحكيم رحمته الله (في دليل الناسك) بأن مقتضى رواية صفوان بن يحيى الازرق^١ ذلك ولكن السند ضعيف اما به واما بمحمد بن عيسى على نسخة، لكن قد تقدم منا وثاقته، نعم اثبات النسخة مشكل^٢ ولعل اطلاق ادلة جواز التقديم موجب للاجزاء ولو صار متمكناً بعد ذلك وإلا فعلى مقتضى كون الاجزاء دائر مدار استيعاب العذر الى آخر الوقت فلايد من القول بلزوم الاعادة اذا صار متمكناً اثناء الوقت.

(١) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب الطواف الحديث: ٢

مسألة ٤١١: يجوز للخائف على نفسه من دخول مكة أن يقدم الطواف وصلاته والسعي على الوقوفين بل لا بأس بتقديمه طواف النساء ايضاً فيمضى بعد أعمال منى الى حيث أراد(١)

(١) واستدل على ذلك بما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن علي عن أبيه قال سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه إلى منى وكذلك من خاف أمراً لا يتهماً له الانصراف إلى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً على نسخة الوسائل.

والدلالة واضحة بالنسبة الى المدعى، لكن اشكل في السند حيث نقل في هامش الوسائل بعد قوله احمد بن محمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن ابيه ومن المحتمل ان المراد به محمد بن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وهو ضعيف، لكن قد تقدم منا في طي المباحث السابقة ان الرجل موثق وتضعيف الشيخ في الفهرست معلل، وانه وإن ضعف مطلقاً في رجاله، لكن اذا كان كلام شخص واحد معلل في كتاب وغير معلل في كتاب آخر لا يشمله بناء العقلاء في حمل كلامه على الحس ولا اقل من الشك، فالحمل عليه مشككٌ فلا يمكن الاعتماد عليه، فما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله بالنسبة الى الرجل غير ظاهر فلاحظ.

مسألة ١٢٤: من طرأ عليه العذر فلم يتمكن من الطواف كالمراة التي رأت الحيض أو النفاس ولم يتيسر لها المكث في مكة لتطوف بعد طهرها، لزمته الاستنابة للطواف ثم السعي بنفسه بعد طواف النائب (١)

(١) المستفاد من الروايات ان الطواف له مراتب ثلاثة:

الاولى: وجوب الاتيان مباشرة.

الثانية: ان يطاف به كما في المريض لاحظ ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المريض المغلوب والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف به^١ وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كانت المرأة مريضة لا تعقل فليحرم عنها ويتقى عليها ما يتقى على المحرم ويطاف بها أو يطاف عنها ويرمى عنها^٢ وغيرها.

الثالثة: ان يطاف عنه لاحظ ما رواه حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المريض المغلوب والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف عنه^٣ وما عن حريز ايضاً أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام رخصة في أن يطاف عن المريض وعن المغمى عليه ويرمى عنه^٤ وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكسير يحمل فيطاف به والمبطون يرمى ويطاف عنه ويصلى عنه^٥ وغيرها.

وفي ما نحن فيه اذا كان معذوراً من الطواف في وقته يجب عليها الاستنابة واما السعي فيجب عليها ان تسعى لتمكنها منه فالحكم ظاهر بحمدالله وبركة اهل البيت النبى

الاکرم عليه السلام

(١) الوسائل، الباب ٤٧ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ٤٩ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٦

مسألة ٤١٣: اذا طاف المتمتع وصلى وسعى حل له الطيب وبقي عليه من المحرمات، النساء بل الصيد ايضاً على الاحوط والظاهر جواز العقد له بعد طوافه وسعيه، ولكن لا يجوز له شئ من الاستمتاع المتقدمة على الاحوط وان كان الاظهر اختصاص التحريم بالجماع (١)

(١) قد تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة لفروع:

الفرع الاول والثاني: أن المتمتع لو طاف وصلى وسعى حل له الطيب، لكن قد تعرضنا هذا الفرع في السابق وان المستفاد من رواية أحدث في مقام المعارضة هو حلية الطيب بالحلل فالحكم بالحلية بالطواف لا الحلل، يكون احتياطاً واما أنّ الطواف كاف في الحلية أو لا بد من السعي ايضاً أو أنه بنفسه موجب للحلية وان لم يصل، خلاف بين الاعلام فعن العلامة في المنتهى توقف الحلية على السعي لا الطواف نفسه، وأن كاشف اللثام يتوقف على السعي والطواف ولا يتوقف على الصلوة فلو طاف وسعى ونسى الصلاة يحل له الطيب، لكن مقتضى رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: فإذا أتيت البيت يوم النحر فقم على باب المسجد - الى ان قال - فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء (الحديث) ^١ توقف الحلية على الامور الثلاثة.

ويؤيده ما رواه سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه عليه السلام قال: إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعاً فطاف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا والمروة وقصر فقد حل له كل شيء ما خلا النساء لأن عليه لتحلة النساء طوافاً وصلاة ^٢ إلا أنّ المذكور في الرواية كلمة «النساء» فان قلنا بانها شاملة لجميع الشؤون المربوطة بها تشمل جميع الاستمتاعات وإلا فهي مخصوصة بالجماع، واما شمولها العقد المجرد فمشكك وبما ذكرنا يظهر الوجه بالنسبة الى الاحتياط الذي افاده الماتن رحمته في الدورة الاخيرة.

الفرع الثالث: انه هل يكون باقياً على احرامه بالنسبة الى الصيد البرى أم لا؟ المستفاد

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب زيارت البيت الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٨٢ من ابواب الطواف الحديث: ٧

من بعض الروايات بقائه الى الظهر من يوم الثالث عشر لاحظ حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ لمن اتقى الصيد يعني في إحرامه فإن أصابه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول^١

لكن السند ضعيف ييحيى بن المبارك، وما رواه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر في النفر الأول و من نفر في النفر الأول فليس له أن يصيب الصيد حتى ينفر الناس وهو قول الله عزوجل ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه... لمن اتقى﴾ فقال اتقى الصيد^٢

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله ان محمد بن عيسى الواقع في السند يمكن ان يكون العبيدي وهو ضعيف هذا اولاً وثانياً أنّ المستفاد منه ان من اصاب الصيد لا يجوز له ان ينفر بالنفر الاول واما انه متى يحلل من الصيد فلا يستفاد منه.

أقول: اما الاول فقد تقدم منا انه لا اشكال فيه (مضافاً أنّ المحتمل قوياً أن يكون قمياً)، واما الثاني فالظاهر ان الحق معه، واما رواية معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام من نفر في النفر الأول متى يحل له الصيد قال إذا زالت الشمس من اليوم الثالث^٣ فضعيفة سنداً بالحكم بن مسكين.

فتحصل ان الروايات الواردة في المقام اما ضعيفة السند واما ضعيفة الدلالة، واما معاً، فلا بد من المراجعة الى ادلة الاخرى فنقول ان المستفاد من رواية منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى وحلق أ يأكل شيئاً فيه صفرة قال لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حل له كل شيء إلا النساء حتى يطوف بالبيت طوافاً آخر ثم قد حل له النساء^٤ وما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب^٥ وما رواه سعيد بن يسار قال:

(١) الوسائل، الباب ١١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقشير الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٤١٤: من كان يجوز له تقديم الطواف والسعي اذا قدمهما على الوقوفين لا يحل له الطيب حتى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق أو التقصير (١)

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع قلت إذا حلق رأسه يطليه بالحناء قال نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء ردها علي مرتين أو ثلاثا قال وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها قال نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء^١ ان المحرم اذا حلق يحل له كل شيء إلا النساء فالصيد الاحرامى يحل له بالحلق كما يستفاد ذلك بوضوح من رواية سعيد حيث قال عليه السلام فاذا زار البيت وطاف وسعى فقد احل من كل شيء احرم منه حيث ان كلمة «احرم منه» واضحة الدلالة على ان المحرمات التي حرمت عليه من ناحية الاحرام يحل له إلا النساء واما رواية معاوية بن عمار^٢ فالظاهر منها الصيد الحرمي فلا يرتبط بما نحن فيه فلاحظ.

(١) كما هو الظاهر من الادلة اذ المستفاد من القضية الشرطية و رواية ابن عمار المتقدم هو عدم التحلل عند عدم الاتيان بتلك الاعمال حتى على القول بحلية الطيب بالحلق كما قويناه.

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

«طواف النساء»

الواجب العاشر والحادي عشر من واجبات الحج طواف النساء وصلاته وهما وإن كانا من الواجبات إلا أنهما ليسا من نسك الحج فتركهما ولو عمداً لا يوجب فساد الحج (١)

(١) أما وجوب طواف النساء وصلاته في الحج فيدل عليه مضافاً إلى الاجماع المدعى محققاً ومحكياً مستفيضاً كما في المستند والسيرة المستمرة كما في بعض الكلمات، عدة من النصوص لاحظ ما رواه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخصيان والمرأة الكبيرة أعليهم طواف النساء قال نعم عليهم الطواف كلهم^١.

وما رواه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو لا ما من الله عز وجل على الناس من طواف النساء لرجع الرجل إلى أهله وليس يحل له أهله^٢.

وما رواه أيضاً إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم يعني لا تحل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسعى بين الصفا والمروة وذلك على الرجال والنساء واجب^٣ وغيرهما من نصوص الباب فلاحظ.

وأما عدم كونهما من اجزاء الحج بحيث لو تركهما لا يكون الحج باطلاً، فمضافاً إلى ادعاء عدم الخلاف كما في الجواهر، تدل على ذلك جملة من النصوص لا حظ ما رواه معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في القارن لا يكون قران إلا بسياق الهدى وعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة وطواف بعد الحج وهو طواف النساء وأما المتمتع بالعمرة إلى الحج فعليه ثلاثة أطواف بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة وقال أبو عبد الله عليه السلام التمتع أفضل الحج وبه نزل القرآن وجرت السنة فعلى المتمتع إذا قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة ثم

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

يقصر وقد أحل هذا للعمرة وعليه للحج طوافان وسعي بين الصفا والمروة ويصلي (عند كل طواف) بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام وأما المفرد للحج فعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعي بين الصفا والمروة وطواف الزيارة وهو طواف النساء وليس عليه هدي ولا أضحية^١

وما رواه ايضاً معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: القارن لا يكون إلا بسياق الهدى وعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام وسعي بين الصفا والمروة وطواف بعد الحج وهو طواف النساء^٢

وما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى وعليه طواف بالبيت وصلاة ركعتين خلف المقام وسعي واحد بين الصفا والمروة وطواف بالبيت بعد الحج الحديث^٣

وما رواه أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فقال أصلحك الله إن معنا امرأة حائضا ولم تطف طواف النساء فأبى الجمال أن يقيم عليها قال فأطرق وهو يقول لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ولا يقيم عليها جماها تمضي فقد تم حجها^٤

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الحديث: ١ و ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) الوسائل، الباب ٨٤ من ابواب الطواف الحديث: ١٣

مسألة ٤١٥: كما يجب طواف النساء على الرجال يجب على النساء، فلو تركه الرجل حرمت عليه النساء ولو تركته المرأة حرم عليها الرجال والنائب في الحج عن الغير فالاحوط أن يأتي بطواف النساء عن المنوب عنه وطواف عن نفسه بقصد الرجاء (١)

(١) في المسألة فروع:

الفرع الاول: أنّ طواف النساء يجب على الرجل والمرأة والدليل عليه مضافاً الى ادعاء الاجماع و وجود السيرة المستمرة روايات متعددة لاحظ ما رواه الحسين بن علي بن يقطين^١ وما رواه اسحاق بن عمار^٢

وما رواه عجلان أبي صالح أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا اعتمرت المرأة ثم اعتلت قبل أن تطوف قدمت السعي وشهدت المناسك فإذا طهرت وانصرفت من الحج قضت طواف العمرة وطواف الحج وطواف النساء ثم أحلت من كل شيء^٣ وغيرها من الروايات في الابواب المختلفه فراجع.

الفرع الثاني: أنّ الرجل والمرأة اذا طافا طواف النساء حل لهما الفراش لاحظ ما رواه اسحاق بن عمار المتقدم^٤

وما رواه الفضلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المرأة المتمتعة إذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم ما بينها وبين التروية فإن طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وإن لم تطهر إلى يوم التروية اغتسلت واحتشيت ثم سعت بين الصفا والمروة ثم خرجت إلى منى فإذا قضت المناسك وزارت بالبيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها ثم طافت طوافاً للحج ثم خرجت فسعت فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحل منه المحرم إلا فراش زوجها فإذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها^٥

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ٨٤ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٤) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٥) الوسائل، الباب ٨٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

فتحصل ان الرجل يحل له الفراش بعد طواف النساء وقد يقال بان المستفاد من رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: سألته عن رجل قبل امرأته وقد طاف طواف النساء ولم تطف هي قال عليه دم يهريقه من عنده^١ عدم جواز الاستمتاع من المرأة التي لم تطوف وان طاف الرجل، اذ مورد الرواية وان كان التقبيل، لكن لا فرق بينه وبين الجمع خصوصاً الجماع بطريق اولي والدليل على كونها دالة على الحرمة ثبوت الكفارة على الزوج المحل، لكن الرواية مهجورة ولم يعمل بها احد من الفقهاء على ما افاده صاحب الجواهر حيث قال في ذيل الحديث ولم يحضرنى احد عمل به على جهة الوجوب فلا بأس بحمله على ضرب من النذب، انتهى.

لكن استغرب ذلك سيدنا الاستاذ دام ظله بانه هل يمكن رفع اليه عنه مع كونه تاماً سنداً ودلالة مع أنّ الاعراض لا يوجب سقوط الخبر المعتبر عن الحجية لكن قد ذكرنا بأن الرواية اذا كان مخالفاً للتسالم، تكون مطروحة أو ردّ علمها اليهم عليهم السلام فأنهم عليهم السلام اعلم بكلامهم.

الفرع الثالث: انه يجب طواف النساء على النائب وهذا لا اشكال فيه انما الكلام في انه هل يجب عليه أن ياتي عن نفسه أو المنوب عنه افاد المحقق الخوئي رحمته الله انه يلزم على النائب أن ياتي عن المنوب عنه، اذ وجب عليه أن يفرغ ذمة المنوب عنه عما وجب عليه ولا ريب أن طواف النساء قد وجب على المنوب عنه فلا بد من الاتيان عن المنوب عنه كسائر الاعمال والافعال للحج.

لكن يمكن ان يقال بأن حرمة الفراش انما ثبتت على النائب من جهة كونه محرمًا فلا بد من أن يأتى بعمل يوجب الحلية وهذا انما يتصور اذا عمل لنفسه، لكن هذا قابل للمناقشة حيث انه لا تنافي بين كون العمل محللاً مع كونه عن الغير ولاجل ما ذكرنا احتاط الماتن رحمته الله في دوره الاخيرة بأن الاحوط الجمع بين طواف النساء للمنوب عنه ثم طواف النساء الآخر لنفسه بقصد الرجاء.

مسألة ٤١٦: طواف النساء وصلاته كطواف الحج وصلاته في الكيفية والشرائط (١)

مسألة ٤١٧: من لم يتمكن من طواف النساء باستقلاله لمرض أو غيره استعان بغيره فيطوف ولو بان يحمل على متن حيوان أو انسان و اذا لم يتمكن منه ايضاً لزمته الاستنابة عنه ويجرى هذا في صلاة الطواف ايضاً (٢)

(١) والامر كما افاده ﷺ لان الظاهر من الادلة أنّ ما ذكر في الطواف من الشرائط والكيفية معتبر في نفس الطواف بما هو ولا اختصاص بطواف الحج أو العمرة أو طواف النساء فالادلة العامة كافية لما نحن فيه، نعم لا يرد نص خاص في المقام على الظاهر.
(٢) وما افاده الماتن يستفاد من الروايات المتعددة أنّ له مراتب ثلاثة: الاول: هو المباشرة، الثاني: ان يستعين بالغير بأن يطاف به، الثالث: أن يطاف عنه ولا اختصاص بالطواف الذي يكون جزءاً للحج بل الدليل شامل لكل طواف لازم ولو كان خارجاً عن الحج لاحظ هذا الذي ذكر لا كلام فيه انما الكلام في وقت طواف النساء هل هو ممتد الى اليوم الثالث عشر أو الى آخر ذيحجة أو يجوز بعد ذلك حتى بعد تجاوز شهر ذي الحجة، عن المحقق النائني عدم جواز تاخيره عن شهر ذي الحجة فلو أخره عمداً أثم، نعم يترتب عليه تحليل النساء على ذلك الطواف ففي الحقيقة فرق بين الحكم التكليفي والوضعي.

أورد عليه بأن ذي الحجة وان كانت وقت لاعمال الحج لكن المفروض أنّ طواف النساء ليس من اجزاء الحج كما تقدم فالظاهر من بعض الكلمات انه لا وقت، موقت لطواف النساء، نعم افاد سيدنا الاستاذ دام ظله ان النصوص دالة وجوبه في عرض بقية الواجبات وحيث انه لم يشر الى الترخيص في التأخير والى كونه واجباً موسعاً يفهم انه يجب الاتيان به قبل مضي ذي الحجة بل بعد طواف الزيارة قبل العود الى منى انتهى،

مسألة ٤١٨: من ترك طواف النساء متعمداً مع العلم بالحكم أو الجهل به حرمت عليه النساء الى أن يتداركه واما في صورة النسيان فمع تعذر المباشرة أو تعسرهما جاز له الاستنابة فاذا طاف النائب عنه حلت له النساء. (١)

بل يمكن استفادة ذلك من رواية الخراز الآتية حيث ان المستفاد منها عدم التمكن منه في وقته فيفهم ان له وقت وأما ما رواه أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخراز قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فقال أصلحك الله إن معنا امرأة حائضا ولم تطف طواف النساء فأبى الجمال أن يقيم عليها قال فأطرق وهو يقول لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ولا يقيم عليها جمالها تمضي فقد تم حجها فرما يقال ان المستفاد منها عدم وجوب طواف النساء على من لم يتمكن بمعنى انه ساقط عند التعذر وعدم توقف الجمال حتى اتت به، لكن الظاهر منها كما افاده سيدنا الاستاذ دام ظله أنّ المباشرة في الفرض المذكور لا يكون واجباً وهذا لا ينافي لزوم الاستنابة لا طلاق ادلة الاستنابة للمعذور كما هو المستفاد من اطلاق ادلة جواز الاستنابة له فالاحوط وجوباً الاستنابة.

(١) اذا ترك المكلف طواف النساء عمداً عالماً فلا اشكال في حرمة النساء عليه بمقتضى النصوص المتقدمة، لكن اذا ترك وصار معذوراً بعد ذلك، فهل يجب عليه الاستنابة أم لا؟ فنقول أن الترك تارة يكون عن عمد وعلم واخرى يكون عن نسيان وثالثة عن جهل، فالبحث في المقام يقع في ثلاث جهات:

الجهة الاولى: أن يكون الترك عن علم وعمد، افاد المحقق الخوئي عليه السلام بانه تجب عليه الاستنابة اذا عجز، واستدل على ذلك بامرین: الاول: الطواف له جهتان الاولى الوجوب النفسى والثانية الوجوب الشرطى، اما الاول فيسقط لعدم التمكن والقدرة، واما الثانية أى جهة الوضعية وعدم حلية النساء على المكلف فان المستفاد من التعليل الواردة في مورد النسيان، نستكشف عن عدم اختصاص جواز النيابة بالنسيان بل يجرى حتى

بالنسبة الى العامد العالم، الثانى: أن نفس الروايات الدالة على جواز الاستنابة عند العجز عن المباشرة كافية فى جوازها فيما نحن فيه فان اطلاقها شاملة له.
أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بالنسبة الى الامر الثانى أنّ الاطلاقات لم يكن أن تشمل لما اذا كان العذر من جهة العصيان والتمرد والعمد وبعبارة اخرى أنّ العجز الناشى عن العصيان والتمرد والعمد لا تشمله ادلة اطلاقات الاستنابة اذ الظاهر منها كون العجز عذراً واما العجز الناشى عن التعمد فلا يكون عذراً، واما الدليل الاول فلم اجد رواية دالة على ما افاده من التعليل والله العالم.

الجهة الثانية: فيما اذا تركه عن نسيان حتى قدم الى اهله ولم يتمكن الرجوع.
فالنصوص فى المقام على طوائف ثلاث: الاولى: ما دل على لزوم المباشرة مطلقا لاحظ معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله قال لا تحل له النساء حتى يزور البيت فإن هو مات فليقض عنه وليه أو غيره فأما ما دام حيا فلا يصلح أن يقضي عنه وإن نسي الجمار فليسا بسواء إن الرمي سنة والطواف فريضة^١

الثانية: ما يدل على لزوم الاستنابة مطلقا لاحظ ما رواه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله قال يرسل فيطاف عنه فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه^٢

الثالثة: ما يدل على التفصيل بين التمكن من المباشرة وعدمه فعلى الاول يلزم المباشرة وعلى الثانى تجب الاستنابة لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام فى رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفة قال لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت قلت فإن لم يقدر قال يأمر من يطوف عنه^٣ وهذه الرواية يقيد اطلاق كلا الطرفين فيتم المطلوب.

الجهة الثالثة: وهى صورة الجهل فان كان قصورياً فالظاهر دخوله فى حكم النسيان وان كان عن التقصير، فالظاهر أنه داخل فى العالم العامد لما افاده سيدنا الاستاذ فى كلامه

(١) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب الطواف الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

المتقدم ذكره.

ثم ان النائب في مورد تكون النيابة صحيحة اذا طاف وصلى حلت النساء للمنوب عنه لان عمل النائب هو عمل المنوب عنه بمقتضى التنزيل فيترتب على عمله ما يترتب على عمله.

بقي فرع، وهو ان المكلف لو مات قبل التدارك هل يجب على الولي التدارك أم لا؟ قال المحقق عليه السلام في الشرائع لو مات قضاء وليه وجوباً، قال في الجواهر كما في النافع ومحكى النهاية والسرائر بلا خلاف اجده فيه ثم قال: بل ظاهر صحيح معاوية بن عمار اجزاء فعل الغير عنه وان لم يكن باستنابة من الولي ولا باس به لانه من قبيل الديون انتهى.

أقول: ان النصوص الواردة في المقام مختلفة فلا بد من ملاحظتها، فنقول ومن تلك النصوص ما رواه معاوية بن عمار^٢ ومنها ما رواه ايضاً^٣ والمستفاد منهما لزوم النيابة عنه على وليه أو غيره ومنها ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله قال يرسل فيطاف عنه وإن مات قبل أن يطاف عنه طاف عنه وليه قال وسمعتة يقول من اعتمر من التعميم قطع التلبية حين ينظر إلى المسجد^٤ المستفاد منه لزوم الاتيان به على الولي فيقع التعارض بينهما وحيث ان الأحدث غير معلوم فلا بد من اجراء القانون الذي ذكرنا مراراً من انه على القول بالتبعيض في التنجيز هو التخيير في اخذ احد الحجتين واما على القول بالتنجيز على الاطلاق فنقول ان لزوم اتيان الولي مسلم، واما لزوم اتيان الغير فغير معلوم فالاصل البرائة.

والحاصل أن اخراجه من اصل تركة الميت لا دليل عليه فالخراج خلاف الاحتياط خصوصاً اذا كان في الورثة صغار أو من بحكمه.

(١) الوسائل، الباب ٥٨ من ابواب الطواف الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١١

مسألة ٤١٩: لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى فان قدمه فان كان عن علم وعمد لزمته اعادته بعد السعى وكذلك ان كان عن جهل أو نسيان على الاحوط. (١)

(١) اما على فرض تقديم السعى على طواف النساء عن علم وعمد فلا كلام فى وجوب الاعادة لانه قد تقدم أن مقتضى الروايات المتعددة، تقديم السعى عليه فلو قدمه تجب الاعادة لعدم امتثال المأمور به والاجزاء يحتاج الى دليل وهو مفقود فى المقام.

اما فى صورة النسيان والجهل فقد يستدل على الاجزاء بما رواه سماعة بن مهران عن أبي الحسن الماضى عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا والمروة قال لا يضره يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه^١ فانه باطلاقه يدل على الاجزاء حتى فى صورة العمد، لكن تمشى قصد القرية مع العمد، مشكلاً جداً فلا بد من الاقتصار بمورد النسيان والجهل.

لكن الشيخ عليه السلام حمله على صورة النسيان ومن الظاهر ان هذا القيد لم يكن موجوداً فى الرواية.

لكن المحقق الخوئى عليه السلام أجاب بان الرواية شاملة للعمد ايضاً، وهذا مقطوع البطلان فلا بد من طرحها، الا ان يقال بان الرواية وان كانت مطلقة تقيدها التسالم الخارجى فلا بد من القول بما افاده الشيخ عليه السلام مع اضافة صورة الجهل واما طرحها فلا.

نعم افاد المحقق المذكور ان الرواية مجملة بالنسبة الى ما نحن فيه، فان السائل فى مقام السؤال، سئل عن تقديم طواف الحج وطواف النساء على السعى فكأنه تخيل أن ايقاع طواف النساء بين طواف الحج والسعى مضر، فاجاب روحى فداه بعدم كونه مضرراً لا أنه مجزئ فى المقام فلا يرتبط بالمقام، لكن فى آخر الرواية حكم عليه السلام بصحة الحج وعدم وجوب اعادة الطواف النساء وهذا كاف للمقام إلا أن يقال بأن طواف النساء ليس من اجزاء الحج والامام عليه السلام حكم بصحة الحج وان الفاصل بين السعى والطواف بطواف

(١) الوسائل، الباب ٦٥ من ابواب الطواف الحديث: ٢

النساء لا يضر بحجه، لا أنّ الطواف النساء مجزئاً، فما افاده لا يخلو من وجه، اما الاستدلال برواية جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزور البيت قبل أن يخلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله إني حلقت قبل أن أذبح وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه فقال لا حرج^١ فلا يمكن الاستدلال بها لأنها واردة في الاجزاء بالنسبة الى اعمال الحج وقد تقدم ان طواف النساء ليس من اجزاء الحج، نعم ادعى على الاجزاء بقوله «لا حرج» كما في كلام السيد الحكيم رحمته الله وهذا هو العمدة فما افاده من الاحتياط لا يخلو عن قوة.

واما معارضتها مع مرسله أحمد بن محمد عن محمد بن بكر قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى قال لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء فقلت أفعليه شيء فقال لا يكون السعي إلا قبل طواف النساء^٢ فلا تضر لعدم حجية المرسل كما لا يخفى.

نعم يستثنى من ذلك اذا قدمه الخائف فلا تجب عليه الاعادة لما رواه الحسن بن علي عن أبيه قال سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه إلى منى وكذلك من خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً^٣ فلا يلزم عليه الاعادة.

(١) الوسائل، الباب ٣٩ من ابواب الذبح الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ٦٥ من ابواب الطواف الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٦٤ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٤٢٠: من قدّم طواف النساء على الوقوفين لعذر لم تحل له النساء حتى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق. (١)

(١) قد تقدم جواز تقديم طواف النساء على الوقوفين للمعذور لاجل الروايات الواردة في المقام.

واما حلية النساء متوقف على اتیان اعمال المنى بمقتضى رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء وإذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد^١ فانها تدل على عدم الحلية بالمفهوم الا اذا طاف طواف النساء وعمل عمل المنى.

وبعبارة واضحة ان الاستفادة من الرواية، حلية النساء متوقفة على عدة امور مرتبة، آخرها حسب الترتيب طواف النساء والمفروض انه لم يات بها، وان شئت قلت ان طواف النساء انما يكون محلاً اذا وقع في محله اذ لا دليل على حليتها على الاطلاق فمقتضى الاصل عدم الحلية حتى يأتي بها.

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

مسألة ٤٢١: اذا حاضت المرأة ولم تنتظر القافلة طهرها، جاز لها ترك طواف النساء والخروج مع القافلة والاحوط حينئذ أن تستتيب لطوافها ولصلاته واذا كان حيضها بعد تجاوز النصف من طواف النساء جاز لها ترك الباقي والخروج مع القافلة والاحوط الاستنابة لبقية الطواف ولصلاته. (١)

(١) اما جواز الترك والخروج مع القافلة في صورة عروض الحيض قبل طواف النساء فقد تقدم أن مقتضى رواية الخراز قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فقال أصلحك الله إن معنا امرأة حائضا ولم تطف طواف النساء فأبي الجمال أن يقيم عليها قال فأطرق وهو يقول لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ولا يقيم عليها جمالها تمضي فقد تم حجها كذلك فراجع.

واما في صورة عروضه اثناء الطواف بعد تجاوز النصف فيجوز له الخروج لما رواه فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا طافت المرأة طواف النساء فطافت أكثر من النصف فحاضت نفرت إن شاءت^٢

وقضية الاستنابة في الصورة الاولى والثانية فقد تقدم الكلام انه لا دليل عليه، نعم هي احوط لاجل ذهاب الاعلام على لزومها كصاحب الوسائل عليه السلام كما ان الامر كذلك في الصورة الثانية فلا دليل على الاستنابة كما انه لا دليل على بقائها في مكة لتدارك الطواف في هذه الصورة والله العالم.

(١) الوسائل، الباب ٨٤ من ابواب الطواف الحديث: ١٣

(٢) الوسائل، الباب ٩٠ من ابواب الطواف الحديث: ١

مسألة ٤٢٢: نسيان الصلاة في طواف النساء كنسيان الصلاة في طواف الحج وقد تقدم حكمه. (١)

مسألة ٤٢٢: اذا طاف المتمتع طواف النساء وصلى صلاته حلت له النساء واذا طافت المرأة وصلت صلاته حل لها الرجال فتبقى حرمة الصيد الى الظهر من اليوم الثالث عشر على الاحوط واما قلع الشجر وما ينبت في الحرم وكذلك الصيد في الحرم فقد ذكرنا أنّ حرمتها تعم المحرم والمحل. (٢)

(١) قد تقدم الكلام في ذلك و أنّ المستفاد من رواية معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل نسي الركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام فلم يذكر حتى ارتحل من مكة قال فليصلهما حيث ذكر وإن ذكرهما وهو في البلد فلا يبرح حتى يقضيهما^١ أنّ المكلف اذا لم يأت بها وارتحل من مكة يصلها حيث ما ذكرها، نعم مقتضى رواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن نسي ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال إن كان قد مضى قليلا فليرجع فليصلهما أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه^٢ التفصيل بين مضيه قليلاً وعدمه كذلك ومن المعلوم تقيد الاولى بالثانية فالنتيجة هي التفصيل.

(٢) اما حلية النساء بطواف النساء وصلاته فقد تقدم أنّ المستفاد من رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء وإذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد^٣ حليتها اذا عمل ذلك كما ان الحكم بالنسبة الى المرأة كذلك، أنّ الحلية متوقفة على الطواف وصلاته دون طواف نفسه كما مال اليه كاشف اللثام على ما تقدم لاجل

(١) الوسائل، الباب ٧٤ من ابواب الطواف الحديث: ١٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الحديث: ١

ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث -الى أن قال- ثم ارجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم قد أحللت من كل شيء وفرغت من حجك كله وكل شيء أحرمت منه^١ وأما الصيد الحرمي فالمستفاد من رواية معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام من نفر في نفر الأول متى يحل له الصيد قال إذا زالت الشمس من اليوم الثالث^٢ وقد تقدم البحث فيه في مسألة ٤٠٥ فراجع.

وأما قطع الشجر وما ينبت في الحرم وكذلك الصيد الحرمي فتبقى على الحرمة لأنها حرام لمن كان داخل في الحرم سواء كان محرماً أو محلاً.

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب زيارت البيت الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٤

«المبيت في منى»

الواجب الثاني عشر من واجبات الحج المبيت بمنى ليلة الحادى عشر والثانى عشر ويعتبر فيه قصد القرية فاذا خرج الحاج الى مكة يوم العيد لاداء فريضة الطواف والسعى وجب عليه الرجوع ليبيت فى منى ومن لم يجتنب الصيد فى احرامه، فعليه المبيت ليلة الثالث عشر ايضاً وكذلك من أتى النساء على الاحوط وكذا من ارتكب محرماً من المحرمات عمداً وتجاوز لغيرهم الافاضة من منى بعد ظهر اليوم الثانى عشر ولكن اذا بقى فى منى الى أن دخل الليل وجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر ايضاً. (١)

(١) البحث فى ما افاده فى المتن يقع فى جهات:

الجهة الاول: أنّ المبيت بمنى واجب ليلة الحادى عشر والثانى عشر واستدل على ذلك بالاجماع بل التسالم من المسلمين والسيرة القطعية بحيث لو لم يكن كذلك لظهر وبان، أضيف الى ذلك بعض النصوص لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا فرغت من طوافك للحج وطواف النساء فلا تبيت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك فى نسكك وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت فى غير منى^١

وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تبت ليالى التشريق إلا بمنى فإن بت فى غيرها فعليك دم فإن خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل إلا وأنت فى منى إلا أن يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكة وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تصبح فى غيرها^٢

وما رواه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزيارة من منى قال إن زار بالنهار أو عشاء فلا ينفجر الصبح إلا وهو بمنى وإن زار بعد نصف الليل أو السحر فلا

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٨

بأس عليه أن ينفجر الصبح وهو بمكة^١
وما رواه صفوان قال: قال أبو الحسن عليه السلام سألني بعضهم عن رجل بات ليالي منى بمكة
فقلت لا أدري فقلت له جعلت فداك ما تقول فيها فقال عليه السلام عليه دم شاة إذا بات
فقلت إن كان إنما حبسه شأنه الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة أ عليه
مثل ما على هذا قال ما هذا بمنزلة هذا وما أحب أن ينشق له الفجر إلا وهو بمنى^٢
وغيرها من الروايات.

الجهة الثانية: انه قبرى يجب فيه قصد القرية لقوله تعالى شأنه ﴿ويذكروا اسم الله فى ايام
معلومات﴾^٣ المفسرة بأيام التشريق وذكر الله من الاعمال القريبة فيجب فيه قصد القرية
واما الروايات المفسرة فقد ذكرها المحدث الجليل البحرانى رضوان الله تعالى عليه فى
البرهان لاحظ ما رواه حماد بن عيسى عن ابى عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول فى قول الله
عزوجل ﴿ويذكروا اسم الله فى ايام معلومات﴾ قال ايام العشر وقوله ﴿واذكروا الله فى ايام
معدودات﴾ قال ايام التشريق^٤

وما رواه ايضا عن ابى عبدالله عليه السلام يقول قال على عليه السلام فى قول الله عزوجل ﴿ويذكروا اسم
الله فى ايام معلومات﴾ قال ايام العشر^٥
وما رواه ابوالصباح عن ابى عبدالله عليه السلام فى قول الله عزوجل ﴿ويذكروا اسم الله فى ايام
معلومات﴾ قال هى ايام التشريق^٦

وما رواه زيد الشحام عن ابى عبدالله عليه السلام فى قول الله تبارك وتعالى ﴿واذكروا الله فى ايام
معدودات﴾ قال المعلومات والمعدودات واحدة وهن ايام التشريق^٧
الجهة الثالث: انه يجب المبيت فى المنى ليلة الحادى عشرة والثانى عشرة مطلقا وفى ليلة

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) الحج/ ٢٨

(٤) البرهان ج١ ص: ٢٠٣ و٢٠٤ حديث: ٦

(٥) نفس المصدر، حديث: ٧

(٦) نفس المصدر، حديث: ٨

(٧) نفس المصدر، حديث: ٩

الثالثة عشر فى بعض الفروض كما فى المستند والدليل عليه ما رواه معاوية بن عمار^١ هذا اذا لم يصب الصيد وإلا فيجب عليه المبيت فيها ليلة الثالثة عشر والدليل عليه ما رواه حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام فى قول الله عزوجل ﴿فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه﴾ لمن اتقى الصيد يعنى فى إحرامه فإن أصابه لم يكن له أن ينفر فى النفر الأول^٢ وما رواه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر فى النفر الأول ومن نفر فى النفر الأول فليس له أن يصيب الصيد حتى ينفر الناس وهو قول الله عز وجل فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه... لمن اتقى فقال اتقى الصيد^٣ وما رواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: ومن أصاب الصيد فليس له أن ينفر فى النفر الأول^٤

هذا كله بالنسبة الى الصيد فهل يمكن التعدى الى بقية المحرمات الاحرام أم لا؟ ذهب المشهور الى أن من ارتكب النساء فعليه أن يبيت ليلة الثالثة عشرة، واستدل على ذلك بما رواه محمد بن المستنير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أتى النساء فى إحرامه لم يكن له أن ينفر فى النفر الأول^٥ ولكن السند ضعيف لعدم توثيق الرجل.

واما بقية المحرمات فقد يقال بانها يوجب ذلك واستدل على ذلك بما رواه سلام بن المستنير عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لمن اتقى الرفث والفسوق والجدال وما حرم الله عليه فى إحرامه^٦ والرجل لم يوثق صريحاً فى كلمات اصحاب الرجال لكن وقع فى اسناد تفسير القمى عليه السلام فان قلنا بحجية كلامه فلا بأس بالاستدلال بها وعلى ذلك يدخل اجتناب النساء ايضاً فى كبرى الرواية وإلا فلا، لكن قد ذكرنا فى محله ان توثيق القمى عليه السلام الاسناد، ليس ببعيد فالرواية معتبرة عندنا، لكن الذى يهون الخطب انها لا عامل بها كما

(١) البرهان ج ١ ص: ٢٠٣ و ٢٠٤ حديث: ٨

(٢) الوسائل، الباب ١١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١

(٦) نفس المصدر، الحديث: ٧

فى بعض الكلمات إلا ابن سعيد فى الجامع للشرائع. ويؤيد ذلك وجود السيرة القطعية على عدم لزوم ذلك وجواز النفر يوم الثانى عشر لو لم يتق المحرمات غير الصيد.

والحاصل أنّ الحكم بالنسبة الى الصيد ثابت واما فى غيره من النساء أى الوطى بها، فحيث أنّ المشهور ذهبوا الى ذلك فالاحوط كذلك وبقيّة المحرمات فالالتزام بها خلاف السيرة القطعية المدعاة فى بعض الكلمات، ان سلمنا ذلك من المدعى وإلا فالاحوط الحاق بقيّة المحرمات ايضاً كما فى المتن لاجل النص المتقدم إلا أن يحمل على الاستحباب لاجل رواية معاوية بن عمار المتقدمة والله العالم.

الجهة الرابع: انه يجب أن يكون النفر زوال يوم الثانى عشر و الدليل عليه جملة من النصوص منها ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أردت أن تنفر فى يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس وإن تأخرت إلى آخر أيام التشريق وهو يوم النفر الأخير فلا عليك أي ساعة نفرت قبل الزوال أو بعده الحديث^١

وما رواه أبي أيوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنا نريد أن نتعجل السير وكانت ليلة النفر حين سألته فأبي ساعة نافر فقال لي أما اليوم الثاني فلا تنفر حتى تزول الشمس وكانت ليلة النفر فأما اليوم الثالث فإذا ابيضت الشمس فانفر على كتاب الله فإن الله عز وجل يقول فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه فلو سكت لم يبق أحد إلا تعجل ولكنه قال ومن تأخر فلا إثم عليه^٢

وما رواه عن الحلبي أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر فى النفر الأول قبل أن تزول الشمس فقال لا ولكن يخرج ثقله إن شاء ولا يخرج هو حتى تزول الشمس^٣

وفى المقام رواية يستفاد منها جواز النفر قبل الزوال وهى ما رواه عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس أن ينفر الرجل فى النفر الأول قبل الزوال^٤ لكن السند محدوش بسليمان

(١) الوسائل، الباب ٩ من ابواب العود الى منى الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١١

فانه لم يوثق، هذا اذا لم يبق بمنى حتى دخل الليل والا فيجب ان يبيت فيها تلك الليلة ايضاً والدليل عليه ما رواه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من تعجل في يومين فلا ينفِر حتى تزول الشمس فإن أدركه المساء بات ولم ينفِر^١ وما رواه عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا نفرت في النفر الأول فإن شئت أن تقيم بمكة وتبيت بها فلا بأس بذلك قال وقال إذا جاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح^٢ وما رواه عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفِر في النفر الأول قال له أن ينفِر ما بينه وبين أن تسفر الشمس فإن هو لم ينفِر حتى يكون عند غروبها فلا ينفِر وليبت بمنى حتى إذا أصبح وطلعت الشمس فلينفِر متى شاء^٣ وهذه الروايات بالسنة مختلفة تدل على لزوم البيوتة ليلة الثالث عشر اذا بقى يوم النفر الاول الى غروب الشمس كما أنّ المستفاد منها لزومها الى طلوع الفجر حيث قال عليه السلام في رواية معاوية بن عمار حتى يصبح ولذا اضاف سيدنا الاستاذ رحمته الله في الدورة الاخير (الى طلوع الفجر) والحق معه رحمته الله.

(١) الوسائل، الباب ١٠ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٤٢٤: اذا تميا للخروج وتحرك من مكانه ولم يمكن الخروج قبل الغروب للزحام ونحوه فان امكنه المبيت وجب ذلك وان لم يمكنه أو كان المبيت حرجياً جاز له الخروج وعليه دم شاة على الاحوط.(١)

(١) الدليل على لزوم المبيت في الصورة المفروضة فلما رواه الحلبي المتقدم ذكره فان اطلاق قوله عليه السلام «فان ادركه المساء بات ولم ينفر» شامل لها كما ان الامر كذلك بالنسبة الى رواية معاوية بن عمار المتقدم ذكرها، واما استثناء صورة الحرج فلقاعدته الحرج واما ثبوت الكفارة فلما رواه معاوية بن عمار^١ فانها باطلاقها تشمل المورد اذ الاستفادة منها لزوم الكفارة سواء كان عدم النفر والخروج من ناحية العصيان والعمد أو كان لاجل الحرج، لكن الحكم مبنى على الاحتياط لاجل احتمال انها منصرفة الى صورة الاختيار لا الاضطرار فلاحظ.

وفي المقام فرعان: لا بد من ذكرهما

احدهما: انه لو نفر قبل الغروب ثم رجع الى منى بعده لاجل حاجة هل يجب عليه المبيت أم لا؟ الظاهر عدمه كما افاد المحقق الخوئي رحمته الله اذ الموضوع للوجوب هو من ادرك المنى مساء أو جاء الليل وهو في منى ومن المعلوم أنّ الموضوع لم يتحقق لرجوعه بعد الغروب فلا يشمله الدليل.

الثاني: انه لو نفر بعد الزوال و رجع قبل الغروب و هو باق الى الغروب فهل يجب عليه المبيت أم لا؟ قال صاحب الجواهر رحمته الله لو رجع قبل الغروب فغربت عليه بها، ففي المسالك في وجوب الاقامة عليه، وجهان. وقرب العلامة الوجوب، ثم قال قلت لا ريب في أنّ الاقوى الوجوب انتهى.

ولعل الوجه في ذلك شمول اطلاق الدليل من ادراك المنى مساء واما رواية علي عن أحدهما عليه السلام أنه قال: في رجل بعث بثقله يوم النفر الأول وأقام هو إلى الأخير قال هو ممن تعجل في يومين^٢ فلا تدل على المطلوب فان الظاهر منها كفاية مجرد حمل الثقل في

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٨

(٢) الوسائل، الباب ٩ من ابواب العود الى منى الحديث: ١٢

مسألة ٤٢٥: من وجب عليه المبيت بمنى لا يجب عليه المكث فيها نهاراً بأزيد من مقدار يرمى فيه الجمرات ولا يجب عليه المبيت في مجموع الليل فيجوز له المكث في منى من اول الليل الى ما بعد منتصفه أو المكث فيها قبل منتصف الليل الى الفجر والاولى لمن بات النصف الاول ثم خرج أن لا يدخل مكة قبل طلوع الفجر. (١)

دخوله في قوله تعالى شأنه ﴿فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه﴾^١ ان قلت: أنّ المكلف اذا لم يخرج ولكن اخرج ثقله اذا كان كافياً في دخوله في قوله تعالى يكون الخروج والدخول بعد ذلك قبل الغروب، وبقي حتى غربت عليه الشمس، يكون الامر اولى في المقام.

قلت: لا يمكن الالتزام به لأنّ مناطات الاحكام ليست بايدينا والله العالم، مضافاً الى ان المراد بمحمد بن عيسى هل هو اليقطيني أو الطلحي فان كان هو الاول فالطريق اليه صحيح كما في نخبة المقال واما اذا كان هو الثاني فلا، وللشيخ رحمته بالنسبة اليهما طريق كما ذكره في المشيخة فلاحظ والله الهادي.

(١) اما جواز الخروج منها نهاراً إلا بمقدار الرمي، لعدم الدليل عليه والاصل البرائة، نعم حيث أن رمى الجمار واجب في هذا اليوم يجب عليه المكث فيها بهذا المقدار حتى يتحقق المأمور به واما عدم وجوب المبيت في تمام الليل بل نصفه كاف في اتيان الواجب مع ظاهر المبيت كذلك، فلاجل المنصوص لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا فرغت من طوافك للحج وطواف النساء فلا تبيت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك في نسكك وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت في غير منى^٢

وما رواه عبد الغفار الجازي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من منى يريد البيت قبل نصف الليل فأصبح بمكة قال لا يصلح له حتى يتصدق بما صدقة أو يهريق

(١) البقرة / ٢٠٣

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

دما فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضره شيء^١
هذا لا الكلام فيه، أما الكلام بان النصف الاول من الليل واجب تعيينى او مخير بين
النصف الاول منه والنصف الآخر، عن المشهور هو الاول كما نقل عن صاحب الرياض
إلا اذا كان الشخص مشغولاً بالعبادة ونسب الى الحلبي الثانى .
أقول: أنّ المستفاد من بعض النصوص هو التخيير لاحظ ما رواه جعفر بن ناجية عن أبي
عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا خرج الرجل من منى أول الليل فلا ينتصف له الليل إلا وهو بمنى
وإذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس أن يصبح بغيرها^٢ وما رواه معاوية بن عمار^٣ فان
المستفاد منهما هو التخيير .
وأما اذا خرج بعد نصف الليل فهل يجوز له ان يدخل مكة أم لا؟ الظاهر جواز ذلك
فان مقتضى اطلاق رواية معاوية بن عمار^٤ كذلك كما ان رواية العيص بن القاسم^٥
ظاهرة بل صريحة فى الجواز .
والحكم بالاولوية كما فى المتن، فلأجل ما ذهب الى عدم الجواز جملة من الاعلام منهم
الشيخ عليه السلام والحلبى وابن حمزه قدس الله اسرارهم والله العالم بحقائق احكامه .

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢٠

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٨

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٤٢٦: يستثنى ممن يجب عليه المبيت بمنى عدة طوائف:

١: المعذور كالمريض والممرض ومن خاف على نفسه أو ماله من المبيت بمنى.

٢: من اشتغل بالعبادة في مكة تمام ليلة أو تمام الباقي من ليلته اذا خرج من منى بعد دخول الليل ما عدا الحوائج الضرورية كالأكل والشرب ونحوهما.

٣: من طاف بالبيت وبقي في عبادته ثم خرج من مكة وتجاوز عقبة المدنيين فيجوز له أن يبيت في الطريق دون أن يصل الى منى، ويجوز لهؤلاء التأخير في الرجوع الى منى الى ادراك الرمي في النهار. (١)

(١) قد ذكرنا أنّ المبيت بمنى واجب لكن يستثنى منه طوائف:

الطائفة الاولى: ان يكون الشخص معذوراً كما اذا كان مريضاً أو ممرضاً ومن خاف على نفسه بل يمكن على كل من يكون مضطراً، واستدل على ذلك بقاعدة الحرج اذا كن حرجياً عليه ورفع الاضطرار، فإنّ مقتضى هذه القواعد رفع الحكم، واما الاستدلال بقاعدة لا ضرر فهو متفرع على أن مفادها وهو نفى الحكم الضررى، واما على القول بان المستفاد منها النهى لا النفى فلا يرتبط بالمقام.

الطائفة الثانية: اذا كان الشخص مشغولاً بالعبادة سواء كان من اول الليل الى آخره كما فى رواية معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل زار البيت فلم يزل في طوافه ودعائه والسعي والدعاء حتى طلع الفجر فقال ليس عليه شيء كان في طاعة الله عز وجل^١ فان المستفاد من التعليل ان المدار في الجواز كونه مشغولاً بالعبادة سواء كانت صلاة أو طوافاً أو غيرها أو كان مشغولاً بها بعد العشاء بان يبيت مقداراً من الليل بمنى ثم خرج ودخل مكة واشتغل بالعبادة فى المسجد الحرام كما هو المستفاد من رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تبت ليالي التشريق إلا بمنى فإن بت في غيرها

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ١٣

فعليك دم فإن خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل إلا وأنت في منى إلا أن يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكة وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرک أن تصبح في غيرها^١ فإن المستفاد منها جواز الخروج من منى قبل انتصاف الليل والاشتغال بالنسك في مسجد الحرام كما ان المستفاد من رواية معاوية بن عمار الثالثه ايضاً: وسألته عن الرجل زار عشاء فلم يزل في طوافه ودعائه وفي السعي بين الصفا والمروة حتى يطلع الفجر قال ليس عليه شيء كان في طاعة الله^٢

سيدنا الاستاذ رحمته الله وان قيد الجواز بالاشتغال بالعبادة بمكة ولكن في الدورة الاخيرہ قيده بسمجد الحرام، لكن في الرواية المذكورة جواز السعي بين الصفا والمروة ومن المعلوم ان المسعى ليس من المسجد الحرام إلا أن يقال بان المراد المسجد ومن حوله الذى يكون مكانا للعبادة، قبال مطلق مكة وان كان خارجاً من المسجد الحرام بمقدار معتد به.

ولكن الماتن استثنى من الاشتغال بما مقداراً من الامور الضرورية من الأكل والشرب والتخلى وامثال ذلك ولعل الوجه فيه أن عناون الاشتغال بالعبادة عرفى وهذا المقدار لاينافى في صدق العنوان.

الطائفة الثالثة: من طاف بالبيت وبقي في عبادته ثم خرج من مكة وتجاوز عقبة المدنيين فله أن يبيت في الطريق من دون أن يصل الى منى واستدل على ذلك بما رواه محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن رحمته الله في الرجل يزور فينام دون منى فقال إذا جاز عقبة المدنيين فلا بأس أن ينام^٣ فان المستفاد منه كفاية التجاوز من عقبة المدنيين في جواز المبيت في غير منى، لكن في رواية هشام بن الحكم عن أبي عبد الله رحمته الله قال: إذا زار الحاج من منى فخرج من مكة فجاوز بيوت مكة فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه^٤ كفاية خروجه من مكة وجاوز بيوت مكة ففي هذا الفرض يجوز له المبيت هناك.

ربما يقال بان هذا الرواية معارضة مع الرواية الاولى لكن التحقيق عدم المعارضة لأن حد

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٥

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٧

مسألة ٤٢٧: من ترك المبيت بمنى فعليه كفارة شاة عن كل ليلة والاحوط التكفير فيما اذا تركه نسياناً أو جهلاً منه بالحكم ايضاً والاحوط التكفير للمعذور من المبيت ولا كفارة على الطائفة الثانية والثالثة ممن تقدم. (١)

مكة يشرع من عقبة المدنيين الى ذى طوى كما فى رواية معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا دخلت مكة وأنت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية وحد بيوت مكة التي كانت قبل اليوم عقبة المدنيين فإن الناس قد أحدثوا بمكة ما لم يكن فاقطع التلبية وعليك بالتكبير والتهليل والتحميد والثناء على الله عز وجل بما استطعت^١ فالخروج من بيوت مكة مساوغ مع عقبة المدنيين وكلاهما امر واحد فلا تعارض فى المقام وإن أبيت عما ذكر وتحققت المعارضة يكون رواية محمد بن اسماعيل أحدث فيقدم.

(١) اما ثبوت الكفارة لمن ترك المبيت عالماً عامداً فاستدل على ذلك برواية عن صفوان قال: قال أبو الحسن عليه السلام سألتني بعضهم عن رجل بات ليالي منى بمكة فقلت لا أدري فقلت له جعلت فداك ما تقول فيها فقال عليه السلام عليه دم شاة إذا بات فقلت إن كان إنما حسبه شأنه الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة أ عليه مثل ما على هذا قال ما هذا بمنزلة هذا وما أحب أن ينشق له الفجر إلا وهو بمنى^٢ لكن فى متن الوسائل ليالى منى وفى التهذيب ليلة من ليالى منى، فالامر دائر بين الزيادة والنقصان ومن المعلوم الاخذ بالزيادة، فتكون الرواية دالة على ما نحن فيه.

ويؤيد ذلك ما رواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من زار فنام في الطريق فإن بات بمكة فعليه دم وإن كان قد خرج منها فليس عليه شيء وإن أصبح دون منى^٣ لكن الحديثين يدلان على من بات بمكة دون غير منى وحيث نحتمل الخصوصية فلا يمكن التعدى الى من بات فى غير منى ولو فى غير مكة وكذلك الكلام بالنسبة الى رواية جعفر بن ناجية قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن من بات ليالي منى بمكة فقال عليه ثلاثة

(١) الوسائل، الباب ٤٣ من ابواب الاحرام الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٦

من الغنم يذبحهن^١ لكن السند مخدوش لأن الرجل لم يوثق وكونه في طريق اسناد كامل الزيارة، لا يمكن الاعتماد عليه فالمدار رواية صفوان المتقدمة.

ربما يقال بانها معارضة بما رواه عبد الغفار^٢ لانه يدل على التخيير بين الصدقة والدم. لكن افاد المحقق الخوئي^٣ بانه لم يعمل به احد من الفقهاء فيكون خلاف ما تسالم به الاصحاب، مضافاً الى أنّ السند ضعيف لان الرجل لم يوثق، واما رواية العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله^٤ عن رجل فاتته ليلة من ليالي منى قال ليس عليه شيء وقد أساء^٥ تدل على عدم شيء عليه، ولكن يمكن تقييدها برواية صفوان مضافاً الى أن يكون حديث صفوان مقدماً من حيث الاحديثية فلاحظ.

واما اذا تركت نسياناً أو جهلاً فلا تجب عليه الكفارة على الاحوط واستدل عليه في بعض الكلمات بما رواه عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله^٦ في حديث أن رجلاً أعجمياً دخل المسجد يلبي وعليه قميصه فقال لأبي عبد الله^٧ إني كنت رجلاً أعمل بيدي واجتمعت لي نفقة فجئت أحج لم أسأل أحداً عن شيء وأفتوني هؤلاء أن أشق قميصي وأنزعه من قبل رجلي وأن حجي فاسد وأن علي بدنة فقال له متى لبست قميصك أ بعد ما لبيت أم قبل قال قبل أن ألي قال فأخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه طف بالبيت سبعا وصل ركعتين عند مقام إبراهيم^٨ واسع بين الصفا والمروة وقصر من شعرك فإذا كان يوم التروية فاغتسل وأهل بالحج واصنع كما يصنع الناس^٩ كما ان مقتضى حديث رفع الاضطرار والاكراه عدم لزوم شيء عليهما.

ان قلت: أنّ ثبوت الكفارة على فعل لا ينافي جواز الارتكاب شرعاً لاجل الجهل أو النسيان أو الاضطرار.

قلت: اما رواية عبد الصمد فقد صرح فيه عدم الكفارة وانه ليس عليه شيء وهو اعم من

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى ٦

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٤

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٧

(٤) الوسائل، الباب ٤٥ من ابواب التروك الاحرام الحديث: ٣

مسألة ٤٢٨: من افاض من منى ثم رجع اليها بعد دخول الليل في الليلة الثالثة عشر لحاجة لم يجب عليه المبيت بها (١).

الاعادة والكفارة، وادلة الاضطرار والنسيان فمعناها كما ذكرنا في محله هو الرفع في عالم التشريع وأنّ هذا الفعل أو الترك اذا كان له اثر، عدم تحقق هذا الشيء فكانه لم يجعل له هذا الحكم، فعلى هذا يرتفع عنه جميع الاثار من جهة عدم تحقق المقتضى وعدم الجعل فيكون فعله أو تركه كان لم يكن ولذا لو اكره شخص بالطلاق والعتاق لم يترتب عليه شيء من الطلاق والعتق وكذلك دليل لا حرج فمعناه عدم جعل حكم ينشاء من قبله الحرج، فثبوت الكفارة في هذا الفرض احتياطي كما في المتن ولعل الوجه في الاحتياط ادعاء الاجماع واما عدم ثبوت الكفارة للطائفة الثانية والثالثة فلما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا فرغت من طوافك للحج وطواف النساء فلا تبيت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك في نسكك وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت في غير منى^١ ومحمد بن اسماعيل^٢ وما رواه جميل بن دراج^٣ وهشام بن الحكم^٤ واما رواية علي عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألته عن رجل زار البيت فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم رجع فغلبته عينه في الطريق فنام حتى أصبح قال عليه شاة^٥ فلا سند له.

(١) ان الاستفادة من الادلة لزوم المبيت بالنسبة الى من غربت عليه الشمس وهو بمنى واذا خرج وافاض ثم دخل فيها بعد المغرب، فلا تشملها الادلة فمقتضى الاصل عدم الوجوب.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ١٧

(٥) نفس المصدر، الحديث: ١٠

«رمى الجمار»

الثالث عشر من واجبات الحج رمى الجمرات الثلاث، الاولى والوسطى وجمرة العقبة ويجب الرمي في اليوم الحادى عشر والثانى عشر واذا بات ليلة الثالث عشر فى منى وجب الرمي فى اليوم الثالث عشر ايضاً على الاحوط ويعتبر فى رمى الجمرات المباشرة فلا تجوز الاستنابة اختياراً (١).

(١) ذكر الماتن رحمته فى المقام فروعاً ثلاثة:

الاول: أنّ رمى الجمار الاولى والثانية والثالثة واجب والظاهر من العبائر انه لا خلاف فيه بيننا بل ادعى انه لا خلاف بين المسلمين واستدل على ذلك بجملة من النصوص منها ما رواه عمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: سألته عن قول الله تعالى الحج الأكبر قال الحج الأكبر الوقوف بعرفة ورمي الجمار الحديث^١ ومنها ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رمي الجمار لم جعلت قال لأن إبليس اللعين كان يتراءى لإبراهيم عليه السلام فى موضع الجمار فرجمه إبراهيم عليه السلام فجرت السنة بذلك^٢ ومنها ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أول من رمى الجمار آدم عليه السلام وقال أتى جبرئيل إبراهيم عليه السلام فقال ارم يا إبراهيم فرمى جمرة العقبة وذلك أن الشيطان تمثل له عندها^٣ ومنها ما رواه أبي البختري عن جعفر بن محمد عن علي عليه السلام إن الجمار إنما رميت لأن جبرئيل حين أرى إبراهيم المشاعر برز له إبليس فأمره جبرئيل أن يرميه فرماه بسبع حصيات فدخل عند الجمرة الأخرى تحت الأرض فأمسك ثم برز له عند الثانية فرماه بسبع حصيات فدخل تحت الأرض موضع الثانية ثم إنه برز له فى موضع الثالثة فرماه بسبع حصيات فدخل فى موضعها^٤ ومنها ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رمي الجمار لم جعل قال لأن إبليس لعنه الله

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

كان يتراءى لإبراهيم عليه السلام في موضع الجمار فرجمه إبراهيم عليه السلام فجرت به السنة^١ الفرع الثاني: انه يجب الرمي في اليوم الحادى عشر والثانى عشر واستدل على ذلك بوضوح الامر وأنّ السيرة المستمرة الى زمان المعصوم عليه السلام قائمة على ذلك، مضافاً الى رواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أغفل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل فإن لم يحج رمى عنه وليه فإن لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمي عنه فإنه لا يكون رمي الجمار إلا أيام التشريق^٢ لكن الرواية ضعيفة سنداً لأن محمد بن عمر لم يوثق، نعم يستفاد من رواية عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس قال يرمي إذا أصبح مرتين مرة لما فاته والأخرى ليومه الذي يصبح فيه وليفرق بينهما يكون أحدهما بكرة وهي للأمس والأخرى عند زوال الشمس^٣ ورواه أيضاً عن عبد الله بن سنان مثله إلا أنه قال فلم يرم الجمرة حتى غابت الشمس قال يرمي إذا أصبح مرتين أحدهما بكرة وهي للأمس والأخرى عند زوال الشمس وهي ليومه^٤ وقوعه يوم الحادى عشر والثانى عشر كما ان المستفاد من رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ارم في كل يوم عند زوال الشمس وقل كما قلت حين رميت جمرة العقبة^٥ أيضاً كذلك.

واما وجوبه في اليوم الثالث عشر على من بات في ليلته فقد استدل عليه رواية دعائم الاسلام والفقهاء الرضوى لكن السند فيهما ضعيف، نعم ادعى عليه الاجماع وهو العمدة فالحكم مبنى على الاحتياط، واما رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أردت أن تنفر في يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس وإن تأخرت إلى آخر أيام التشريق وهو يوم النفر الأخير فلا عليك أي ساعة نفرت قبل الزوال أو بعده الحديث^٦

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب العود الى منى الحديث: ٧

(٢) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى منى الحديث: ٤

(٣) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب رمي جمرة العقبة الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب رمي جمرة العقبة الحديث: ١

(٦) الوسائل، الباب ٩ من ابواب العود الى منى الحديث: ٣

مسألة ٤٢٩: يجب الابتداء برمي الجمرة الاولى ثم الجمرة الوسطى ثم جمرة العقبة ولو خالف وجب الرجوع الى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان، نعم اذا نسي فرمى جمرة بعد ان رمى سابقتها اربع حصيات اجزأ اكماها سبعاً ولا يجب عليه اعادة رمى اللاحقة. (١)

فلم يثبت كلمة رميت، مضافاً الى أنّ الرمي لا بد من أن ياتي بين طلوع الشمس وزوالها بمقتضى الروايات المتعددة والمستفاد منها جوازه بعد الزوال لكن يمكن تخصيص ذلك بهذا اليوم.

الفرع الثالث: انه يجب أن يكون الرمي مباشرة هذا على مقتضى القاعدة الاولى لظهور الامر فيها والاستنابة تحتاج الى دليل مفقود في المقام.

(١) في المسألة فرعان:

الفرع الاول: لزوم الترتيب بين الجمار الاولى والثانية والثالثة فان خالف الترتيب علماً عامداً لم يجز واستدل على ذلك بجمله من النصوص منها ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت له الرجل يرمي الجمار منكوسة قال يعيدها على الوسطى وجمرة العقبة^١ وما رواه مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي رمي الجمار يوم الثاني فبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الأولى يؤخر ما رمى بما رمى فيرمي الوسطى ثم جمرة العقبة^٢ وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت الرجل ينكس في رمي الجمار فيبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم العظمى قال يعود فيرمي الوسطى ثم يرمي جمرة العقبة وإن كان من الغد^٣ وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال وقال: في رجل رمى الجمار فرمى الأولى بأربع والأخيرتين بسبع سبع قال يعود فيرمي الأولى بثلاث وقد فرغ وإن كان رمى الأولى بثلاث ورمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد وليرمهن جميعاً بسبع سبع وإن كان رمى الوسطى بثلاث ثم رمى الأخرى فليرم الوسطى

(١) الوسائل، الباب ٥ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

بسبع وإن كان رمى الوسطى بأربع رجع فرمى بثلاث^١ وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل رمى الجمرة الأولى بثلاث والثانية بسبع والثالثة بسبع قال يعيد يرميهن جميعاً بسبع سبع قلت فإن رمى الأولى بأربع والثانية بثلاث والثالثة بسبع قال يرمي الجمرة الأولى بثلاث والثانية بسبع ويرمي جمرة العقبة بسبع قلت فإنه رمى الجمرة الأولى بأربع والثانية بأربع والثالثة بسبع قال يعيد فيرمي الأولى بثلاث والثانية بثلاث ولا يعيد على الثالثة^٢

واما اذا تركه جهلاً أو نسياناً فمقتضى حديث مسمع المتقدم ذكره لزوم الاعادة فان المستفاد منه ان الشرط واقعى لا ذكرى فلا مجال للتمسك بحديث الرفع، مضافاً الى ان حديث الرفع ناظر الى رفع المركب وانه فى عالم التشريع لم يجعل واما كفاية الناقص عن التام فلا يستفاد منه واما الجاهل فان قلنا بان الظاهر من بعض النصوص المتقدمة هو الاتيان بخالف الترتيب من جهة الجهل لأنّ المكلف اذا كان فى صدد الاتيان لم يخالف المأمور به مع العلم يكونه خلاف ما امر به، فالاتيان بالخلاف، لا بد أن يكون عن جهل فما افاده الماتن عليه السلام حق لأجل ذلك وإلا فالحاق الجهل بالنسيان مشكلاً جداً، واما التمسك بحديث جميل فهو متفرع على كون رمى الجمار من اجزاء الحج وحيث أنه غير معلوم كما سيأتى فلا يمكن الحكم بالاجزاء.

الفرع الثانى: وفيه تارة نبحت على مقتضى القاعدة، واخرى على مقتضى النص. اما الاول فالظاهر فساد الرمى لانه مقتضى اشتراط الترتيب وان الظاهر من الدليل لزوم السبع فالاكْتفاء بالناقص يحتاج الى دليل، نعم فى فرض النسيان اذا رمى اقل من السبع ثم تذكر يتمها وجبت اعادة الاولى والثانية بمقتضى النصوص المتقدمة فلا تجب اعادة الثالثة.

واما الثانى فمقتضى روايتى معاوية بن عمار^٣ انه اذا رمى الجمرة الاولى باربع حصيات والثانية بسبع وكذلك الثالثة أو رمى الاولى باربعة وكذلك الثانى والثالثة يرجع ويتم ما

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ١

بقي فلا شئ عليه، واما رواية علي بن أسباط قال: قال أبو الحسن عليه السلام إذا رمى الرجل الجمار أقل من أربع لم يجزه أعاد عليها وأعاد على ما بعدها وإن كان قد أتم ما بعدها وإذا رمى شيئاً منها أربعاً بنى عليها وأعاد على ما بعدها إن كان قد أتم رميه^١ فلا اعتبار بما سداً وإن دل بمفهومها انه اذا لم يتم رمى اللاحقة فيعيد السابقة وإن رماها أربع فهي بظواهرها تنافي الروايتين بل تقدم في مقام المعارضة لكونها أحدث، لكن السند ضعيف، بمعروف واخيه لانهما غير معروفين (معروف بن زياد ومعروف بن خربوذ)، ولم تكن في طبقه معروف بن خربوذ لانه من اصحاب السجاد عليه السلام.

ثم ان مقتضى اطلاق روايتي معاوية بن عمار هو الاجزاء مطلقاً ولو كان عالماً عامداً كما نقل عن صحاب الحدائق، نعم لا يلتزم بالنسبة الى العامد، لذهاب الاصحاب الى العدم بالنسبة الى العامد فيختص بالناسي والجاهل، لكن حال الاجماع ظاهر إلا أن يكون على نحو التسالم وهو غير معلوم، واستدل العلامة عليه السلام بان الاكثر انما يقوم مقام الكل مع النسيان و ردّ بانه اعادة المدعى كما استدلل الشهيد الثاني عليه السلام في الروضة بانه منهي عنه عن رمى اللاحقه قبل اكمال السابقة واستضعفه صاحب الجواهر عليه السلام بان المعلوم انما هو النهي عنه قبل الاربع لا مطلقاً ثم قال عليه السلام ولو سلم فهو اجتهاد في مقابل اطلاق النص انتهى، ولنعم ما قال صاحب المستند عليه السلام بان الظاهر كما هو مقتضى اطلاق تلك الاخبار، تساوى العامد والجاهل والناسي في البناء على الاربع ونقل ذلك عن ظاهر المحكى عن المبسوط والخلاف والجامع والتحرير والتلخيص واللمعة، نعم نقل عن صاحب الذخيرة والمدارك والمفاتيح اختصاص الحكم بالناسي والجاهل الى اكثر الاصحاب بل الى الشهرة لكنه ثبت في محله عدم حجية الشهرة خصوصاً اذا كان مدركياً كما يترأى من كلام العلامة عليه السلام كما تقدم فلاحظ.

لكن للمحقق الخوئي عليه السلام كلام في المقام وهو ان ما دل على الاكتفاء بحصول الترتيب بأربع حصيات ثم اتمامها وعدم لزوم الاستيناف انما يكون بعد سؤال السائل عن حكم المسألة بعد ما فعل ذلك وصدر منه لا عن جواز هذا الفعل وعدمه فليس السؤال ناظراً

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب العود الى منى الحديث: ٣

مسألة ٤٣٠: ما ذكرناه من واجبات رمى جمرة العقبة يجرى فى رمى الجمرات الثلاث كلها(١).

مسألة ٤٣١: يجب أن يكون رمى الجمرات فى النهار ويستثنى من ذلك الراعى والمديون الذى يخاف أن يقبض عليه وكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على انفسهم من كثرة الزحام فيجوز لهؤلاء الرمي ليلة ذلك النهار ولكن لا يجوز لغير الخائف من المكث أن ينفر ليلة الثانية عشر بعد الرمي حتى تزول الشمس من يومه(٢).

الى جواز ارتكاب هذا الفعل وعدمه نظير قاعدة لاتعاد فلا تشمل النصوص العالم العامد، لكن المدار هو الجواب لا السؤال بل الظاهر من الرواية الاولى انشاء الفرع من كلام الامام عليه السلام فلاحظ.

(١) ما افاده الماتن عليه السلام صحيح لان الدليل واحد فما ذكر فى رمى جمرة العقبة يأتي فيها.
(٢) فى هذه المسألة فروع:

الفرع الاول: انه يجب ان يكون الرمي فى النهار واستدل على ذلك مضافاً الى وجود السيرة على المدعى بعدة من النصوص لاحظ ما رواه عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قلت له إلى متى يكون رمي الجمار فقال من ارتفاع النهار إلى غروب الشمس^١ وما رواه صفوان بن مهران^٢ وما رواه ايضاً^٣ وما رواه منصور بن حازم^٤ وما رواه زرارة وابن أذينة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال للحكم بن عتيبة ما حد رمي الجمار فقال الحكم عند زوال الشمس فقال أبو جعفر ع يا حكم أ رأيت لو أنهما كانا اثنين فقال أحدهما لصاحبه احفظ علينا متاعنا حتى أرجع أ كان يفوته الرمي هو والله ما بين طلوع

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٤

الشمس إلى غروبها^١ فان المستفاد منها أنّ الرمي يجب أن يكون بين الطلوع الشمس الى الزوال نعم المستفاد من رواية معاوية بن عمار^٢ اختصاص الوجوب بالزوال، لكن لا بد من الحمل على التقية والشاهد على ذلك رواية زرارة وابن اذنية فلاحظ مضافاً الى انه لو كان لبان.

الفرع الثاني: جواز الرمي (فى الليل) لبعض الاشخاص، والظاهر من عبارة المتن جواز ذلك لكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله ولكن المستفاد من كلامه ﷺ فى الدورة الاخيرة اختصاص ذلك بمن يخاف على نفسه من العدو فيجوز له التقديم بالليل أى فى ليلة ذلك اليوم، واما النساء والصبيان والضعفاء، فيجب عليهم الرمي نهاراً ان تمكنوا منه والا فالاحوط الجمع بين الاستنابة فى النهار والرمي بالليل مباشرة ان امكن والا فالاستنابة فى النهار فقط، لكن لا بد من ملاحظة الروايات حتى يتبين الحق. واما الروايات فمنها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ﷺ قال: لا بأس بأن يرمي الخائف بالليل ويضحى ويفيض بالليل^٣ فان المستفاد منه جواز الرمي ليلاً للخائف فقط ولعل الظاهر من الخائف هو الخائف من العدو، ومنها ما رواه سماعة بن مهران عن أبي عبد الله ﷺ قال: رخص للعبد والخائف والراعى فى الرمي ليلاً فان المستفاد منه جواز ذلك للعبد والخائف والراعى، ومنها ما رواه علي بن عطية قال: أفضنا من المزدلفة بليل أنا وهشام بن عبد الملك الكوفي فكان هشام خائفا فانتبهنا إلى جمرة العقبة طلوع الفجر فقال لي هشام أي شيء أحدثنا في حجنا فنحن كذلك إذ لقينا أبو الحسن موسى ﷺ قد رمى الجمار وانصرف فطابت نفس هشام^٤ فالمستفاد منه جوازه للخائف كما ان

(١) الوسائل، الباب ١٣ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ١٢ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب رمى جمرة العقبة الحديث: ١

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر، الحديث: ٣

المستفاد من رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في الخائف لا بأس بأن يرمي الجمار بالليل ويضحى بالليل ويفيض بالليل^١ كذلك ومنها ما رواه عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره رمي الجمار بالليل ورخص للعبد والراعي في رمي الجمار ليلاً^٢ والمستفاد منه جواز الرمي ليلاً للعبد والراعي كما ان رواية أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرعاة الإبل إذا جاءوا بالليل أن يرموا^٣ مخصوصة بالراعي واما رواية حفص عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي ينبغي له أن يرمي بليل من هو قال الحاطبة والمملوك الذي لا يملك من أمره شيئاً والخائف والمدين والمريض الذي لا يستطيع أن يرمي يحمل إلى الجمار فإن قدر على أن يرمي وإلا فارم عنه وهو حاضر^٤ فالمستفاد منها جواز ذلك للحاطبة والمملوك والخائف والمدين والمريض الذي لا يقدر على أن يرمي فحكم عليه السلام ان يحمل الى الجمار فان قدر على ان يرمى فهو والا فيرمى عنه وهو حاضر، فلا يستفاد منها جواز الرمي ليلاً للعاجز، فالقدر المتيقن من النصوص هو الخائف والطائفة المخصوصة، واما مطلق المعذور فالظاهر انه لا دليل على جواز الرمي ليلاً فحينئذ يجب على غيرهم الرمي نهاراً إلا أن المشهور ذهبوا الى جواز لمطلق المعذور فالاحوط الجمع بين الاستنابة نهاراً والرمي ليلاً مباشرة كما نقل عن سيدنا الاستاذ عليه السلام في الدورة الاخير قريبا بما ذكر والله العالم.

تنمة: ان المستفاد من رواية ابن سنان بالوضوح ان المراد بالليلة، الليلة السابقة وكذلك الظاهر من بقية الروايات المتقدمة.

(١) الوسائل، الباب ١٤ من ابواب رمي جمرة العقبة الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٦

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٧

مسألة ٤٣٢: من نسي الرمي في اليوم الحادى عشر وجب عليه قضاؤه في الثانى عشر ومن نسيه في الثانى عشر قضاؤه في اليوم الثالث عشر والاحوط أن يفرق بين الاداء والقضاء وأن يقدم القضاء على الاداء و أن يكون القضاء اول النهار والاداء عند الزوال. (١)

الفرع الثالث: انه يجب لغير الخائف المكث الى زوال يوم الثانى عشر والوجه واضح لان جواز الرمي ليلاً لهذا الطائفة غير منافية لوجوب المكث والنفر بعد الزوال لانه واجب آخر لا يرتبط بالرمي.

(١) اما وجوب القضاء فانه مستفاد من رواية معاوية بن عمار^١ واما التفريق بان يرمى القضاء في اول النهار، والاداء عند الزوال فقد استدل على ذلك بما رواه عبدالله بن سنان^٢

أورد عليه اولاً بان الحكم المذكور فيه، مختص برمي الجمره العقبة فلا يرتبط برمي الجمار وثانياً ما افاده المحقق الخوئى رحمته الله توضيحاً لكلام صاحب المدارك بان الحكم بالتفريق المذكور باتيان رمي الامس بكره والحاضر عند الزوال مستفاد من انشاء واحد ومن المعلوم عدم لزوم الرمي الحاضر عند الزوال لعدة من الروايات المتقدمة فى المباحث السابقة فلا بد من الحمل على الاستحباب.

لكن يمكن أن يجاب عنه بان الحكم المذكور بهذه الكيفية مختصة بهذا المورد أى اذا كان المقضى رمي جمره العقبة والحاضر رمي الجمار فلا بد من التفريق هكذا واما سائر الموارد كما اذا نسي الرمي يوم احدى عشر فاراد أن يقضى يوم الثانى عشر فلا تدل عليه بل لابد من مراجعة الروايات الواردة فى ذلك والمستفاد من روايتى معاوية بن عمار عن ابي عبد الله رحمته الله قال: قلت لرجل نسي الجمار حتى أتى مكة قال يرجع فيرميها يفصل بين كل رميتين بساعة قلت فاته ذلك وخرج قال ليس عليه شيء الحديث^٣

(١) الوسائل، الباب ٥ من ابواب العود الى المنى الحديث: ٤

(٢) الوسائل، الباب ١٥ من ابواب الرمي جمره العقبة الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى المنى الحديث: ٢

مسألة ٤٣٣: من نسي الرمي فذكره في مكة وجب عليه أن يرجع الى منى ويرمي فيها واذا كان يومين أو ثلاثة فالاحوط أن يفصل بين وظيفة يوم ويوم بعده بساعة واذا ذكره بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يقضيه في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه على الاحوط. (١)

و رواه ايضاً عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل نسي رمي الجمار قال يرجع فيرميها قلت فإنه نسيها حتى أتى مكة قال يرجع فيرمي متفرقا يفصل بين كل رميتين بساعة قلت فإنه نسي أو جهل حتى فاته وخرج قال ليس عليه أن يعيد^١ التفصيل بينهما بساعة فلاحظ، نعم الاحوط هو التفصيل الذي ذكر في المتن لذهاب المشهور الى ذلك فتأمل.

(١) اما وجوب الرجوع والرمي بمنى فلجملة من الروايات المتقدمة الواردة^٢ وقد تقدمت الروايات فراجع، ثم ان صاحب الجواهر قيده بايام التشريق ولعله الوجه فيه ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أغفل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل فإن لم يحج رمى عنه وليه فإن لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمي عنه فإنه لا يكون رمي الجمار إلا أيام التشريق^٣ إلا انه ضعيف بمحمد بن عمر فانه لم يوثق بل يمكن ان يقال ان رواية معاوية بن عمار^٤ يدل على الجواز في غير ايام التشريق وفيما ذكرنا يظهر وجه احتياط الماتن عليه السلام فان الاستفادة منه لزوم الايتان به في السنة القادمة مباشرة أو بالتسيب، لكن قلنا بانه ضعيف سنداً، ثم ان الظاهر من روايتي معاوية بن عمار المتقدمتين لزوم الفصل بساعتين، لكن المشهور لم يلتزموا به ولذا حكم بالاحتياط وإلا فمقتضى الصناعة هو الوجوب.

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى المنى الحديث: ٣

(٢) الواردة في باب ٣ من ابواب العود الى منى

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) الوسائل، الباب ٥ من ابواب العود الى المنى الحديث: ٤

مسئلة ٤٣٤: المريض الذى لا يرمى بروه الى المغرب يستتیب لرمیه ولو اتفق بروه قبل غروب الشمس رمی بنفسه ایضاً على الاحواط. (١)

(١) اما لزوم الاستنابة فى الفرض المذكور فمضافاً الى الاجماع الذى ادعاه صاحب الجواهر فكانه هذا المقدار لاريب فيه انما الكلام فى أنه هل يجوز له ذلك مطلقاً حتى فى فرض العلم بالزوال أو احتمال البرء و رجائه أم لا؟ فلا بد من ملاحظة الروايات، فنقول ان المستفاد من رواية معاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكسير والمبطون يرمى عنهما قال والصبيان يرمى عنهم^١ جوازها فى الكسير والمبطون، ومنها ما رواه عن إسحاق بن عمار أنه سأل أبا الحسن موسى عليه السلام عن المريض ترمى عنه الجمار قال نعم يحمل إلى الجمرة ويرمى عنه قلت لا يطيق قال يترك في منزله ويرمى عنه^٢ فان المستفاد منها لزوم الحمل الى الجمرة ان كان قادراً وان لم يقدر حتى فى فرض الحمل الى الجمار يرمى عنه من غير حضوره عند الجمار، ومنها ما رواه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المريض ترمى عنه الجمار قال نعم يحمل إلى الجمرة ويرمى عنه^٣ فمفادها ايضاً كذلك، ومنها ما رواه داود بن علي اليعقوبي قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المريض لا يستطيع أن يرمى الجمار فقال يرمى عنه^٤ فان المستفاد منها كون الشخص لا يستطيع أن يرمى فالمدار عدم الاستطاعة.

والحاصل ان المستفاد منها ان المكلف اذا لم يستطع أن يرمى، يستتیب والظاهر منها عدم الاستطاعة فى تمام الوقت ولذا لو علم البرء بعد ساعة لا يجب بل يجب عليه الصبر والمباشرة، نعم مع احتمال البرء، فان قلنا بالاستصحاب الاستقبالى يجوز له البدار، فان كشف الحال وقدرته على ذلك، تجب عليه الاعادة وإلا فلاستنابة كافية، اذ ثبت فى محله ان الاوامر الظاهرية لا تجزى عن الواقع اذا انكشف الخلاف.

ان قلت: بان المستفاد من بعض الرواية جوازها عن المبطون مع ان البطن غير ضائر

(١) الوسائل، الباب ١٧ من ابواب الرمی جمرة العقبة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر، الحديث: ٦

مسألة ٤٣٥: لا يبطل الحج بترك الرمي ولو كان متعمداً ويجب قضاء الرمي بنفسه أو بنائبه في العام القابل على الاحوط (١)

بالنسبة الى الرمي.

قلت: ان صدر الرواية يقيد الموضوع بعدم القدرة، فيكون الموضوع عدم القدرة لا المبطلون بما هو حتى يحكم بالجواز مطلقاً، فتأمل.

(١) اما عدم بطلان الحج بترك رمي الجمار، فلما تقدم من انه خارج عن الحج وانه واجب مستقل فلو ترك يكون عاصياً لو كان عن عمد واما حجه فصحيح.

أقول: اثبات عدم كونه من اجزاء الحج مشكلاً اذ المستفاد من رواية عمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: سألته عن قول الله تعالى الحج الأكبر قال الحج الأكبر الوقوف بعرفة ورمي الجمار الحديث^١ كونه من الحج الأكبر وفعل النبي الاكرام عليهم السلام ايضاً يويد المطلب بل يمكن ان يقال بانه دليل على المطلب ولا يكون في البين دليل مرخص إلا ان يقال ان رواية معاوية بن عمار^٢ يدل على عدم شيء عليه ومنه الاعادة، فتأمل لانه وارد في مورد النسيان.

والحاصل ان الحكم بعدم البطلان لعدم كونه من اجزاء الحج محل تأمل، ويوید ذلك مارواه عبد الله بن جبلة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من ترك رمي الجمار متعمداً لم تحل له النساء وعليه الحج من قابل^٣

واما عدم حلية النساء لتركه فمضافاً الى ضعف سند الرواية بيحيى بن مبارك أنه معارض بما دل على ان النساء تحل له بطواف النساء كما تقدم.

(١) الوسائل، الباب ٤ من ابواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ٣ من ابواب العود الى منى الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٤ من ابواب العود الى منى الحديث: ٥

«الاحكام المصدود»

مسألة ٤٣٦: المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبسه
باحرامهما (١)

مسألة ٤٣٧: المصدود عن العمرة يذبح في مكانه ويتحلل به والاحوط
ضم التقصير أو الحلق اليه بل الاحوط اختيار الحلق اذا كان ساق معه
الهدى في العمرة المفردة (٢)

(١) المصدود في اللغة بمعنى الممنوع كما أنّ المحصور كذلك قال الطريحي في المجمع
صده صدأً وصدوداً من باب قتل صرفه ومنعه، وقال في مادة حصر إحصروهم أى
امنعوهم لكن في اصطلاح الفقهاء المصدود هو الممنوع من الحج أو العمرة بظلم ظالم منع
عدو، والمحصور هو الممنوع من الحج أو العمرة لمرض فعن المسالك اختصاص الحصر
بالمريض وقال في الشرايع الصد من العدو والاحصار من المرض، وعن ظاهر المنتهى
الاتفاق على ارادة ذلك من اللفظين المزبورين، واما الروايات فالمستفاد منها المحصور غير
المصدود لاحظ مارواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: المحصور غير
المصدود وقال المحصور هو المريض والمصدود هو الذي يرده المشركون كما ردوا رسول الله
صلى الله عليه وآله ليس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحصور لا تحل له النساء^١ وما رواه أيضاً
ثم قال: والمحصور والمضطر يذبحان بدنتيهما في المكان الذي يضطرا فيه وقد فعل رسول
الله صلى الله عليه وآله ذلك يوم الحديبية حين رد المشركون بدنته وأبوا أن تبلغ المنحر فأمر بما فحرت
مكانه^٢

(٢) اذا صد الرجل عن العمرة فهل يتحلل بمجرد صده أو يلزم عليه شيء، مقتضى
القاعدة الاولى عدم لزوم شيء عليه لأنه بالصد يكشف عدم قدرته على العمل من اوله،
فمقتضى القاعدة سقوط الامر والتحلل بمجرد صده كما نقل عن ابن بابويه وابن ادريس.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

ان قلت: بان مقتضى الاستصحاب بقاء الاحرام حتى يتحلل يقيناً كما انه مستفاد من كلام صاحب الجواهر رحمته الله
 قلت: أنّ الاستصحاب معارض باستصحاب عدم جعل الزائد فتأمل، فان له كلام محرر في محله.

اما الآية الشرفة ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^١ فقد استدل بما لوجوب الذبح في الصد والحصر لان الحصر بمعنى الممنوع شامل للامرین الاصطلاحین، نعم يلزم في التحلل ببلوغ الهدى محله كما ان المستفاد منها لزوم الحلق، بل المستفاد من ذيله شمول الحصر والصد بل بقرينة مورد النزول (على ما نقل) عموم المنع لاجل الحصر، للمرض أو العدو ولكن صدق هذا الادعا اول الكلام، وعلى أى تقدير لا بد من المراجعة الى مخاذهن الوحي ومبينه حتى يتبين الحق فنقول وعليه التكلان فمنها ما يدل أنّ المصدود يذبح وبه يتحلل لاحظ مارواه زرارة عن أبي جعفر رحمته الله قال: المصدود يذبح حيث صد ويرجع صاحبه فيأتي النساء والمحصور يبعث بهديه فيعدهم يوماً فإذا بلغ الهدى أحل هذا في مكانه قلت أ رأيت إن ردوا عليه دراهمه ولم يذبحوا عنه وقد أحل فأتى النساء قال فليعد وليس عليه شيء وليمسك الآن عن النساء إذا بعث^٢ ومنهما ما يستفاد من فعل النبي الاكرام الذى نقله الامام روى فداه، وما رواه حمران عن أبي جعفر رحمته الله قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله حين صد بالحدية قصر وأحل ونحر ثم انصرف منها ولم يجب عليه الحلق حتى يقضي النسك فأما المحصور فإنما يكون عليه التقصير^٣

ثم انه هل يجب عليه مضافاً الى الذبح الحلق أو التقصير أم لا؟ ربما يقال انه يجب، واستدل على ذلك بامرین: الاول: استصحاب بقاء الاحرام وفيه انه مع وجود النص وتحقق التحلل بالذبح لا وجه للاستصحاب، الثانى: جملة من الروايات منها ما رواه المفيد في المقنعة قال: قال رحمته الله المحصور بالمرض إن كان ساق هدياً أقام على إحرامه حتى

(١) البقرة ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٥

(٣) الوسائل، الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

يبلغ الهدى محله ثم يحل ولا يقرب النساء حتى يقضي المناسك من قابل هذا إذا كان حجة الإسلام فأما حجة التطوع فإنه ينحر هديه وقد أحل مما كان أحرم منه فإن شاء حج من قابل وإن شاء لا يجب عليه الحج والمصدود بالعدو ينحر هديه الذي ساقه بمكانه ويقصر من شعر رأسه ويحل وليس عليه اجتناب النساء سواء كانت حجته فريضة أو سنة^١ لكن المرسل لا اعتبار به ومنها ما رواه حمزان^٢ لكنه ضعيف سنداً بسهل وعبدالله بن فرقد، ومنها مارواه الفضل بن يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل عرض له سلطان فأخذه ظالماً له يوم عرفة قبل أن يعرف فبعث به إلى مكة فحبسه فلما كان يوم النحر خلى سبيله كيف يصنع فقال يلحق فيقف بجمع ثم ينصرف إلى منى فيرمي ويذبح ويحلق ولا شيء عليه قلت فإن خلى عنه يوم النفر كيف يصنع قال هذا مصدود عن الحج إن كان دخل متمتعاً بالعمرة إلى الحج فليطف بالبيت أسبوعاً ثم يسعى أسبوعاً ويحلق رأسه ويذبح شاة فإن كان مفرداً للحج فليس عليه ذبح ولا شيء عليه^٣ لكن الظاهر لا يرتبط بالمقام أى العمرة المفردة، ومنها ما رواه على بن ابراهيم فى تفسيره^٤ أقول ان هذه الرواية ان قلنا بصحة سندها مختصة بالعمرة المفردة والتعدى الى غيرها يحتاج الى دليل فالاحوط ضم حلق أو التقيصر الى الذبح خصوصاً فى العمرة المفردة وبالالاخص اذا ساق الهدى كما فى رواية على بن ابراهيم وذهاب المشهور اليه.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٦

(٢) الوسائل، الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

(٣) الوسائل، الباب ٣ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٢

(٤) التفسير القمى جلد ٢ صفحه ٣٠٩ الى ٣١٤

مسأله ٤٣٨: المصدود عن الحج إن كان مصدوداً عن الموقفين أو عن الموقف بالمشعر خاصة فوظيفته ذبح الهدى في محل الصدّ والتحلل به عن احرامه والاحوط ضم الحلق أو التقصير اليه وان كان عن الطواف والسعى بعد الموقفين قبل اعمال منى أو بعدها فحينئذ يجب عليه الاستنابة لبقية الاعمال ماعدا الحلق والتقصير وان لم يأت بطواف النساء ولم يتمكن من الاستنابة له يشكل له حل النساء وان كان مصدوداً عن مناسك منى خاصة دون دخول مكة فوقتئذ إن كان متمكناً من الاستنابة فيستنبى لمرمى والذبح ثم يحلق أو يقصر ويتحلل ثم يأتى ببقية المناسك وان لم يكن متمكناً من الاستنابة فالظاهر أن وظيفته في هذه الصورة أن يودع ثمن الهدى عند من يذبح عنه ثم يحلق أو يقصر في مكانه فيرجع الى مكة لاداء مناسكها فيتحلل بعد هذه كلها عن جميع ما يحرم عليه حتى النساء من دون حاجة الى شيء آخر وصح حجه وعليه الرمي في السنة القادمة على الاحواط. (١)

(١) قد تعرض الماتن في هذه المسألة لفروع:

الفرع الاول: أنّ المصدود عن الوقفين أو عن الوقوف في المشعر مطلقاً يلزم عليه ذبح الهدى في محل الصدّ والتحلل به، واستدل على ذلك بما رواه زرارة المتقدم ذكره^١ فانه باطلاقه يشمل ما نحن فيه ثم ان الظاهر من الرواية تعيّن الذبح وانه لا يجب عليه الاتمام لكن قد يقال ان المستفاد من حديث الفضل^٢ تبدل الوظيفة الى العمرة المفردة اذا صد قبل الوقوفين اذ الظاهر منه أنّ الشخص اذا اطلق يوم النفر فهو مصدود وعليه الطواف والسعى والحلق ثم الذبح وهذا عمل العمرة المفردة.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٥

(٢) الوسائل، الباب ٣ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٢

والجواب ان هذه الرواية لا تكون ناظرة الى العمرة المفرد اذ ورد فيها الذبح ومن المعلوم ان العمرة المفردة لا يجب فيها الذبح مضافاً الى ان الموجب للتحلل فى العمرة المفرد انما هو طواف النساء ولا الذبح اذ لم يقل احد بأنّ الذبح بنفسه موجب للتحلل فى العمرة المفردة وأن الطواف النساء يقوم مقامه الذبح فالرواية مطروحة أو مرجوعة الى الناطق بالحق ولا نفهم مفادها والله العالم.

الفرع الثانى: لو صد عن الطواف والسعى فما هو حكمه؟ قال صاحب الجواهر رحمته الله ولو صد عن مكة خاصة بعد الاتيان بافعال منى، فان اتى بالطواف والسعى فى تمام ذى الحجة ولو بالاستنابة كما صرح به فى الروضة، صح حجه وإلا - ففى المبسوط والسرائر والقواعد والتذكرة والتحرير والمنتهى والدروس وحواشى الكركى - بقى على احرامه بالنسبة الى النساء والطيب، لأنّ المحلل للاحرام اما الهدى للمصدود والمحصور أو الاتيان بافعال يوم النحر والطوافين والسعى - الى ان قال - لكن قد يدفع ذلك كله اطلاق النص المؤيد بالحرج والاولوية فيتحلل بهدى حينئذ انتهى.

وحاصل ما افاده ان مقتضى اطلاق النص أى رواية زارة كفاية الذبح للتحلل وعن المحقق النائينى لزوم الاستنابة و بعدها و يتم حجه بها، كما انه المستفاد من كلام صاحب الجواهر رحمته الله فى ابتداء الكلام الذى نقلناه.

أقول أما ما افاده أن مقتضى الاطلاق كفاية الذبح للتحلل فالظاهر انه صحيح واما لزوم الاستنابة فلا اطلاق فى البين بل المستفاد من ادلة النيابة اختصاص الحكم بمن كان داخلًا فى مكة ولم يتمكن من الطواف والسعى والمسألة الى الآن تحتاج الى تأمل أكثر.

الفرع الثالث: لو كان مصدوداً من مناسك المنى فقط وان قدر على الاستنابة يستتبع للذبح والرمنى لجوازها للمختار فى الاول فكيف بالمعذور، واما الرمنى فايضاً كذلك لانه معذور كما تقدم، واما الحلق فالظاهر ان الاشتراط بوقوعه فى المنى مشروط بالتمكن والمفروض انه معذور فيحلق فى مكانه فيرسل شعره الى منى إن امكنه وإلا فلا، بل يلحق فى مكانه أو يقصر فيتحلل ثم ياتى ببقية اعمال الحج بمكة المكرمة ولا مجال للقول بانه يترتب عليه احكام المصدود لأنه متمكن وعلى ذلك لا يصدق عليه ذلك العنوان، واما

إذا لم تمكنه الاستنابة فهل يترتب عليه احكام المصدود أم لا؟ قال فى الجواهر فان لم يمكنه الاستنابة فالاقوى جواز التحلل بالهدى فى مكانه لصدق الصد وفى المسالك والمدارك وغيرها احتمال البقاء على احرامه، انتهى موضع الحاجة.

والحقق النائى مال اليه، قال لا يبعد ارجحيته الاول أى جواز التحلل بالذبح اما البقاء على احرامه فاستدل عليه بأن ادلة الصد لا تشملها لاختصاصه بالصد عن اركان الحج واما جواز التحلل بالذبح لصدقه عليه فلا تجب عليه سائر الاعمال.

لكن للمحقق الخوئى رحمته الله فى المقام كلام لا بأس بذكره قال رحمته الله أنّ وجوب الرمي والذبح والحلق قد يفرض أنّ وجوبها وجوب مطلق وأنّ صحة السعى والطواف مشروط بوقوعهما بعد اعمال منى الثلاثة وأنّ الطواف والسعى لا يصح الا بعد اعمال منى فيكون الصد عن اعمال منى صدّاً عن الطواف والسعى ايضاً لعدم تمكنه من الطواف المأمور به الصحيح وقد يفرض شرطية التقدم اما تكون حال الاختيار واما مع العجز فلا يكون شرطاً فان قلنا بالاول فلا مجال للاحتمال بقائه على الاحرام لانه صار مصدوداً فيجرى عليه حكمه، وان قلنا بالثانى فلا يصدق عليه المصدود وحينئذ يلزم عليه ان يودع ثمن الهدى عند من يثق به ليشتري به هدياً وعمل بالوظيفة.

أورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظله بان الاشتراء اما يكون بالنسبة الى من لم يجد الهدى ومطلق المعذور فلا دليل عليه.

أقول: نعم يكون بعض الروايات دالاً على كفاية اشتراء النائب، لكن هذا وارد فى المحصور واما المصدود فالى الآن لم نجد دليلاً على ذلك، نعم يمكن ان يدخل فى عنوان لم يجد الذى يكون بمعنى لم يقدر، فتصل النوبة الى الصيام فعلى هذا اطلاق الصد عليه مشكلاً، هذا بالنسبة الى الذبح واما الرمي فمع عدم الامكان ولو بالاستنابة يصدق عليه الصد لكن ان قلنا بانه من المناسك للحج والا فلا مانع من تركه كما تقدم، واما الحلق فيحلق فى مكانه لانه غير قادر على المأمور به أى وقوعه بمنى وحينئذ مع امكان الارسال يرسله الى منى وإلا فلا شىء عليه.

مسألة ٤٣٩: المصدود من الحج قبل الوقوفين لا يسقط عنه الحج بالهدى المذبور بل يجب عليه الاتيان به فى القابل اذا بقيت الاستطاعة أو كان الحج مستقراً فى ذمته (١).

مسألة ٤٤٠: اذا صد عن الرجوع الى منى للمبيت ورمى الجمار فقد تم حجه ويستتبع للرمى ان امكنه فى سنته و إلا ففي القابل على الاحوط ولا يجرى عليه حكم المصدود (٢).

(١) والدليل عليه أن الروايات الواردة فى المصدود دالة على ان الذبح موجب للتحليل واما سقوط الواجب به فلا يدل عليه شئ منها وحينئذ فان بقيت الاستطاعة او كان الحج مستقراً عليه من قبل، ان قلنا به فيجب عليه الحج من قابل والا فالصد كاشف عن عدم الاستطاعة فى هذه السنة والمفروض انه غير مستطيع بالنسبة الى السنوات الآتية فلا يجب عليه الحج فيها، فما افاده تام لا غبار عليه.

(٢) ما افاده تام بالنسبة الى المبيت بمنى والرمى اذا لم يقدر عليه ولو بالاستنابة ان قلنا بانهما واجبان مستقلان ولم يكونا من اجزاء الحج، واما اذا لم نقل بذلك بل قلنا بأن رمى الجمار من اجزاء الحج كما اشرنا اليه سابقاً فالكلام فيه هو الكلام فى سائر اجزاء الحج فالاحتياط (بالنسبة الى الرمى أى رمى الجمار) لا يترك، من الذبح فى مكانه والاتيان من قابل واستيناف الحج بعد ذلك ان بقيت الاستطاعة والله العالم.

مسألة ٤٤١: من تعذر عليه المضى فى حجه لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالاحوط فى حقه أن ياتى بوظائف الصد على ما تقدم تفصيله(١).

مسألة ٤٤٢: لا فرق فى الهدى المذكور بين أن يكون بدنة أو بقرة أو شاة ولو لم يتمكن منه فالاحوط أن ياتى بعمره مفردة ان تمكن من ذلك(٢).

(١) اقول المستفاد من الروايات أنّ المكلف اما ان يكون مصدوداً واما ان يكون محصوراً، اما الاول فقد تقدم حكمه بانه يذبح فى مكانه ويتحلل واما الثانى فسيأتى حكمه، واما غيرها فان قلنا بان المستفاد من الاية الشريفة^١ مطلق المنع من الحج، فيكفى للتحلل الذبح واما ان لم نقل بذلك لاجل أنّ الروايات واردة فى تفسير الاية وان المراد الجدى من الاية الشريفة هو الامرين المذكورين فى الروايات فلا يمكن التمسك بالآية الشريفة إلا أن يقال ان اثبات حكم خاص فى مورد خاص لا ينافى اطلاق الآية وحيث ان الامر مردد بين الامرين فالاحتياط المذكور فى المتن متين جداً.

(٢) اما عدم الفرق بين المذكورات فلأجل الاطلاق فى رواية زرارة المتقدم (و ليذبح حيث صد فليتحلل)^٢ واما فى فرض عدم التمكن، فهل ينتقل الى الصوم لانه بدل عن الهدى فى فرض عدم الوجدان إن قلنا به أو يلزم اتيان العمرة المفردة للخروج عن الاحرام لأنّ الاحرام عمل مستقل فلا بد من الخروج كما التزم به سيدنا الاستاذ^٣ فى محله أو انه باق على احرامه حتى يتحلل إلا اذا كان حرجياً عليه التجنب عن المحرمات فيجوز لاجل الحرج، وجوه.

اقول اما لزوم الصوم اذا لم يقدر فلا دليل عليه بالنسبة الى المصدود وروايتى معاوية بن عمار عن أبي عبد الله^٤ فى المحصور ولم يسق الهدى قال ينسك ويرجع قيل فإن لم يجد هدياً قال يصوم^٥ وما رواه ايضاً عن أبي عبد الله^٦ أنه قال: فى المحصور ولم يسق الهدى

(١) البقرة ١٩٦

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٥

(٣) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

مسألة ٤٤٣: من افسد حجه ثم صد هل يجرى عليه حكم الصّد أم لا؟ وجهان: الظاهر هو الاول ولكن عليه كفارة الافساد زائداً على الهدى. (١)

قال ينسك ويرجع فإن لم يجد ثمن هدي صام^١ لا تدلان على ما نحن فيه لان المفروض فيهما هو المحصور لا المصدود واما رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: هو حل إذا حبسه اشترط أو لم يشترط^٢ بان مجرد الحبس كاف للتحلل مقيدة بالذبح وحينئذ ان قلنا بمقالة سيدنا الاستاذ عليه السلام فهو والا فهو باق على احرامه مع عدم الحرج فما افاده سيدنا الاستاذ عليه السلام في المقام موافق للاحتياط.

(١) قال المحقق عليه السلام في الشرايع لو افسد حجه، فصد، كان عليه بدنة ودم التحلل والحج من قابل وفي الجواهر بلا خلاف اجده بل ولا اشكال، واما المنشأ للتردد في المتن أنّ الحج الفاسد هل هو حجة الاسلام فيجب اتمامه وحينئذ اذا صد يصدق عليه المصدود من الحج الذي كان وظيفته الاتمام فحينئذ يلزم عليه العمل بوظيفة المصدود من الذبح والتحلل به منه، وان قلنا بانه لم يكن كذلك وقلنا بأنّ الاتمام واجب من باب التعبد لا بما انه حج صحيح يكون حجة الاسلام، فالظاهر ان الامر كذلك اذا المستفاد من الدليل هو اتمامه سواء كان حجة الاسلام أم لا، بعد الافساد، فالامر بالاتمام موجود مطلقا واذا كان الامر كذلك يصدق عليه عنوان الصّد عن الوظيفة وانصراف الدليل الى الصّد عن الحج الصحيح، بدوى فيترتب عليه حكم المصدود فيذبح و يتحلل به وان وجب الحج من قابل لأجل الافساد فاذا تبين ذلك فنقول أنّ الحق هو الاول والحج الاول هو حجة الاسلام والثاني يكون عقوبة عليه لا فساده والدليل عليه ما رواه زرارة قال: سألته عن محرم غشي امرأته وهي محرمة قال جاهلين أو علمين قلت أجبني في الوجهين جميعا قال إن كانا جاهلين استغفرا ربهما ومضيا على حجهما وليس عليهما شيء وإن كانا علمين فرق بينهما من المكان الذي أحدثا فيه وعليهما بدنة وعليهما الحج من قابل فإذا بلغا المكان الذي أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما ويرجعا إلى

(١) الوسائل، الباب ٧ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب الاحرام الحديث: ١

مسألة ٤٤٤: من ساق هدياً معه ثم صد كفى ذبح ما ساقه ولا يجب عليه هدى آخر. (١)

المكان الذي أصابا فيه ما أصابا قلت فأبي الحجتين لهما قال الأولى التي أحدثا فيها ما أحدثا والأخرى عليهما عقوبة^١ هذا كله في الحج.

واما عمرة المفردة فالظاهر انها تفسد بالجماع ولا دليل على وجوب اتمامها وحينئذ صدق الصد عليه مشكلاً وحينئذ ان قلنا بان الاحرام عمل مستقل لا بد من الاخراج منه فيجب عليه عمرة مفردة مستقلة لخروجه عن الاحرام و إلا يكون احرامه فاسداً من اوله فلا يجب عليه الاتمام فلا يكون مصداقاً للصد فلاحظ.

هكذا كله اذا قلنا بان عمرة المفردة لها وقت خاص و إلا كما هو الحق فلا يتصور فيه الصد فلا بد من الاتيان ببقية الاعمال حيث يمكن، واما لزوم الكفارة لاجل الافساد في الاول فلما تقدم في كفارات الاستمتاع.

(١) المشهور بين اصحابنا انه من ساق الهدى ثم صد، يكفيه ذبح ما ساقه ولا يحتاج الى هدى التحلل بل عن السرائر نسبة ذلك الى ما عدا الصدوق بل عن الغنية الاجماع عليه واستدل على ذلك باطلاق الآية الشريفة ﴿فما استيسر من الهدى﴾ على القول بان المراد من المحصور في الآية اعم من المصدود والمحصور، ربما يقال بان الواجب عليه زائداً على ما ساق هدى آخر لاصالة تعدد المسبب بتعدد السبب.

لكن اجاب عنه المحقق الخوئي رحمته الله بان هذا انما يتصور فيما اذا كان في البين وجوبان ولا دليل عليه في المقام بل الواجب عليه التحلل من الاحرام حيث صد ورواية زرارة تدل ان الطريق الى التحلل هو الذبح سواء كان الشخص ساق هدياً أم لا اذ وجوب ذبح المسوق لا يكون تعدياً محضاً بل ارشاد الى التحلل وبالذبح يتحلل بمقتضى رواية زرارة، هذا اذا لم تجب عليه كفارة حال الاحرام واما اذا وجبت عليه الكفارة فالظاهر عدم التداخل لاجل تعدد السبب وترتب آثار خاص لكل من الموردين ولذا لا يجوز لكل المرتكب الكفارة بخلاف الهدى فيجوز له ذلك.

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الحديث: ٩

«احكام المحصور»

مسألة ٤٤٥: المحصور هو الممنوع عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه بعد تلبسه بالاحرام. (١)

(١) قد تقدم منا أنّ المحصور بمقتضى النص هو الممنوع من الحج أو العمرة لاجل المرض لاحظ ما رواه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أحصر فبعث بالهدي فقال يواعد أصحابه ميعادا فإن كان في حج فمحل الهدي يوم النحر وإذا كان يوم النحر فليقصر من رأسه ولا يجب عليه الحلق حتى يقضي مناسكه وإن كان في عمرة فلينتظر مقدار دخول أصحابه مكة والساعة التي يعدهم فيها فإذا كان تلك الساعة قصر وأحل وإن كان مرض في الطريق بعد ما أحرم فأراد الرجوع إلى أهله رجع ونحر بدنة إن أقام مكانه وإن كان في عمرة فإذا برأ فعليه العمرة واجبة وإن كان عليه الحج فرجع إلى أهله وأقام ففاته الحج كان عليه الحج من قابل فإن ردوا الدراهم عليه ولم يجدوا هديا ينحرونه وقد أحل لم يكن عليه شيء ولكن يبعث من قابل ويمسك أيضا وقال إن الحسين بن علي عليه السلام خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليا وهو بالمدينة فخرج في طلبه فأدركه بالسقيا وهو مريض فقال يا بني ما تشتهي فقال أشتهي رأسي فدعا علي ع ببدنة فنحرها وحلق رأسه وردده إلى المدينة فلما برأ من وجعه اعتمر الحديث^١ ونحوه سيمر عليك بعد ذلك انشا الله.

واما فى كلمة «نحوه» فان كان المراد غير المرض، فلا يرتبط بالمقام، نعم قد يكون ممنوعاً من جهة اخرى غير العدو والمرض وتقدم البحث فى ذلك وان كان المراد قسماً آخر من المرض فلا معنى لقوله نحوه بل هو نفسه.

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

مسألة ٤٤٦: المحصور إن كان محصوراً في عمرة مفردة فوظيفته ان يبعث هدياً ويواعد اصحابه أن يذبحوه أو ينحروه في وقت معين فاذا جاء الوقت تحلل في مكانه ويجوز له خاصة أن يذبح أو ينحر في مكانه ويتحلل وتحلل المحصور في العمرة المفردة انما هو من غير النساء واما منها فلا تحلل منها إلا بعد اتيانه بعمرة مفردة بعد افاقته وان كان المحصور محصوراً في عمرة التمتع فحكمه ما تقدم إلا انه يتحلل حتى من النساء وان كان المحصور محصوراً في الحج فحكمه ما تقدم والاحوط انه لا يتحلل من النساء حتى يطوف ويسعى ويأتي بطواف النساء بعد ذلك في حج أو عمرة مفردة. (١)

(١) قد تعرض الماتن رحمته في هذه المسألة لفروع:

الفرع الاول: أنّ المحصور في العمرة المفردة وظيفته أن يبعث هدياً ويواعد اصحابه أن يذبحوه او ينحروه في وقت معين فاذا حان الوقت، قصر واحل كما هو المشهور بين الاصحاب، واستدل على ذلك برواية معاوية بن عمار^١ وفي قبال المشهور قول بالتخيير بين البعث بالهدى وبين الذبح في مكانه ويمكن الاستدلال على هذا القول بما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: إن الحسين بن علي عليه السلام خرج معتمراً فمرض في الطريق فبلغ علياً عليه السلام وهو بالمدينة فخرج في طلبه فأدركه في السقيا وهو مريض فقال يا بني ما تشتكي فقال أشتكي رأسي فدعا علي ببدنة فنحرها وحلق رأسه ورده إلى المدينة فلما برأ من وجعه اعتمر فقلت أ رأيت حين برأ من وجعه أ حل له النساء فقال لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قلت فما بال النبي صلى الله عليه وآله حين رجع إلى المدينة حل له النساء ولم يطف بالبيت فقال ليس هذا مثل هذا النبي صلى الله عليه وآله كان مصدوداً والحسين عليه السلام محصوراً^٢ وما رواه

(١) الوسائل، الباب ٢ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

(٢) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٣

رفاعة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خرج الحسين عليه السلام معتمراً وقد ساق بدنة حتى انتهى إلى السقيا فبرسم فحلقت شعر رأسه ونحرها مكانه ثم أقبل حتى جاء فضرب الباب فقال علي عليه السلام ابني ورب الكعبة افتحوا له وكانوا قد حموه الماء فأكب عليه فشرب ثم اعتمر بعد^١

بتقريب أن المستفاد منهما هو جواز الذبح أو النحر في مكانه ولا يلزم البعث وبهما نرفع اليد عن تعيين ذلك المستفاد من حديث معاوية بن عمار المتقدم آنفاً، وأما رواية الصدوق^٢ وإن دلت على تعيين الذبح في مكانه فالنتيجة هو التعارض مع رواية معاوية الدالة على تعيين البعث، لكن السند مخدوش بالارسال فالجمع بين روايتي عمار ورفاعة هو التخيير كما تقدم.

ان قلت: بأن رواية معاوية الحاكية لفعل ابى عبد الله الحسين عليه السلام ناظرة الى صورة الاضطرار من الحلق فلا يدل على المدعى أى صورة الاختيار.

قلت: ليس فى الرواية قرينة على ذلك مع أنّ الامام الصادق عليه السلام فى مقام بيان الحكم الشرعى بالنسبة الى المحصور ولو كان الاضطرار دخيلاً فى الحكم لبينه عليه السلام مضافاً الى انه لو سلم كونه مضطراً الى الحلق لا يوجب ذلك الذبح فى مكانه والكلام فى الثانى (أى الذبح فى مكانه) لا الاول فيثبت التخيير بالتقريب المتقدم.

واما احتمال عدم كون الحسين الشهيد عليه السلام محرماً ويكون الذبح استحبابياً واضح الضعف، فان الحديث صريح فى كونه عليه السلام معتمراً ومحرماً خصوصاً قوله عليه السلام فى جواب السائل قال احل له النساء؟ قال عليه السلام لا تحل له النساء ولو لم يكن عليه السلام محرماً لا معنى لهذا الكلام فلاحظ.

الفرع الثانى: انه لا تحل له النساء إلا بعد اتيان العمرة والدليل عليه روايتي معاوية بن عمار^٣

الفرع الثالث: انه لو كان محصوراً فى عمرة التمتع فوظيفته البعث بالهدى والمواعده مع

(١) الوسائل، الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٣

(٣) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٣ و ١

اصحابه واستدل على ذلك بما رواه معاوية بن عمار الحاكى لحصر ابا عبدالله الحسين عليه السلام.

الفرع الرابع: أنّ التحلل في عمرة التمتع انما يحصل بالنسبة الى النساء اذا اتى بالعمرة المفردة و إلا فلا تحل له النساء كما هو المشهور بين الاعلام وعن الشهيد عليه السلام التحلل من دون أن ياتي بالعمرة المفردة ولعله عليه السلام استدل على ذلك برواية أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن محرم انكسرت ساقه أي شيء يكون حاله وأي شيء عليه قال هو حلال من كل شيء قلت من النساء والثياب والطيب فقال نعم من جميع ما يحرم على المحرم وقال أ ما بلغك قول أبي عبد الله عليه السلام حلي حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي قلت أخبرني عن المحصور والمصدود هما سواء فقال لا الحديث^١ فانها باطلاقها تدل على ما رامه.

أقول: في المقام روايتان احدهما تدل على لزوم الاتيان بعمرة المفردة لاجل التحلل من النساء لاحظ ما رواه معاوية بن عمار^٢ فانها تدل على عدم الحلته مطلقا، الثانية ما رواه البرزطي^٣ ومقتضى هذه الرواية التحلل مطلقا وحينئذ قد يتراءى التعارض بينهما. لكن يمكن ان يقال ان رواية معاوية بن عمار الحاكية لقضية سيد الشهداء سلام الله عليه وارد في الاحرام بعمرة مفردة وبذلك تقييد رواية معاوية بن عمار وبعد ذلك تنقلب النسبة من التباين الى العموم والخصوص المطلق فنقيده رواية البرزطي برواية معاوية بن عمار فلاحظ، هذا على القول بانقلاب النسبة واما على القول بعدمه والتعارض بين الروايتين يكون رواية البرزطي مقدمة للأحدثية.

الفرع الخامس: انه اذا كان محصوراً بالحج فوظيفته البعث بالهدى والمواعدة مع اصحابه فاذا بلغ الهدى محله قصر واحل واما حلية النساء فمقتضى رواية البرزطي تحقق التحلل بنفس الحصر ولا يحتاج الى عمرة مفردة فانها تشمل المورد بالاطلاق فلاحظ.

(١) الوسائل، الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر، الحديث: ١

(٣) نفس المصدر، الحديث: ٤

مسألة ٤٤٧: اذا احصر وبعث بهديه وبعد ذلك خف المرض فان ظن أو احتمال ادراك الحج وجب عليه الالتحاق وحينئذ فان ادرك الموقفين أو الوقوف بالمشعر خاصة حسب ما تقدم فقد ادرك الحج وإلا فان لم يذبح أو ينحر عنه انقلب حجه الى العمرة المفردة وان ذبح عنه تحلل من غير النساء و وجب عليه الاتيان بالطواف وصلاته والسعي وطواف النساء وصلاته للتحلل من النساء ايضاً على الاحوط. (١)

(١) البحث في المسألة يقع في ثلاث جهات:

الجهة الاولى: أنّ المحصور اذا بعث بهديه ثم بعد ذلك خفف مرضه فان ظن أو احتمال ادراك الحج وجب عليه الالتحاق وحينئذ فان ادرك الوقوفين أو الوقوف بالمشعر فقد ادرك الحج ولا شئى عليه لان ذلك يكشف عن استطاعته وقدرته على الاتيان بالحج مضافاً الى النص لاحظ ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا أحصر الرجل بعث بهديه فإذا أفاق ووجد في نفسه خفة فليمض إن ظن أنه يدرك الناس فإن قدم مكة قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك ولينحر هديه ولا شيء عليه وإن قدم مكة وقد نحر هديه فإن عليه الحج من قابل والعمرة قلت فإن مات وهو محرم قبل أن ينتهي إلى مكة قال يحج عنه إن كانت حجة الإسلام ويعتمر إنما هو شيء عليه^١

نعم مقتضى الشرطية فى هذه الرواية ان المدار هو الظن واما الاحتمال فلا يوجب ايجاب للالتحاق، نعم لو التحق وأتى بالمناسك صح حجه إلا أن يقال بان مجرد احتمال القدرة كاف فى تنجز الخطاب فتأمل.

الجهة الثانية: انه لو لم يدرك الوقوفين أو الوقوف بالمشعر، لكن يصل اليهم وقد ذبح هديه فهل يترتب عليه احكام المحصور، فيتحلل بذبح الهدى أم لا؟ افاده الماتن عليه السلام بان حجه ينقلب الى العمرة المفردة فيتحلل بهذا الذبح من كل شئى إلا النساء، اما جريان

(١) الوسائل، الباب ٣ من ابواب الاحصار والصد الحديث: ١

مسألة ٤٤٨: اذا احصر عن مناسك منى أو احصر من الطواف والسعى بعد الوقوفين فالحكم فيه كما تقدم.(١)

حكم المحصور عليه فلبقاء المرض حتى ذهب وقت ادراك الركن واما انقلابه الى العمرة المفردة فلانه داخل في عنوان من لم يدرك الحج لاجل ضيق الوقت فيشملة ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات وإن قدم رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل^١ فاذا أتى بالطواف وصلاته والسعى وطواف النساء وصلاته، حل من كل شيء حتى النساء والمصنف عليه السلام إنما احتاط في هذه الصورة ولعل الوجه فيه أن المورد يمكن أن يكون داخلاً في المحصور ويتحقق التحلل بنفس الذبح فلا يحتاج الى غير ذلك ورواية زرارة مردد بين كلمة «الواو» و«أو» ومن المعلوم أن مقتضى كلمه «أو» هو التخيير وهو لم يقل به احد اذ يجب عليه الحج وعمرة التمتع في السنة القابلة لا العمرة المفردة ولا التخيير بين العمرة والحج.

الجهة الثالثة: نفس الجهة الثانية لكن لما يذبح هديه فلا يشمله دليل الحصر فيقع تحت عنوان ضيق الوقت، ومن الواضح أن مقتضى رواية الحلبي هو انقلاب الحج الى العمرة المفردة.

(١) قد تقدم أنّ الرمي والذبح للذان من اعمال منى، قابل للاستنابة فالمرض غير مانع عن الاتيان وكذلك الطواف والسعى ففي الحقيقة لا يكون الشخص محصور بالنسبة الى هذه الاعمال.

واما نفس المبيت في المنى فلا يكون داخلاً في اجزاء الحج بل هو تكليف مستقل، مشروط بالقدرة ومع العجز يسقط، نعم قد ذكرنا سابقا بالنسبة الى الرمي فيجب

(١) الوسائل، الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢

مسألة ٤٤٩: لا يسقط الحج عن المحصور بتحليله بالهدى فعليه الاتيان به في القابل اذا بقيت استطاعته أو كان مستقراً في ذمته (١).

مسألة ٤٥٠: المحصور اذا لم يجد هدياً ولا ثمنه صام عشرة ايام على ما تقدم. (٢)

احتياطا احضاره في المرمى فيرمى عنه كما ان مقتضى بعض الروايات الاطافه لو قدر على ذلك والا يطاف عنه فراجع.

(١) ما افاده على طبق القاعدة اذ الحج وجب بالاستطاعة وكفاية العمل الناقص عن الكامل يحتاج الى دليل مفقود في المقام وحينئذ فان بقيت الاستطاعة الى العام القابل يجب عليه الحج من قابل وإلا فلا، نعم اذا كان الحج مستقراً عليه قبل ذلك يجب عليه الحج ولو متسكعاً ان قلنا بذلك وقد تقدم البحث في ذلك في اول الكتاب فراجع.

(٢) واستدل على ذلك بحديثي معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: المحصور غير المصدود وقال المحصور هو المريض والمصدود هو الذي يرده المشركون كما ردوا رسول الله ﷺ ليس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحصور لا تحل له النساء. ثم قال: والمحصور والمضطر يذبحان بدنيتيهما في المكان الذي يضطران فيه وقد فعل رسول الله ﷺ ذلك يوم الحديبية حين رد المشركون بدنته وأبوا أن تبلغ المنحر فأمر بها فنحرت مكانه^١

واما مقدار الصوم فافاد في المتن انه عشرة ايام، لكن هذا اذا كان المراد بالصوم في الروايي هذا المقدار وإلا فمطلق الصوم كاف إلا ان يقال بان الرواية ناظر الى الآية الشريفة والله العالم بحقائق احكامه.

مسألة ٤٥١: يستحب للمحرم عند عقد الاحرام أن يشترط على ربه تعالى أن يحله حيث حبسه وإن كان حله لا يتوقف على ذلك فإنه يحل عند الحبس اشترط أم لم يشترط. (١)

(١) والدليل على ما فى المتن ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يكون الإحرام إلا في دبر صلاة مكتوبة أو نافلة- الى ان قال - فإن عرض لي عارض يجبني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي الحديث^١ وما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أردت الإحرام والتمتع فقل اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج فيسر ذلك لي وتقبله مني وأعني عليه وحلني حيث حبستني بقدرك الذي قدرت علي الحديث^٢ وما رواه زرارة^٣ وغيرها من الروايات فلاحظ.

والحمد لله أولاً وآخراً قد وقع الفراغ فى يوم الثلاثاء السابع من شهر شعبان المعظم
من السنة ١٤٣٦

(١) الوسائل، الباب ١٦ من ابواب الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر، الحديث: ٢

(٣) الوسائل، الباب ٢٥ من ابواب الاحرام الحديث: ١

فهرس المحتويات

٥.....	«كفارات الصيد».....
٥.....	«٧: عقد النكاح».....
٨.....	«٨: استعمال الطيب».....
١٤.....	«٨: لبس المخيط للرجال».....
١٩.....	«١٠: الا كتحال».....
٢١.....	«١١: النظر فى المرآة».....
٢٣.....	«١٢: لبس الخف والجورب».....
٢٥.....	«١٣: الكذب والسب».....
٢٨.....	«١٤: الجدال».....
٣٣.....	«١٥: قتل هوام الجسد».....
٣٦.....	«١٦: التنزين».....
٤٠.....	«١٧: الادهان».....
٤٣.....	«١٨: ازالة الشعر عن البدن».....
٥١.....	«١٩: ستر الرأس للرجال».....
٥٦.....	«٢٠: ستر الوجه للنساء».....
٦٠.....	«٢١: التظليل للرجال».....
٧١.....	«٢٢: اخراج الدم من البدن».....
٧٣.....	«٢٣: التقليم».....
٧٧.....	«٢٥: حمل السلاح».....
٧٩.....	«الصيد فى الحرم وقلع شجره ونبته».....
٨٤.....	«محل ذبح الكفارة ومورد مصرفها».....

- ٩٠ «شرائط الطواف»
- ١٢٥ «واجبات الطواف»
- ١٣٢ «الخروج عن المطاف الى الداخل او الخارج»
- ١٤٢ «النقصان فى الطواف»
- ١٤٤ «الزيادة فى الطواف»
- ١٥١ «الشك فى عدد الاشواط»
- ١٦٨ «صلاة الطواف»
- ١٨٠ «السعى»
- ١٨٩ «احكام السعى»
- ١٩٩ «الشك فى السعى»
- ٢٠١ «التقصير»
- ٢١١ «واجبات الحج»
- ٢١١ «الاحرام»
- ٢٢٢ «الوقوف بعرفات»
- ٢٣٦ «الوقوف فى المزدلفة»
- ٢٤٨ «ادراك الوقوفين او احدهما»
- ٢٥٤ «منى وواجبتها»
- ٢٥٤ «١: رمى جمرة العقبة»
- ٢٦٥ «٢: الذبح او النحر فى منى»
- ٢٧٧ «الكلام فى شروط الهدى»
- ٣٠٦ «مصرف الهدى»
- ٣١٠ «الحلق والتقصير»
- ٣٢٦ «طواف الحج وصلاته والسعى»

٣٣٨	«طواف النساء»
٣٥٢	«المبيت فى منى»
٣٦٥	«رمى الجمار»
٣٧٧	«الاحكام المصدود»
٣٨٧	«احكام المحصور»
٣٩٥	فهرس المحتويات